

حاشية
على

شرح السليم المنور للأحمـ
الملوي

تأليف

أبي العرفان

محمد بن علي الصبان

منه علماء القرية الثاني عشر للهجرة

وبالحامس

شرح السليم المنور للأحمـ
الملوي

الطبعة الثانية

طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ١٥٩

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ

(قرآن کریم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من أفاض على رياض عقولنا غيوث سحاب التصورات والتعديقات ، وأطلع في سموات بصائرنا خموس معرفة الكليات والجزئيات ، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك اللهم على أجناس الخالوقات بأنواع الحببات ، ونشهد أن سيدنا محمدا ورسولك البعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات الينبات ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ماتر نحت أشكال النصوص بأنفاس النسمات ، وأفصح ذومنطق عما في خزائن ضميره من المكنونات .

أما بعد : فيقول راجي الغفران [محمد بن علي الصبان] ، أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أملاه : لما من المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم ، لشيخنا الرحمة الأستاذ المولى علي مؤلفه ، عليه رضوان الرب الأكرم ، وباقرائي ذلك الكتاب ، لمم غفير من مهرة الطلاب ، وتحصل منها مايسره الله تعالى من تقريرات شريفة ، وتحقيقات بديعة منيفة ، ونسكات أليمة ، ودقائق لودعية ، نظمها في سلك التصنيف ، وجعلها حاشية على هذا الشرح اللطيف ، فاجتاز بحمد الله تسر الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلو شأنها أذكياء المصلين ، وبرزت بعون الله عز وجل شمساً في سماء التحقيق ، سمية الجنبات عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق . واعلم أني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين : الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهوري رحمه الله تعالى ، وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إيابه وبعضها مما ظهر له فأمر شيخنا المذكور بتجريدتها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره ، ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سفته على غالبه . الثانية حاشية أخينا الفاضل للتقن الشيخ أحمد بن يونس الخليقي وفقه الله وآياه والمسلمين ، وهذه كنت آليت على نفسي لمتقص أن لا أنظر فيها مدة إقرائي الشرح وتأليف الحاشية ، فلما أتممت إقرائه وتسويدها سبرت حاشيته فالتقطت منها محاسن فأنثى ووجدته فأنه من محاسن حاشيتي المالاخصي ووافق خاطره خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة جداً فسنبسب إليه بعضها ولو بمجرد ذكر ما يحتاجه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته - وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب -

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) يبنى لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف ما يتعلق بالسلمة ، والحمد لله من جهة ذلك الفن . فأقول : أما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو أبدى أو أنا مبتدى أو ابتدأ بالاضافة المهدية ، وكلية إن قدر نحو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

يبتدى كل مؤمن أو المؤمن يبتدى أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للاستغراق .

أقول : وجزئية ان قدر نحو يبتدى بعض المؤمنين أو بعض ابتدائي أو يبتدى المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي السمة في اصطلاح البيانين لام العهد القدي ، ومهملة ان قدر نحو يبتدى المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية ، و بعض هذه الأوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير . وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة استغرافية وشخصيتها باعتبارها عهدية .

وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لاعلى المجرور . وأجيب بأن المجرور موضوع في المعنى ، فالمعنى اسم الله تعالى أبتدى به ولهذا قال النحاة المجرور محبر عنه في المعنى وفطر المنطقي إلى المعنى لا اللفظ . أقول وعلى قياس اعتبار إضافة الاسم في كلية القضية وشخصيتها فتعبر في جزئيتها وإجمالها . ثم أقول لا يصح أن تكون القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لأنه لا يقع منه ابتداء أو مصاحبة أو استعانة ولا باعتبار إضافة اسم إذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لأنه لا ينطق به حتى يقع ابتداء به أو مصاحبة أو استعانة . واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الأمر تسمى مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملقوفة وحكم العقل بتكليف النسبة بها في القضية المعقولة جهة . والكيفيات أربع : الضرورة وهي وجوب النسبة عقلا ، والدوام وهو استمرارها عقلا ، والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم ، وخاصة وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق ، والاطلاق وهو تحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسما هي الموجهات : الضرورات السبع : الضرورية المطلقة والشروط العامة والشروط الخاصة والوقية المطلقة والوقية اللادائمة والمنشئة المطلقة والمنشئة اللادائمة . والدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ، والممكنات : الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث : المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية كما سيأتي بسطه . إذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا إما الامكان عاما أو خاصا وإما الاطلاق لاغيرها فيصح أن تكون من إحدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بأن يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لاضرورة وتجوز بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لأن القضية هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائها فليرجع إلى رسالتنا الكبرى على البسملة . وأما الممدلة فعلى كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت أل للعهد وكلية ان جعلت للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية .

أقول : لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الحمد من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام والامكان بقسميه إلا إن خص الحمد بالحمد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة والنوام أما على كونها انشائية : أى لانشاء الثناء بضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يشكّل كما سيأتي إيضاحه فليست قضية بالكلية لما مر . أقول : بقي ههنا بحث نفيس وهو أن أل في الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه حمده تعالى لنفسه وحمده لأصفيائه امتنع كون اللام لذلك إذ شأن المملوك الحدوث وإن جعلت للعهد والمعهود مامرا مع حمد

أصفيائه له أو لجلس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث أو لاستفراق أفرادها فإن أريد كل على حدة صح كونها لذلك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وإن أريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها لذلك لأن مجموع القديم والحادث حدث فأعترف ذلك **(قوله العالم بالكميات والجزئيات)** من العلوم أن تعليق الحكم المشتق يؤذن بعلة المشتق منه فتقتضى العبارة علة العلم لثبوت الحمد لله ولا يتخى ما فيه أما أولا فلأن من الحمد الحمد القديم بناء على أن المراد بالحمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته له معللا بالعلم ، وأما ثانيا فلأن ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه الإله الحق النعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والرزق . اهـ .
ويجب عنهما بأن اللطل هنا ليس نفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور بل الثناء به . فان قلت : الحمدود عليه لا يكون إلا اختياريا . قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حكما وهو ماله دخل ما في صدور فعل اختيارى ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكميات جمع كل نسبة إلى الكل من نسبة الجزء إلى كله فإن الكلى كاهية الانسان جزء من حقيقة فردة كزبد إذ حقيقته للباهية الانسانية مع الشخص والجزئيات جمع جزئى نسبة إلى الجزء من نسبة الكل إلى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وإن كان لا يطلق عليها اسم الجزئى نادبا إذ المراد بالتصور في تعريف الجزئى التصور ولو بوجه ، وفي قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كايستكرون حشر الأجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم بهذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم في المسائل الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك يطول **(قوله المهادى العقول)** بجر العقول على الإضافة ونصبها على المفعولة والمهادية الدلالة وتعدى إلى المفعول الثانى بالى واللام ولا يزم من كونها بمعنى الدلالة أن تعدى تعديتها فلا يقال إن الدلالة تعدى بعلى ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كافي قوله تعالى - وأما نوح فهدينا نوحا - وتارة يراد الموصلة كافي قوله تعالى - إنك لاتهدى من أحببت - والأنسب أن يراد بالعقول النفوس لأنها المدركة حقيقة والعقول آلات أو بقدر مضاف : أى ذوى العقول وأل فيها جنسية أو عهدية والمعهود عقول العلماء لاستفراقية ثلاثينافيه قوله إلى حل الخ إذ لم يهد كل عقل إلى ذلك **(قوله إلى حل صعب العقول)** الحل مصدر حل يحل بالضم بمعنى الفك أما يحل ضد يحرم فيالكسر وأما يحل بمعنى ينزل فيبالضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى - ومن يحلل عليه غضبي - فى الكلام استعارة تصريحية أصلية إذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية إذا شبه صعب العقول بالجلال العقدة تشبيها مضمرافى النفس وجعل الحل تخييلا وإضافة صعب إلى العقول على معنى من التبعية أى على معنى لام النسبة أى الصعاب المنسوبة للعقول من نسبة الجزء للكل أو على معنى فى يحل العقول ظرفا مجازا من ظرفية الجزء فى الكل والمراد بالعقول ما قابل النفوس وهو المدرك بالعقل من غير مدخلة النقل ور بما سمى به خصوص للنطق وإرادته هنا تورث ركافة مع قوله بطرق الخ كما يظهر بأذى تأمل **(قوله)** بطرق اكتساب التصورات والتصديقات الباء للآلة متعلقة بحل والطرقت جمع طريق يذكر ويؤث وجمع التصور والتصديق مع أنهما مصدران لاختلاف النوع إذ التصور يكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصديقا بنسبة بدون إذعان لما على ما سياتى والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حتمية ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية إلى غير ذلك وجمع الطريق مع أن اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان إما لأنه كثيرا ما يراد بالجمع مافوق الواحد لاسيما فى هذا الفن ، وإما لأنه اجتنب تعدد أنواع كل من الطريقين وأفراده ، وإما لأنه أراد بالطرق هذين الطريقين ومباديهما

العالم بالكميات
والجزئيات المهادى
العقول إلى حل صعب
العقول بطرق
اكتساب التصورات
والتصديقات

لمبادئ القول الشارح الكميات المحسنة ، ومبادئ القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما ذكر مجاز
 بالاستعارة لأنها حقيقة في المحسوسات (قوله) والصلاة والسلام) إن جعلت هذه الجملة خبرية لفظاً
 إنشائية معنى وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام في صحة العطف وكذلك إن جعلنا خبريتين لفظاً
 ومعنى لحصول المقصود منهما على هذا التقدير أيضاً . أما جملة الحمد فلأن الأخبار بضمونها من جملة
 أفراد الحمد إذ هو وصف بجميل ، وأما جملة الصلاة والسلام فلما قلنا بعضهم من أن المقصود بها التعظيم
 لاحقية الدعاء وهو حاصل بالإخبار بضمونها أما إذا جعلنا متخالفين في صحة العطف الخلاف الجاري
 في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيانين وابن مالك وابن عصفور نقلاً عن
 الأكثرين والجواز رأى الصغار وجماعة آخرين فالأولى حينئذ جعل الواو استثنائية لأنها تدخل
 على الاسم كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو - لنين لكم وتقر في
 الأرحام - وإن قصرها بعضهم على الثاني والدخول إلى الصلاة لما في التصلية من الإيهام وإلى السلام
 لما في الصلاة والأنسب أن آل فيهما للعهد والمعهود الصلاة والسلام الأكلان (قوله على سيدنا
 محمد) أي كائنان على سيدنا محمد فالخبر لمجموع المتعاطفين ويحتمل أنه للأول وخبر الثاني محذوف
 لدلالة خبر الأول عليه فتكون جملة الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الأول وخبره وأول الثاني وخبر
 الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على جملة ، وأولى هذين
 الاحتمالين أولهما لأن الحذف أليق بالأواخر ولا يخفك تقرير الاستعارة التبعية في على ، والسيد فيعل
 فيأوه الأولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصلية منقلبة عن واو لاجتماعها مع الياء وسبق
 إحداها بالسكون ، من ساد يسود إذا فاق شرفاً ، ومحمد بدل أو عطف بيان وقولهم المبدل منه فينية
 الطرح أعلى كما قاله جماعة أو من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الساماني أن البدل
 مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لأجناس الكمالات والفضائل) نعت
 لمحمد لاسيدنا لثلاث يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابع عند
 اجتماعها على الصحيح ، والجنس والنوع والصفة والضرب والقسم بمعنى واحد لفة ولما تباينت
 الثلاثة الأول عرفاً فكان الأول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا
 الترتيب تقدماً للأعم كما تقول زيد حيوان إنسان زنجي والكمالات جمع كمال وهو المزية أعم من
 أن تكون قاصرة وهي التي تتحقق وإن لم يتعد أثرها للغير كالعلم أو متعددة وهي التي لا تتحقق إلا
 بتعدى أثرها للغير كالكرم وتسمى الأولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل
 فعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسجع أول كثرة الفضائل عن الفواضل ،
 وظاهر أن تسمية الأولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح وإلا فكل من الامتين من الفضل
 وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لفة أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها أجناس
 الكمالات أضافه بالفرد الأعلى من كل جنس منها . فان قلت: الكمالات جمع فلة فلا يدل على ما فوق
 العشرة . قلت: القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات المجموع دون معارفها كما صرح به غير واحد من
 المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الإيمان عند قوله صلى الله عليه
 وسلم «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار» فمعارف المجموع صالحة للقلة والكثرة وفي كلام
 الشارح نوع من البديع ، وهو بناء السجع أو النظم على رويين ، ومنه في النظم قول الحريري :

يا خاطب الدنيا الدنية إنما شرك الردى وقرارة الأكدار
 دار مقى أضحك في يومها أبكت غداً تبا لها من دار

والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد الجامع
 لأجناس الكمالات
 والفضائل

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فالفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحركها وانفتاح ما قبلها وإن كان يجيء اسم فاعل أيضا فالفه منقلبة عن ياء مكسورة لئلا يفسد قولهم من أفضل الأنواع : أى من أفراد أفضل الأنواع إذ المختار فرد فيكون المختار منه أفرادا وأفضل الأنواع هو النوع الاسمي على مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع للملكي وإن اتفق الجميع ماعدا الزمخشري على ما يتبادر من كشافه من أفضلية جبريل على أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وآل في الأنواع للاستغراق وتفضيل الكامل على الناصب إنما يكون نقصا إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه في ضمن عام فلا كما هنا ولما كان لا يلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قال وأشرف الخ وإضافة أصناف إلى ما بعدها لليبان ، والأرومات جمع أرومة كسهولة وهي الأصل والتبائل جمع قبيلة وهي الجماعة أصلهم واحد وفي كلامه تلميح إلى قوله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ قُرَيْشِ بْنِ هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَإِنَّا خِيَارٌ مِنْ خِيَارِ مَنْ خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ» ولم يقل من خيار مرة رابعة ليوافق ما قبله لكرهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاد الخبر أن العرب أفضل من العجم وأن قريشا أفضل من العرب وأن بني هاشم أفضل من قريش وأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من بني هاشم فهو أفضل الناس نسبا ونفسا وليس فضل العرب فقريش فبني هاشم لمجرد كون المصطفى منهم وإن كان هذا من الفضل بل هم في أنفسهم أفضل وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسبا ونفسا وإلا لزم الدور كذا ذكره النواوي (قوله وعلى آله وأصحابه) إن أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب عند إمامنا الشافعي ومؤمنو بني هاشم فقط عند الامام مالك كان بين آل والأصحاب عموم وخصوص من وجه فعطفهم على آل لا يدخل أصحاب الذين ليسوا بالآل كأبي بكر وعمر وعثمان وإن أريد بالآل أئمة الأمة أوجيع أمة الاجابة كما هو الأنسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص للطلق فالعطف لشرف الأصحاب ، وإنما قلت على ما قالوا لأن المرضى عندي أن لا يطلق القول بأنسية إرادة أمة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فإن كان حاله يناسب إرادة أهل بيته حمل آل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وإن كان يناسب إرادة الأتقياء حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جملتهم بالتقوى وحفظهم من المعاصي وإن كان يناسب إرادة أمة الاجابة حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الأحسن أنه صفة للآل والأصحاب وأن المراد بالعقول النفوس لأنها الخاطبة والمدركة حقيقة ولاستلزام زكاء النفوس زكاء العقول دون العكس لأن عميل النفس إلى الشهوات وميل العقل إلى الكمال لكن إن أريد بالآل أئمة الأمة كان المراد بالزكية الثمانية أو الطاهرة من دنس المعاصي وإن أريد به أمة الاجابة كان المراد الثمانية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائي الأنظار) الاضافة على معنى في أى الصائين في أنظارهم يقال صاب وأصاب : أى وافق الواقع والأنظار جمع نظر وسيأتي وفي نسخة وصوائب الأنظار على أن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الأولى وذوى وعلى النسخة الثانية العقول . فإن قلت في إضافة الصفة إلى الموصوف إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة عين الموصوف . قلت التجع عندي جوازها نظرا إلى تمايزها بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم به على أنه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال إن الحق مذهب الكوفيين من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف

المختار من أفضل
الأنواع وأشرف
أصناف الأرومات
والتبائل وعلى آله
وأصحابه ذوى العقول
الزكية وصائي الأنظار

اللفظ ومنها قوله تعالى - كتب ربكم على نفسه الرحمة - اه وقولهم من إضافة الصفة إلى الموصوف أى ما كان صفة إلى ما كان موصوفاً أو المراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوى فلا يرد أن التعت لا يتقدم على النوع ولا يضاف إليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتمعون بالصحابة ولويسيرا أو بدون رواية على الأصح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضميمه يرجع إلى التابعين فقط على الأقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عملهم وإن لم يكن على عقبهم والباء في باحسان بمعنى في والمراد بالاحسان العمل الصالح بالإيمان وغيره من الطاعات أو الإيمان فتدخل عصاة المؤمنين والأول أنسب ببيانهم بقوله من ذوى الأنوار وبدائع الأسرار وإن أمكن أن يراد أنوار وأسرار الإيمان والثاني أنسب بمقام الدعاء لكن إن أريد بالأل جميع أمة الاجابة لم يحسن أن يراد بمن تبع التابعين ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ في الأل ولا وجه لتخصيصهم بالذكر ثانياً كما أنه إذا أريد بالأل أضياف الأمة لم يحسن أن يراد بمن تبعهم من تبعهم في الأعمال الصالحة لما ذكرناه من أنوار والأنوار جمع نور وهو بمعنى الضياء والضوء لغة : وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضياً كنور القمر فإنه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صقائه والضوء والضياء ما كان ذاتياً كضوء الشمس وسائر الكواكب وما استدلوا به قوله تعالى - هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا - والبدائع جمع بديع فبمعنى بمعنى مفعول وهو المخترع لا على مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضاً ومنه - بديع السموات والأرض - و يطلق البديع على الزق ومنه الحديث «إن تهامة كبديع العسل حلوا أوله حلوا آخره» شبهها بزق العسل لأنه لا يتغير بخلاف اللبن قاله في المختار والأسرار جمع سر ويأتى لمعان الأنسب منها هنا الشيء الذى يكتم لعزته وحسنه وإضافة بدائع إلى الأسرار إما بمعنى من أو من إضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) ينصب الظرف على نية لفظ المضاف إليه أى إرادته وملاحظته و بناؤه على الضم على نية معناه أى إرادة مدلول المضاف إليه وملاحظته مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظته وإمّا بنى في هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب في الاستثناء بها عن اللفظ الذى بعدها ولما اتفق هذا الاستثناء في الحالة الأولى لأن اللفظ النوى كالثابت ليرى فيها الظرف هذا ما يظهر لى في معنى نية اللفظ ونية المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الأولى ولعله أقرب مما لغيرنا فتأمل وإمّا كان بناؤه على حركة ليعلم أن له أصالة في الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وإمّا كانت الحركة ضمة لتسكن له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه والأولى كون الظرف متعلقاً بالجزء وهو أقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شئ فأقول بعد ما تقدم إلى كنت الخ لا إطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جعل متعلقاً بالشرط والمعلق على شئ مطلق أقوى تحقّقاً من المعلق على مقيد ولأن تقييد القول المجعول جزء بهذه البعدية أدل على امتثال طلب البدء بالسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها وإمّا فقر القول لوجوب استقبال الجزء بالنسبة إلى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف يعاقب على مستقبل وهو الشرط ولأن مضمون الجزء هنا هو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء صدر منه في هذا الشرح المختصر التسمية فما بعدها أولاً فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الظرف بالجزء لكن قال الفاضل الرودانى في حاشيته على التصريح إمّا يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعليق لكن قد مر أنه لجرد الاستلزام والبرط اه . بقى أنه يعكز على تقدير القول تصريح الأشموني في شرح قول ابن مالك : وحذف ذى الفاق في ثر الخ بوجوب حذف الفاء مع حذف القول . ويجاب بأنه غير متفق عليه فى المعنى والمجمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاء فى الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزء فى قوله تعالى - فأما الذين أسودّت وجوههم - الآية

وعلى التابعين ومن
تبعهم باحسان من
ذوى الأنوار وبدائع
الأسرار .
أما بعد :

فذكروا أى فيقال لهم ذوقوا (قوله فأتى الخ) توطئة لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الآتى في قوله ثم رأيت الخ والتأكيدها لشرف الخبر أو لتزليذه منزلة الشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استغفر نفسه عن أن يكون شرح كتاب السلم الشرح الموصوف بما يأتى وجعل ذلك منه حقيقا بأن يشك فيه أو ينكرفا كد لذلك (قوله) قد كنت شرحت فيما مضى الخ أقسم كنت المتوعدة في المضى لثلاث يوم لواقصر على شرحت أن شرحت بمعنى أشرح على حد - أتى أمر الله - وقوله فيما مضى تأكيده أولا لشعار بعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك (قوله كتاب السلم) من إضافة الأعم إلى الأخص وهي الإضافة التى للبيان وأما البيانية فهى التى بين متضايفها عموم وخصوص وجهى وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من إضافة للدعى إلى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع إن أريد به المعنى المصدرى ومنسوب بنزع الحافض أى بالفعل عند نزاع الحافض إن أريد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى بشرح وهذا أنسب بالأوصاف الآتية وكون النصب بنزع الحافض ساعيا غير متفق عليه كما يفتيه فى حاشية الأشئوفى ، والاتقان الأحكام وإضافة بديع إلى الاتقان من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع منهما الرسم لاقتضاهما تنوين بديع وتنوين بالنصب يرسم ألفا ولا ألف هناعم أن الرفع قبسح والنصب ضعيف كما بين فى محله (قوله) مشتملا على فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهى الدررة الثمينة المفردة بظرف لنفساتها والتحقيقات جمع تحقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على الوجه الحق وبمعنى إثبات الشئ بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى وأن يكون بمعنى اسم المفعول أى الأحكام المحققة وعلى كل محتمل أن الإضافة فى فرائد التحقيقات من إضافة المشبه به إلى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعية فيكون فى فرائد التحقيقات استارة مصرحة حيث شبه أحسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدرى أن الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أى الأحكام الحاصلة من التحقيقات وفى فرائد على هذا أيضا استارة مصرحة حيث شبه تلك الأحكام بالفرائد ثم إن أريد بالشرح الألفاظ وبفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتغال الدال على المدلول وإن أريد بالشرح الألفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم تجعل إضافة الفرائد إليهما من إضافة للمتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر كان من اشتغال آلة الشئ عليه وإن أتى الشرح على معناها المصدرى وأريد بفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتغال الشئ على مدلول آله وإن أتى الشرح على معناه المصدرى وأبقيت التحقيقات على معناه المصدرى كان من اشتغال الكل على الأجزاء وعلى هذا يقاس الأمر فيما يأتى والاشتغال على جميع ما تقدم معنوى لاحتى (قوله) ونكات التدقيقات) النكات جمع نكته بالضم وهى فى الأصل ما يحفره الانسان بنحو عود عند تفكره فى أمرا مشتقة من النسك وهو البحث فى الأرض بنحو عود شبه بها المسئلة اللطيفة المتميزة عن نظائرها فى الحسن بجامع التميز ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على وجه فيه دقة وبمعنى إثبات المسئلة بدليلين وبمعنى إثبات المسئلة بدليل وإثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر فى المعانى والألفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدرى فتكون الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الأحكام المدققة فتكون الإضافة على معنى من التبعية أو للبيان (قوله) وبدائع المرقان) مصدر عرف كالمعرفة وفى كونها بمعنى العلم خلاف الذى درج عليه شيخ الإسلام

فأتى قد كنت شرحت
فما مضى كتاب السلم
شرحا بديع الاتقان
مشتملا على فرائد
التحقيقات ونكات
التدقيقات وبدائع
المرقان

ذكر يا في رسالة الحدود له أنها بمعناه وأنه ورد إطلاقها في حقه تعالى ومنع دعوى استبدائها سبق
 الجهل والاضافة من إضافة التعلق بالفتح إلى التعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض
 بقاء العرفان هنا على معناه المصدري ناشئ عن عدم فهم الإضافة كما فهمنا والله الوفاق والبراد بالعرفان
 عرفان الشارح فأل عهدية أو عرفان الشارح وغيره فأل جنسية (قوله وذلت) عطف على
 شرحت وفي نسخة إسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشرحا لأن الجمل بعد البكرات صفات
 كما لا يخفى والتذليل جعل الشيء ذليلا منقادا وللرود به هنا التسهيل على طريق الاستعارة المصراحة
 التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه معاب للمشكلات يقوم ذوى لمتباعد ونعاص على
 طريق الاستعارة المكنية والتذليل تخييل والاضافة في معاب المشكلات من إضافة الصفة الكاشفة
 إلى الموصوف. نعم إن جعلت المعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل كون
 الإضافة على معنى من التبعية (قوله على طرف النعام) يضم الثلاثة نبت ضعيف. يندبه فرج السقوف
 والجار والمجور متعلق بفعل محذوف أى ووضعتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف لعدم
 اللبس أو بذلت على تضمينه معنى وضعت تضمينا نحويا وقد نقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين
 أنه يتقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوفة من فاعل ذلت أى وانما لها أو من
 مفعوله أى موضوعه فعلى هذين التضمنين يبان وهو مقبس وكونها على طرف النعام أى على حده
 الأعلى وهو قائم في منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر للزوم وهو هنا الوضع على طرف
 النعام وإرادة اللازم وهو هنا سهولة التناول (قوله واستخرجت) السين والتاء لتحسين اللفظ وضمر
 منه يرجع إلى كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجحا لا يضر إذا دلت القرينة ويحتمل أن من معنى
 في كما وجد في بعض النسخ فالضمير للشرح والطرف لغير متعلق باستخرجت أو مستقر حال مقدمة
 من مستودعات أسرار والسقوف لحي. الحال من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة
 وهذا الاحتمال أعنى يكون من معنى في وإن أشير بعموم المستخرج منه كاهو مقتضى الحذف إلا
 أن الاحتمال الأول أبلغ لتضمنه مدح الشرح بقوة خدمته لقن وتقيد بمنطوقه ومفهومه ومخباته
 ومدح المتن بكونه منطوقا على مخبات ودقائق ومدح مصنفه بأن فيه قوة على تأليف متن على هذا
 الوجه وإضافة مستودعات أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وطرافت أفهام) الطراف
 بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشيء الجديد كالطراف وضدها التليد والتأبد لأنها الشيء القديم
 والأفهام جمع فهم وهو الإدراك فيحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدري فتكون الإضافة من إضافة
 الصفة للموصوف أو من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل
 أن يكون بمعنى المفهومات فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من التبعية
 ويصح على غير أول وجهي الاحتمال الأول أن تكون الطراف جمع طرفة والمراد بالأفهام أفهام
 الشارح أو أفهام الشارح وغيره (قوله وظفرت منه) أى من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في
 والضمير للشرح والكلام في إضافة دقائق أنظار كاللحام في إضافة طرافت أفهام (قوله ومخبات أستاذ)
 المخبات جمع مخبة وهى في الأصل الحسنة المستورة بالخفاء لكن إذا أضيف إلى ما ستر به كما هنا
 استغنى عن قوله بالخفاء فرادا من التكرار والمراد بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصراحة
 والأستاذ جمع ستر بكسر السين وهو ما ستر به وهو ترشيح للاستعارة باق على حقيقته أو مستعار
 للألفاظ (قوله واحتديت فيه) أى في كتاب السلم أو في الشرح والجار والمجور على الأول حال
 مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقته تقديم الحال على صاحبها المجور

وذلت فيه معاب
 المشكلات على طرف
 النعام، واستخرجت
 من مستودعات أسرار
 وطرافت أفهام وظفرت
 منه بدقائق أنظار
 ومخبات أستاذ
 واحتديت فيه

بالحرف لاصفة له مقدمة عليه لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني إما للموتعلق باهتديت
أو حال مقدمة من مجرور على كاسر (قوله على غرائب نكات) من إضافة الصفة للموصوف أو على
معنى من التبعية وكذا قوله وعرائس أ بكر ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوصيفي وإن
كان الأنسب بما قبلهما جعلهما من الإضافي والعرائس جمع عزوس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة
أيام البناء والأ بكر جمع بكر ضد الثيب وفي التركيب استعارة مصرحة حيث شبه السائل الحسنة التي
لم تحم حولها أهام القاصرين بالعرائس الأ بكر (قوله ثم رأيت أن المهم الآن قد قصرت) رأى
علمية سد مسد مفعولها أن ومعمولاها وفي نسخة اسقاط أن فالمفعول الأول المهم والثاني جملة
قد قصرت وجعل رأى على نسخة الاسقاط بصريية بتقدير مضاف : أي أحباب المهم وجملة قد قصرت
حالا تكلف لادليل عليه ولايجوز إليه مع أن المقصود بالروية قصور المهم لاذوات أحبابها في حال
القصور والمهم جمع همة بفتح الهاء وكسرهما وهي في اللغة الإرادة يقال هم بالشئ : أي أوراده وبابه
رد قاله في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما فان تعاقبت بحال الأمور
فعلية أو بسفاسفها فدنية والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير وما بعده وما قبله يسير لأمدة
حركة واحدة من حركات تلك معدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون تحتها عرابية أو ثنائية
والموجب بنائه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو الصجرا ومن القصير ضد الطول
لكن جعله من هذا يجوز إلى تكلف تجوز (قوله في هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيما قبله بالآن للتفنن
والزمان عند التكلمين مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم كقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس فهو
من مقولة الإضافة واختلاف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة ذلك معدل النهار فهو من مقولة
الآن ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر إذا
علمت ذلك علمت أنه من المقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا
البعض من قبيل الاستعارة المصروفة التبعية لأنه موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقرىرها
أنه شبه أولا المقول الكلي بالمحسوس الكلي بجامع قوة التميز عند التكلم أو السامع فسرى التشبيه
بين الجزئيات فاستعنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسرابة لفظ هذا الموضوع للجزئي المحسوس
لجزئي مقول فهي تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققه المولوى في تعريف الرسالة الفارسية وبناء غاية
البيان مع الخلاف في ذلك في رسلتنا في الاستعارات (قوله قد تبليت) أي صارت بليدة فصيغة الفعل
هنا للصيرورة كتنجس الطين وتكسدت : أي تغيرت من عطف اللازم على المزموم (قوله فصرفت الهمة
ثانيا) أي صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمانا ثانيا فهو ظرف أو حالة كوني ثانيا : أي عاطفا لها فهو
حال مؤكدة وصرف الشئ إلى الشئ عطفه وتوجيهه إليه فيكون في كلامه استعارة مكنية حيث
شبه الهمة بذابة يصرفها ساقها إلى الجهة التي يريد بها بجامع التوصل بكل تشبيهها مضمر في النفس
وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو
الاختصار) أي جهته فشبه الاختصار ببلدة ذات جهة تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة
المكنية ونحو تخييل ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة المكنية في الهمة والذي يظهر لي أن
نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى لا بالظرفية لأنها على معنى في وجهة الاختصار مصروف إليها لاصروف
فيها إلى شئ والمراد باختصار الشرح الكبير الاثنان ببعض ما فيه وترك البعض لا الاثنان بجميع
ما تضمنته من المعاني في عبارة مختصرة لأنه خلاف الواقع قوله والاختصار عطف تفسير وأل في الاختصار بدل
عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو الاختصار على مذهب البصريين (قوله ونبد الأغيار)

على غرائب نكات
وعرائس أ بكر ، ثم
رأيت أن المهم الآن
قد قصرت والمقول
في هذا الزمان قد تبليت
وتكسدت فصرفت
الهمة ثانيا نحو
الاختصار والاقتصار على
التحقيقات ونبد الأغيار

أى طرح اعتبار التحقيقات كالأقوال الصغرى التى يحكمها فى التبرج الكبير ولا يبالى بها ما عدا
 ما هنا من اشتغال الكبير على غير التحقيقات وقوله سابقا مشتتلا على فرائد التحقيقات بلح لأن
 اشتتاله على ما ذكره سابقا لا ينافى اشتتاله على غيره مما لا يباب بإيراد مثله كالأقوال الصغرى . فان
 قلت كيف أدخل الـ على اعتبار مع قول النحاة إن غير من الأسماء التى لا قبل الـ لتوغلها فى الإبهام .
 قلت حكوا فى باب الاستثناء ثلاثة أقوال فى غير قبل تعرف بالإضافة مطلقا وقبل لا تعرف مطلقا
 وقيل إن وقعت بين ضدن تعرفت كما فى قوله تعالى : صراط الذين أنعمت عليهم غير الضروب
 عليهم . وإلا فلا نفى القول الأول بنى أن قبل الـ على أنه لا يلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع .
 بى أن مقتضى ما ذكره من اقتصاره على التحقيقات التى فى الكبير وترك ما سواها أن جميع ما خلا عنه
 الصغرى عما هو فى الكبير ليس تحقيقا والواقع خلافه لاشتغال الكبير على تحقيقات تتعلق بالثنى والثنى
 ليست فى الصغرى ويمكن دفعه بجعل الـ فى التحقيقات جنسية ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات
 الكبير وترك ما سواه أن جميع ما انفرد به الكبير ليس تحقيقا فافهم (قوله ما زجا) الزج الخلط
 الشديد الذى لا يمكن معه تمييز وبابه نصر كما فى الصباح والبراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز فيكون
 مجازا مرسل من ذكر المقيّد وإرادة المطلق وهو إما حال ضمنية من فاعل صرف : أى ناويا للزج
 أو مقارنه من فاعل الاختصار والاقتصار المندوف وكأنه قال نحو اختصارى إياه أو اقتصارى فيه حالة
 كوفى ما زجا أو من فاعل فعل محذوف : أى وتلبست بذلك ما زجا (قوله امتزاج الماء بالراح) نائب متاب
 المفعول المطلق والأصل امتزاجا مثل امتزاج الماء بالراح فاختصر والراح المحرر قبل تيمت زاجا لارتياح
 شاربها لها ولها أسماء كثيرة وكثرة الأسماء قد تكون لجود شهرة السمي وإن كان خبيسا على أنه يمكن
 اعتبار شرفها عند غواتها وفى الكلام تشبيه ضمى للشرح بالماء بجامع أن كلا مسهل لتناول ما خرج به
 ورافع لصعوبته ولأن بالراح بجامع احتياج كل فى سهولة تناوله إلى غيره . فان قلت فى تشبيه الثن بالراح
 شئ من التسم . قلت اشتغال التشبيه على شئ دميم لجامع بينهما حميد لا يضر فى التشبيه الآتري . أنه شبه
 بالأشد مع اشتغاله على دمايم الكبر والخبر والقهر مع لزوم نظيرة التخصيص له على أنه يمكن أن يزداد بالراح راح الجنة
 وبالماء ماء التسليم المزوج به راحها كما قال تعالى : ومنها من تسليم . وقوله والجسد بالروح فيه أيضا
 تشبيه ضمى للشرح بالروح بجامع توقف الاتفاق على كل والثن والجسد بجامع أنه لا يتفجع بكل الإواسطة
 غيره . وقرروا يعلم أن فى كلامه نشرأ على ترتيب الف ثم نشرأ على تشويش الف لكن كان الأنسب
 إضافة الامتزاج إلى الروح لأن السر يان لها للجسد فهمي أحق بأن ينسب الامتزاج إليها وإن كان كل
 ممتزجا بالآخر وليوافق الترتيب قبله فى جعل ما شبهه بملقن ممتزجا به كاجل الثن كذلك فى قوله ما زجا
 للشرح بالمشروح ولهذا قال فى الكبير امتزاج الأرواح بالأشباح والذى دعاه إلى ما صنع هنا مراعاة
 السجع فاعضن على هذه التكات اللطيفة (قوله وما توفيق إلا بالله) أى وما كوفى موفقا للإبانة الله
 فالتوفيق هنا مصدر المبني للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر لبنى للمفعول عند عدم
 اللبس وإنما قدرنا المضاف للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستفكره عند أهل اللسان لإيهام
 كونه آله لما شاع من دخول الباء على الآلة أفاده الرعشرى فى كشافة وإنما جعلنا التوفيق هنا
 مصدر المبني للمفعول ليلامح تقدير المضاف المذكور والتوفيق خلقى قدرة الطاعة فى العبد ولا احتياج
 إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لإخراج الكافر بناء على أن القدرة أعرض بقارن الفعل كما ذهب إليه
 الأشعرى إذ ليس فى الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة تسبق
 المقهور كما ذهب إليه غيره ووجهه كثير فيحتاج (قوله عليه توكلت) تقديم المعمول لإفادة الحصر وهو

ما زجا للشرح بالمشروح
 امتزاج الماء بالراح
 والجسد بالروح
 - وما توفيق إلا بالله
 عليه توكلت

هنا من حصر الموصوف في الصفة : أي توسعي محصور في كونه تعالى الله تعالى في مثل هذا التركيب
مجردة عن حقيقة الاستعلاء لاستحالته هنا وإنما هي مجرد الارتباط والتعلق أي بها لضرورة تعدد
الفعل والتوكل تفويض الأمور إلى خلقها وترك التدبير تسليها لخلق الكائنات (قوله وإليه أنيب)
أي أرجع يقال آب وباء وناب وأناب بمعنى رجع والتقديم هنا أيضا لإفادة حصر الموصوف في
الصفة (قوله أبدي أو ابتدائي الخ) أشار بذلك إلى أصالة الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما
عاما أو خاصا وإن كان الأولي كونه فعلا لأنه الوصل في العمل خلاصا لأنه أمس بالمقام وفي تقدير الشارح
ذلك مؤخرا إشارة إلى أولوية تأخير إفادة الحصر وهو من حصر الموصوف في الصفة : أي حصر
الابتداء مثلاً في كونه بسم الله وهو قصر أفراد إن قصد به الرد على من يعتقد شركة غير الله في طلب
الابتداء باسمه وقصر قاب إن قصد به الرد على من يعتقد أن غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه وقصر
تعيين إن قصد به الرد على المتردد فيمن يطلب الابتداء باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن
الرحيم ابتدائي كأن أن العبد لا يعمل بخلافه ولا مؤخراً لأن محل ذلك إذا لم يكن للعمول ظراً أو مجوراً
لتوسعهم فيها ومحل مجرور الباء نصب على الفعولية بالمقتضى المقدّر إلا إذا أقيم مجموع الجار والمجرور مقام
المتعلق بعد حذفه لكونه عاماً أو خاصاً دل عليه قرينة فيكون محل المجموع أعراب هذا المتعلق فحله رفع
إن جعل متعلقاً بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة في نحو زيد في الدار إن الخبر هو
المتحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما بمقام المتعلق وصيرورة كالعدم وإن رجع
للتأخرون أنه المتعلق المحذوف لملاحظته في الجملة ونصب إن جعل متعلقاً بحال حذف وأقيم المجموع مقامها
والأصل أولف مستعينا أو متبركاً بسم الله مثلاً هذا هو الموافق لما روي بعض المحققين من أن المحل إذا
كان الطرف لغوا للمجرور فقط وإذا كان مستقراً للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف : أي وحده
وأن المستقر هو ما حذف عامه العام أو الخاص لقرينته وأقيم مقامه نحو زيد في الدار : أي كأن وزيد من
العلماء : أي معدود والمفعول بخلافه فأعرف ذلك (قوله بالسملة) تطلق مصدراً لبسمل إذا قال بسم الله
وعلمنا صلى بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله نأسيما) مفعول لأجله : أي اقتداء بالقرآن وهو في الأصل
مصدر قرأ فلب شرعاً على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتعدي بأقصر
سورة منه وفي قوله نأسيما بالقرآن إشارة إلى أنه إمام متبوع وتليج إلى قوله تعالى - وكل شيء أحصيناه
في إمام مبين - والعزير يطلق على ما لا نظير له وعلى الغالب وصح إرادة كل منهما ولا لاحتها معاً على
طريق استعمال المشترك في معنييه (قوله وامثالاً) أي طاعة لمقتضى الخ إنما قال لمقتضى لأن الأمر
فيه ضمني وكأنه قال ابدؤوا في أموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ ولتضمنه الأمر
عبر في جانبه بالامثال وفي جانب القرآن بالتأسي لعدم تضمنه الأمر كضمن الحديث والقول إن أتق على
معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولاً وكانت ما في قوله فيما أخرجه : أي رواه واقعة على قول بالمعنى
المصدرى أيضاً من ظرفية الخاص في العام . لا يقال إنما روى الأئمة القول . لأننا نقول لو سلم ذلك فروايتهم
المقول متضمنة لروايتهم القول وإن كان بمعنى القول كانت جملة كل الخ بدلاً أو عطف بيان وما واقعة على
مقول والظرفية من ظرفية الخاص في العام أيضاً والأئمة بهمذين وبإبدال الثانية بجمع إمام وقديكون إمام
جمعاً كما في قوله تعالى - واجعلنا اثنين إماماً - والمراد بهم ههنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد
الأمور لا واحد الأوامر وإضافته على معنى اللام وإن لم يصح التصريح بها إذ هو غير لازم والمعنى الأفراد
النسوبة لا المرزى البال نسبة الجزئيات لكلها (قوله ذي بال) عبر بذي دون صاحب لأن الوصف بذي
أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعة المضاف إليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله بونس في مقام

وإليه أنيب -

(بسم الله الرحمن
الرحيم) أبدي
أو ابتدائي أو أولف
أو تأليفي وابتداء بالسملة
نأسيما بالقرآن العزيز
وامثالاً لمقتضى قوله
صلى الله عليه وسلم فيما
أخرجه الأئمة « كل
أمر ذي بال

ذكر الأنبياء ومدحهم بذى النون وفي مقام النهي عن التشبه به صاحب الحوت ، والبال يطلق على معان :
 منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمختار والراد به هنا الحال أى ذى حال يهتم به شرعا
 وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطى ذلك الأمر فتكون الإضافة لأدنى ملاحظة أى كل أمر يهم قلب
 متعاطيه ويشع له أو على أن المراد قلب ذلك الأمر تشبيها لحالته المهم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق
 الاستعارة المصراحة ولا ينافى هذا أن من معانى البال الحال كما مر فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من
 أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أنه موضوع له اللفظ بل
 باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا فأحفظه أو تشبيها في النفس للأمر المهم
 بالإنسان في الشرف مع الرمز إلى التشبه به بشئ من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة
 الكنية . أقول : لا ريد على هذا أن فيه جمعا بين الطرفين لأن ذا القلب هو الإنسان لأنما غنعه
 فإن ذا القلب أعم من الإنسان والتشبه به خصوص الإنسان وهو لم يذكر بخصوصه ولا يضر دخوله
 في عموم ذى القلب وفي كلام الشارح عند قول المصنف مادام الحجا يخوض الحمايدل لذلك كما شعره
 (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لأمر فتيه جرى على الأحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله
 فيه أى سببه في سببية مقابلة إصغافها مع صحة أن يقال لا يبدأ بسم الله الخ إضافة أن المطلوب كون الأمر
 ذى البال سببا باعثا على التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث
 يكون غير متطوّر إليه عند التسمية وتائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أو قوله بسم الله
 الخ ولا ضمير في يبدأ (قوله بسم الله الخ) روى بباء واحدة وباء بن فعل الرواية الأولى المطلوب
 البدء بسم الله أى اسم كان وعلى الثانية المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والأولى
 أصح فالأحسن إرجاع الثانية إليها بالفاء القيد وقوله فهو أجندم دخلت الفاء في الخبر لتشبهه بالابتداء
 هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذى تدخل
 في خبره الفاء بكثرة تشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده وهى خمس عشرة صورة
 موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط وعلم استقبال وما النافية وقد موصول
 بطرف موصول بخار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول
 أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور فالجملة
 خمس عشرة صورة ، وأما دخولها في خبر كل مضافا إلى غير الموصوف والموصول السابقين فقل
 نحو : كل نعمة من الله ، ونحو قول الشاعر :

كل أمر مباحد أومداني فنسوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث . أقول : ما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم إن كان
 العبرة عند تعدد صفة ما أضيف إليه المبتدأ بالصيغة الأولى والإفلا بل يكون من الكثير لأن المبتدأ
 هنا مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى
 ما بعده فأعرفه والأجندم المقطوع اليد والذهاب الأنامل من الجذام يقال جذمت يده كفرح كذا
 في القاموس وعلى الأول اقتصر في المصباح ويروى أقطع وهو المقطوع اليد كما في القاموس والمصباح
 ويروى أبتر وهو مقطوع الذنب كقولهما والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ
 وهو متاحذف فيه الأداة والوجه أؤمن باب الاستعارة المصراحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازانى
 في تحوز يد أسد والمقصود من الثلاثة أنه مقطوع البركة كما قال الشارح وإن تم حسا ومراده البركة
 الكلمة فلا ينافى وجود أصلها (قوله وفي رواية محمد الله) التحقيق كما قاله العلقمى أن الحمد للمطلوب

لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فهو
 أجندم أى مقطوع
 البركة وفي رواية
 «بسم الله»

الابتداء به في الحديث هو الحمد النوعي لا العرفي لأنه طاري بعد (قوله روله) أي بكتا روايته
 (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) لتحسين بالنسبة إلى ابن الصلاح بمعنى هل تحسين الغير له لأن
 مذهبه أنه لا سبيل في عصره فما بعده إلى التصحيح والتحسين والتضعيف تصور الممم وخالفه
 في ذلك النووي ويمكن أن يقال حسنه هو نفسه قبل أن يقول بهذا المذهب (قوله أي الثناء الخ)
 تفسير الجملة قبله بتدليل إعادة الخبر لكنه لم يشرحه كما شرح البيهقي بل أتى به كافي عبارة المصنف
 وقوله بحسين الصفات إن أقيست الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتج إلى التجريد في الثناء
 فراوا من التكرار وإن جعلت سببية أو بمعنى على فلا (قوله إذ الحمد) أي لغة تعليل المحذوف بدل
 عليه أي التفسيرية أي وفسرنا بهذا التفسير لأن الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد
 المحصر للاستفاد من تعريف جزأى الجملة كما في قوله تعالى - إن الله هو الرارق - كما أفاده في الطول
 أو ضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم لتكرار الاستناد (قوله الثناء) مصدر أتى عليه إذا ذكره
 بخبر وقيل إذا أتى بما يدل على إصابته بصفة حميدة فيعمل الأول لا يكون الثناء إلا باللسان فلا يحتاج
 إلى قولهم باللسان بخلافه على الثاني . فإن قلت التعريف يشمل التقديم والحادث وما حقيقتان
 متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تعريف واحد متع - قلت امتناعه إذا كان على وجه يحصل
 به معرفة كل من الحقيقتين بخصوصا بالسكينة وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء سببية
 أو بمعنى على إذا كون الجميل غير حادث مطبوع إنما هو شرط في المحمود عليه لا المحمود به لجواز كونه
 حادثا مطبوعا كما إذا أثبت على زيد بحسنه بسبب إحسانه اليك وقد يتحدان ذاتا وتختلفان اعتبارا
 كما إذا أثبت عليه بالاحسان بسببه بالاحسان من حيث الوصف في عبارتك محمود به ومن حيث كونه
 سببا باعثا على الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أي الذي طبع عليه المحمود في قوله
 المطبوع حذف وإصال وغير الحادث المطبوع صادق بالتقديم والحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير
 بناء على أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة وإن لم تكن بين ضيق أو على أن ال في الجميل حنسية
 وموجوها في حكم التسمية وخرج بهذا القيد الثناء على الحادث المطبوع فإنه مدح لاحد كالثناء
 لأجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى قولهم على الجميل الاختياري لا راجعا الحمد على ذات
 الله وصفاته لأن الاختياري ما كان عن اختيار وإرادة ولا يكون ذلك إلا للحادث . وإن أوجب عنه
 بأن المراد الاختياري ما ليس موجودا عن قهر أو المراد الاختياري حقيقة بأن كان عن اختيار وإرادة
 أو حكما بأن كان له دخل ما في صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة التعظيم كما قال غيره إخراجا لما قاله
 تحقير فانه استهزاء وتهكم لتصور هذه الصورة أو لعدم صدورهما من مصنف (قوله وأبدأ ثانيا الخ)
 محصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لمسكن كان الأولى حذف قوله ثانيا ثلثا يتكرر السؤال الثالث وهو
 قوله وقدم البسملة الخ مع الأول إذ معنى قوله وأبدأ ثانيا بالحمد ثنى به بعد إثباته بالبسملة أولا وهذا
 محصل الثالث ولأن بعض ملزم من التأسي بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا يتجسأ التأني
 ويمكن أن يقال لا دخل لقوله ثانيا في السؤال وإنما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل . وأقول يمكن وجه
 آخر وهو أن يكون له دخل ويكون المراد بجملة التأسي بالقرآن أو هو رواية المدغاية ما فيه أن الأول
 دليل للقيد والتقديم معا والثاني لتقدير فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استنفايا بيانيا أجل به عما رد
 على دفع التعارض بما ذكره . حاصله أن هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتدائه بالجملة ابتداء حقيقيا
 وبالبسملة إضافيا فلم يقدم البسملة على الجملة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من جهة الجواب عن السؤال
 الثاني لا السؤال مستقل محطوف على قوله وأبدأ الخ ولا يضر انفصاله عن قوله وأبدأ الخ لأن الإعادة

رواه أبو داود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح
 وغيره (الحمد لله) أي
 الثناء بحميد الصفات
 لله إذ الحمد هو الثناء
 بالجميل غير الحادث
 المطبوع ولبدأ ثانيا
 بالحمد لما مر

للحاجة لامتد تكراراً (قوله) وجمع بين الابتداءين (الح) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب
لئلا يحصل تكرار في الأسئلة ولأن الفعل بالروايتين لا ينتج (قوله) عملاً بالروايتين السابقتين) أقول
كان عليه أن يقول تأسيا بالقرآن وعملاً بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله) وإشارة إلى أنه أي
الحال والشأن لتعارض بينهما : أي في الحقيقة وإن تبادر إلى الذهن . اعلم أن نوح التعارض مبنى
على جعل الباء لمجرد التعدية صلة يبدأ فإن جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا لأن الاستعانة بشئ
أو المصاحبة له لاتنافى للاستعانة أو المصاحبة لشيء آخر كذا قال غير واحد . أقول : الظرف على هذا
مستقر حال والأصل في الحال أن تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه أنه إن أريد بالابتداء في الروايتين
الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن عليه سوى للاستعانة بذكرشيء واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض
وإن أريد الإضافي كان مجرد إرادته كافياً في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء على خلاف
ظاهرها ويرد عليه أيضاً أنه لا يظهر إذا كان البدوء فيه قولاً إذ النطق بشئين معا غير ممكن ويمكن
دفعهما بأن المقارنة في كل شيء بحسبه وأنها بمعنى عدم التراخي فتأمل وبقى لدفع التعارض أوجه آخر
ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسمة (قوله) إذ الابتداء حقيق) أي ابتداء حقيق نسبة إلى
الحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشيء جملة أول أمره وفتاحتها فاطلاق الابتداء على الإضافي
عجاز علاقته المشابهة في سبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى إلى لفظه إن أريد بالابتداء المنسوب
المعنى والمنسوب إليه لفظ الابتداء المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ إلى المعنى
الموضوع هوله إن أريد العكس (قوله وهو ما) أي ابتداء لم يسبقه شيء أي ابتداء أوفى الكلام
حذف مضاف : أي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو ما بدى به شيء (قوله) وإضافي) أي نسبي وقوله
وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده : أي الذي كان ابتداء بالنسبة إلى الفعل الذي بعده سبقه شيء
أولاً فهو أعم مطلقاً من الحقيقي فكل حقيق إضافي ولا عكس وآثروا التعبير بالإضافة على التعبير
بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداء بالإضافة إلى
ما بعده هكذا سنح بالبال (قوله) لأن حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بأن حديث البسمة صحيح وحديث
الحمدلة حسن وبعضهم بأن حديثيها صحيحان لكن حديث البسمة أصح لأن الصحة والحسن والضعف
متفاوتة الرتبة وبعضهم بأن حديثيها حسنان لكن حديث البسمة أحسن ورجح هذا (قوله) كما
قيل) فيه اتحاد المشبه والمشبه به إذ الذي قيل هو أن حديثها أقوى . والجواب أنهما وإن اتحدا ذاتا
اختلفا اعتباراً . أي باعتبار القائل وهو كاف على أننا لانسلم اتحادهما ذاتاً لأن الألفاظ أعراض فلانقل
عن عملها ولا تقوم بمحلين وليس مراده تضعيف هذا القول لأنه الذي رأيناه منصوباً عليه في غير
موضع بل الإشارة إلى أنه ليس من عندنا بل هو منصوص عليه لغيره (قوله) وعملاً بالكتاب والاجماع
أي الفعل لمضى العلماء سلفاً وخلفاً على تقديم البسمة على الحمدلة . أقول كان الأنسب أن يقول وتأسيا
لما لم إلا أن يقال افتتاح الكذب بهما على هذا الترتيب ومضى علماء الأمة عليه يتضمنان الأمر
وإن كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمة فيكون الشارح راعياً هنا هذا
التضمن الحق فغير بالعمل ولم يراعه فيما مر وفيما يأتي لحفائه فغير بالتأسي وتغييره هنا بالكتاب وفيما
مر بالقرآن فتن (قوله) وآثر) أي اختار وقوله في الحمد متعلق بآثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق
بالتصدير أي اختار في مقام الحمد للتصدير بالجملة الاسمية على التصدير بالجملة الفعلية تأسي بالآية القرآنية
فانها صدرت بالجملة الاسمية وإن لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن فالتأسي إنما هو في
التصدير بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمثل بتعقيب الاسمية بالفعلية في المتن دون الآية فاندفع

وجمع بين الابتداءين
عملاً بالروايتين
السابقتين وإشارة إلى
أنه لا تعارض بينهما
إذ الابتداء حقيق
وهو ما لم يسبقه شيء
وإضافي وهو ما كان
بالإضافة إلى ما بعده
وإن كان مسبوقاً وقدم
البسمة لأنها أولى
أقوى كما قيل وعملاً
بالكتاب والاجماع
وآثر التصدير في الحمد
بالجملة الاسمية تأسي
بالآية القرآنية

ما اعترض به هنا وأل في الآية لحسن آيات الحمد المفتوح بها السور أو لاستيفائها أو لهدم الشهادة
القائمة وقد يبعد هذا عدوله عن التخيير بالكتاب أو القرآن إلى التعبير بالآية القرآنية فتدبر (قوله
ولادلتها) أي الجملة الاسمية على الثبوت أي ثبوت مضمونها . أقول كان الأولى أن يقول على الثبات
أي الدوام لأنه هو الذي اختص بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول إلا أن يقال
مراده الثبوت الكامل وهو الدائم أو استعمال الثبوت بمعنى الثبات . واصل أن الذي تدل الاسمية
عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة
الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون . ويانه أن أصل الحمد لله حمدت
حمداً لله فتدل عن ذكر الفعل إلى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر إلى رفعه لدلالة على
الدوام ثم أدخلت آل التعريف على اختلاف أقسامه والفعلية إما قبل بطريق الوضع على مطلق
الحدوث أي الوجود بعد العلم ويسمى هذا أيضاً تجديداً وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة
بعد أخرى إذا كانت مضارعية فبواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية)
أقول : فتعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد الاستمراري دون الاسمية إلا أن يقال
رجح العلة المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بها من حيث دلالتها على الدوام الأشرى وأول
ما وقع الحمد لأجله وهو ذات الله وصفاته المدلول عليهما بقوله الله الملك على الذات للوضع وعلى الصفات
بواسطة وجوبها للذات الموضوع له وإن كان من جملة ما وقع الحمد لأجلها الجملة الفعلية به أنسب
لتجديده وهو نعمة إخراج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذي قد أخرجنا نتائج الفكر . فإن قلت
لا إشعار في الكلام بعلة غير نعمة الإخراج من الذات والصفات إذ لم يحدد أن تطبيق أمر باسم غير صفة
يدل على علة مدلوله . قلت الإشعار بعلة ما ذكر بواسطة الدوق حيث قيل الحمد لله الذي أخرج ولم
يقل الحمد الذي أخرج مع أنه أخصر على أن لفظ الله المدلول على ذات متصفة بصفات الكمال واشتهر
إضافه بها بحيث تحفظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق
بالمشتق كما أفاده الفري في حاشيته على اللطول (قوله وما يرد) أي على الجملة الاسمية من أنها لاتدل
على تولى التمسك أي تعاطيه ومتابشرته الحمد بنفسه أي لأنها خبرية لفظاً ومعنى ولا يزم من الاخبار
بثبوت شيء لا خرافات الخبرية فلا تدل الجملة على أن التمسك حمد بنفسه وإعلاء خبر عن الحمد بثبوت
الله . وحصل ما أجب به اختيار أنها إنشائية معنى أي لانشاء الحمد بمضمونها لا لانشاء مضمونها حق يستشكل
بأن مضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدوراً للعبد حتى ينشئه وظاهر صنيعه تسليم أنها إذا كانت
خبرية لفظاً ومعنى لاتدل على تولى التمسك الحمد بنفسه وليس كذلك لأن الاخبار عن الحمد بثبوت له تعالى
حمدلأنه الثناء بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له ثناء عليه بحملي وأما قولهم الاخبار عن الشيء ليس
من ذلك الشيء فلهذا لم ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار إلا لأن الاخبار من الخبر عنه كنهائوكا
في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون جواب الإشراح بما ذكره على وجه التنزل مع
الورد لأعلى وجه التسليم حقيقة . والحاصل أن الإبراد المذكورة جوابان أحدهما مع أنها خبرية لفظاً
ومعنى حق يرمدان كرو هو ما في الشرح ثانيهما تسليم ذلك وتوجيه تولى التمسك الحمد بنفسه عليه (قوله
على الصحيح) ومقابلها أنها خبرية لفظاً ومعنى ويحصل الحمد بها كحلم ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح
ما قاله بعضهم إن الشارع نقلها إلى الآشاء كما نقلت بعث واشترت ونحوها وأنه لا يوجب إلى الإبراد
والجواب السابقين في تقرير كونها خبرية لفظاً ومعنى (قوله الذي قد أخرجنا) من المعارف الموصول وصلته
في معنى المشتق فيكون المصنف حمد على هذه النعمة بمدحه على الذات والصفات على مقتضى قاعدة أن

ولادلتها على الثبوت
دون الفعلية وما يرد
من أنها لاتدل على
تولى التمسك الحمد
بنفسه . أوجب عنه
بأنها إنشائية على
الصحيح فتدل عليه
(الذي قد أخرجنا)

تعلق الحكم بالمشق يؤذن بعلة المشتق منه . أقول : ولم يعر بالمشق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى في قوله - والله عرج ما كنتم تكتمون - وفي قوله - وعرج الحى من الميت - لعدم شهرته وذكره في الأسماء الحسنى المعروفة ، فعلم أن زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول : الأحسن أى أوجد لأن الإيجاد أبغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لأرباب الحجا غير محقق فتأمل (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذ كرهون الضرورية لأن الضرورية لاخلاف فى أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصد الرد وأيضا الحمد عليها يفهم بالأولى إذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل أن يريد بالفكر حركة النفس فى المعقولات التى هى معناه لغة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلوم سواء كان ضروريا أو نظريا فيكون حمد على جميع العلوم ضروريا ونظريها أفاده شيخنا المؤلف فى كبره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور أيضا فى النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد هنا أعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها الضروريات والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لاختصاصها بالتصديقات النظرية كاستعرفه (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ويوجد فى كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة مانسه وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه له وهو تفسر لنتيجة بما يجرى على الاصطلاحين الآيين للناطق والتكلمين ومن فيه بيان لما والعلم بمعنى العلوم ليوافق الاصطلاحين الآيين والباء سببية لالتعدي إذ المنظور فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل بل العلوم بسبب الدليل لكن النسخة التى قرئت فى الدرس على شيخنا المؤلف بسببى ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارى بقراءتها ولم يفهم عليها فكأنها كانت فى الأصل مضمرة للشيخ عليها ونقلها بعض النساخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد فى الشرح الكبير (قوله عند الناطقة) جمع منطوق والثاء فيه للإشعار بالنسب أتوا بها فى الجمع عوضا عن باء النسب فى المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه أن النتيجة لا تطلق عند عدم على التصور وقوله من تسليم يشير إلى أن المدار على تسليم التصديقين وأنه لا تستلزم حقيقةهما فى الواقع وقوله تصديقين : أى قولين مصدق بهما فالمصدق فى الموضعين بمعنى اسم المفعول ومن نص على ذلك الشارح فى كبره فى باب القياس ولم يقل أو أكثر لأن الأصح أن الحجة لا تترك من أكثر من مقدمتين وأن ما يترأى تركبه من أكثر فهو آيسة متداخلة كما استعرفه وقوله لذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لالذاتهما بل لأمر خارج كقولهم زيد مساو لعمره وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر فليس هذا قياسا اصطلاحيا لعدم تكرار الحد الوسط لأن الحد الوسط فى الشكل الأول يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى والأمروها ليس كذلك كما لا يخفى ولما أتتجه نتيجة اصطلاحا لأنها إنما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو أن مساوى المساوى لشي مساو لذلك الشئ لالذاتهما ألا ترى أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمره وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن زيدا عدو لبكر والمراد بالتصديق ما يشمل اليقين والظن والجمل المركب فدخلت النتيجة الظنية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة جهلا مركبا اللازمة لمجهولين كذلك (قوله وعند التكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفى تسميته بعلم الكلام أوجه معلومة فى عملها ومن ذكرها التفاتانى فى أول شرح العقائد النسفية (قوله ما يحصل العلم به الخ) أى معلوم شأنه أن يعلم : أى يحصل العلم التصديق به عقب العلم التصديقي بوجه دلالة الدليل : أى بالجهة التى بسببها دل الدليل على المدلول كالحديث فى العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند التكلمين

أى أظهر (نتائج) جمع
نتيجة وهى عند
الناطق تصديق يلزم
من تسليم تصديقين
لذاتهما وعند
التكلمين ما يحصل
العلم به عقب العلم بوجه
الدليل واستناد الأخر
إلى الله تعالى

بمنزلة الحد الوسط عند المناطقة والدليل إن جعل شاملا لليقيني والظني عرفت بأنه ما يتوصل بصحيح
النظريه إلى العلم أو الظن بمطلوب خبري وعلى هذا يراد بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن
يلزم عليه دخول المجاز في التعريف إلا أن يدعى شهرته وإن خص باليقين أسقط من تعريفه قولنا
أو الظن وأبقى العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا في تعريف الدليل بصحيح النظريه : أى بأن
ينظر فيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطلوب خبري أخرج ما يوصل إلى مطلوب تنويري وهو المعرفة والفرق
بين الاصطلاحين أن كلا من النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وأن كلا
منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند المتكلمين كما عرفت (قوله إشارة)
أى ذو إشارة أو مشير أو جعل الاسناد نفس الإشارة مبالغة على الأوجه الثلاثة في زيد عدل (قوله إلى
مذهب أهل الحق) أى أهل المذهب الحق وهو الصدق متحدثان ذاتا لأنهما الحكم الذى بينه وبين
الواقع مطابقة مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا ومن جانب الواقع
سمي صدقا والأكثر استعمال الصدق في الأقوال ويحتمل أن المراد بالحق الله تعالى فان أهل السنة
أهل الله والمذهب مفعول يطلق لمة مصدرا ميميا بمعنى الذهاب وإسما لزمان الذهاب وإسما لمكانه والمراد به
هنا الأحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان الذهاب إلى الأحكام
المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بأن يكون شبه اختيار الأحكام بساوك الطريق واستعير للأول اسم
الثاني وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الأحكام التى هي محل الاختيار أعنى التى وقع عليها الاختيار
وجامع التشبيه توجه الإرادة في كل ويحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدري من ساوك الطريق إلى
اختيار الأحكام على سبيل الاستعارة الأصلية ثم من اختيار الأحكام إلى الأحكام المختارة على سبيل المجاز
المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتين وهذا كله بحسب الأصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من
أنه صار حقيقة عرفية في الأحكام المختارة هكذا حقق المقام (قوله من العلوم وغيرها) أى كسائر
الأفعال الاختيارية ومن تبعية (قوله وسياق الخلاف في الربط) أى الارتباط والتلازم بين
الدليل والنتيجة : أى بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ، ومحل اتیانہ قول المصنف :

وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت

عقلى او عادى او تولد أو واجب والأول المؤيد

وهو لامام الحرمين والثاني للأشعرى والثالث للعزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الأول وسياق
بسط ذلك وهذا أعنى قوله وسياق الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة . قال الشارح في كبره فان قلت
لو كان الربط عقليا كما هو مذهب إمام الحرمين لزم عدم محبة اسناد اخراج النتيجة إلى الله تعالى
لكونها ليست مقدورة حينئذ بل ان وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بها فتا فيكون العلم بالنتيجة
واجبا والواجب لا يتعلق به القدرة . قلنا مثل هذا الوجوب عرضي فلا يمنع تعلق القدرة كما أن
العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر
فاذا أراد الله تعالى أن يوجد اللازم الذى هو النتيجة أو العرض أوجد المزموم الذى هو الدليل أو الجوهر
فكل من إيجاد المزموم وإيجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولا يتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة
لاستحالة الجمع بين المزموم وعدم لازمه استحالة ذاتية والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الدائق اه ببعض
اقتصار (قوله الفكر) قال في القاموس الفكر بالكسر ويفتح أعمال النظر فى الشيء كالفكرة
والفكرى بكسرهما وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكرة والمصدر الفكر بالفتح وبابه
نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى مرسل من باب اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس

إشارة إلى مذهب أهل
الحق من أنه لا تأثير
للعبد في شيء من العلوم
وغيرها وسياق الخلاف
في الربط بين الدليل
والنتيجة إن شاء الله
تعالى مبسوطا (الفكر)
يطلق على المفكر فيه
مجازا

أو اسم المصدر كما في المختار على اسم المفعول كإطلاق الاعطاء أو العطاء على الشيء المعطى (قوله) وعلى حركة النفس في العقولات لانه أى تنقلها من بعض العقولات إلى بعض وفي حاشية الناصر اللقاني على المحلى نقل على السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة : الأول حركة النفس في العقولات أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات . والثانى حركتها من المطلب الذى تتردد في ثبوته كحدوث العالم إلى مبادئه كتغير العالم وحركتها من مبادئه اليه جزمة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا في المنطق . والثالث وهو الحركة الأولى من هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها وإن كانت هي المقسودة منها وهذا هو الفكر الذى يقابل به الحدس الذى هو عكسه لأنه الانتقال من المبادئ إلى المطلب اه وفي الآيات الينيات ما يفيد أن الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيدناصه : فان قلت ماذا أريد بالنظر العرف بما ذكر أن مجموع الحركتين كالمهور أى القسمة أم الحركة الثانية كما هو مذهب التأخرين . قلت : الظاهر حمل على المعنى الأول إذ به حصل المطلوب لابل الحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى الأول وأنه نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الآيات أيضا نقلا عن الناصر : لقائل أن يقول إن أريد بالعقولات ما يدرك العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حدّ النظر مع أن مثل قولنا هذا عدوّ زيد وكل عدوّ لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على زيد نظرا بلا شبهة وهكذا في الخياليات وإن أريد بها ما يدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمل الوهميات والخياليات فقله أى المحلى بخلاف حركتها في المحسوسات فيسمى تخيلا لا فكرا مشكلا والظاهر أن الشارح أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذهب مع الأقدمين القائلين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وإنما يدركها الحواس وأما على طريق التأخرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس فينبى أن تسمى حركتها في المحسوسات فكرا أيضا اه وفي الآيات أيضا يبنى زيادة التقيد في قوله أى المحلى حركة النفس في العقولات ليخرج حركتها فيما يتوارد من العقولات بلا اختيار كافي للنمائها فانها لا تسمى فكرا اه والظاهر إبقاء النفس على حقيقتها لأحملها على العقل كإزعم ليوافق ما تقرر أن المدرك حقيقة النفس وأما العقل وسائر القوى فآلات في إدراكها (قوله) وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا أى على مدلوله فهو مرادف له في الاصطلاح كافي للشرح الكبير (قوله على الأخير) تصرّح بما تفهمه القاء من رجوع قوله يعرف إلى قوله وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم في خاشيته على التظب هذا تعريف الفكر عند التأخرين ، وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلب المشعور به بوجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح في كبره الترتيب في اللغة جعل كل شيء في محله وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور أمران فأكثر وإنما اشترط التعدد في الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا عند التعدد . فان قلت يرد على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جمعا لأن الفصل أمر واحد كالخاصة . قلت أما على مذهب الأقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها بمرضى عندهم وإن وقع أولوه وجعلوه مركبا تقديرا فناطق في تقدير شيء ناطق فيكون المراد ترتيب أمور في الذكر أو التقدير . وأما التأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لأنه مركب معنى إذ ناطق في معنى شيء له التعلق لكن الأحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بأن يقال وضع معلوم أو معلومين للتأذى إلى مجهول والمراد بالمعلوم الشيء الحاصل

وعلى حركة النفس في
العقولات لغة وعلى
النظر الاصطلاحي
اصطلاحا فيعرف على
الأخير بأنه ترتيب أمور
معلومة لتتوصل إلى
مجهول (لأرباب)
أى أصحاب (الحجاء)
بالقصر أى العقل

في العقل سواء كان يقينياً أو ظاهرياً أو عن جهل مركب وسواء كان تصوّراً أو تصديقاً، فالترتيب في التصورات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة الإنسان فأننا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الإنسان متحرك بالارادة فتوسط بينهما الحيوان وترتب هكذا كل إنسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل إلى مجهول وصول العقل إلى معنى مجهول تصوّري أو تصديقي وإنما اشترط في الأمور المرتبة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل شيء بما ليس بحاصل واشترط في المطلوب أن يكون مجهولاً لأن تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث اهـ ببعض تصرف وبعض زيادة . فإن قلت: استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا يدخل في التعريف . قلت يجوز دخول المجاز في التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والنتيجة هو ترتيب الأمور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن .

فإن قلت: اشتراط الجهل بالمطلوب يناهض الاستدلال على الشيء ثانياً بعدم معرفته أولاً بديل . قلت: المقصود بالنظر الثاني معرفة وجه دلالة الدليل الثاني على النتيجة أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها (قوله) وأل فيه للكمال) أي العهد والمعهد العقل الكامل فلا يقال لم يذكر من أقسام آل التي للكمال والعهد هنا على لأن المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل من قوله أخرج نتائج الفسك لأن الفسك المنتج إنما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما (قوله) وفي تصديره) أي التصدير النسبي إذ التصدير الحقيقي إنما هو بالسمة (قوله) الشعر ذلك) صفة للتصدير واسم الإشارة يرجع إليه من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله) بأن مقصوده علم العقول) أقول قديقال إن كانت الإضافة في علم العقول للاستغراق فباطل إذ مقصوده في المنطق فقط وأول الجنس ورد أن الجنس يتحقق في كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص المنطق أو العهد والمعهد خصوص المنطق ورد أن التصدير بمأذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الأصوليين والمكملين هذه الألفاظ هذا إن بقي قوله علم العقول على معناه الإضافي فإن أريد به المعنى العامي لخصوص المنطق ورد عليه ماورد على احتمال العهد . ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنع اشتراط الأشعار بخصوص المقصود في أصل براءة الاستهلال وإدعاء كفاية الإشعار بحسنه في أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم إشعار ماذكر بخصوص المنطق ، لأن تداول النتائج عند غير الناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد أنه ليس في مجرد الاتيان بألفاظ متداولة عند الناطقة تصريح بأن مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينفوه بأنه لا يصح التعبير بالإشعار وأنه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده (قوله) براءة الاستهلال)

الاستهلال في الأصل أول ظهور الهلال ، ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء والبراعة مصدر يرجع بضم الراء وقتحها إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره ، فإضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى في : أي البراعة في الاستهلال : أي ابتداء الكلام (قوله) روحاني) نسبة إلى الروح من نسبة مشابهة الشيء إليه ووجه المشابهة أن كلا من العقل والروح أمر خفي والآل والنون زائدتان في النسب للتأكيد وقوله به تدرك النفس الباء للآلة وتقديم الجار والمجرور ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الإدراك من الحواس الظاهرة والباطنة ، وفي كلامه جرى على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدمنا وقوله العلوم : أي المعلومات : أي التي شأنها أن تعلم فصح تسلط الإدراك عليها وقوله الضرورية : أي الحاصلة لا عن نظر والنظرية : أي الحاصلة عنه (قوله) أسلم الأقوال) أي في العقل فنها ما حكى عن القاضي وإمام الحرمين أنه العلم ببعض الضروريات أي ببعض مصدقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لابد

وأل فيه للكمال وفي تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بأن مقصوده علم العقول براءة الاستهلال وهي أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بمقصوده . والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا أسلم الأقوال وفي هذا البيت

منه ككون الواحد نصف الاثنين وفي بعض الاستحيالات ممتنع ككون الواحد نصف الأربعة وفي بعض الجائزات كجلوس زيد لأن مرادها أن العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وإن كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح الصغرى والوسطى وبسط الأقوال وردّها في الشرح الكبير (قوله أبحاث نفيسة) قد قلنا أحسنها وسيأتي معنى البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الألفاظ (قوله وشحنا بها الشرح) التوشيح لباس الوشاح وهو ملبوس يفسح من آدم يتخذ نساء العرب ورسعه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحا في كلامه لما جاز مرسل في وشحنا بأن يكون استعماله في لازمه وهو التحسين أو استعارة مصرحة تبعية فيه بأن يكون شبه تحسين الشرح بالأبحاث بتزيين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية في الشرح حيث شبهه بعروس تلبس بالوشاح أوفى الأبحاث الشريفة حيث شبهها بالوشاح ووشحنا على كل منهما تخييل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على السبب لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج أو العلول على علته الغائية لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج أفاده في الكبير . أقول الظاهر أن السبب والعللة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لإخراج الله إياها فاعل جعله مسببا عن الحط وعللة غائية له باعتبار أثره وهو الخروج فتأمل والحط في الأصل الإزاحة الحسية من علو إلى سفلى فتجاوز به هنا إلى مطلق الإزاحة الحسية لعلاقة الإطلاق والتعقيد ثم إلى الإزاحة المعنوية لعلاقة المشابهة (قوله بدل) أى بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح في درسه أو بدل اشتال (قوله من مجموع الجار والمجرور) أقول هذا هو الظاهر فما إذا كان الجار الثاني غير الأول لفظا كما هنا ويحتمل إذا كان عينه أن يكون المبدل منه المجرور الأول والمبدل المجرور الثاني ولادخل الحرف في الإبدال وإنما أظهر مع البديل إيضاحا يفيد هذا قول غير واحد في كثير من المجرورات أن المجرور بدل من المجرور قبله بإعادة العامل لكن يرد عليه تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البديل فتأمل (قوله أعنى عنهم) أقول لوجه لهذه العناية ولوقال أى عنهم يعنى عن عقلمهم الذى كالماء لكان وجبها (قوله فمن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء: الأول كون من بمعنى عن والثاني كون ال عوضا عن الضمير وقد جرى في هذين على مذهب الكوفيين إذ البصريون لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطرادا ويحملون ما يؤم ذلك على الشذوذ أو التجوز في الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ولا تعوض ال عن الضمير ويحملون ما يؤم ذلك على حذف الضمير. والثالث كون الإضافة في سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء والتسمية بالمشبه به والمشبه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظا وتقديرا وتناسى التشبيه قصدا للبالغة لأن إضافة المشبه به إلى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذف في الأداة كذلك ولما كان في هذا توسع بحذف الأداة أطلق عليه المصنف في شرحه المجاز بمعنى التوسع لابعنى المجاز المصطلح عليه عند البيانين كذا جمعه عليه الشارح في كبره وتجوز بعض تشبيه العقل بالفلك الأعظم في النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء تخيلا يرد بأن السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كالأشياء على من له أدنى العلم بفن الهيئة ولو جعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل بالنجم في الاهتداء بكل لكان وجبها فاعرفه (قوله ومن يانية) يصح أن تكون ابتدائية أى كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه محلا الخ) أى فالجامع كون كل محلا لطالع مطلق شموس وقوله المعنوية صفة لشموس بدليل المقابلة بعد وحيد فلا يصح أن يكون قول الشارح شموس المعارف من إضافة المشبه به إلى المشبه بل فيه استعارة مصرحة حيث شبه أصول المعارف وأماهاها بالشموس بجامع كثرة نفع كل والنسبة في المعنوية إلى المعنى من نسبة

أبحاث نفيسة وشحنا بها الشرح (وحط) أى أزال ووضع (عنهم) أى أرباب المجاز (من سماء العقل) بدل من مجموع المجاز والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلمهم الذى كالماء فمن بمعنى عن وآل في العقل عوض من الضمير والإضافة في سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه (كل حجاب) مفعول حط (من سحاب الجهل) أى الجهل الذى كالسحاب ومن يانية وشبه العقل بالسماء لكونه محلا لطالع شموس المعارف المعنوية كما بين الجاهل محل

الجزئيات إلى كلها (قوله لظهور شمس الاشراف) التعبير أولاً بظهور وثانياً بظهور للتفنن وإضافة شمس إلى الاشراف من إضافة الموصوف إلى الصفة والاشراق الاضاء وأما الشروق فهو الطلوع وباب فعله دخل (قوله الحسية) نسبة إلى الحس وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء إلى متعلقه بكسر اللام (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أى فالجامع أن كلا يجب : أى يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أى عن أن يكون آلة في الادراكات فلا ينافى ما مر أن الإدراك حقيقة النفس ومن نسب إليه الادراك فقد تجاوز وقوله المعنوية : أى المتعلقة بالمعاني لا بالشمس فالوصف محض وكذا إن جعلت الادراكات بمعنى المدركات فإن أريد أن الادراكات نفسها معنى من المعاني كان الوصف لازماً أتى به ليقابل به قوله الآتى الحسية لكن جعل الحسية فيها يأتي صفة للشيء المدرك بعيد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودى) أى فتناسب طرفاً للتشبيه . وأقول أما كون السحاب وجودياً فظاهر وأما كون الجهل وجودياً ففيه أن الوجودى منه إنما هو الجهل المركب أما البسيط فلا لأنه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والمملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا مايعمهما ويجب بأنه أراد أن الجهل في الجملة وجودى . وقد اختلف في حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها أبخرة تصاعدت وانعدت ونقل السيوطى في كتابه الهيئة السنية في الهيئة السنية آثاراً فيه في بعضها أنه ثمر شجرة في الجنة (قوله حتى للاتهاء) توجيه ذلك أن يراد بالمعرفة المعرفة السكاملة ويقدر أن الازالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا في حاشية شيخنا العدوى على شرح المصنف وبه يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى للاتهاء لاقتضاء الاتهائية أن ماى لاتهامه تدريجى والازالة هنا ليست تدريجية إن قلت الغاية بعد حتى داخلية في المعنى فتقتضى وجود الحط وقت البدؤ مع أنه ليس كذلك . قلت: محلّ الدخول إذا لم تكن قرينة على عدمه كما هنا ويمكن أن يكون في قول الشارح : أى إلى أن بدت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا ويصح أن تكون حتى تفرعية وإليه أشار المصنف في شرحه (قوله أى العرفة التى كالشموس) اقتصر الشارح هنا على جعل الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال في كبيره ويصح أن تكون فيه استعارة بالكنية بأن شهب المعرفة بالسما والشموس تخييل باقيا على حقيقته أو مستعارة للسائل الواقع عليها المعرفة اه ويصح أن تكون الشموس مستعارة للسائل المذكورة على طريق التصريحية المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشيء الذى شهب به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذى جعل لفظه تخييلاً باقياً على حقيقته بناء على اعتبار الكنية شيئاً واحداً هو الشمس الحسية فكيف الجمع . وحاصل الجواب أنه جمع تعظيماً لها فكأنها شمس متعددة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدد أيامها ومجالاتها وتزايده منزلة تعددها نفسها إما على استعارة الشمس للسائل الواقع عليها المعرفة استعارة مصرحة فالجمعية ظاهرة إذ لاخفاء في تعدد تلك المسائل المرادة من الشمس على هذا الوجه (قوله رأوا مخدراتها) بتقدير الفاء التفرعية أى فزواها مخدراتها ورأى بصرية فنكتشف حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف في شرحه (قوله أى مخدرات شمس) أى فالضمير راجع إلى شمس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ وإلا فالضمير في المعنى على ما ذكره من أن إضافة شمس إلى العرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على العرفة كما لا يخفى إذ الشمس على هذا الاحتمال مراد بها معناها الحقيقي (قوله يعود إلى المضاف) أى غالباً وقد يعود إلى المضاف إليه كما في قوله تعالى

لظهور شمس الاشراف
الحسية والجهل
بالسحاب لكونه
يحجب العقل عن
الادراكات المعنوية
كما أن السحاب يحجب
الناظر عن إدراك
الشمس الحسية وكل
من السحاب والجهل
وجودى (حتى) للاتهاء
أى إلى أن (بدت) أى
ظهرت (لم شمس
المعرفة) أى المعرفة
التي كالشموس والجمع
للتعظيم (رأوا مخدراتها)
أى مخدرات شمس
المعرفة إذ القاعدة أن
الضمير يعود إلى
المضاف ما لم يكن لفظ
كل فيعود

- ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها - (قوله لما أضيف) فيه إجراء الصفة أو الصلة على غير ملحق
 لأمن اللبس (قوله شبهت بالرائس) أى تشبها ضمنيّا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أى
 سترها تحت الحدر بجامع الخفاء فى كل واستعارة لفظ التخدير لحنى الصعوبة واشتقاق مخدرات بمعنى
 صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية فى المشتقات نعم إن كانت مخدرات
 بما غلبت عليه الاسمىة والتحق بالجوامد كما قد يرزى إليه كلام النارج كانت الاستعارة أصلية وكان
 التشبيه الذى ذكره النارج قصديّا قائلًا والقرينة على هذه الاستعارة إضافة مخدرات إلى ضمير شمس
 العرفة والرؤية ترشيح للاستعارة وكذا الانكشاف إن كان حقيقة فى الحسيات فقط وإضافة مخدرات
 إلى الضمير قال النارج فى كبيره إمّا يانيية أو من إضافة الخاص إلى العام اه ولعل الأول لا اعتبار
 الصعوبة فى معنى المخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع فى معنى الشمس دون الصعوبة
 لاجتماع المخدرات والشمس حينئذ فى المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد المخدرات فى الصعبة القليلة
 النفع والشمس فى كثرة النفع السهلة والثانى لا اعتبار الصعوبة وكثرة النفع معاً فى المخدرات واعتبار
 كثرة النفع فقط فى الشمس فافهم (قوله نعمده) النون إمّا للتكلم العظم نفسه لظاهر سبب مدلولها
 وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله به تأهيله للعلم تحثاً بنعمة الله أو لتكلم مع غيره
 احتقاراً لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى (قوله ثانياً) أى حمداً ثانياً أوزمنا ثانياً بقطع النظر عن
 كونه بالفعلية أو الاسمىة وقوله بعد حمده أولاً أى حمداً أولاً قطع النظر عن كونه بالاسمىة والفعلية
 فالمدعى إنما هو الحمد مرتين إحداها بالاسمىة والأخرى بالفعلية لا الحمد مرتين أو أولاً بالاسمىة وثانيتها
 بالفعلية ثلاث يعترض بأن العلة الثانية لا تقيد الترتيب أى تقديم الحمد بالاسمىة على الحمد بالفعلية ولتقديمه علة
 الترتيب فى قوله سابقاً وآثر التصدير الخ (قوله بين الأمرين) أى الحمد بالاسمىة والحمد بالفعلية وقوله
 الكأسين تثنية كأس وهو الإماء الذى يشرب فيه أو مدام الشراب فيه مؤنثة مهموزة كذا فى القاموس
 وقوله مهموزة أى أصالة فلا يثنى فى جواز قلبها ألفاً. إذا علمت ذلك علمت أن فى كلامه استعارة مصرحة
 حيث شبه الجلتين بالكأسين بجامع تحصيل المطلوب بكل ويشرب ترشيح والمراد أنه يحصل ثواباً بالاسمىة
 وثواباً آخر بالفعلية (قوله حال) أى بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية
 بقدر لفظاً أو تقديراً (قوله أوصفة) قال فى الكبير وهذا أولى من جعله حالاً لأن الحالية تشعر بتقييد الحمد
 لأن الحال قيد فى عاملها . فان قيل الحال هنا لازمة لأنه تعالى جليل دائماً . قلنا الحمد مطلقاً أفضل من
 الحمد باعتبار وصف اه (قوله على مذهب الكسائى) قال فى الكبير كذا ذكره شيخنا لكن لم نطلع
 فى كتب النحو على أن أحداً يميز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة والجملة لا تكون صفة إلا بالنكرة
 أو معرفة فى معنى النكرة والأمثلة التى نقل إجازة الوصف فيها عن الكسائى ليس فيها وصف بجملة بل بمعرفة
 نحو: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم ونحو - لا إله إلا هو العزيز الحكيم - وقولك مررت به المسكين
 والجمهور يحملون مثله على البدل اه وقوله أو معرفة فى معنى النكرة مثاله مدخول أل الجنسية كالذى
 فى قول الشاعر * ولقد أمرت على اللثيم يسبنى * (قوله يحل المفرد محلها) يقال جليلاً (قوله والاعتراضية
 لا يحل المفرد محلها) وإلا كان لها محل من الاعراب مع أنها لا محل لها منه . أقول قد يبحث فيما عايناه
 عدم صحة كونها اعتراضية بأنها إنما يحل المفرد محلها على تقدير أنها حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحاول
 المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحل المفرد محلها مسوقة لانشاء التعظيم
 كافى سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا مع مأمّر مما ردد على كونها صفة أو حالاً تعلم
 وجه قول شيخنا العدوى وجعل الجملة معترضة أولى وفى بعض النسخ الاقتصار على مانعه أى

لما أضيف إليه والمراد
 بالمخدرات هنا المسائل
 الصعبة شبهت
 بالرائس المستعارة تحت
 الحدر (منكشفة)
 أى متضحة (نعمده)
 ثانياً بعد حمده أولاً
 تأسيساً بحديث «إن الحمد
 لله نعمده» ولأن الأول
 بالجملة الاسمىة والثانى
 بالفعلية قصداً للجمع بين
 الأمرين ليشرح بكل
 من الكأسين (جل)
 أى عظم حال أوصفه
 للضمير فى نعمده على
 مذهب الكسائى لأنه
 يجوز عنده وصف
 الضمير بالجملة إذا كان
 ضمير غيبية والوصف
 للمدح أو اللوم ولا يصح
 كونها اعتراضية لأنها
 يحل المفرد محلها
 والاعتراضية لا يحل
 المفرد محلها

عظم جملة لانشاء التعظيم أو خبرية حالية اه ونقل عنه أنه رجع إلى هذه النسخة آخرًا وضرب على
الأولى وفي أول وجهي هذه النسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام (قوله على الانعام)
على تعليلية كما في قوله تعالى - ولتسكروا الله على ما هداكم - (قوله بنعمة الايمان) الاضافة للبيان.
وأقول كان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتي إلا أن يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة المضاف
في الأول عليه أو يقال المفرد المضاف يعم قال في الكبير إنما خص الحمد بهما مع كون نعم الله تعالى على العبد
كثيرة لا تحصى لأنهما أجل النعم الدنيوية والأخروية وأسماها (قوله أي تصديق الخ) هذا معناه
شرعا أما لغة فمطلق التصديق وقوله في جميع ما أي أحكام أو الأحكام التي علم الخ وتذكر الضمير في به
مراعاة لفظ ما كما هو الأوضح لكن جعل مانكرة بمعنى الأحكام لا يمتشى على مذهب من يمنع تأكيد
النكرة (قوله ضرورة) مفعول مطلق لقوله علم على حذف مضاف أي علم ضرورة أو منصوب برفع
الحافض أي بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة أن العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعامة يشبه العلم
الضروري الحاصل لاعن نظر لأنه ضروري حاصل لاعن نظر كالإنجى (قوله أي قبول النفس لذلك)
أي لجميع ما علم الخ وعطف الاذعان على القبول عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعدم كفاية مجرد
ما يتبادر منه في تحقق الايمان وهو النسبة إلى الصدق (قوله على ما هو الخ) متعلق بمحذوف أي وقول
أي قبول الخ مبني على تفسير أو التفسير الذي هو الخ وقوله على التحقيق متعلق بتفسير ومقابلته أن التصديق
المنطقي مطلق لإدراك وقوع النسبة أو لاقوعها ولومن غير إذعان وتسليم لها كسبائي ذلك في أنواع
العلم الحادث قال في الكبير قال السعد: والحق أن بينه وبين الكفر تقابل لعدم والملكة بناء على أن الكفر
عدم الايمان عما من شأنه وأما على أنه العناد والانكار لشيء مما علم من ذلك أي الجحود له فينبغي التصناد
اه وعلى الثاني يكون ارتضاعها فيمن نشأ في شاطئ جبل خلى الدهن من الأمرين (قوله مع الاقرار)
ظرف مستقر حال من تصديق أي كائنا مع الاقرار وقوله على قول أي ضعيف ذهب قائلوه إلى
توقف الايمان على الاقرار ثم اختلفوا فقال بعضهم شرط وقال بعضهم شرط محبة والراجح مقابله
وهو عدم توقف الايمان على الاقرار وإنما هو شرط لاجراء الأحكام الدنيوية (قوله أي الخضوع
الخ) هذا معناه شرعا ، أمامعناه لغة فمطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسيري
وقوله بقبول الأحكام الظاهر أن التاء لتصور الخضوع والانقياد وقوله أي أعمال الجوارح يحتمل
أنه تفسير للأحكام فيكون تسميتها أحكاما لتعلق الأحكام بها فإل معنى عبارته حيث أن الاسلام
قبول أعمال الجوارح أي قبولها الظاهري وهو التلبس بها كما هو مقتضى ماسيد كره من تغاير
الايمان والاسلام مفهومهما ويحتمل أنه تفسير لقبول الأحكام أي قبولها الظاهري على ما مر فإل
معنى عبارته حيث أن الاسلام أعمال الجوارح كما اشتهر وعبارته في الكبير والاسلام له إطلاقات
فيطلق على مجموع الدين وعلى الخضوع والانقياد والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح
اه وهي واضحة (قوله اعتبارا بمفهومهما) أي المتغاير كما يشير إليه قوله لتغايرها مفهومها أي معنى
وحقيقة وقوله لتغايرها عملة لاعتبار المفهوم أي واعتبر المفهوم لا المصادق لتغاير. ووجه التغاير واضح
مما قررنا وقوله لأنه في مقام الاطناب عملة لاعتبار المفهوم الملل بتغايره أي اعتبر المفهوم للتغاير ولم
يعتبر المصادق المتحد لأنه في مقام الاطناب فالتغاير عملة للاعتبار مطلقا عن العلة وكونه في مقام الاطناب
عملة له مقيدا بعملة هي التغاير فكأن العامل في اللامين مختلف فلا اعتراض على عبارته بأن فيها تعلق
حرفي جر متعدين لفظا ومعنى بمامل واحد كذا اشتهر . ويرد عليه أن الاعتداد باختلاف العامل
بذلك يؤدى إلى عدم تصور هذا التعلق أصلا فلا يكون لمفهوم له معنى فتأمل ومعنى اتحادها ماصدا

(على الانعام بنعمة
الايمان) أي تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم بحديثه
ضرورة أي قبول
النفس لذلك والاذعان
له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق على
التحقيق مع الاقرار
بالسان على قول
(والاسلام) أي
الخضوع والانقياد
بقبول الأحكام أي
أعمال الجوارح
وذكرها المصنف معا
اعتبارا بمفهومهما
لتغايرها مفهومهما لأنه
في مقام الاطناب وهو
مقام الحمد

أن الهدايا التي يصدق عليها أنها موقومة يصدق عليها أنها مشتملة وبالعكس فهما متلازمان ووجود
 فلا يوجد مؤمن إلا وهو مسلم ولا مسلم إلا وهو مؤمن . واعلم أن الكلام في الإيمان الكامل بمصاحبة
 الأعمال والاسلام الكامل بمصاحبة التصديق إذ هما التحدان ماصداق . أما أصل الإيمان وأصل الاسلام
 فلا تلازم بينهما حتى يتحدا ماصداق بل ينفردان كما في المصدق بقلبه الغير العامل بمجوارحه والعامل
 بمجوارحه الغير المصدق بقلبه (قوله والاكثر) بالجر عطفًا على الحمد (قوله أي ميزنا) أشار به إلى
 أن معنى تخصيص شيء بأخر تمييزه به على غيره أي أفراده من بين أمثاله بالآخر وقصر الآخر عليه
 ولهذا كان الغالب استعمالا دخول الباء بعد التخصيص والاختصاص والتخصيص والحصوص
 وما اشتق منها على القصور وإن دخلت على القصور عليه أيضا بقلة قصدا في نحو خصصت الجود بزيد
 إلى معنى قصرت الجود على زيد صرح بذلك السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول
 وحاشية الكشف كما نقله يس في حاشية مختصر السعد رادًا ما قاله سم من أنهما وإن اتفقا على
 جواز الأمرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا فقال السعد الغالب في الاستعمال دخول الباء على القصور
 وقال السيد دخولها على المتصور عليه فأحرص على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب
 بأخص محذوفًا وجواب . فإن قلت : بعض مزاي هذه الأمة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام يم
 كيفارها كالأمن من الحيف والنسخ فلا يتجه تخصيص المسلمين بالذكر على ما صدر به الشارح بعد
 من تقدير مزاي . قلت : تخصيصهم بالذكر لأنهم المختصون بمجموع تلك المزاي أو لشرفهم (قوله
 بمزاي الخير) من إضافة السبب إلى السبب أي بمزاي لنا سببها خير الخ يدل على ذلك قول الشارح في كبره
 وفي كثير من نسخ هذا الشرح الصغير بمزاي بسبب خير من قد أرسلنا وعلى هذا يندفع شيان واردان
 على حمل الأضافة على ما يتبادر منها من أن هذه المزاي له نفسه صلى الله عليه وسلم الأول أن من جملة
 مزايه رسالته فيرد الاعتراض الآتي الذي قصد الشارح الفرار منه وإن أمكن الجواب بأن المراد
 من خصنا بمجموع تلك المزاي وإن لم يخص بكل واحدة منها ولا شك في اختصاصنا بالمجموع الثاني
 أن المخصوص بمزايه صلى الله عليه وسلم هو نفسه لأنحن لقيامها به دوننا وإن أمكن الجواب بأن
 جميع ما وهب لنا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا (قوله أي أفضل) بين به أن خير هنا أفضل
 تفصيل حذف منه الهمة تخفيفًا ومثله بكثرة شر وقلة حب كما بين في محله لا يخفى خير بتشديد
 الياء كميت وميت وهين وهين ولين ولين وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والأنبياء بتفضيل
 من الله تعالى لا بسبب زيادة كلالته كما أو كفا عن كمالهم وإن جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أنها
 سبب التفضيل حتى ندعي ذلك على أن الله تعالى هو الذي وهبه تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كبره
 ونقله عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وقال إنه كلام أهل
 التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلنا) أي إنسان أوفى لأرسول للتأصيل قوله قد أرسلنا
 (قوله أو التقدير) عطف على مقدر أي التقدير ما ذكر أو التقدير خصنا بشفاعته أي الخاصة بالمؤمنين
 لأن الله صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعات العظمى وهي شفاعته في أهل الموقف لفصل القضاء
 وبذلك يسقط ما يقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل يتنفع بها جميع الناس حتى الأمم السابقة
 والكفار (قوله بالفعل) قيد به لأن الأمم السابقة متابعون له بالقوة لأن رسوله من نواب عنه (قوله إلى ذلك)
 أي تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله لتلايرد الاعتراض أي لو أبقينا العبارة على ظاهرها من
 أن معناها من خصنا رسالته خير الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء داخلة على المتصور أما على
 كونها داخلة على المتصور عليه . والمعنى أنا مقصرون على رسالته لا نتجاوزها إلى رسالة غيره فلا يرد كما

والاكثر من هذا النوع
 وهما كلام نفيس
 وشيئا به الشرح (من
 خصنا) أي ميزنا معاشر
 المسلمين (ب) حمزا
 (خير) أي أفضل
 (من قد أرسلنا)
 أو التقدير خصنا
 بشفاعته أو متابعيه
 بالفعل وإنما احتجنا
 إلى ذلك لتلايرد
 الاعتراض بأن رسالة
 النبي صلى الله عليه
 وسلم ليست مقصورة
 علينا بل هو مرسل
 للخلق كافة والرسول
 كما قال بعض المحققين
 نواب عنه (وخير من
 حاز) جمع

في كبريه هذا ويؤكد إبقاء العبارة على طاهرها وجعل الباء داخلية على المقصور . ودفع الاعتراض بأن المراد الرسالة بالباشرة **(قوله)** عطف خاص على عام لاعتبار التلاصق في الضم على ما اشتهر دون الجمع **(قوله)** العلاء أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** جمع عليها بالضم والقصر وبمعناها العاليا بالفتح والمد **(قوله)** يصح فيه أي يقطع النظر عن الرسم **(قوله)** لكن الرسم لا يساعد النصب أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم النصب المنون بصورة الرفوع والجرور واستغنائه عن رسم الألف بتكرار الشكلى كذا في حاشية البرماوى على شرح المنهج ناقلا له عن النووى والسيوطى . وفي حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقة ربيعة اه وهو الموافق للغير من الوقت على المنصوب بغير ألف فقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبنى على الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف **(قوله)** والمناسب للتعظيم رفعه أي ليكون الاسم مرفوعا كما أن مسماه مرفوع الرتبة وليكون عمدة كما أن مسماه عمدة الخلق وإتماما للمناسبة والتعظيم لأن الراجح عربية الخبر بدلا أو عطف بيان لموافقة الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيحوج إلى تقدير هو والنصب يحوج إلى تقدير أمدح وما يرد على البدلية من أن اللبدل منه في نية الطرح تقدم دفعه **(قوله)** مقتضى أنه بذل من وإلأنه من قفا يقفو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** الهاشمي نسبة إلى هاشم أخى المطلب وهاشم هذا أبو عبد المطلب وهو أبو عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** المصطفى أصله مصنفو قلبت التاء طاء لوقوعها بعد أحد أحرف الطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** أي المختار اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة **(قوله)** لشدة حبه إما علة للذبح أو لوجه بعد تعليقه بالمدح على مامر **(قوله)** لأنه من تقديم العام على الخاص لا يرد قوله تعالى - وكان رسولا نبيا - لأن نبيا حال والحال وإن كانت وصفا في المعنى تفيد المقارنة لعاملها فنقيا أفاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم القاعدة فإذا أفاد كافي الآية لم يمتنع . فان قلت: الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها . قلت : إفادتها المقارنة لامن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة أفاده الشارح في كبريه . أقول وذهب الشيخ عبي الدين بن عربى في فتوحاته المسكية إلى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بحكم لا يشاركه فيه قومه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه العارف الشمراني في الكبريت الأحمر وأقره وعلى هذا لا إشكال أصلا فاحفظه **(قوله)** سمحناها في الشرح في المختار السماح الجود وسمح به يسمح بالفتح فيهما سماحة وسماحا أى جاد وسمح له أى أعطاه وسمح من باب ظرف صار سمحا يسكون الميم وقوم سمحا بوزن فقهاء وامرأة سمحة يسكون الميم ونسوة سماح بالكسر والمساخة المساهلة وسامعوا تساهلوا اه وقد أساء صاحب القاموس في صنيعه هنا فآثر به من اغتر فضبط الميم في عبارة الشارح بالضم وفي الشرح ظرف لغو متعلق بسمحنها أو مستقر حال من مجرور الباء والأول أولى وما ضعف به من أن الشرح مسموح به لاقية لا يخفى على أحد ما فيه **(قوله)** من الصلاة المأمور بها أي مشتق من الصلاة المذكور الأمر بها في الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن نصلى عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لأنها من الخلق أى وليس مستقامن الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهورى وغيره . وأقول لا يخفى أن هذا لا يتأتى في كلام المصنف لاستناد الصلاة فيه إلى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة وأن هذا إنما يتأتى لو أسند المصنف الصلاة إليه كأن قال أصلى عليه فالصواب أن صلى

وضم (الغامات العلاء) جمع عليها خلاف السفلى مثل كبر وكبرى (ص) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل مقتضى) أى متبوع (العربى الهاشمي المصطفى) أى المختار وهذه نفوت جم بها للذبح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن أحب شيئا أكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربى على الهاشمى والهاشمى على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا أنجأت شريفة سمحنها بها في الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خبر « أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد » الخ

في كلامه من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وأن الجملة خبرية لفظاً عليه بمعنى فيكون طلب الرحمة مستغداً من الجملة لا من صلى فقط وإذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فأجل المراد أن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد الصلاة للأمور بها في الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك أن الأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وفائدة قوله للأمور بها الخ على هذا التنبيه على سبب صلاة المصنف وكأنه قال لما صلى عليه للأمر بالصلاة عليه في خروا حقه وهذه النكتة متجهة على ما قرره الشارح أيضاً تأمله فإنه نفيس (قوله والحق أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام في مغنيه فيكون من المشترك للنزوى أى الذى لم يتعد فيه الوضع لا للفظى وهو ما تعدد فيه الوضع ، وقد استدل عليه بأمر نوحس فيها فارجع إلى الفتى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغة الميل والجنز والردابه هنا الاحسان بأى وجه أما بكسر العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) أى فهو مختلف الحقيقة بسبب اختلاف العاطف (قوله أى التفضل) أى لا الكيفية النفسانية التى تقتضى التفضل كاهو معنى الرحمة فى الأصل لاستحالتها فى حقه تعالى ومنهم من حمل الرحمة فى حقه تعالى على إرادة التفضل أى الاحسان وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لتبينا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجماله عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده لأن الكامل يقبل السكالك ومثل ذلك يقال فى حق سائر الأنبياء والأولياء (قوله والحق) الملائكة بمعنى الاستغفار) أقول: التبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور لأن صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضاً كأورد في الخبر فإذا حمل الاستغفار على ما صدق بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع التصور هذا والأحسن ما ذهب إليه كثير من المحققين أن الصلاة بالنسبة إلى من سواه تعالى من الملائكة والآدميين وغيرهم بمعنى الدعاء (قوله وإلى الآدميين والجن) أى وغيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لما في السيرة الخلية في باب ابتداء الوحي كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الإنسان بعد عن الناس فلا يمر بخبر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ولا يماخص الآدميين والجن بالذكر لشرفهما (قوله التضرع والدعاء) عطف عام على خاص لأن التضرع هو الدعاء بخضوع وذلة لا عطف تفسير كازعم قال في الكبير ومن فضائلها أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاجازت من تأثيرها والنفع بها في التنوير ورفع الهممة كما أشار إليه المصنف في الشرح حتى قيل إنها تنكح عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه حسبما حكاه الشيخ السنوسي في شرح صفى صبراه وسيدنى أحمد زروق وأشار إليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى النجفي في جواب له لكن سمعت من الشيخ أن المراد أنها تقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول إلى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كاهو معلوم عند أهلها قالوا واخصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس بخلاف غيرها فإنه تثير حرارة فيها اه (قوله ما دلم الحجا الخ) كناية عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها بعدة خوض العقل لجحما من بحر المعاني وفى قوله يخوض مجاز عطف على إسناد الشيء إلى آتاه والخائض حقيقة النفس كثر (قوله من بحر المعاني) حال من لجأ لأن نعم النكرة إذا غم عليها أهرب حالاً ومن تبعيض (قوله التى كالبحر) أى فى الكثرة والسمعة (قوله ففى المضطرب لا يسمى لجة) أتى به مع علمه مما قبله تلويحاً إلى أن قول المصنف فى شرحه الوجة البركة ليس على إطلاقه بل يجعل على ما ذكره الشارح (قوله شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الفرار من الجمع بين طرفي التشبيه على وجه يتقضى عن التشبيه لأن التشبه خصوص المسائل الصعبة وهي لم تذكر بخصوصها فى الكلام ودخولها فى عموم المعاني لا يضر قررر شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجرباها

والحق أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين والجن بمعنى التضرع والدعاء (مادام الحجا يخوض من بحر المعاني) أى المعاني التى كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب تفسير المضطرب لا يسمى لجة شبه المسائل الصعبة بالبحر واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية نصريحية وفى الاتيان بمن

في اسم جاند تصريحية للتصريح بلفظ المشبه به (قوله إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني
إلا الله تعالى) هكذا قال المصنف في شرحه قال الشارح في كبيره بقوله ذلك عن المصنف قلت وهو صريح
في الرد على من ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم علة مساو لعلم الله تعالى يحيط بكل شيء من كل وجه
إحاطة كإحاطة علم الله تعالى وأنه ما توفي حتى أعلمه الله تعالى بكل شيء علم إحاطة وقد ألف شيخ
شيخنا العلامة اليوسفي تأليفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة عقلية ونقلية
ثم قال الشارح لكن شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي يظهر عدمه لأن هذه الوازيم أي التي
ذكرها على القول بالتقدم بعيدة لا يقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب إذا كان اللازم
بعيدا اه (قوله وآله) اسم جمع لا واحد له من لفظه وألفه قيل منقلبة عن واو متوجة بدليل تصغيره
على أو بل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وإما قلبت الهاء همزة مع كونها أخف
من الهمزة توصل إلى قلبها ألفا ثم يرد بها أوها ولم تقلب الهاء ألفا من أول وهلة لعدم التظير بدليل الأول
أوضح لا يمكن البحث في دليل الثاني باختلاف أهيل تصغير أهل لا آل وإن أجاب بعضهم عنه بأن
تحسين الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف إلا إلى الشريف حقيقة أو صورة (قوله اسم جمع
صاحب) هذا مذهب سبويه وذهب الأخفش إلى أن من جموع التكسير للكثرة وزن فعل كركب
ومحب ورد بأن ركبا ومحبيا صفران على لفظهما فيقال ركب ومحبب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد إلى مفردة ثم يجمع بالواو والنون أو الباء والنون إن كان لذكر عاقل وإلا فبالألف والتاء فيقال
في تصغير رجال رجاليون ودرهم درهمان والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على
أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالمعطف فهو من باب السكينة وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة
فجمع القلة من ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له هذا هو المشهور والذي رجحه
السعد وتبعه الدماميني وغيره أن جمع الكثرة أيضا من ثلاثة فهما مشتركان في البدل ومحل التفرقة
الذكرورة بينهما إذا جمع المفرد عليهما فإن لم يجمع إلا على وزن قلة أو على وزن كثرة كأرجل جمع
رجل بكسر فسكون ورجل جمع رجل بفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركا بين القلة والكثرة وعمله أيضا
في نكرات المجموع لا معارفها فلا يتأني ماصرح به الأصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بال مطلقا من
صيغ العموم والصحيح أن جموع القلة ستة جمعا التصحيح وأفعلة وأفعال وأفعول وفعلة وذهب قوم من
المحققين كالرشي إلى أن جمعي التصحيح موضوعان لأكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقية
جموع التكسير جموع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن للجمع واحدا من لفظه وقد
لا يكون فيقدر أن له واحدا من لفظه كأعراب وزعم بعضهم أن مفردة عرب رد بأن العرب يسم
الحاضرين والبادين والأعراب يخص البادين والجمع لا يكون أخص من مفردة واسم الجمع مادل على
أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة فهو من باب الكل والغالب أنه لا واحد له من لفظه
كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم يدل
على جماعة لأن مدلوله لفظه الجمع كاقيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم إن كان وضعه لها بقيد
الوحدة فاسم الجنس الأحادي كأسد أو بشرط استعماله في أكثر من اثنين من أفراد حقيقته فاسم
الجنس الجمعي والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون التاء في المفرد وقد يفرق بينهما بياء النسب
كروم ورومي وزنج وزنجي وقد تكون التاء في الجمع كافي كآفة وكم وبعضهم يقول للواحد كآفة وللجمع
كم على الغالب أولا ولا بأن يصدق القليل والكثير فاسم الجنس الأفرادى كماء وتراب أقول: ما ذكرناه
في اسم الجنس الجمعي هو ما اشتهر والذي ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس أن كلا من روم وزنج

إشارة إلى أنه لا يحتوي
على جميع المعاني إلا الله
تعالى (وآله ومحبه)
اسم جمع لصاحب لاجمع
له لأن فعلا

لا يكون جمعا للفاعل
وعطف الآل والصحب
على الضمير في عليه من
غير إعادة حرف الجر
لأنه جائز على الصحيح
عند المحققين (ذو)
أى أصحاب (الهدى)
هو والهداية بمعنى الدلالة
على طريق توصل إلى
الطلوب سواء حصل
الطلوب أم لم يحصل هذا
هو المشهور عندنا (من)
شبهوا بأنهم جمع نعم
وهو الكوكب غير
الشمس والقمر (في
الاجتهاد) بهم والمشه
هو الله تعالى أولا والتي
صلى الله عليه وسلم ثانيا
فقد روى في الأحاديث
القدسية وأن النبي صلى
الله عليه وسلم سأل الرب

وإعطاء قلتان كان الخ لما روي من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله) مما
يختلف فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التى للإجتihad فيها مبدخل (قوله في السماء) حل من النجوم
وكذا قوله بعضها أضواء من بعض أقول إنما أتى بالحال الأولى مع أن النجوم لا تكون إلا في
السماء للإشارة إلى علق مراتب أصحابه كعلق على النجوم التى شبهوا بها وإما أتى بالحال الثانية مع
عدم توقف جواب السؤال الذى كور عليها للإشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم
فانهم (قوله) وقال صلى الله عليه وسلم الخ قال في كبره قال العارف بالله تعالى سدى عبد الوهاب
الشعراني في اللزيان مامعناه إن هذا الحديث وإن كان فيه مقال ليكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله
وإن كان فيه مقال بيانه ما في شرح الإثفاء للشهاب الحفاجي أنه روي من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم
إنه موضوع (قوله) بأجم القديمتين هدية جملة شرطية أقول: إن كان المراد بأصحابه جميع الصحابة
كما هو التبادر وكما هو مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تشبيههم بالنجوم فالخطاب في اقتديهم أهدتهم
لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين وإن كان المراد بهم أجلة الصحابة من جملة
الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة ويقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابي هذا
رأيت عن قتي الدين السبكي أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كانت له تجليات فرأى في بعضها سائر أمته الإثني عشر بعده فقال مخاطبهم ولا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم
مثل أحد ذهب ما أمدك مدة أحدكم ولا يصفوه وارتضى السبكي منه هذا التأويل وقال إن الشيخ
تاج الدين كان متكلم الصوفية في عصره على طريق الشاذلية اه ومثله يقال في الخطاب الذى نحن
بصدده (قوله) للتقريب على القول) ضمن التقريب معنى التسهيل فعداه يعلى مع كونه يتعدى باللام
وقوله بما ألفوه أى من تأمل النجوم في الهداية (قوله) وإلا أى إن انقلز إنه للتقريب على العقول
بل قلنا إنه جاز على المعتاد في التشبيه من كون الشبه به أم في وجه الشبه من المشبه لم يصح هذا القول لأن
الاجتهاد الخ غنط من جملة الشرط ماعدا لا الثانية وحذف الجواب بجملة وأبقى علته (قوله)
فالاكتفاء بالآل والأصحاب) أقول: كان المناسب حذف الآل كما في كبره إذ لا ذكر لهم في الحديثين
وعكس أن يقال مراده آل الدين هم صحابة وهم مذكورون في الحديثين في عموم الأصحاب وإما
خصم الشارح بالله كرحلتهم الفضيلتين (قوله) أشرف من الاجتهاد بالنجوم) أى يتعين كون
تشبيه الأصحاب بالنجوم في الاجتهاد تقريبا على العقول لأن الجامع في المشبه أم منه في المشبه به
(قوله) والخاود في التار) عطف خاص على عام (قوله) بل ومن الدينوى) لأن الاجتهاد بهم يتضمن
الاستنتاج عن اللبسى التى يترتب عليها التقاضيات والحدود (قوله) للاتقال الخ) أى عند الانتقال أولافهم
الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هنا الانتقال من نوع البناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب
الحامل على تأليف الأروحة (قوله) والتقدير) أى تقدير الأصل الأول الذى كان حق التركيب أن يكون
عليه لكن عدل عنه إلى ما يجد ثم عنه إلى وبعد للاختصار (قوله) مهما يكن من شئ) قال في الكبير
ثم أقيمت أما مقام اسم هو المتبدل وفعل هو الشرط وليس المراد أنها بمعناها وإلا كانت اسما فعلا معا وهو
لا يقبل فلما وقع فقط الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا ووقعها موقع البدل لزمها لصوق
الاسم اللازم للبدل لزوم الخاص بكزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وبقاء لأثره في
الجملة ثم أقيمت الولو مقم أم لو خضت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أيا في
كون كل منهما للاستئناف وأضاهى أم الياء واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالبناء عن أما
اه ومنها كما فهمي لما لا يقبل وقد تكون طرف زمين على قول لبعض النحاة كما في قوله :

عما يختلف فيه أصحابه
فقال بإجمد أصحابك
عندى كالنجوم في البناء
بعضها أضواء من بعض
فمن أخذ بشئ مما
اختلفوا فيه فهو على
هدى عندى فتح
الماء وسكون الدلو قال
صلى الله عليه وسلم
«أصحابي كالنجوم بأيهم
اقتديتم اهتديتم» وهذا
التشبيه للتقريب على
العقول بما ألفوه وإلا
فالاكتفاء بالآل
والأصحاب أشرف من
الاجتهاد بالنجوم لأن
الاجتهاد بهم ينحى
من الهلاك الأخرى
والخاود في التار بل
ومن الدينوى بخلاف
الاكتفاء بالنجوم
(وبعد) يؤتى بها
للاتقال من أسلوب
إلى آخره والتقدير مهما
يكن من شئ فأقول

وانك نهما نعط بطنك سؤاله وفرجك نالاً منتهى الدم أجمعاً *

وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول بعض النحاة أيضاً كما في قوله * مهمالي الآية . مهماليه * ومن الأول ما هنا ويكن إمامته فأعلاها ضمير يرجع لهما وهذا أقرب أو أقمه اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف : أي موجوداً ومن شيء بيان لهما لتأكيد العموم أو للاشتار باستعمال ما هنا فيما يعم العاقل أيضاً كما هو الأنسب بالمقام ويصح أن يكون من الثاني أعني كونها لازمان والشرط ففاعل يكن أو اسمها شيء . ومن زائدة لأن الشرط في حكم غير الانيات (قوله بعد البسملة وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوي معناه لالغظه وإلحاقاً بعد سم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليه فبعد مبني على الضم ويصح نصبها بالانتوين على نية لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك سابقاً في الكلام على خطبة الشرح (قوله) وإنما قدرنا ذلك المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى أقول فيرد عليه أن علة تقدير أقول ليس ما ذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علة ما أسلفناه في الكلام على خطبة الشرح والذي ذكره إنما هو علة ذلك كره بعد عقب أقول كاشير إليه عبارة كبيرة حيث قال وإنما قدرنا هكذا لأن الخ ويمكن أعزب ذلك مفعولاً مطلقاً لمفعولاً به . والمعنى وإنما قدرنا ذلك التقدير الشتمل على ذكر عقب أقول لأن الخ فافهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أي معمولات (قوله على الصحيح) إنما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين في الكلام على خطبة الشرح (قوله فالنطق) مبتدأ وللجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب من يميز بحجى الحال من المبتدأ كسبويه كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان : أي كائناتاً بالنسبة للجنان : أي ملابساً للنسبة للجنان ولو قدر الشارح منسوباً للجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبته مبتدأ ثان خبره كالتنوع : أي كنسبة النحوا كما قدر الشارح ليناسب المشبه به والمشبّه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله اللسان ويحتمل أن يتعلق بمحذوف آخر تقديره منسوباً باللسان . والمعنى أن النطق حالة كونه منسوباً بالجنان نسبته كنسبة النحوا حالة كونه منسوباً باللسان ويرجع هذا اشتماله على تشاكل أجزاء العبارة ويرجع ما قبله كونه أقل تقدراً فتأمل (قوله لأن النطق يطلق الخ) أي فيكون مشتركاً بين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث مصدر ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الأول قولهم في تعريف الإنسان حيوان ناطق : أي مدرك ادراكاً كاملاً : أي كثيراً فقوله السكينة : أي الكثيرة كذا قرره شيخنا الشارح . أقول وحينئذ فالقيد لخراج ادراك غير الإنسان من الحيوانات فلا يقال له منطوق ونطق وإلا كان تعريف الإنسان بما مر غير مانع فلا ينهض ما نقل عن الشارح أنه ضرب بخطه في بعض النسخ على لفظ السكينة ولوقال الشارح على الادراك الكلي لكان أنسب بأفراد المفسر أعني النطق (قوله يبرز ذلك) أي يظهره ويدل عليه والاسناد مجازي من باب الاسناد إلى الآلة واسم الإشارة يرجع إلى الإبرازات إما بعبانها الصدرى أو بمعنى المدركات على طريق الاستخدام لأن اسم الإشارة كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط تعليل التسمية أي فله ارتباط بمعاني النطق الثلاثة فلهذا يسمى بالنطق (قوله به) تقدم الجار والمجرور في المواضع الثلاثة ليس للحصر إذ لغير النطق من بقية الفنون دخل في التصيب والتقوى والقدرة للذكورات بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تصيب) أي تتكثر وفي نسخة تصيب : أي توافق الصواب . أقول النسخة الأولى ربما لا تلائم تفسير السكينة بالكثرة إذ يصير المعنى تتكثر الادراكات الكثيرة ولا يتجنى ما فيه من التهاوت إلا لأن يراد الكثيرة التبع فتأمل (قوله) وبه تكون القدرة أي التامة وقوله على إبراز تلك العلوم : أي بالعبارات وأراد بالعلوم ما عبر عنه فيما تقدم بالادراكات وإنما غاير في التعبير فتناً (قوله بفتح الجيم) أما بكسرهما فجمع جنة بالفتح وهي البستان العظيم

بعد البسملة وما بعدها
لنطق الخ وإنما قدرنا
ذلك لأن هذا الظرف
من متعلقات الجزاء
على الصحيح وهذا
كلام نفيس انظره في
الشرح (فالنطق) سمي
بهذا العلم لأن النطق
يطلق على الادراكات
السكينة وعلى القوة
العاقلة التي هي محل
صدور تلك الادراكات
وعلى التلفظ الذي يبرز
ذلك وهذا العلم تصيب
الادراكات السكينة
وتتقوى القوة العاقلة
وتشكل وبه تكون
القدرة على إبراز تلك
العلوم بالنسبة (للجنان)
بفتح الجيم

(قوله أي القلب الخ) تحصل مما ذكره أن الجنان يطلق على اللطيفة التي تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازا وأن القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصنوبري اللحماني والمتبادر أن إطلاقه عليهما حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الامام أبو جعفر محمد بن محمد الطوسي الغزالي حجة الاسلام وعجبة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام جامع شغفاته العظام المرز في المنطوق منها والفهوم بحر ليس للأخبر ما عنده من الجواهر وحبر سما على السماء وأين للسما مثل ماله من الزواهر قال الشاذلي رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالي وقال هل في أمثكما مثله قال لا وشهد له أبو العباس المرتضى بالصدقية العظمى ونقل البيهقي عن بعض الأولياء الأكابر والعلماء الجامعين بين علم الباطن والظاهر أنه قال لو كان نبي بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وبصاره يحصل بالذكر ولا يمكن منه إلا الذين اتقوا فالتقوى باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز الأكبر. ومنها كن من شياطين الجن في أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحو شياطين الجن من التعب في الاغواء والاضلال. ومنها الحسد نار محرقة من ابتلى به فهو في عذاب دائم ولعذاب الآخرة أشق ولما ذنت وفاته في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة تواتر وصلى وقال على بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عيخته واستقبل فانتقل إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء أعلى منزلة من نجم السماء كذا في حاشية شيخنا العدوي في فضل المغرقات وإنما قال حجة الاسلام ذلك لأنه أثبت وفاقا للحكماء أن من العالم قسما ثالثا ليس جوهرًا جسمانيًا ولا عرضًا وسموه جوهرًا مجردًا أي عن المادة التي تركب غيره منها وعن علائق المادة: أي لوانها كالتهجين وجعلوا منه تلك اللطيفة السماة جنا وروحًا ونفسًا وقلبا فقلوه فما يأتي والنفس جوهرية: أي مجردة وليس مرادة أنها من الجوهر الجسماني المقابل للعرض كما بسط ذلك في محله (قوله رانية) نسبة إلى الرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للبالغة ونسبها إليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه أولًا لأن الجوهر المجرد ليس متحيزًا ولا قائمًا بمتحيز كما أن الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي (قوله هي الخاطبة) أي بالتشكالين وغيرها: أي للقصد بالذات بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم الخطاب للهيكل المخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح (قوله وهي التي تثاب وتعاقب) أي أصالة فلا ينافي أن الجسم يتنعم ويتألم تبعًا لها (قوله ولها تعلق بالقلب اللحماني) بضم اللام نسبة إلى اللحمة على غير قياس نسبة الجزئي إلى الكل وقوله الصنوبري الشكل: أي دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك في قلب الحروف والحجاجة وغيرها من الحيوانات (قوله تعلق العرض بالجوهر) أي تعلقا كمتعلق العرض بالجوهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح القلب اللحماني على تلك اللطيفة وصلاح الجوهر على العرض إذ لو لا امتداد الله الجوهر بالأعراض لتلاشي في الحال وليس التراد أن تلك اللطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أي القلب المفسر تلك اللطيفة وفي نسخة وتسمى بالفوقية: أي تلك اللطيفة وقوله روحًا ونفسًا فيه تصريح بأن الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أي بتدبيرها لا بواسطة نفس أخرى وإلا لزم الدور أو التسلسل وقوله علامة دراكه: أي كثرة العلم جدًا كثرة الادراك جدًا بواسطة الآلات من العقل وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين المؤكد ثانيهما أولهما إشارة إلى أن الجهل طاريء عليها بسبب بطلان الجسم الظلماني وقوله فعالة: أي بواسطة الأعضاء هذا ما ظهر لي في شرح هذا التعريف (قوله يصح أن يراد) هذا مقابل قوله: أي القلب والذهن المفسر بالقوة المذكورة هو العقل (قوله وهو القوة) في نسخة هو قوة فكون التآنيث مراعاة للخبر (قوله منه) بكسر الميم أي مهتمة النفس

أي القلب قال حجة الاسلام: القلب لطيفة رانية هي الخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبري الشكل تعلق العرض بالجوهر ويسمى روحا ونفسا وقال: النفس جوهرية حية علامة دراكه فعالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس فعلة لا كتساب الآراء فيكون

لاكتساب الخ لا بفتحها لمناقبه مفاد ما قبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشيء) هو الذهن وقوله باسم ما يتعلق به . أقول : الأنسب إضافة التعلق إلى الذهن وعليه فالفصلة أو الصفة جرت على غير ما هي إلا فكان ينبغي الإبراز دفعا للالتباس أى باسم النفس التي تعلق هو أى الشيء بها تعلق المعد بكسر الميم بالمعد بفتحها (قوله فكأن الخ) يظهر لي في مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون مانكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف بيان وأن تكون زائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتها محذوفة لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله والتقدير فكأنبت أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والأولان أقل تكلفا (قوله كذلك) تأكيد للتشبيه السابق (قوله لكن النحو) دفع بالاستدراك ما قد يوحى الكلام المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على إدراك المسائل وعلى السائل وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه علم في نفسه وإن كان آلة لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والمطالب السكسية في الاكتساب السبب وبهذا يعلم أن الخلاف في أنه علم أو آلة لفظي . وإعلم أن كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع وجهة وحدة عرضية كاللائدة وهذا التعريف باعتبار جهة وحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا كان رصحا . أما تعريفه باعتبار جهة وحدته الذاتية وهو حده فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتدقيقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديق أو يتوقف عليها الوصول إلى ذلك كما سيأتي بسطه قريبا (قوله يعصم) أى بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندى أوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة (قوله أى يحفظ) بيان لمعنى العصمة في اللغة أما معناها في الاصطلاح الشرعي فالحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كما أن الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ ولذلك اختصت الأنبياء والملائكة بالعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أى عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أى عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بـ يعصم (قوله الضلال والحيبة) يعنى أنه مشترك بين الضلال والحيبة فكل منهما معنى للثبوت لأن مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار في الضلال والحيبة أيضا والحيبة عدم نيل المطلوب كافي المختار ومن الأمثال : الهيبة خيبة (قوله كاضافة شجرا رك) أى من إضافة العام إلى الخاص لأن التي يعم العمد والسهو والخطأ لا يكون إلا عن سهو كذا قرر شيخنا الشارح في درسه . واعترض بأن الظاهر العكس لأن التي الخطأ عن عمد والخطأ يعم العمد والسهو . وأقول ما ذكره المعارض من أن التي الخطأ عن عمد محل نظر فإن أحد معنى التي الضلال وهو ضد الهدى كافي القاموس وغيره فهو يعم العمد والسهو وما ذكره من أن الخطأ يعم العمد والسهو هو أحد أقوال ثلاثة لأهل اللغة حكاه صاحب القاموس : أولا عموم الخطأ للعمد وغيره . ثانيا اختصاصه بالعمد . ثالثا اختصاصه بالسهو . إذ عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى في تفسير الخطأ على المذهب الثالث والله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أى غاية هذا العلم وهي فائدته والخلاف بينهما اعتبارا كما سيذكره الشارح . وقيل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة (قوله غير المنطق) أورد عليه أن علم الحساب لاسما الجبر والمقابلة تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر . وأجيب بأن علم الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في المفكر فيه لا في الفكر لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب وإنما يبحث عن المربب بخلاف المنطق فإنه يبحث عن الترتيب كذا في الكبير (قوله وموضوع الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن

من باب تسمية الشيء
باسم ما يتعلق به (نسبته
كـ) نسبة (النحو
لللسان) فكأن نسبة
النحو للسان كونه
يعصم عن الخطأ
كذلك نسبة المنطق
للجنان كونه يعصم
عن ذلك لكن النحو
يعصم اللسان عن
الخطأ في قوله والمنطق
يعصم الجنان عن
الخطأ في فكره (فهو)
علم (يعصم) أى يحفظ
(الأفكار) جمع فكر
وتقدم تعريفه (عن
غنى الخطأ) أى عن
أن يقع فيها خطأ بتوفيق
الله تعالى والتي
بالفتح الضلال والحيبة
واضافته كاضافة شجر
أراك في هذا التعريف
إشارة إلى الغاية فخرج
بقوله يعصم الأفكار
غير المنطق فإن كل
علم غيره إنما يعصم
غيرها كالنحو العام
عن الخطأ اللساني
وموضوعه المعلومات

الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عما يعرض له من حيث الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فإنه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث الاعراب والبناء . والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام : ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب أى إدراك الأمور الغريبة الخفية السبب اللاحق للإنسان لذاته . وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة الإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان . وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالفصحك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب فإن التعجب مساو للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فإنه يعرض للأطفال في المهد ولذا يصحكون وإنما سميت الثلاثة أعراضاً ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أى نسبتها إلى ذاته نسبة قوية أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجزء داخل في الذات والمستند إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة أى باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأن المساوى مستند إلى المعروض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات والاحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة وهى أيضاً ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقاً منه كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم فإن الجسم خارج عن مفهوم الأبيض إذ مفهومه شيء نبت له البياض وهو أعم من الأبيض وما يعرض له الخارج عنه أخص مطلقاً كالصحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان وإن كان عروضة للإنسان بواسطة التعجب وما يعرض له الخارج عنه مبين كالحرارة العارضة للهاء بسبب النار لكن التثليل بهذا المثال تخيل لأن النار ليست واسطة في العروض بل في الثبوت إذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والتخيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كفى شرح المطالع زاد بعضهم رابعاً وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجه كالصحك العارض للأبيض بواسطة أنه إنسان وكفى تريق البصر العارض للشوب بواسطة أنه أبيض . إذ اعتماد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إصالتها إلى المجهولات وإعماقنا من حيث صحة إصالتها ولم نقل من حيث إصالتها لأن قيد موضوع المنطق صحة الإصصال وأما الإصصال وما يتوقف عليه الإصصال فأعراض ذاتية له يبحث عنها في المنطق كاستعرفه ولو قيد بنفس الإصصال لورد أن قيد الموضوع من تحته لا يبحث عنه في العلم والإصصال مبحث عنه فيه وهكذا الحال في كل حجية جعلت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإصصال والمبجوت عنه الإصصال المخصوص أعنى الإصصال إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع وإنما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التى هى الإصصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الإصصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لتواترها مثال البحث عن الإصصال الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوران إذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصورى كالإنسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان إذا ركبنا على الوجه المخصوص صار قياساً موصلاً إلى مجهول تصديق كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الإصصال إلى التصور ولا يكون إلا توقفاً قريباً البحث عن كون المعلومات التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنساً أو فصلاً أو خاصة ومثال البحث عما يتوقف عليه الإصصال إلى التصديق توقفاً قريباً أى بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تنقيض قضية أو توقفاً بعيداً أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل إلى التصديق متوقفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا ملخص ما في القطب وحواشيه . واعترض جعل موضوع المنطق ما ذكر بأن

موضوع الحساب كذلك فإن الأربعة مثلا المتصورة بأنها المنقسمة إلى اثنين واثنين يتوصل بصرها في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب وبقسما على اثنين إلى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تمايز بين علمي المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات. وأوجب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لأنه يبحث في علم المنطق عن هيئة العلوم الوصل إلى المجهول وكيفية تركيبه وفي الحساب عن مآذته لأعني هيئته وكيفية تركيبه وإنما سمي موضوع العلم موضوعا لأنه في معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لأن جزئيات موضوع العلم هي التي تكون موضوعات لمسائله كما وضحه الشارح في كبريه نقلا عن اليوسى (قوله المتصورة بالتصديقية) من نسبة الشيء إلى المتعلق به (قوله) وقد بينا للمبادئ العشرة في الشرح بقية التي لم تذكر هنا سبعة ، وأما التعريف والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة هي : الواضع والاستمداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم ، وقد نظمت العشرة فقلت :

إن مبادئ كل فن عشرة الحسد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

قال في كبريه وواضعه إرسط بكسر الهمزة وفتح الحين بعدها وضم الطاء وهو إرسطاطاليس فاختصر الاسم الأول من الثاني خلافا لمن توهم أنهما شخصان . واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية البالغة عن هيئة المعارف والأقيسة وما يتعلق بهما البرهن عليها فيه . وأما فضله فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيها لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى . وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف . وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه على لها لأن كل علم تصور أو تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والتصديقات وباعتبار مفهومه مناب لها والاسم المنطق اه وسمى أيضا بالميزان وبمعار العلوم (قوله أى المفهوم الدقيق) فيه إشارة إلى أن الفهم بمعنى المفهوم وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله أى السر) بكسر السين أما بحثها فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أى تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكتابة وقوله بدليل متعلق بشبه يعنى أن الغطاء تخييل (قوله اسم فعل) يتبادر منه أن الذى هو اسم فعل أو التنبية أو للزجر جملة هالك وهو أحد وجهين ثانيهما أنه حافظ فقط والكاف حرف خطاب وهو الراجح (قوله على ما ذكره) أى بناء على ما ذكره . أقول : فيه أن الذى ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيتحد المبني والمبني عليه . والجواب أنهما اختلفا باعتبار المحل والقائل فالبني كونها اسم فعل المذكور من الشارح هنا والمبني عليه كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك في التسهيل (قوله وزاد الجوهري الخ) قد يقال هذا بنا في الحصر قبله . ويجاب بأن النبي في الحصر منصب على ذكرهما معا لاذكر كل واحد منهما على انفراده أو الحصر إضافي أى بالنسبة لكونها اسم فعل أى لم يذكر كونها اسم فعل (قوله فالإضافة بيانية) أقول : إن كان المنطق اسما للمدائل الكلية وفروعها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره . لأن النسبة بين المتضافين حينئذ العموم والخصوص من وجه وإن كان اسما للمسائل الكلية فقط فالمراد بها التي للبيان لأن النسبة بينهما حينئذ العموم والخصوص المطلق . وحاصل ما أشار إليه أن من إما بيانية أو تبعيضية ، وأن الإضافة كذلك فتكون للاختلاف أربعة بيانتان تبعيضتان من بيانية والإضافة تبعيضية العكس ، والمعنى على الأول نغذ قواعد هي أصول هي وعلى الثاني نغذ قواعد بعض أصول بعضه وعلى الثالث نغذ قواعد هي

التصورية والتصدقية
وقد بينا بقية المبادئ
العشرة في الشرح
(وعن دقيق الفهم)
أى المفهوم الدقيق
(يكشف الغطاء) بكسر
الفين أى الستر شبه
دقيق الفهم بالشيء
المتجرب تحت الستر
بدليل ذكر الغطاء
(فهاه) اسم فعل بمعنى
خذ على ما ذكره ابن
مالك في التسهيل ولم
يذكر الزبيدي
والجوهري فيها إلا
التنبية وزاد الجوهري
الزجر فهى عندهما
حرف فقط قاله الشيخ
السكودي (من أصوله)
أى أصول هي المنطق
فالإضافة بيانية أو
الإضافة على معنى من
التبعيضية وفيه كتاب
إن جعلت من اللاحقة
على أصول تبعيضية

يتصرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمراد فروعها (فوائد) جمع فائدة وهي والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالنقض والعلة فالصلحة الحاصلة من الشيء من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث إنها بائنة للفاعل على الإقدام على الفعل وصول الفعل لأجلها تسمى علة غائية والأولان أشبه من الأخيرين لانفراد الأولين بمهاو في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باغنا كوجود كثر في حصر بحر ويصح كون الماء في تجمع المخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميته) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال سميتا بن محمد وسميته بمحمد (المشورق)

أصل بعضه وعلى الرابع غنذ قواعد بعض أصول هي هو والذي ذكر الشارح أن فيه تكلفا جوهرا الاحتمال الثاني ولعل وجهه أن فيه زيادة مستغنى عنها إذ يكفي أن يقال غنذ قواعد بعضه. أقول: الاحتمال الأول والثالث كذلك إذ يكفي على الأول أن يقال غنذ قواعد هي هو وعلى الثالث غنذ قواعد بعضه فالرابع هو الأولى. بقی شيء آخر وهو أنه يرد على الأول أنه يقتضى إحصار علم النطق في القواعد المذكورة في النظم وليس كذلك. ويمكن أن يجاب بأن الحصر ادعائي لسكون تلك القواعد غالب مهمات الفن فتأمل (قوله) أما إن جعلت بيانية أى لقواعد على مذهب غير الرضى فيكون الجار والجرور حالا من قواعد مقدمة أول شيء محذوف وقواعد بدل منه أو عطف بيان على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على البين والتقدير فهناك شيئا من أصوله قواعد (قوله) ألفاظ مترادفة أى اصطلاحا أما لغة فالأصل والقاعدة مترادفان لأن معناهما لغة ما يبين عليه الشيء أو ما الضابط فيعنا لغة الحافظ الجازم. وأما القانون فعنا لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس (قوله) قضية كلية الخ كقولنا كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فوضع هذه القضية الكلية المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس وأحكامها كونها أجناسا وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوع القضية الكلية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بتحكم ذلك الجزئى فتقول الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة الحيوان جنس (قوله) من فنونه قيل في من والاضافة هنا ماسبق في قوله من أصوله. وأقول لا يظهر كون الإضافة بيانية على تفسير الشارح للفنون بالفروع لما لا يخفى (قوله) والمراد فروعها أى ما ينفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وإنما فسر الفنون بالفروع تبعاً للصنف في شرحه ولم يبقها على ظاهرها من الأنواع لثلاثي اتحاد الجامع والمجموع لأن الأنواع هي القواعد والفوائد المجموعة بعض الأنواع أو بعضها على الاحتالين في من هذا إضاح ما قرره شيخنا للشارح وبحث فيه بما لا ينهض (قوله) جمع فائدة من الفائد بالهمزة وهو إصابة الفوائد لانفعالها بها فرجا أو من الفيد بالياء وهو الثبوت والتهاب لأنها تثبت وتذهب (قوله) مختلفان بالاعتبار فقط أى دون الدوات فانهما متحدان بالذات (قوله) الحاصلة من الشيء أى بسبب الشيء كحفر البئر وقوله من حيث إنها في طرف الفعل بفتح الراء أى آخره أما بسكونها فالعين كما مر والحديث في المجال الأربع للتقييد ويصح أن تكون للتعليل متعلقة بتسمى (قوله) بالفعل متعلق بمطلوبة والباء بمعنى من (قوله) على الإقدام على الفعل الإقدام الشجاعة كما في القاموس وغيره أو يريد به هنا لازمه وهو الإقبال والمباشرة (قوله) وصدور بالرفع معطوف على أنها بائنة من عطف أحد التلازمين على الآخر وبالضبط. ولطف على اسم ان (قوله) تسمى علة غائية نسبة إلى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاثيات ونسبت إليها لوجودها عندها (قوله) والأولان أى الفائدة والغاية أهم من الآخرين أى الغرض والعلة الغائية أى عموما مطلقا لأنهما قد يوجدان مع عدم الآخرين كما بينه الشارح. أقول: لا يقال الفائدة أهم من الغاية لانفرادها إذا كان وجود الكثر في أثناء الفعل لا في طرفه. لأننا نقول وجود الكثر في هذه الصورة حصل في طرف الفعل المنتهى بوجود الكثر وأما ما بعده وجوده فنقل آخر (قوله) في حفر بئر أى لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء (قوله) ويصح الخ مقابل قوله تجمع تلك القواعد (قوله) من السياق هو سابق الكلام ولا حقه (قوله) بالسلم هو حقيقة فيما يتوصل به من الحسبات إلى أعلى وبخارج بالاستعارة فيما يتوصل به من المعنويات إلى أعظم كنهنا لكن جملة هنا عجازا بقطع النظر

عن جعله علما وإلا فالأعلام المنقولة حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل على هذا التي فلامنى
لما قيل إنه صار الآن حقيقة عرفية في هذا المتن . واعلم أن الذى حققه العصام في شرح الرسالة
الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص
قال إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدّد إلا بتعدّد التلفظ وذلك
التعدّد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا
لأنواعا لجمل الموضوع أمرا متعينا لامتعددا . وحاصله أنها من علم الشخص بحسب عرف
أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدّد اللفظ بتعدّد التلفظ ويفهم منه أنها من علم الجنس بحسب
التدقيق الفاسى الذى يعتبر تعدّد اللفظ بتعدّد التلفظ ويجعله تعدّد شخص لا تعدّد محل فقط لأن الألفاظ
أعراض والعرض لا ينتقل ولا يقوم بمحليين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على التوجه
عندى وإن اشتهر الفرق لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدّد بتعدّد التعقل وهذا
التعدّد أيضا تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية فأعرف ذلك **(قوله)** فهذا عليه (الخ) قبله :

يخطئ مولانا خطوط ابن مقالة وينظمها نظم الآلى في السالك فهذا الخ

(قوله) شيخنا) يعنى به الأستاذ الكبير سيدى عبد الله الكنكسى القصرى **(قوله)** والمروى في هذا
النظم والبيت المستشهد به النورق) أقول أما كون المروى في النظم النورق فلا خفاء فيه وأما كونه
المروى في البيت المستشهد به فباطل إذ لم يرو فيه منورق أصلا لعدم محته فيه وزنا ومعنى وإنما
المروى فيه نورق أوروبى . ويمكن أن يجاب بأن كلامه اكتفاء أى النورق ونورق على التوزيع
(قوله) الزخرف) أى المحسن **(قوله)** والغريب الحسن) احتراز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو
الكلمة الوحشية التى ليست ظاهرة المعنى ولا مأثوفة الاستعمال عند العرب كالجرشى أى النفس فانه
ليس فصيحاً فضلاً عن كونه عذبا لأن من شروط الفصاحة خلق الكلمة من الغرابة بهذا المعنى
(قوله) لغرابته) أى الحسنه وهذا تصرّح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لأن تطبيق الحكم
بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه **(قوله)** كما عرف في فتح البيان) زاد في كبره وإن لم نر في القاموس
النورق بتقديم النون اه **(قوله)** يرقى) مضارع مجهول لرقى يرقى كرضى إذا علا وجملة يرقى
الخ استئناف يبانى قصد به بيان وجه تسميته بالسلم **(قوله)** أى هذا التأليف) إنما أرجع الضمير
هنا وفيما يأتى للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لأن السلم السابق
هو الاسم لأن التسمية باللفظ والذى يرقى به هو الاسمى ولتوافق مرجع الضمير في سميته وفيما بعده
وأرجعه في الكبير إلى السلم ويتعين أن يكون رجوعه إليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى السعى على
طريق الاستخدام **(قوله)** الذى كالماء) أى في مطلق العلوق والفرف أوفى اشتغال كل على ما يهتدى
به **(قوله)** فان قيل الخ) محصل السؤال أنه يلزم توصيل الشئ لنفسه لأن السلم بعض المنطق وقد
جعله مؤصلا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض **(قوله)** السلم اسم للألفاظ) أى باعتبار دلالتها على
المعانى وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة . ولنا فيها بسط وصلت به إلى ثمانية
وعشرين احتمالا تاتى آخر هذه الحاشية وكان الأنسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف ألفاظ
لا علم إلا أنه عدل إلى التعبير بالسلم الذى هو اسم لهذا التأليف إشارة إلى أن مسمى أسماء الكتب
الألفاظ كما هو التحقيق **(قوله)** فلا يلزم السؤال) أى لأنه مبنى على أن السلم اسم للمعنى المبينة في هذا
النظم . فحصل هذا الجواب بإبطال مابنى عليه السؤال **(قوله)** فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع
ما تضمنه السؤال من لزوم كون الشئ سما لنفسه لأنه إنما يلزم لو جعلت المعانى التى في هذا النظم

هذا عليه رونق الخط

وحده

وهذا عليه رونق

الخط والمالك

قال بعض مشايخنا

والمروى في هذا النظم

والبيت المستشهد به

النورق بتقديم النون

على الواو وتأخير الراء

عنهما وإن كان هو

والجارى على الألسنة

يعنى واحد أى المزين

الزخرف ومع كون

المذكور هو الرواية

يزيد حسنه بكونه

غريبا والغريب

الحسن عذب لغرابته

والجارى على الألسنة

مبذول كما عرف

في فتح البيان (يرقى به)

أى بهذا التأليف

(سما علم المنطق) من

إضافة المشبه به إلى

المشبه أى علم المنطق

الذى كالماء . فإن

قيل هذا التأليف من

علم المنطق فكيف

جعله سلمه . قلنا السلم

اسم للألفاظ لا للعلم فلا

يلزم السؤال سمنا أنه

اسم للمعنى فالمراد أن

المذكور في هذا

التأليف سلم لغيره من

السائل الصعبة (والله)

منصوب على التعظيم
 أي لاغيره (أرجو)
 أي أمل أملا يتعلق
 بمطموع فيه مع الأخذ
 في أسبابه وقد يطلق
 الأمل على الخوف
 ومنه - وارجوا اليوم
 الآخر - (أن يكون)
 هذا التأليف (خالصا)
 من المكدرات كحب
 الظهور والشهرة
 والمحمدة (لوجه) أي
 ذاته (الكريم ليس
 قالصا) القاص في
 الأصل يطلق على
 إحدى شقي البعير
 الناقصة عن أختها ثم
 تجوز فيه فأطلق على
 الناقص مجازا مرسلا
 من باب إطلاق اسم
 المفيد على المطلق ثم
 يحتمل أن يكون مراده
 بعدم النقص الكمال
 الحسي بأن لا يعوقه
 هن لإكاله عائق وأن
 يحسكون مراده أن
 لا يكون مطروحا في
 زوايا الاهمال والحول
 لا يتفع به لأن هذا
 أيضا نقص فيكون
 موله (وأن يكون

سلما لجميع علم المنطق وليس كذلك بل إنما جعلت سلما لما عداها من مسائله وهذا إنما يظهر
 على أن قوله سماء مستعار للمسائل الصعبة على طريق التصريحية بأن شبه المسائل الصعبة بالسما
 بجامع عسر التناول والقريضة الإضافة لاعلى ما قدمه من أن إضافة سماء إلى علم المنطق من إضافة
 المشبه به إلى المشبه إلا أن يراد بعلم المنطق الصعب منه من إطلاق الشكل على البعض (قوله) منصوب
 على التعظيم لم يقل على المفعول مع أنه الواقع لما فيه من الإخلال بالأدب أي منصوب على وجه
 قصد به إظهار عظمتها (قوله أي أمل) بهمة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن همزة ساكنة فيم
 مضمومة (قوله مع الأخذ في أسبابه) أشار به إلى أن الأمل لا يكون رجاء إلا مع الأخذ في الأسباب
 وإلا فهو طمع فكل رجاء طمع وأمل ولاعكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه أخذ في الأسباب
 فيكون مابين الرجاء وبمعنى الرجاء الرجاء كالضرب والرجاء كالسعادة فالثلاثة مصادر ، وأما الرجاء
 بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع أرجاء ، وأما الإرجاء بالكسر فصدر أرجأت الأمر وقد
 تقلب الهمزة بعد الجيم ياء أي أخرت كذا في المختار (قوله وقد يطلق) أي حقيقة كما هو المتبادر
 من كتب اللغة وقوله الأمل . أقول صوابه الرجاء إذ هو الواقع في الآية والمطلق على المعنيين وفي
 بعض النسخ إسقاط لفظ الأمل فيكون في يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء المفهوم من أرجو
 فيكون صوابا (قوله ومنه وارجوا اليوم الآخر) ومنه أيضا - ما لكم لاترجون لله وقارا - أي
 لاتخافون عظمت الله قاله في المختار (قوله خالصا) اعلم أن مراتب العبادة الخالية من الحرمة ثلاث :
 الأولى أن تعبد الله طلبا للشواب وهربا من العقاب وهذه أدناها . الثالثة أن تعبد لتشرف بعبادته
 والنسبة إليه وهي أعلى من التي قبلها . الثالثة أن تعبد لكونه إلهك وأنت عبده وهذه أعلاها
 كذا ذكره النابوي إذا علمت ذلك ، فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كحب الظهور
 والشهرة كما قال الشارح فيصدق بأي واحدة من الثلاث وأقربها إليه أولاها ويحتمل خالصا عن
 موانع الكمال الأعلى فيكون من المرتبة الأخيرة أفاده شيخنا العدوي (قوله والشهرة) هي أبلغ من
 الظهور وقوله والمحمدة بفتح الميم الثانية وكسرهما ضد الذمة بفتح الدال وكسرهما (قوله أي ذاته)
 جرى على مذهب الخلف وعليه فالإضافة لليان ، أما إن جرينا على مذهب السلف من إثبات وجهه
 تعالى منزعه عن سمات الحوادث فالإضافة على معنى اللام (قوله القاص الخ) وأما القاص من النوق
 فهي الشابة وهي بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قاصص بضمين وقاصص مثل قدوم وقدم وقدام
 وجمع القاصص قلاص قاله في المختار (قوله يطلق على إحدى الخ) أي كإطلاق بمعنى الارتفاع يقال قاصص
 الشيء أي ارتفع وبمعنى المنضم يقال قاصص الثوب بعد الغسل أي انضم وبأيهما جلس قاله في المختار
 (قوله شقي البعير) أي وأنحوه كإفئدة عبارة المختار (قوله فأطلق على الناقص الخ) ظاهر تقريره
 أن المجاز بمرتبة وهو الأقرب فإن أريد من القاصص الناقص مطلقا ثم انتقل منه إلى الناقص بسبب
 حب الظهور والشهرة والمحمدة فهو بمرتبتين ويصح كون المجاز من باب الاستعارة بأن تعتبر
 المشابهة بين القاصص والناقص (قوله ثم يحتمل الخ) ذكر احتالين قبل وبقى ثالث وهو أن
 بكونه ليس قالصا أن لا يقصد به حب الظهور والمحمدة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه
 الكريم . وأقول لا يخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصا تأكيداً لقوله خالصا لوجهه الكريم
 والتأسيس خير من التأكيد فلماذا تركه الشارح (قوله بأن لا يعوقه) من العوق وهو الحبس
 والصرف عن الشيء وبابه قال كما في المختار (قوله في زوايا الاهمال) أي أركانه شبه الاهمال بدار خربة
 على طريق السكينة وأثبت الزوايا تخيلا والحول عدم الظهور وعطفه على الاهمال من عطف اللازم

(قوله نافعاً للبدي) أى الآخذ في مسار العلم أى نافعاً له بطريق الأمالة في وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من التوسط والمنتهى إما بمراجعة أو مطالعة ذكره شيخنا العدوى ولام للبدي زائدة لتقوية العامل الذى هو نافعاً له نفعه بالفرعية ولما لم تكن زايدها عضه جزؤوا تعلقها كما هو مصرح به في محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله به إلى المطولات يهتدى) ذكره بعد قوله وأن يكون نافعاً للبدي تخصيص بعد تعميم وأمن ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بياناً وإيضاحاً له) أى لقوله ليس قالماً (قوله عن شيخه) هو العلامة البيهقي مثنى شرح الكبرى وشرح مختصر السنوسي (قوله كان حجاب الدعوة) هرجدير بذلك فإنه كان من الصوفية ورأيت له تأليفاً في التصوف .

[فصل : في بيان جواز الاشتغال به] أى في مبينه من ظرفية الخاص في العام ويحتمل غير ذلك ثم يصح أن يكون من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه لأنه بين في هذا الفصل القول بأنه يحرم والقول بأنه ينبغي وإلى هذا يشير قول الشارح في كبريه في بيان جواز الاشتغال به وحرمة وتدبه اه وأن يكون للمعنى في بيان الاختلاف في جواز الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للترجم لأن بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الأقوال الثلاثة (قوله ليكون الخ) علة للمضاف الذى قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أى شارعاً على بصيرة والبصيرة قوة إدراك النفس ويقال هي عين القلب والمراد بها هنا معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أى كائن على قسمين من كينونة الكل على صفته ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الإضافة للجنس تصدق بالحكمة والهيئة وغيرها من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي نسبة إلى الفلسفة مأخوذة من فيلا سوفاً وهو الحكيم وقد عرفوا الفلاسفة بأنها علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجود إن كان مستغنياً عن المادة في الوجودين الخارجى والذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الإلهي والفلسفة الأولى وإلا فإن احتاج إلى المادة في الوجودين فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الطبيعى وإن احتاج إلى المادة في الوجود الخارجى دون الذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الرياضى فالعلم الإلهي كالبحث عن أحوال الواجب تعالى والعقول والنفوس وسائر الجواهر المجردة والأعراض والطبيعى كالبحث عن أحوال الأفلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضى كبحث المهندسة والموسيقى كذا في حواشى شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا السلم بتقدير مضاف حذف دلالة ما قبله عليه أى ومختصر العلامة ابن عرفة لاعلى الامام السنوسي لاقتضائه تشارك الشيخين في مختصر واحد (قوله ورسالة أنير الدين الأبهري) أنير فعيل بمعنى مفعول بفتح العين أى المؤثر أى المختار من أهل الدين والأبهري بفتح الهمة والموحدة وسكون الهاء نسبة إلى أبهرأ وهي قبيلة وغلط من جعله بسكون الواو وفتح الهاء وكذا قاله ملا تاج وتبعه الشهاب القليوبي في حاشية إيساغوجى . أقول لم أجد في القاموس ولا في غيره أبهراً بالضبط الأول لاسم البلد ولا قبيلة ولا غيرها حتى ينسب إليه والذى وجدته فيه أبهر بالضبط الثانى اسم بلدين من بلاد العجم ولجل بالبحارز وبهراء حكماء قبيلة من قضاة ونسبوا إليها على غير قياس فقالوا بهرائى كترجائى وعلى القياس فقالوا بهراوى فانظر هذا مع مقاله ملا تاج ومن تبعه ولا بعد في أنهم غلطون وأن الحق مع من غلطوه في الضبط الثانى فخر (قوله وتأليف الكاتبي) يعنى متن الشمسية (قوله والخونجى) أى وتأليف الخونجى وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على ما مر آنفاً ولك أن تقول تأليف مفرد مضاف فيعم ويجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لوقيل وتأليفات الكاتبي والخونجى الخ فانهم (قوله وسعد الدين) أى الفتازانى صاحب متن التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفصحة عن

نافعاً للبدي * به إلى
المطولات يهتدى
بياناً وإيضاحاً له وقد
ذكر لنا شيخنا عن
شيخه أن المؤلف كان
عاجب الدعوة وأنه دعا
لمن يقرأ هذا التأليف
بالنفع وقد أجاب الله
دعاه فكل من قرأه
بنية خالصة لله تعالى
اتفقه به كما هو مشاهد
[فصل : في بيان
جواز الاشتغال به]
ليكون الطالب على
بصيرة .

اعلم أن علم
النطق على قسمين
القسم الأول ما ليس
مخلوطاً بعلم الفلاسفة
كالمذكور في هذا السلم
ومختصر الامام السنوسي
والعلامة ابن عرفة
ورسالة أنير الدين
الأبهري والسبابة
إيساغوجى وتأليف
الكاتب والخونجى
وسعد الدين وغيرهم
من التأخرين فهذا
ليس في جواز الاشتغال
به خلاف ولا يصح
عنه إلا

شرط مقدر أى إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لامعقول له) أى من لامعقول
 له أو اسم المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز ذلك أى من لاعقل أى فهم له (قوله بل هو فرض
 كفاية) أى على أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الحرج عن الباقيين وعمل كونه فرض
 كفاية بقوله لأن حصول القوة الخ وقوله الذى هو صفة لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو صفة
 لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى التحصيل لأنه الذى فى وسع المكلف لا الحصول ففيه استخدام إن لم
 يرد بالحصول من أول وهلة التحصيل وفى كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا: علم
 المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم
 المنطق فرض كفاية وهو المدعى . أقول: بأن لك بارادنا القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للدعى أن
 يقول الشارح فى الكبرى وما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه
 الواجب فهو واجب إذ الواجب أهم من فرض الكفاية الذى هو المدعى ، هذا وعمل كونه فرض كفاية
 إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع إذ بذلك أيضا تحصل القوة على رد الشكوك الذى هو
 فرض كفاية ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم وأما قول الشارح
 إن حصول ذلك يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم فاعلموا عند عدم جودة الذهن وصحة الطبع
 وعن صرح بالاستثناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسى فى شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب وغيرهما
 (قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدراك على قوله فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف دفع
 به الشارح لإرادته على المصنف نشأ من قوله فهذا الخ . حاصله إذا لم يكن فى القسم الأول الذى منه
 ما فى هذا النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقيا لأنه لم يثبت
 به ما يتوهم مما قبله انتفاؤه ولا نفي به ما يتوهم مما قبله ثبوته بل هو مجازى لملاقة المشابهة والجامع
 وجود الدفع فى كل . وحاصل دفع الإرادة أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذى منه
 نظمه فجاء ذلك قصد إلى ذكر حال المنطق المخلوط بفرجه له وبين الخلاف فيه فالضمير فى قول
 المصنف فى جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم المخلوط واسم الإشارة فى قول الشارح
 جره ذلك إلى الإرادة وذكر إشارتها لتأولها بالقصد لا إلى ذكر لأنه لم يذكر بالفعل جواز الاشتغال
 بغير المخلوط ويرد على هذا الدفع أنه يلزم عليه ترك ما قصد مع أنه أهم إلا أن يقال ذكره ضمنا
 لأنه بين أن الأصح جواز المنطق المخلوط لكامل القريحة الممارس للكتاب والسنة وعدم جواره
 لغيره لعدم الأمن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقا لقد المحذور
 المذكور فأحرص على هذه الدقائق (قوله والخلاف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين)
 قال فى الكبير ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل فى البيت الشكل لأن الشكل إنما يكون
 فى مستفعلن ذى الود الفروق ومستفعلن فى الزجروته ليس بمفروق بل هو مجموع فلا يدخل الشكل
 الزجر اه والشكل اجتماع الحن والكف والحن سقوط الثانى الساكن والكف سقوط السابع
 الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو كافى شرح النجعة الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان
 ابن الصلاح عبد الرحمن نزيل دمشق اه وقال الشارح فى كبيره: الكردى كان إماما فى الفقه والحديث
 عارفا بالتميز والأصول والنحو رعا زاهدا وكان والده الصلاح شيخ بلاده تفقه ابنه عليه فى حياته
 ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسة وتوفى صبح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر
 سنة ثلاث وأربعين وستائة (قوله يحيى النواوى) قال فى الكبير يحيى الدين صاحب التصانيف
 المشهورة المباركة النافعة ولد فى العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة بنوى من الشام

من لامعقول له بل هو
 فرض كفاية لأن
 حصول القوة على
 رد الشكوك فى علم
 الكلام الذى هو
 فرض كفاية يتوقف
 على حصول القوة فى
 هذا العلم وما يتوقف
 عليه الواجب فهو
 واجب لكن المصنف
 لما أراد أن يذكر أنه
 حائز جزمه ذلك إلى ذكر
 الخلاف فيجمل على
 ما هو مخلوط بالفلسفة.
 القسم الثانى ما هو
 مخلوط بعلم الفلاسفة
 وكفر بآتهم وهذا هو
 الذى وقع فيه الخلاف
 والخلاف الواقع فيه
 على ثلاثة أقوال كما
 قال المصنف (والخلاف
 فى جواز الاشتغال به
 على ثلاثة) بالتنوين
 (أقوال) بدل منه أو
 عطف بيان : القول
 الأول ما أشار إليه بقوله
 (الامام) (ابن الصلاح
 و) الامام أبو زكريا
 يحيى (النواوى) نسبة
 إلى نوى

من عيّن دمشق ونوى إليه الأربعة رابع عشر رجب سنة ست وثمانين وسبعمائة ودفن بعده
 (قوله على غير قياس) لأن القياس في المقصور الذي ألفه ثلاثة والتقصص الذي يؤلف ثلاثة القلب واو
 فيقال في النسبة إلى فتي ونوى وشج وعم فتوى ونوى وشجوى وعموى وإن كانت الألف أوالياء
 رابعة جاز الحذف والقلب فيقال حبلى وحلاوى وقاضى وقاضى وفى الأرجح منهما تفضيل فى محله
 وربما أتى بألف قبل الواو فى المقصور فيقال حبلاوى وإن كانت الألف أوالياء خامسة فصاعدًا حذفت
 فيقال مصطفي ومستدعى (قوله وقد ذكرها الخ) أى حيث قال إن نوى قرية من قرى مصر فنقشه
 الشارح بأنه سبق قلم وحيث قال إن زيادة الألف فى نواوى إما لضرورة الوزن أو لاشباع كما قالوا
 النخاوى فى النسبة إلى سخاؤك فيل به فى قوله تعالى - وما ضفولوا مستكانوا - أنه اختل من السكون
 وأشبع الفتحة ألفا وكذا فى قوله * أعوذ بالله من المقرب * فنقشه الشارح قتلا عن شيخه بأن
 هذا ليس من ضرورات الشعر وبأن الاشباع سمعى لا قياسى وإلا لأشبع كل حركة وتوقف شيخنا
 العدوى فى قوله إن هذا ليس من ضرورات الشعر فقال انظر ما وجه بل الظاهر أنه من ضرورات
 الشعر اهـ . وأقول معنى قوله المذكور أن زيادة الألف إشباعا ليست من الأمور التى يجوز للشاعر بطراد
 ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر المدود ومد المقصور وإن
 وقعت فى بعض أشعار العرب للضرورة شذوذا فهى من الضرورات السماعية لا القياسية (قوله
 ووافقه على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين نقله
 شيخنا العدوى (قوله وجه تحريم هؤلاء إياه أنه الخ) أى وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود والنصارى
 فليس بشئ إذ يلزم هذا القتال تحريم النحر والطب بل والأكل والشرب وغيرها لاشتغال اليهود
 والنصارى بها كذا فى كبرى (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر إن وهو قوله غشى الخ والحديث
 للتعليل أو التقييد (قوله بكفريات الفلاسفة) الأولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل ضلالهم التبريل المكفرة
 على طريق التغليب ولأنها تخرج إلى الكفر (قوله القول الثانى للجمهور) أقول لعل المراد جمهور غير
 الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله النزائى) ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد
 وتقدم ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أى إدراكه أى إدراكه كان لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم
 وفاسدها والمراد الوثوق التام وإلا كان هذا الكلام مقتضيا لجوبه لاندبه مع أن المنقول عنه التذنب
 بدليل قول المصنف فى شرحه واستجبه النزائى وقول ابن يعقوب بعد نقله عن النزائى الكلام المذكور
 ومع ذلك لم يجعله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل يراد به كمال إدراكها ولأنه قد
 يفتى عن فائدته كمال العقل وأما ما يروى من أنه رجع إلى تحريره فلم يثبت اهـ . وأقول يؤخذ من هذا
 الكلام أن كلام النزائى فيمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء الفطنة كاسم (قوله معيار العلوم) أى
 ميزان الادراكات الذى يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى كفاية) ما نقلناه
 آتفاعن المصنف فى شرحه وعن ابن يعقوب ينافى هذا الاحتمال وفى كلام بعضهم ما يفيد أنها حقيقة فى
 الاستحباب مجاز فى الوجوب أفاده شيخنا العدوى (قوله كاتقدم) أقول التى تقدم أنه يجب كفاية غير
 الخلوط والكلام هنا فى الخلوط فقوله كما تقدم ليس فى محله ويمكن حمل قوله كما تقدم على أن المعنى
 كالقسم الذى تقدم وهو غير الخلوط (قوله المشهورة) أى لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أى لقوة
 دليلها : أقول : التى اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين فلا ينافى شهرة القولين الأولين
 أيضا لكثرة قائلهم كما علم مما مر فافهم (قوله جواز) قل شيخنا العدوى أراد به الاذن
 فيمدق بالوجوب والسبب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله فى علمه ليهتدى به إلى الصواب اهـ

على غير قياس قرية
 من قرى الشام وقد
 ذكرها سيدى سعيد
 كلانا ناقشنا فيه فى
 الشرح الكبير (حرما)
 الاشتغال به ووافقه
 على ذلك كثير من
 العلماء وجه تحريم
 هؤلاء إياه أنه حيث
 كان محلوها بكفريات
 الفلاسفة غشى على
 الشخص إذا خاض فيه
 أن يمكن من قلبه
 بعض العقائد الزائفة
 كما وقع ذلك للمعزلة
 القول الثانى للجمهور
 وإليه أشار بقوله (وقال
 قوم يفتى أن يعلم)
 منهم الإمام حجة الاسلام
 النزائى حتى قال من
 لا مصرفة له بالمنطق
 لا يوثق بعلمه وسماه
 معيار العلوم ، وقوله
 يفتى يحتمل أن يكون
 بمعنى يجب كفاية كما
 تقدم ويحتمل أن
 يكون بمعنى يستحب
 القول الثالث للتفصيل
 وإليه أشار بقوله :
 (والقول المشهورة
 الصحيحة

جوازها لكامل
 القرحة) اهـ . ولا يصل

(قوله أول ما يستنبط الخ) فهي فعيلة بمعنى مفعولة أى مستخرجة (قوله أول ما يستنبط منه) أى من العلم وقوله مطلقا أى سواء كان أول العلم أو غير أوله وقوله لأنه أى العلم سبب الخ أى فالجامع أن كلاسب لمطلق حياة وهو تعليل لاستعارته لما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ منه تعليل استعارته لأول ما يستنبط من العلم (قوله ثم استعير للعقل) أى فتكون هذه الاستعارة الثانية مبنية على الاستعارة الأولى . وطريق ذلك أن تجعل المعنى المتجوز إليه أولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز إليه ثانيا ووجه الشبه بين المستعار منه وهو المستنبط من العلم والمستعار له وهو العقل الانتفاع والاهتداء بكل وإن شئت جعلت التجوز الأول من الجاز المرسل بمرتبتين على أول احتماليه بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم وبثلاث مراتب على ثانيهما بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم ثم إلى السنتبسط من العلم مطلقا والعلاقة فى جميع هذه التجوزات دائرة بين الاطلاق والتقييد وجعلت التجوز الثانى أيضا من الجاز المرسل من إطلاق اسم الشيء على آله فيكون من الجاز المرسل المبني على مجاز مرسل وإن شئت جعلت التجوز الأول من الاستعارة والثانى من الجاز المرسل فيكون من الجاز المرسل المبني على استعارة على استعارة وإن شئت عكست فيكون التجوز الثانى من الاستعارة المبنية على مجاز مرسل هذا ما ظهر لى فاحفظه (قوله ثم صار حقيقة عرفية فيه) لهجر المعنى الأصلي الأول والمعنى الأصلي الثانى بحيث صار إذا أطلق لفظ القريحة ينصرف إلى العقل لا إلى أول مستنبط من الماء ولا إلى المستنبط من العلم بل إذا أريد أحد هذين كان بطريق الجاز العرفى فلا بد من قرينة تدل على إرادة أحدهما (قوله يمارس السنة والكتاب) أى مزاولهما ومتداولهما صرف العقائد الحقّة من العقائد الباطلة وليس المراد بمارستها إدراك ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الأحكام الفقهيّة منها فإن ذلك إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله فيجوز له) قدره ليعلى به قوله ليهتدى وأنقول فيه أنه مستغنى عنه لأنه متعلق بقول المصنف جوازه والمقدر له بعد العهد بالمتعلق (قوله لكونه قد حسن الخ) أقول يؤخذ من التعليل أن المدار على تحصيل العقيدة حتى لو حسن كامل القريحة بمارسة غير الكتاب والسنة ككتب الكلام التى لأهل السنة جاز له الخاطوط وهو قريب (قوله ذكيا) من الذكاء وهو شدة العقل وقوة إدراكه وهذا معنى قول السعدى فى شرح التلخيص هو شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء بكسر العين إذ القوة فى عبارته هى العقل كاملا بسطه (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكر هنا من الخوف على المطلع على عقائد أهل الضلال وشبههم ممنوا الخ (قوله يكتب علم الكلام الخ) كالطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وعذر أهل السنة فى إيداعهم ذلك فى كتبهم التحكّن من ردها وإبطالها .

أنواع العلم الحادث

هى أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضرورى أو نظرى وتعرض لتنويه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يصح لكونه ضروريا ولأن تنويه يتضمن تعريفة لماسياتى أن التقسيم من قبيل الرسم (قوله مطلق الادراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكه والتوهمه بدليل جعل السيد وغيره إياها من قبيل التصور (قوله لاما) أى المعنى أو الادراك الذى يرد أى من لفظ العلم فى اصطلاح بعض الأصوليين ولكن فى النسخ لفظ به بعد يرد فأمر شيخنا الشارح فى درسه بسطها من النسخ . ثم قل وصح إبتاؤها

أول ما يستنبط أى يستخرج من البرزخ استعير لأول مستنبط من العلم أول ما يستنبط منه مطلقا لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه (يمارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له (ليهدى به إلى الصواب) لكونه قد حسن عقيدته فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على دفع شبههم فرجا تمكن من قلبه وكذا إذا كان ذكيا غير يمارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتبهة على تخليطات الفلاسفة إلا للتبحر .

[أنواع العلم الحادث]

المراد بالعلم مطلق الادراك لا ما يرد به فى اصطلاح بعض الأصوليين

على أن المراد بالإلهالة وأنا أقول هذا إنما يحتاج إليه إذا أرجع الضمير في بطلان ما أمّا إذا أرجع إلى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض النسخ ومن الشرح الكبير (قوله) أى ما يراد في اصطلاح بعض الأصوليين إدراك الخاص أى إدراك النسبة التصديقية عبارة شيخنا العدوى العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للعق عن دليل وعند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن شيئا وأوطنا أو جملا مركبا (قوله لأنه الخ) تعليل للثبوت وقوله حيثئذ أى حين إذ أريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الآتى يعنى إلى تصور أو تصديق إدراك الشيء لئلا يتسم إلى نفسه وغيره (قوله إشعارا الخ) علة العلة التى هي الاحتراز وعلّة لتقييد معللا بالاحتراز على ما مر (قوله عن أن يتصف علمه الخ) زاد في كبره وعن أن يتصف بكونه ضروريا أو نظريا له لما في إطلاق الضرورى على علمه تعالى من إلهام مقارنته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه محججا في حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي إطلاق النظرى من اقتضاء الحدوث لأنه ما يحصل عن نظر ولستدلّال فيكون مسبوقا بالنظر والاستدلال أفاده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة معان ما يقابل الجوهر وهو الغرض وما يقابل المحسوس وهو المقول وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق الإدراك وهو المراد هنا (قوله ولأن التصور الخ) اعترض بأن المفسر بمحصل هو مطلق العلم الشامل للتوحيين لا للتصور فقط وبأن الاختصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني : وأقول مبنى الاعتراض أن المراد بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندى حملة بقرينة تعريفه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو أحد استعماليه على ما قرره شارح الشمسية وعلى هذا لا اعتراض أصلا (قوله حصول الصورة) أى صورة أى صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول بتبنيها على لزوم هذه الصفة واعتبارها فيه وأما على أنها مفعول فلهي على ظاهره لأن المراد بمحصل الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء ما يكون آلة لا متبناه سواء كان نفس ماهية الشيء أو شىء ما مثالا كذا قال عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الإدراك والأذعان ونحوها وقيل من مقولة الإضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرّك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل التسمية لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنى أن لا يعقل إلا مع تعقل الغير كفى الأبوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولا أنه يلزم أن يكون العلم جوهرًا عرضًا إن كان الشيء ذوالصورة جواهر وكيفًا عرضيًا غيره إن كان عرضًا غير كيف وموجودًا معدومًا إن كان معدومًا لقولهم إن العلم عين المعلوم ذاتا لأن المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم الذهني وهو الصورة لا الشيء ذوالصورة إذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين العلم ذاتا وإنما يختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم (قوله وهو من خواص الأجسام) لاقتضاؤه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الأجسام وأما النفس في نحو - كتب ربكم على نفسه الرحمة - فبمعنى الذات ولأنه يستدعى سبق الجهل كما قال مبيد سديد (قوله في إطلاقه الخ) تفريع على التعليلين أى في إطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إلهام أنه جسم وله نفس تنطبق فيها صور المعلومات أى مع عدم السماع والإلهام بمعنى الإيقاع في الوهم أعنى الذهن (قوله وإن أريد به معنى صحيح) أى أريد بالمذكور من التصور والتصديق بأن يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذات زيد وبالتصديق علمه بوقوع نسبة القيام إلى زيد مثلاً وإن في كلامه إلهامية زائدة فلا يحتاج إلى جواب كما حققه البعض

وهو إدراك خاص
أى إدراك النسبة
التصديقية لأنه حيثئذ
لا يقبل التقسيم الآتى
وتقييد العلم بالحدوث
للاحتراز عن علم الله
تبارك وتعالى إشعارا
بتنزهه سبحانه وتعالى
عن أن يتصف علمه
بالتصور أو التصديق
إذ كل منهما مفسر
بالإدراك الذى هو
وصول النفس إلى
المعنى ولأن التصور
حصول الصورة وهو
من خواص الأجسام
ففي إطلاقه على علمه
تعالى إلهام وإن أريد
به معنى صحيح

والاولو الحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالابهام أو شرطية غائية خواصها معدوف هلاله ما قبله عليه
والواقع عاطفة على معدوف أي إن لم يرد به معنى صحيح وإن أريد (قوله) وفي هذا أي التقييد المذكور
(قوله) على أن الخ أي والتحقيق كائن على أن الخ أي ما أفاده كلامه من الاحتياج إلى التقييد أمر
ظاهري والتحقيق كائن على أن الخ ويحتمل كون على أن بمعنى لكن فتأمل (قوله) لكن المصنف
رحمه الله تعالى أراد الإيضاح أي إيضاح المقصود فذكر التقييد بغير محاب المقصود زاد في الشرح الكبير
وليخرج عن ذلك تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلومات
وهو قول قوي وأما الرد عليه بزم دخول الملائكة له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول الملائكة
له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اه . أقول : هذا يقتضي أن ذكر
أنواع ليس مخزجه العلم القديم في هذا القول وهو إنما يسلم إذا كان القائل به يقول إن تعدد العلم القديم
بتعدد المعلومات بتعدد النوع والظاهر أنه عنده تعدد بالشخص فتأمل . ثم أقول الاكتفاء في إخراج
العلم القديم بذكر أنواع إنما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقاً فهم (قوله) المراد به الخ
أقول لا يظهر رجوع الضمير إلى المفرد لأنه يلزم عليه عدم مأمية التعريف إذ يصدق على التصديق أنه
إدراك ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة إذ من جهة ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة نفس النسبة
الحكيمة ضرورة عدم اشتغال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعاً إلى إدراك المفرد وما واقع
على إدراك أي المراد بإدراك المفرد إدراك الشيء مشتملاً على النسبة الحكيمة أي ليس متعلقاً بها فهو
من اشتغال المتعلق بالسكس في المتعلق بالفتح وحسرة كبيرة بعد قول المصنف مفرد المراد به ما ليس
نسبة حكيمة سواء كان جوهر أو عرضة كزبد وضرب أو جوهر أو عرضة كضارب اه . والضمير فيها
عائد على المفرد لعدم إتمامه الاشتغال فتأمل (قوله) على نسبة حكيمة . تطلق النسبة الحكيمة على
النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول بالموضوع أو التالى بالمقدم إيجاباً أو سلباً وعلى وقوع هذه النسبة
رعدم وقوعها أي مطابقاً لنفس الأمر وعدم مطابقتها ومن الإطلاق الثاني قوله هتأ ما ليس مشتملاً
على نسبة حكيمة وقوله بعد إلا أنها غير حكيمة . ومن الأول ما يأتي في قوله أي وإدراك وقوع نسبة
حكيمة في قوله . والآخر إدراك النسبة الحكيمة وبتقرير عبارة منعهك إذ سقط ما اعترضت به وقوله نسبة
حكيمة أي مدركة على وجه الازعان كما يؤخذ من كلامه بعد فتخل في التصور إدراك النسبة الحكيمة
لا على الوجه المذكور كما يخرج به قراود (قوله) تصورا علم أي علم بالتصوّر أي بمعنى (قوله) فإدراك
كالجنس أي في الشئ ولم يجعلها جنساً حقيقة لاعتبار اختلاف الكثيرين المقول عليهم الجنس
الحقيقي واختلاف التصوّر والتصديق القول عليها الإدراك ليس بأخفئة بل باعتبار المتعلق بفتح
اللام هذا ما ظهر في تأمله وأما توجيه ذلك بأن الإدراك عرض يزول والأمثلة الحقيقية متقررة
مستقرة فيرد بأنه يقتضي أن كل عرض له جنس حقيقي ولادليل على ذلك بل حرج كلامهم بطله
كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعارض الأقور العرفية كاللغة والبيان والزمن على أنه عرض
وغير ذلك مما لا ينبغي (قوله) يتناول مشتأف لا عطف على يخرج والضمير فيه لإدراك المفرد
وما في قوله ما لا نسبة له واقعة على إدراك بقرينة التخييل ودخل في قوله ما لا نسبة له أصلاً ثلاث صور
إدراك الموضوع وحده وإدراك المحمول وحده وإدراكهما معا دون النسبة بينهما ودخل في قوله
وما فيه نسبة إلا أنها غير حكيمة أي مدركة على وجه الازعان أو بع عشرة صورة إدراك النسبة
الاضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بتقريب لعدم والتقييد كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون
الثاني صفة للأول والنسبة الكلامية بينهما الخبرية والإنشائية والنسبة الحكيمة التي هي للواقع أو عدمه

في هذا تبيين على
أن التقييد مراد لمن لم
يقيد وأنه كان ينبغي
له التقييد على أن
ذكر الأنواع يكفي في
ذلك لأن علمه تعالى
ليس بأنواع لكن
المصنف رحمه الله تعالى
أراد الإيضاح (إدراك
مفرد) المراد به ما ليس
مشتملاً على نسبة
حكيمة (تدورا
علم) فإدراك كالجنس
وتقييده بالمفرد يخرج
التصديق ويتناول
ما لا نسبة له أصلاً
كإدراك زيد وما فيه
نسبة إلا أنها غير
حكيمة كإدراك بنوة
زيد وعمرو ونحوهما
(ودرك) اسم مصدر
بمعنى إدراك أي وإدراك

يعود للاذعان وإدراك الموضوع أو المحمول لهما معاً معاً النسبة الكلامية أجمع الحكمة بدون الاذعان
 أوسع البصيرة بدون للاذعان وإدراك النسبة المشكوك فيها : أى المتردد فيها باستواء أو مرجوحية
 فدخلت التوجهية فجعلت تصور التصور سبع عشرة بصورة هي خمس وعشرون تفصيلاً باعتبار شمول
 الكلامية قسمين والمشكوكية قسمين هذا لمظهر على بناء على أن المراد بالاذعان هنا التسليم والقبول
 لا مطابق الإدراك وسيأتي ما فيه **(قوله)** وقوع نسبة حكيم أراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر .
 أقول : لا يخفى أنه لا حاجة إلى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكيمية بمعنى الكلامية المروج
 ذلك إلى تقدير المصنف بل الأولى جعلها على النسبة الحكيمية بمعنى الوقوع وعدمه لعدم الاحتياج حينئذ
 إلى التردد . فإن قيل النسبة بمعنى الوقوع أو اللانقوع من الأفراد فما المميز لها حتى يسمى إدراكها
 تصديقاً . قلت كأنه كونهما مورد للاذعان والقبول بخلاف بقية الأفراد فإنه في كبره ثم قال وهذا الذى
 ذكره المصنف يعرف للعلم بالتقسيم لتعذر تعريفه بالحد كما ذهب إليه إمام الحرمين والغزالي ونعرفه
 بالمثل أن يقال العلم كالنور **(قوله)** تصديق أى وبحكم كما سيأتى **(قوله)** رسم من الوهم وهو التعليم
 والمراد سعى وإغسا سعى تصديقاً تفصيلاً لأشرف احتمال وهو الصدق وذلك لأن التصديق لغة النسبة
 إلى الصدق والجبروت وإن أحتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس إلا وأما الكذب فاختال
 عقلي كما صرح به السعد **(قوله)** الذى هو حصول الخ تقدم قريباً الكلام على هذا التعريف **(قوله)**
 من غير حكم عليه قيل هذا القيد يستدعى أن لا يوجد فرد لا تصور إذ لا تصور لشيء إلا مع حكم
 ولأنه من الحكم بأن هذه الصورة له وفيه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمني
 والمراد هنا الحكم الصريح كما هو للتبادر ولو استأنز كل تصور حكماً لتسلسل والأولى أن يقول من
 غير حكم معه أو زيادة لفظ وبه لأن المعبر في التصور عدم مقارنة الحكم مطلقاً كذا في جاشية
 عبد الحكيم على القطب **(قوله)** بنى أو اثبات مظهره أن المحكوم به هو التنى والاثبات وليس كذلك
 فتجمل الباه بتصوير الحكم : أى من غير حكم عليه مصور بنى أى إدراك الانتفاء أعنى عدم الوقوع
 أو اثبات : أى إدراك الثبوت أعنى الوقوع أو يجعل التنى والاثبات بمعنى المثبت والمثبت **(قوله)** إدراك
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى مطابقة لنفس الأمر أو ليست بمطابقة فالوقوع وعدمه وصفان
 عارضان للنسبة الكلامية **(قوله)** أى الاذعان لذلك قال الخبيصى في شرحه على التهذيب معنى اذعان
 النسبة إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول له وهذا ما ارضاه الشارح فيما مر وجعله
 التحقيق ونقل عن الصدق والسعد والسيد والعهددة على الناقل وخلفى يس في جاشيته على الخبيصى عن
 الصمام . أن الاذعان الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب
 أو مطابقاً راسخاً يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وبواقعة
 ما في كلام غير واحد أن الاذعان عند المناطقة بمعنى الإدراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول
 ووجه كثير من الأشياخ **(قوله)** هذا أى كون التصديق إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو
 مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتصورات الثلاثة أعنى تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور
 النسبة شروطه وهذا هو التحقيق خلافاً لما سيأتى عن الإمام **(قوله)** الاشتراك أى الإفظى كما هو
 المنصرف إليه عند الإطلاق **(قوله)** الآخر إدراك النسبة الحكيمية أراد بها هنا الكلامية كما مر
 ولهذا قلنا الذى هو ثبوت الخ احترازاً عن النسبة الحكيمية بمعنى الوقوع وعدمه **(قوله)** التى هى ثبوت شيء
 لشيء أو انتفاؤه عنه أقول : التحقيق عندهم أنها ثبوت شيء لشيء : أى تعلقه به سواء كانت القضية
 موجبة أو سالبة وإنك تقولون إن النسبة الكلامية مورد الإيجاب والسلب فهى فى القضية الموجبة

وقوع (نسبة) حكيم
 (بالتصديق) رسم من
 الوهم وهو التعليم
 وتقدير هذا الكلام
 أن العلم الذى هو حصول
 بصورة الشيء فى ذهن
 ينقسم إلى تصور
 وتصديق فما التصور
 فهو حصول صورة
 الشيء فيه من غير حكم
 عليه بنى أو اثبات
 كإدراك الإنسان من
 غير حكم عليه بشئ
 وأما التصديق فهو
 إدراك أن النسبة واقعة
 أو ليست بواقعة أى
 الاذعان لذلك كإدراك
 أن زيد كاتب أو ليس
 بكاتب هذا هو مذهب
 الحكماء وليس قول من
 قال التصديق عندهم
 هو الحكم خارجاً عن
 هذا لأن الحكم مقول
 بالاشتراك عندهم على
 معنيين أحدهما هذا
 أعنى إدراك أن النسبة
 واقعة أو ليست بواقعة
 والآخر إدراك النسبة
 الحكيمية التى هى ثبوت
 شيء لشيء أو انتفاؤه
 عنه فاعل من فسر
 التصديق عندهم
 بالحكم أراد الأول
 وأما التصديق على
 مذهب

التي هي مورد الإيجاب والسلب وادراك أن تلك النسبة واقعة أوليست بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم إن لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر لأنه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط كما رأيت ولأن الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده ولأن تصور الطرفين شرط عنده وشرط عندهم والتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء (وقسم الأول) أي التصور على التصديق (عند الوضع) أي في الذكور والكتابات والتعلم والتقليم (لأنه مقدم) على التصديق (بالطبع) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور أي حقيقته والمقدم بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد والاثنتين والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق على كلا المذهبين لأنه مباشر أو شرط وعبارة المصنف

مبنية وفي السالبة منفية فكان الأولى حذف قوله أو انتفاؤه عنه ثم رأيت شيخنا العدوي نيه على ذلك (قوله الامام الرازي) هو المراد إذا أطلق الامام عند الأصوليين والتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به إمام الحرمين (قوله مركب من أربع) فالأجزاء الثلاثة الأول أيضا شطوط عنده لاشروط وكان ينبغي أن يقول من أربع ادراكات لأن واحد الإدراكات مذكروا العبارة في ذكر العدد وتأنيته بالواحد لا بالجمع كما صرح به الأشترقي ومثله يقال في قوله الآتي أو من ثلاث إدراكات (قوله إن لم يكن الحكم عنده ادراكا) أي بأن كان فعلا من أفعال النفس كما هو التبادر من التعبير عن الحكم بالاستناد وبالإيقاع والانتزاع وبالإيجاب والسلب وبالانبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم أن الامام يقول بأن الحكم فعل الإدراك وقال أيضا إن كون الحكم فعلا مذهب متأخرى الناطقة والتحقيق أنه ادراك ويؤيده قول السيد الإيقاع والانتزاع والإيجاب والسلب والانبات والنفي ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها وهو أعني الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبغي على الخلاف أن التصديق الضروري يكتفي بمخبر كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وإن كانت الأطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الأجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل ببداية التصديقات على بداية التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولأن الحكم الخ) أقول الملحوظ في التعليقات الثلاثة مختلف فلا اعتراض بأن العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولأن تصور الطرفين) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق لما هو أظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله ولتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) إنما قال ولتبادر لامكان محمل كلام المصنف على مذهب الامام بجملة من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه أن حذف الواو مع ما عطف إنما يجوز إذا أمن اللبس وبعضهم هنا كلام يعلم رده مما ذكرناه عند قول المصنف ودرك نسبة تتدبر (قوله وقدم) قراءته بصيغة الأفعال من قراءته بصيغة المجهول لإفادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة وبالجواب صرح المصنف في شرحه ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه (قوله أي في الذكر) أي في وقت الذكر الخ وفي كلامه إشارة إلى أن عند في كلام المصنف بمعنى في وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله أي حقيقته) أي ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أي التقديم علة فيه : أي في التأخر احتراز بذلك من نحو حركة الأصبع فانها متقدمة على حركة الحاتم ولكنها علة فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الحاتم بخلاف الله تعالى وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع واجبة عندها لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق القدرة بها والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الحاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية أما في الوجود الخارجي فمتقارنان : وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلة والتقدم بالطبع وقد عرفهما والتقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أي كإلواحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لكان أخص (قوله على كلا المذهبين) أي مذهب الحكماء ومذهب الاعلم وقوله لأنه إما شرط أي كاهو مذهب الحكماء أو شرط أي كاهو مذهب الاعلم أي والشرط بحيث تقدمه على الشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبره والتحقيق أن التضييق إنما يتوقف على تصور يناسبه فإذا رأينا شيئا من بعد صرح أن يحكم عليه بأنه شاغل فراغا لأن هذا يثبت له بمجرد كونه جسما من غير افتقار إلى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور أنه إنسان أو فرس مثلا (قوله لتقدم التصور الخ) هذا التعليل من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالاعلم

لشمول التصور والتصديق فيها لقول الشارح أي تصورا
 والتصديق فيها لقول الشارح وغيره من
 التصورات والحجة
 وغيره من التصديقات.
 ثم شرع في تقسيم آخر
 للعالم بقوله (و) العلم
 (النظري) بالمكان الباء
 (ما احتاج للتأمل) يعني
 إلى الفكر والنظر
 كادراك حقيقة الانسان
 وكادراك أنك مبعوث
 وأن العالم حادث
 (وعكسه) أي ما لا يحتاج
 إلى فكر ونظر (هو)
 (الضروري الجلي) أي
 الواضح سواء افتقر إلى
 حدس أو تجربة أولا
 كتمشوك وجودك
 وإدراك أن الواحد
 نصف الاثنين فيدخل
 في الضرورات القضايا
 الأوليات والحدسيات
 والتجربيات وسيأتي
 بيانها لأن الأخيرين
 وإن توقفا على حدس
 وتجربة فليس بمتوقفين
 على فكر ونظر وهذا
 مجرد اصطلاح فان
 النظري منسوب إلى
 النظر الاصطلاحي ولا
 يصدق على التجربة
 والحدس لما مررت
 من خبره

(قوله) لشمول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أي في عبارة المصنف وقوله القول الشارح أي تصورا
 لقول الشارح غذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لأنه متصور والمراد بغيره من التصورات، التصورات
 التي ليس معها قول شارح كتمشوك الأمور البدئية وقوله والحجة أي التصديق بها مثل ما مر والمراد
 بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التي ليست أقيسة كالتصديق بزيد قائم (قوله) العالم أي
 مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله) ما احتاج في بعض النسخ ما احتيج أي ما احتيج في حصوله
 (قوله) يعني إلى الفكر والنظر زاد في كبره في دليل أو تعريف اه ولعل وجه تعبيره يعني عدم
 تداول التعبير بالتأمل في تعريف النظري بين القوم أو قلته وعطف النظر على الفكر من عطف
 الرادف (قوله) كادراك حقيقة الانسان مثال للنظري من التصور والثلاث بعد للنظري من التصديق
 ومثل به ثنائين إشارة إلى أنه لا فرق في التصديق بين أن يكون دليلا عقليا كالمثال الثاني أو نقليا
 كالأول (قوله) وعكسه المراد بالعكس المعنوي وهو المخالف (قوله) إلى حدس أو تجربة الحدس التخمين
 المستند إلى أمانة والتجربة التكرار (قوله) كتمشوك وجودك كون الوجود ضروريا بالنظر لبقائه
 وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة ، وأما بالنظر لفهمه وكونه زائدا على الذات
 فهو نظري . ولهذا اختلف العقلاء فيه بالنظر لها أي أقوال : فقيل إنه محال وقيل وجه واعتبار وقيل
 عين الوجود مطلقا وقيل غير الوجود مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحادث . أقول : انظر لم عبرنا
 بالتصور وفي قوله كادراك حقيقة الانسان بالادراك مع أن الثنائين من التصور ولعله لثنتين فتأمل (قوله)
 وإدراك أن الواحد نصف الاثنين) أي التصديق بذلك (قوله) الأوليات هي القضايا التي لا يتوقف
 التصديق بها على شيء أصلا نسبة إلى الأول تصديق النفس بها بمجرد التفاتها إليها من أول وهلة
 كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ونقل شيخنا العدوي في أقسام الحجة عن
 بعض المحققين ضبط الأوليات بضم الهجمة وسكون الواو جمع أولى ، وأما الحدسيات فهي القضايا المتوقعة
 على حدس وتخمين كتوهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان الحدس فيه أنه مرأوا القمر كما بعد
 عن الشمس زاد ما زاء من نوره وكما قرب منها نقص ما زاء من نوره لأن القمر كروي كالشمس
 وسائر الكواكب مظلم فقيل مستتير نصفه المقابل للشمس بسبب الطبايع نوره فيه لصقائه فهو في حال
 اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه لأنها في السماء
 الرابعة وهو في السماء الدنيا فلا ترى من نوره شيئا فإذا فارقها إلى جهة المشرق حدث عند ذلك الحلال
 فيكون المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها جزءا يسيرا وكما بعد عنها عظم الجزء المقابل لنا من نصفه النير
 المقابل لها وهكذا إلى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة
 أرباع فإذا أخذ بعد ذلك في القرب منها تناقص ما زاء من نصفه النير إلى أن يصير المقابل لنا جميع النصف
 المظلم و يصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا في هذا الحدس هو سند تلك
 القضية وبما قررنا يعرف ما وقع لغيرنا من السهو ، والتجربيات هي القضايا المتوقعة على التجربة كتوهم
 السمو لنا مسهلا للصفر الذي في إحدى الطبايع الأربع (قوله) وسيأتي بيانها) أي بيان هذه الثلاثة
 في أقسام الحجة (قوله) وهذا أي دخول الحدسيات والتجربيات في الضروريات وخروجها من النظريات
 مع توقفها على الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أي اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل واللفظ إياه وليس
 المراد مجردا عن المناسبة لأن فيه المناسبة كما أشار إليها بقوله فإن النظري الخ فهو علة لحدوف أي
 ارتكبه لأن النظري الخ يصبح جعل الحدوف شيئا مفرغا على ما ذكره تقديره فتوقفها على الحدس
 والتجربة لا يدخلها في النظري لأن النظري الخ (قوله) ولا يصدق أي النظر الاصطلاحي

(قوله وحينئذ) أى حين إذ لا يصدق النظر الاصطلاحي على التجربة والحدس كذا قيل . أقول لا يظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة والحدس وبين وجوب أن يعنوا بالنظر هنا ما هو أعم من القياس ولواحقه والذي يظهر لي أن المعنى وحين إذ كان النظرى منسوبا إلى النظر الاصطلاحي وأن في كلام الشارح حذف السبب ولا كسفا بالمسبب والتقدير وحين إذ كان النظرى منسوبا إلى النظر الاصطلاحي تخرج الأشياء الكسبية بالاستقراء والتجمل مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أى في مقام بيان النظرى ما أى معنى هو أعم من القياس ولواحقه التى هى الاستقراء والتجمل بأن يربطوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تجمل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الأشياء التوهم خروجها من النظريات من كون النظرى منسوبا إلى النظر الاصطلاحي داخل في النظريات ، وبيان أن المنسوب إليه ليس النظر الاصطلاحي فقط ، وإن أوجبه قوله فإن النظرى الخ بل ما بين الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتجمل فتأمل (قوله ثلاثا) أى على التعريفين إذ لو أبقي النظر على معناه الاصطلاحي فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله بالاستقراء والتجمل) الأول تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والثاني هو القياس الأصولي كقول الشافعي التبيذ حرام كالخمر وسأقي بسط الكلام عليهما إن شاء الله تعالى (قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذى بعده مقابلان لما في المتن قال في الكبير مملوخصه إن الخلف لفظي لأنه لو أطلق كل من القائلين على ما أراد الآخر لوافقته على مراده فالخلاف في التسمية إذ من يقول بأنها كلها ضرورية لا يمنع أن بعضها مسبوق بنظر ومن يقول بأنها كلها نظرية لا يمنع أن بعضها صار ضروريا لاحتياج إلى نظر ثم نقل عن الفخر مذهبا رابعا وهو أن التصورات كلها ضرورية وأن التصديق ينقسم إلى الضرورى والنظري ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلماء عليه فراجع (قوله بأن العبد لا تأثر له في شيء من العلوم) بل هو محبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجهه أيضا كما في الكبير بأن حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطرارى لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضرورى الخ) حاصل ما ذكره أيضا أن الضرورى كما يطلق في مقابلة النظرى فيفسر بما تقدم يطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا بالخلق فيكون أخص من الضرورى بالمعنى الأول فالعلم الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مغفلا عينية ففتحهما قصدا ضرورى على الأول دون الثانى لأنه مكتسب للعبد ففتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الإيضاح أن البديهي يطلق على الضرورى بالمعنى الأول المذكور في المتن فيكون مرادفا له ويطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضرورى لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال فنيبه ذكر السعد في شرح المقاصد عني الإمام أن أول مراتب وصول النفس إلى المعنى شعور فإذا حصل وقوف النفس على علم ذلك المعنى فتصور فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أسكنه أن يقال له حفظ ويقال بذلك الطلب تذكر ذلك الموجدان ذكره (قوله وبين البديهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين الخروج من عبدة الخلاف في جواز العطوف على الصمير المحفوض من غير إعادة الحافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبن الأولى فسقط ما قبل لاحاقه لبن الثانية لأن البنية لا تكون إلا بين متعبد والبديهي من بعده إذا طأ (قوله يقول شارح) للقول بمعنى القول فهو عبارة عن علاقته العقلية وأسبابه الشارح لما قبل من الاستدلال على ذلك لكن هذا قيل على القول بالشارح فليكن العلم

وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ما هو أعم من القياس ولواحقه لثلاثا تزد الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتجمل وقيل العلوم الحادثة كلها ضرورية ووجهه بأن العبد لا تأثر له في شيء من العلوم فحصل العلوم كلها له لا يقتصر على دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجهه بأن العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فأكسبها شيئا فشيئا وقد ذكرنا أن الضرورى يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه وبين البديهي مع فوائد أخر في الشرح (وما به إلى تصور وصل) على لفظ لبن المجهول أى توصل أى ما يوصل به إلى تصور (يدعى يقول شارح)

بجده فلا يجوز إذ الأعلام المنقولة حقائق (قوله لشرح الماهية) أي بالكنه أو بالوجه ليصدق على جميع أقسام المعرفة وما ذكره تعليل للجزء الثاني من جزأى الاسم وأما تسميته قولاً فلا نية يقال أي يحمل على المعرفة بفتح الراء وعلله شارح التسمية بأنه في الأغلب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفًا أما إطلاق المعرفة عليه فجاز عقلي من الإسناد إلى الآلة وأما إطلاق التعريف عليه فجاز مرسل علاقته التعلق أي معرفته بفتح الراء لكن هذا قبل جعلها علمين له أما بعده فلا يجوز لاسم (قوله فما) فزيع على كون ما توصل به إلى التصور يدعى بالقول الشارح وبالمعرف وبالتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أي التصورات فالصدر بمعنى اسم المفعول لأن المعرفة متصورة لا تصور وعلى قياس ذلك يقال في قوله * وماتصديق به توصل * فإفاده واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدق بها (قوله تعريفًا للإنسان) احتراز به عن الحيوان الناطق علما (قوله أي فلتطلب الخ) قال في الكبير ويطبق الإبهال على النظر والتأمل أي فلتتأمل له ولم أره في التأموس ولا في المختار وفيهما أنه يقال بهلته كنهته أي خليته مع رأيه كأهله اه فيحتمل أن يكون الإبهال في كلامه اتصالا من بهله أي خلاه مع رأيه أي فلتترك المناطق مع رأيهم أي لا تعرض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكلة للبيت (قوله وأل في العقلاء للكمال) أي العهد والمعهد ذوو الكمال العقل الذين هم أرباب هذا الفن وبهذا يدفع ما يقال إن العوام لا يعرفون أن الموصل إلى التصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء . أقول يرد على الشارح أمران : الأول أنه كان للناس أن يقول قال بقاء التفريع . الثاني أن صنيعه يوم أن غير أرباب هذا الفن ليسوا أكملين عقلاء وعمومه ظاهر الفساد فتأمل (قوله ومسمى) أي ما توصل به إلى التصديق بذلك أي بالحجة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة للفنرى في شرحه على إسافوجي أتى بها الشارح دخولا على الفن وبيننا لوجه إدخال محث الدلالة في هذا الفن مع أنه ليس منه (قوله مبني على أربعة أركان) أي على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الأجزاء لأن علم الميزان قواعد باخئة عن تلك الأربعة وقوله تصورات أي مقاصد تصورات وهي المعرفة لأجل قوله ومبداها وقوله وتصديقات أي مقاصد تصديقات وهي الأقبسة لأجل قوله ومبداها والتصورات والتصديقات في عبارته بمعنى التصورات والمصدق بها كاسم (قوله الذاتي) أقول لحن النجاة من قال في النسبة إلى ذات ذاتي وقالوا الصواب ذووي بخذف تاء التأنيث المعجولة عوضا عن لام الكلمة المحذوفة اعتباطا ورد هذه اللام ورد الألف المنقلبة عن الواو لتحركها وافتتاح ما قبلها إلى أصلها وهو الواو وسيأتي فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول: فيه مسأحة إذ الكلية من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الألفاظ لما تقرر أن الكلية وصف في الحقيقة للمعنى والمفرد وصف في الحقيقة للفظ فكيف يجعل الأول قسما من الثاني . والجواب أن في العبارة حذفاً والتقدير القسم داله من المفرد .

أنواع الدلالة اللفظية والوضعية

أخذ الشارح قيد اللفظية من البيت الآتي وسيأتي له زيادة الوضعية في قول الصنف دالة اللفظ أخذنا من هذه الترجمة في صنيع الشارح إشارة إلى أن في كلام الصنف النوع البدني المسمى بالاحتباك وهو أن يخذف من كلا الكلامين ما أثبتته في الآخر (قوله لاستناد جميعها) أي جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل) أي معاني إذ قياس مصدر الفعل الثلاثي التعدى فعل بفتح الفاء وسكون العين قال قال ابن مالك : فعل قياس مصدر متعدي من ذي ثلاثة كَرَدَا

(قوله من كلام الشيخ) يعني ابن سينا لأنه المراد عند إطلاق الشيخ في هذا الفن والشفاء كتاب له في

المعرف وذلك كالحَيوان
الناطق تعريفاً للإنسان
فانه يوصل إلى تصور
الإنسان (فالتبتهل) أي
فلتطلب مبالغى الطل
(ومالتصديق به توصل)
على صيغة المبني
للمجهول أي ما توصل
به لتصديق نحو العالم
متغير وكل متغير حادث
فانه يوصل إلى أن العالم
حادث (بحجة يعرف
عند العقلاء) أي أرباب
هذا الفن وأل في
العقلاء للكمال ومسمى
بذلك لأن من تملك
به حج خصمه أي
غلبه ثم لما كان علم
الميزان مبني على
أربعة أركان تصورات
ومبداها وتصديقات
ومبداها وكانت متبادي
التصورات الكليات
الحس المنقسمة إلى
الذاتي والعرضي
القسمين من الكلية
القسم من المفرد القسم
من اللفظ القسم من
الدال وكان المراد دالة
اللفظ الوضعية لعدم
اعتبارهم غيرها بدأ
بها فقال :

(أنواع الدلالة)
اللفظية (الوضعية)
وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها إلى الوضع
والدالة بتقليد الدال

مصدر دلة وهي على المفهوم من كلام الشيخ في الشفاء تطلق على معنيين

العلوم الحكيمية (قوله بالاشتراك) أى اللفظي وإنما لم تكن حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر مع أن
الحل على المجاز أولى كما هو الأصح عند الأصوليين لأن المجاز أبلغ لأن ذلك إذا تعينت الحقيقة في أحد
المتعينين وشك فيها في الآخر ما إذا لم يكن كذلك بل احتمال كل منهما حقيقة اللفظية ومجازيته فاحمل
على الاشتراك أولى أفاده الشارح في كبره (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أى ملتبساً بحيث أى بحالة
ككونه موضوعاً للأمر الثاني. أقول: قد علمت أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها
من وجهين فأنهم تجوزوا بها وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيهاً لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها
لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتاد على قول بعض النحاة تصرفها قليلاً وذلك
سيدى سعيدانه اعترض على التعريف بأن الحثيات تختب في الحد لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل
على القابلية أه والبحث فيه مجال وقوله يفهم منه أى يكون شأنه أن يفهم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر
وهو المدلول أى بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو العلم بالقرينة ليشمل
دلالة اللفظ على المعنى المجازى المستعمل هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام بآنى وقوله فهم أى
بالفعل أول يفهم أى بالفعل والمراد يفهم الأمر الثاني مجرد الالتفات والتوجه إليه كما نقله عبد الحكيم عن
السيد فلا يريد أنه يلزم على التعريف أن لا يكون لفظ دلالة عند تكرره لامتناع فهم المفهوم هذا ولا بد
في الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرافها ولذا عبر القطب في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى
أطلق يفهم منه معناه العلم بوضعه قال. يد قوله متى أطلق أى كلما أطلق فإن الدلالة المتبررة في هذا الفن
ما كانت كلية وأما إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الأوقات بواسطة قرينة فأصحاب هذا الفن لا يحكمون
بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول أه. وقال عبد الحكيم: اعلم أن دلالة اللفظ على
المعنى المجازى إذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى
بالوضع النوعى كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فإن تحقق الزوم بينهما بحيث يتمتع الانفكاك فهى
مطابقة وإلا فلا دلالة على ما صرح به قس سره في حواشى المطالع أه وقوله فإن تحقق الزوم بينهما
الظاهر أن المراد بين اللفظ والقرينة بأن كان مهجوراً الحقيقة اللغوية فتأمل ويؤيد ما قاله السيد قول
السعد في شرح الشمسية والوضع أى هنا تعين الشيء ليدل على شيء آخر من غير قرينة أه لكنه صرح
في ذلك الشرح نفسه كما قاله التنبى بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى قال إذ المراد بالوضع في
تعريف الدلالة أعم من الشخصى كما في المفردات والنوعى كما في المركبات واللبقيت المركبات خارجة عن
الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازى بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع أه
قال التنبى فافظره مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير قرينة أه. أقول: إذا جعل ما ذكره في
دلالة المجاز جواً على رأى أهل العربية والأصول اندفع التنافى بين كلاميه فتأمل ثم قوله من غير
قرينة أى منفكة فلا ينافى ما مر عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أى بالفعل فهو أخص من
المعنى الأول والفهم بمعنى الانفعال أو هو مصدر المبني بالفعل والمراد كون الدال انفعلاً أو فهم منه المدلول
بالفعل فلا ريد أن الفهم وصف الشخص الفاعل والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشيء بما
يشاير وفي عبد الحكيم عن السيد في حواشى المطالع مانصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافاً إلى
الفاعل أو بالفعل أعنى السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التى لا يلتبس
بها المقصود إذ لا اشتباه في أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا فى أن الفهم والانتقال من
اللفظ إنما هو بسبب حاله فيه وكأنه قيل من حاله لفظ بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكأنهم نبهوا
بالتماسيح على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال أه وينبى على المتعينين المذكورين في

بالاشتراك أحدهما
كون أمر بحيث يفهم
منه أمر آخر فهم أول
يفهم. والثانى فهم أمر
من أمر كذا حقيقته
السلامة ابن عرفة
والدال ينقسم إلى لفظ
وغيره. والثانى ثلاثة
أقسام

الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني فسميته قبله
 دالا مجازا على الثاني (قوله دال بالعقل) أي بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتي . فان قلت : إن للعقل مدخلا
 في جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي . فالجواب أنهم إنما سمو البعض عقليا
 لتمحض الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فان الدلالة ليست متمحضة للعقل بل معه أمر آخر فأنيبت به
 التسمية (قوله وبالعادة) لم يقل هنا وإن شئت قلت بالطبع كقَالَ فيأتي اتكالا على المقايسة وقيل
 لأن مما مثل به هندالدالة المطر على النبات فر بما يوم التعبير بالطبع هنا أن المطر مؤثر بطبعه في النبات
 (قوله كالطمر) أي كدلالة المطر وكذا يقال في نظائره الآتية وقوله على النبات أراد به المصدر لاسم
 العين (قوله على الحجل) هو الحياء وأما الرجل فهو الخوف وبإيهما فرح (قوله كالإشارة) أي
 المخصوصة وهي الإشارة بالرأس إلى أسفل قال للعهد وقوله مثلا أي وكالإشارة المخصوصة على معنى لا
 وهي الإشارة بالرأس إلى أعلى ولا يخفى إغناء الكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم إلخ) أقول كان
 الأنسب في مقابلة قوله والثاني أن يقول والأول ولعله عدل عنه لثلاثتهم ابتداء أن المراد بالأول الدال
 بالعقل وإن كان قوله بعد ذلك إلى هذه الثلاثة دال بالعقل إلخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة اللفظية
 في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائي لا عقلي كما صرح به السيد والظاهر أن حصر الدلالة غير اللفظية
 في الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لافظه) أي على وجوده أو حياته ولا يشترط كونه من وراء
 جدار وإنما قيد به بعضهم لتكوين الدلالة بمحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا فان الدلالة حينئذ
 بالفعل والحاسة معا (قوله وإن شئت قلت بالطبع) أي فالمراد واحد قال عبد الحكيم مانصه في
 القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجدة التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح تطلق
 على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة ثم الأظهر أن المراد بطبع اللفظ
 كاحله عليه الشارح يعني القطب ويصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع
 على الأول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الإدراك أعني النفس
 الناطقة أو العقل اهـ (قوله كأخ) بفتح الهمزة أو ضمها وبالهاء المهمة كقوله القليوبى وغيره أي وكأخ
 بفتح الهمزة وبالهاء العجبة على مطلق الوجود (قوله وبالوضع) أي الوضع اللفظي وهو جعل اللفظ
 بإزاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصا أو لوحظ اللفظ بوجه كلي
 والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كافي للمشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو
 الوضع العام والموضوع الخاص كافي للمضمرات والمبهلمات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ
 بإزاء المعنى بنفسه كافي الحقيقة أو بواسطة القرينة كافي المجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي قوله هنا أو
 بواسطة القرينة إلى آخره ما نقلناه عنه سابقا لأن كلامه هنا في الوضع من حيث هو لا بعبقده العتبر عند
 للناطق أو المراد القرينة اللازمة للفظ على مأمرة (قوله كالأسد على الحيوان الفترس) أمادلالته على
 الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفن كاتقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالته) أي أقساما
 ثلاثة والخصر فيها عقلي كقوله السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه
 أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعلق بدلالة يعني أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ
 على معنى بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا في دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن
 هي دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه
 بتوسط الوضع لمعناه وإما تركه الشارح فيهما اتكالا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو بمعنى قول
 بعضهم في المطابقة من حيث إنه معناه وفي التضمنية من حيث إنه جزء معناه وفي الالتزامية من حيث

دال بالعقل كدلالة
 تغير العالم على حدوثه
 وبالعادة كالطمر على
 النبات والحجرة على
 الحجل والصخرة على
 الرجل وبالوضع كالإشارة
 على معنى نعم مثلا .
 واللفظ ينقسم أيضا إلى
 هذه الثلاثة دال بالعقل
 كدلالة اللفظ على
 لافظه وبالعادة وإن
 شئت قلت بالطبع
 كأخ على وجع الصدر
 وبالوضع كالأسد على
 الحيوان المفترس
 فالجموع ستة وأهل
 المنطق إنما يبحثون
 عن الأخير فأشار
 المصنف إلى تقسيم
 دلالته فقال (دلالة
 اللفظ) الوضعية بتوسط
 الوضع (على ما)

إنه لازم معناه والفرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما إذا فرضنا لفظ
 مشتركين الملزوم وحده واللازم وحده ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركين الجرم والصور
 والمجموع فانا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء
 ولاشك أنه يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء
 بوضع آخر فبقيد توسط الوضع أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة
 ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع
 للمجموع الذي الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فان دلالاته عليه مطابقة
 وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه
 موضوع للضوء بوضع آخر فبالقيد المذكور أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة
 لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة
 أنه موضوع للجرم الذي الضوء لازمه أما إذا أطبق لفظ الشمس وأريد به الضوء فدلالته عليه حينئذ
 مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة والالتزامية في
 تعريف التضمنية ودخول المطابقة والتضمنية في تعريف الالتزامية (قوله أي المعنى الذي) جل
 ماموصولة موصوفها محذوف العلم به ويصح كونها نكرة (قوله أي وافق ذلك اللفظ) فيه إشارة إلى
 أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما
 والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان العبارة أو الصفة على
 غير ما هي له مع عدم الإبراز وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كاهنا وخلاف الأولى عند
 أمته وما قيل من أن الخلاف إذا كان التحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فخالف عند أمن اللبس
 باتفاق البصريين والكوفيين مردود بنقل غير واحد كالسيوطي في همع المواضع الخلاف بين الفريقين
 في الفعل أيضا كما بينا ذلك في حاشية الأشموني ولم يذكر المصنف لفظ تمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج
 إليه مع ما فيه من الضرر لاقتضائه اشتراط التركيب في متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا
 كالنقطة (قوله بأن وضع له) تصوير لموافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه
 موضوعا للفظ وقال ابن يعقوب أي على معنى وافق اللفظ أي وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول
 اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول
 موافق مطابق للموضوع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله
 وضعا حقيقيا أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقد مثل لهما
 على اللف والنشر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره وعلمت
 أيضا أن الوضع الحقيقي يكون شخيصا ونوعيا وأن الوضع المجازي نوعي لأن الواضع وضع المجاز مستحضرا
 أفراد بوجه كلي يشملها حيث قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى آخر علاقة من العلاقات
 المعتبرة ليدل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من إضافة المصاحب
 إلى المصاحب أو هو على حذف مضاف أي دلالة ذي المطابقة أي اللفظ ذي المطابقة لعماء لكن هذا
 لا يناسب ما درج عليه الشارح من إسناد المطابقة إلى المعنى (قوله لمطابقته) أي المعنى علة لقوله يدعونها
 وضمير له يرجع إلى اللفظ هذا هو الاتق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول: يحتمل أن المراد مشتق
 من قولهم وهو المتبادر فيكون جاريا على مذهب الكوفيين من أصالة الفعل لقوله في الاشتقاق
 ولا يصح هنا تقدير المضاف أي من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه

أي المعنى الذي وافقه)
 أي وافق ذلك اللفظ
 بأن وضع له وضعا حقيقيا
 أو مجازيا كالإنسان
 للحيوان الناطق
 والأسد للرجل الشجاع
 (يدعونها) أي يسمونها
 (دلالة المطابقة)
 لمطابقته أي موافقته له،
 من قولهم طابق النعل
 النعل

إن أريد بالمصدر المقدّر المطابقة ومن اشتقاق الزيد من الزيد وهو ممنوع إن أريد به الطباق والقول على هذا الاحتال بمعنى القول على حذف مضاف أى من فعل مقولهم طابق الخ أى من الفعل فى هذا القول وليس الغرض تقييد المشتق منه بكونه فى هذا القول بل إرازه فى تركيب مع ويحتمل أن من تعليلية لمحذوف أى وإنما فسرت المطابقة بالموافقة لقولهم الخ فاحفظ هذه الدقائق (قوله) إذا توافقت أقول: كان الواجب إذا توافقتا فإن النعل مؤنثة كفى القاموس والمصباح والختار ومجازى التأنيت كتحقيقه فى وجوب لحاق تاء التأنيت للفعل إذا أسند إلى الضمير (قوله) وجزئه تضمناً قال فى الكبير اعلم أن فى كلام المصنف العطف على معمولى عاملين مختلفين أحدهما جاران قوله وجزئه معطوف على قوله موافقه وقوله تضمناً معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جائز عند الأخفش والكسائى والفراء والزجاج وكذا يجوز ما صنعه المصنف عند من اشترط ألا علم أن يكون المحذوف المعطوف واليا أى تابعاً للعاطف لأن ما هنا كذلك (قوله) أى دلالة تضمن) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن وإلى الالتزام من إضافة السبب إلى السبب وقوله للتضمن علة ليدعونها (قوله) ففهمت أنه حيوان الخ قال فى الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ إلى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بأنه لا انتقال لأن فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى الانتقال . وجوابه أن المركب قد يفهم إجمالاً ثم ينتقل الذهن إلى جزء جزء اه ثم بعد أوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث فى هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء فى الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة فى ضمن المركب وأخرى منفرداً والوجدان يكذب به اه قال شيخنا العدوى وحينئذ فالأحسن ما ذهب إليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولاشك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزأه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة بالقياس إلى جزئه تضمناً بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله فى الوضع أصلاً وهذا وجه من يقول إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم ماضيه فهم الجزء من اللفظ متأخر فى الوجود عن فهم الكل وإن كان فهمه فى ذاته متقدماً عليه سواء قلنا إن فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كفى شرح مختصر الأصول المضدى أو قلنا بتغيرها بالذات اه . أقول يؤخذ منه أن اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الذهن أيضاً إنما هو فى فهم الجزء فى ذاته لا فى فهمه من اللفظ الموضوع للكل فلا يرد الشق الأول من البحث السابق وأما الشق الثانى منه فقد يدفع بمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين فتأمل (قوله) وأما دلالة الخ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن الفاء زائدة وأن ما لم معطوف على قوله موافقة اه ودلالته على ما لم هو الالتزام أى سسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا الشارح (قوله) أى اللازم) أقول إيقاع ما على اللازم يضيغ قوله لزم فالأولى إيقاعها على الشئ مثلاً (قوله) فهو أى الدلالة المذكورة وذكر الضمير رعاية للخبر (قوله) لا التزام المعنى) علة لمحذوف لعلمه من السياق أى وسميت بالدلالة المذكورة دلالة التزام بالالتزام الخ وقوله أى استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام التكفل (قوله) دلالة تضمن) هذا الجواب هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعلمه بأن جاء عبيدى فى قوة قضاياء بعدد أفراده لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على محى كل فرد من أفراد العبيد ، ففيه أن الكلام فى دلالة المفرد لا فى دلالة المركب التى نظر إليها هذا

إذا توافقت فالإنسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وكذا الأسد على الرجل الشجاع (و) دلالة اللفظ على (جزئه) أى جزء ما وافقه يدعونها (تضمناً) أى دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه كما إذا شككت فى شبح هل هو حيوان أولاً فقيس لك هو إنسان ففهمت أنه حيوان لأنه مقصودك ولم تلتفت إلى كونه ناطقاً (و) أما دلالة اللفظ على (ما) أى اللازم الذى (لزم) معناه (فهو) التزام أى دلالة التزام بالالتزام أى استلزامه له ودلالة العلم على بعض أفراده كعبيدى دلالة تضمن لأن زيدا العبد مثلاً

البعض وعلى تسليم أن استشكال القرافي في دلالة المركب من العام والمحكوم به عليه على حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الأحكام تضمنا وإن كان يصح أصلا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالاته على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكلية لأن الحكم على كل فرد يجمع النظر إلى حكم غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فاعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشيء لأن الفرد ليس خارجيا (قوله جزء من جملة العبيد) أي وإن كان في نفسه جزئيا من جزئيات الإنسان وقوله من حيث هي جملة أي لا من حيث كل فرد منها على حدة (قوله استشكال القرافي) أي استشكاله دلالة العام من أي الدلالات الثلاث هي وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن المصري البهنسي الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الإمام مالك وكان إماما بارعا في الفقه والأصول والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أنه لما أراد الكاتب أن يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فحرت عليه هذه النسبة ونوفى رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستائة من حاشية شيخنا العدوي في فصل العرفات (قوله حتى تكون الخ) حتى في المواضع الثلاثة تفريع على المنفى (قوله) وليس هو جزءا أي لأنه جزئي من جزئيات الإنسان (قوله لخرج سائرهما) أي باقيا وقوله فلا يبقى الخ تفريع على قوله لخرج سائرهما وقوله وهو باطل أي كون العام لمدلول له زاد في كبره فإذا لم يدل مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما أي على بعض أفرادها لم تكن له دلالة أي على البعض لانحصار الدلالات في الثلاث ولا يريد بهذا أن يزيد قسما رابعا في أقسام الدلالة وإنما يستشكل دلالة العام (قوله) أي يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا (الخ) أقول : في شرح الأجهوري على التهذيب مانصه وذهب الإمام وكثير من المتأخرين إلى أن المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الأعم اه وفي شرح الفنري على إيساغوجي أيضا نقل ذلك عن الإمام وبه يعلم مافي كلام شيخنا الشارح في كبره في التنبيه الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) بما يؤديه قول التحرير الدواني كما في حاشية الفينسي على شرح إيساغوجي لشيخ الاسلام مانصه ولا بد من اللزوم عقلا بأن يمنع عقلا تصور المزوم بدون تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع لعدم التقيد بالبصر والبصر خارج عنه اه (قوله) من تصور مزومه تصوره أي من إدراكه إدراكه سواء كانا تصورين أو تصديقين أو أحدهما تصورا والآخر تصديقا قاله عبد الحكيم (قوله) ويسمى لازما يننا أي ظاهرا لا يفترق لزومه إلى دليل (قوله بالمعنى الأخص) الباء للتصوير أي مصورا ذلك اللازم البين بالمعنى الأخص أي من اللازم البين المصور بالمعنى الأعم وهو ما يلزم من تصوره وتصور مزومه تصور اللزوم بينهما وإنما كان هذا أعم لشموله البين بالمعنى الأخص واللازم الذي لا يكفي في تصور لزومه تصور اللزوم بل يحتاج إلى تصور اللازم أيضا كغاية الإنسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الإنسان ومغايته للفرس إلا إذا تصورها فقد بان لك أنه أعم مطلقا من البين بالمعنى الأخص وأن البين بالمعنى الأخص أحد قسمي البين بالمعنى الأعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الأعم ويراد خصوص قسمه الآخر لصادقين البين بالمعنى الأخص وهو اللازم الذي لا بد في تصور لزومه من تصوره وتصور مزومه من باب ذكر المطلق وإرادة المقيد أو من باب إطلاق اسم الشيء على ما يشبهه لأنه كلما كفي في تصور اللزوم مافي

جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة فصل الجواب عن استشكال القرافي بأنه لا يندل بشيء من الدلالات الثلاث على فرد من أفرادها لأن بعض أفرادهم يوضع اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزءا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما إذ لو خرج بعضها لخرج سائرهما للساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطنبنا في الشرح في هذا المقام ببدائع التحقيقات وغرائب الأفهام (إن بعقل التزم) هو أي اللازم أي يشترط في اللازم كونه لازما

وتخصيص اللازم الذهني
باللازم البين بالمعنى
الأخص اصطلاح
لبعض المنطقيين
و بعضهم يطلق اللازم
الذهني على أعم من هذا
أعني ما ليس لازما في
الخارج فقط. والحاصل
أن لهم في تقسيم اللازم
طريقتين : الأول أن
اللازم ينقسم إلى لازم في
الذهن والخارج معا
كالشجاعة للأسد إلى
لازم في الذهن فقط
كالبصر للسمي وإلى
لازم في الخارج فقط
كالسواد للغراب .
الطريق الثاني أن اللازم
ينقسم إلى بين وغير
بين والبين ما يلزم فيه
من تصور التلازمين
تصور الزوم بينهما بأن
لا يحتاج إلى دليل ،
وغير البين ما لا يلزم فيه
ذلك بأن يحتاج إلى
دليل . والبين ينقسم إلى
ذهني وهو ما يلزم فيه
من تصور الزوم تصور
اللازم كالشجاعة للأسد
وغير ذهني وهو ما لا يلزم
فيه ذلك كمتابعة
الإنسان للفرس فانه
لا يلزم من تصور
الإنسان تصور غيره
فضلا عن كونه مغايرا له
والمعتبر في دلالة اللازم

البين بالمعنى الأخص من تصور الزوم كفي فيه مافي البين بالمعنى الأعم من تصور اللازم والمزوم ولا عكس
فأشبه الأعم الذي يوجد كلما وجد الأخص ولا عكس هذا مظهره في تحقيق هذا المقام وفي كلام
الشارح إشارة إلى شيء منه فافهم (قوله كلزوجة) هي الانقسام إلى متساويين صحيحين وقوله للأربعة
أي اللازمة للأربعة والمراد بالنسبة للأربعة وكذا يقال في نظائره الآتية وبحث في التمثيل به للبين
بالمعنى الأخص بأنه قد تصور الأربعة مع العفلة عن كونها زوجا فالأولى التمثيل بالبصر اللازم لتصور
العمى . وأقول يمكن دفع البحث بأن المراد تصور الأربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا عدد
ذو زوجين (قوله باللازم البين) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل المقابل (قوله على أعم من هذا)
لشموله غير البين والبين بقسميه كما سيتضح (قوله ما ليس لازما في الخارج فقط) أقول: النفي منصب
على القيدتين أعني في الخارج فقط فيصدق بأن يلزم ذهنا لا خارجا أعم من أن يكون الزوم غير بين
أو بينا بقسميه وبأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك فالداخل في اللازم الذهني على الإطلاق الثاني ست
صور والخارج عنه اللازم في الخارج فقط كالسواد للغراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لأنهما قسبان
للذهني بقسميه هذا مقتضى صنيعهم وهو ظاهر إن لم يلزم من تصور السواد وتصور الغراب تصور
الزوم بينهما وإدخال في البين بالمعنى الأعم فتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل تحقيق تقسيم اللازم
وإيضاحه (قوله في تقسيم اللازم) أي من حيث هو أعم مما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الأخص
ووجه الطريقتين أنهم تارة قسموا اللازم من حيث كونه في الذهن أو في الخارج أو فيها وتارة من حيث
كونه غير بين أو بينا ذهنيا أو غير ذهني والذهني في الطريق الثاني أخص منه في الأول لأنه في الثاني مرادف
البين بالمعنى الأخص بخلافه في الأول (قوله والخارج) أي خارج الذهن لا خارج الأعيان (قوله من تصور
التلازمين تصور الزوم بينهما) أي سواء لزم أيضا من تصور المزوم فقط تصور اللازم وهو اللازم الذهني
أولا وهو غير الذهني (قوله وغير البين الخ) كلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج إلى دليل وهو تغيره (قوله
تصور اللازم) أي تصور لزوم اللازم وإنما قلنا ذلك ليوافق كلامه في المقسم (قوله كالشجاعة
للأسد) المراد بها الأقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية التي تحمل صاحبها على هذا الأقدام
لاختصاصها بالعقل وقد يمنع كون شجاعة الأسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى الأخص لا مكان
تصور الأسد مع العفلة عن شجاعته إلا أن يمنع فتأمل (قوله فضلا) أي زيادة عن كونه مغايرا له .
اعلم أنه يوثق فضلا للدلالة على أولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها وهو مفعول مطلق لفعل محذوف : أي
فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الانفساك عن كونه مغايرا : أي عن نفي كونه مغايرا أحوال سببية من
تصور غيره : أي حال كون تصور الغير فضلا نفية في اقتضاء الانفساك عن كونه مغايرا : أي عن نفي
ذلك ونظيره زيد لا يملك درهما فضلا عن أن يملك دينارا : أي فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الفقر عن
أن يملك دينارا : أي عن نفي ذلك أحوال كون الدرهم فضلا نفي ملكه في اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أي
عن نفي ذلك هذا أحسن مظهر في حل مثل هذا التركيب فاعرفه (قوله والمعتبر في دلالة اللازم) أي عند
الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود (قوله الزوم الذهني الخ) أقول إن أراد بالزوم الذهني الزوم الذهني
في الطريق الأول كان قوله البين بالمعنى الأخص صفة مخصصة وإن أراد به الزوم الذهني في الطريق الثاني
كان صفة كاشفة لأن الزوم الذهني فيها هو البين بالمعنى الأخص (قوله كما أشار إليه المصنف) أي
بقوله : إن يعقل الزوم، لأن المعنى أن الزوم في الذهن : أي كان اللازم ذهنيا بالمعنى المرادف للبين بالمعنى
الأخص . أقول: يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الأول والمعنى أن الزوم في الذهن أي لافي
الخارج فقط وهذا الاحتمال لم يكن أقرب إلى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الأول فكيف يكون في كلامه

الزوم الذهني البين بالمعنى الأخص كما أشار إليه المصنف سواء كان لازما في الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان العمى

إشارة إلى اشتراط البين بالمعنى الأخص (قوله على القول بأنه عدم البصر) هو قول الحكماء فيكون
التقابل بينهما تقابل العدم والملكية أما على قول للتساكين أن بينهما التضاد وأن العمى أمر وجودي
يقوم بالحدقة تضاد الإدراك فلا يدل على البصر التزاما هذا مقتضى كلامه . أقول : للراد بالإدراك في
تعريف العمى على هذا القول بخصوص الأبصار كما عبر بعضهم فإن لم تكن مضادة الأبصار جزءا من
المفهوم فعدم دلالة العمى على البصر ظاهر وإن كانت جزءا منه مقيدة بقيد خارج وهو الأبصار كما هو
الظاهر كانت دلالة عليه على هذا القول أيضا الزامية فتأمل (قوله عما من شأنه أن يكون بصيرا)
أى شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالأول كالشخص الذى صار أعمى فإن شأن شخصه البصر والثانى
كلأ كنهه فإن شأن نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فإن شأن جنسها وهو الحيوان البصر
وخرج بقيد عما من شأنه البصر نحو الحجر والشجر فلا يتصف بالعمى إذ ليس من شأنه البصر (قوله
بدل على البصر التزاما) وهنا سؤالان الأول أن البصر قد أخذ في مفهوم العمى فدلالته عليه تضمنية
لا الزامية . وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف إلى البصر فالمضاف إليه خارج
وإن كانت الاضافة داخلية قال السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه
والمضاف إليه خارجا عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو
العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة إلى البصر داخلية في مفهوم العمى
ويكون البصر خارجا عنه اهـ . الثانى إذا أخذ العدم هنا من حيث إنه مضاف كانت معرفته متوقفة
على معرفة البصر لأن معرفة المضاف من حيث إنه مضاف تتوقف على معرفة المضاف إليه فيلزم تقدم
المدلول الالتزامى على المدلول المطابق في المعرفة . وجوابه أنه لا بعد في ذلك لأن اللزوم في الالتزامى كون
تصور المدلول الالتزامى لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في الفهم
أو أخر عنه أو كان معه قاله الغنيمي (قوله مع أن بينهما معاندة في الخارج) أى منافاة فلا يجوز
اجتماعهما في محل واحد (قوله وبفهم من كلام المصنف الخ) أمافهم الشئ الأول فمن قوله وجزءه لأن المعنى
ان كان له جزء وأما فهم الشئ الثانى فمن قوله وما لزم لأن المعنى ان كان له لازم فيفيد كلامه أن المعنى قد
لا يكون له جزء فتفتى الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتفتى الالتزامية (قوله لجواز بساطة المسمى)
أى عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحد إذ لا جنس له ولا فصل وقوام الحد
بالجنس والفصل هذا مانص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية الحكيم وسينبه عليه الشارح عند
الكلام على النوع كما ستعرفه لكن تعقبه في الكبير فقال لانسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء
ذهنية كاذكره السعد في شرح الشمسية اهـ . وأنا أقول هذا القول مشكل لأنه إذا كانت ماهية البسيط
مركبة كان بين دلالات المطابقة والتضمن تلازم فيخالف ما قالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم
وعبر بالجواز لكفايته في المقصود وإلا فالمعنى البسيط لاشبهة في تحققه (قوله كالجوهر) أى الفرد وكواجب
الوجود سبحانه وتعالى وكالقطعة والوحدة والمجردات عند من شئها (قوله لجواز أن لا يكون له لازم ذهني)
تعبيره هنا بالجواز لكفايته في المقصود ولأنه لم يطلع له على مثال كما في حاشية شيخنا العدوى (قوله خلافا
للغفر الرازى) فإنه قال إن المطابقة تستلزم الالتزام لأن لكل ماهية لازما أقله كونه غير ماعداها ورد بأن
هذا ليس لازما بينا بالمعنى الأخص بدليل أنا نتصور كثيرا الحقيقة مع العفلة عماعداها فضلا عن مغايرتها له
وإنما هذا لازم بين المعنى الأعم . أقول : قد علمت مما نقلناه سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا
بالبين بالمعنى الأعم فقولهم باستلزام المطابقة الالتزام مبنى على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك
الرد من هذا يعلم مافى كلام الشارح في كبره وكلام من تبعه كشيخنا العدوى (قوله والتضمن والالتزام)

على القول بأنه عدم
البصر عما من شأنه
أن يكون بصيرا يدل
على البصر التزاما مع
أن بينهما معاندة في
الخارج أو كان لازما في
الذهن والخارج معا
كالشجاعة للأسد يفهم
من كلام المصنف أن
المطابقة لا تستلزم
التضمن لجواز بساطة
المسمى كالجوهر ولا
الالتزام لجواز أن
لا يكون له لازم ذهني
خلافا للغفر الرازى
في الثانى والتضمن
والالتزام

بالنسبة عطفًا على المطابقة (قوله) يستلزم من المطابقة ضرورة). علل القطب في شرح الشمسية الاستلزام بقوله لأنها تابعا لها والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون التبوع وإنما قيدنا بالحقيقة احترازًا عن التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كافي الشمس والحركة أمان حيث إنها تابعة للنار فلا توجد إلا معها ومثله في شرح الشمسية للسعد قال عبد الحكيم قوله لأنها تابعا لها لأن فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وإن كان فهم الجزء مطلقا أي في حد ذاته متقما على فهم الكل وفهم بعض الواوأم أعني للسلكات متقما على مازوماتها أعني الأعدام اهـ . أقول: الظاهر أن ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافي جعل الشارح استلزامها للمطابقة من الضروريات لكن قد يعكر على هذا قول الشارح في كبره وقد برهن عليه السعد إلا أن يقال أراد بالبرهنة التنبيه وعلى تسليم أنه نظري يجعل قول الشارح ضرورة بمعنى كالضرورة في وضوحه وعدم الاختلاف فيه قائل. بقي أن الشارح لم يتعرض لجال التضمن مع الالتزام . وحاصله أن التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز أن لا يكون هنا لازم بين المعنى الأخص ولا الالتزام التضمن لأن المعنى إذا كان بسيطا له لازم بين المعنى الأخص كان هناك الالتزام بالتضمن (قوله) لأنها بمعنى اللفظ) أي من غير انتقال الدهن من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فإن فيها على خلاف في التضمنية كما تقدم الانتقال من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافي تعليله أن العقل مدخلا في جميع الدلالات وهذا تعليل لتسميتها لفظية وأما تسميتها بقلية فتوقفها على النقل عن الواضع (قوله بلا خلاف) سيأتي في الطريق الثاني نقل الخلاف فيها (قوله) لتوقفها على مقدمة عقلية) تعليل لمجرد كون الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية بلا خلاف لعدم إحتاجه الاتفاق إذ التضمنية كذلك (قوله لأن الفهم فيها متوقف) أي فهم الجزء في التضمنية . أقول فيه ظرفية الشيء نفسه لأن فهم الجزء عين دلالة التضمن إلا أن يحمل الفهم على الفهم بالفعل وبحرور في جلي كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء معناه ولو قال توقفها لكان أخصر وأحسن (قوله على أمر زائد) كان الأنسب بصنعه في الالتزامية أن يقول كغيره لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه (قوله وهي الجزئية) أي كون المدلول جزء المعنى وأنت الضمير مع رجوعه إلى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفي نسخة وهو بالتدكير مراعاة للرجع (قوله) إذ ينتقل الخ) علة للتوقف على الجزئية (قوله) وقيل لفظية) أي نظرا إلى كون الجزء المدلول داخلا في الكل الموضوع له اللفظ (قوله) والطريقة الثانية الخ) هذه هي الراجحة (قوله) قيل وضعيتان) عليه أكثر المناطق كما قاله الغنيمي وغيره ووجه أنها بتوسط وضع اللفظ للكل أو الملتزم (قوله) وقيل عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم (قوله) ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية) هذا هو الذي جرى عليه الأمدى وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كافي الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل إذ لا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى بمطابقة والقياس إلى جزئه يتضمن بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله في الوضع أصلا ووجه أيضا بأن الجزء داخل فيما وضعه اللفظ بخلاف اللازم فإنه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمي بأن الخلف لفظي فإن من قال بعقليتهما لا ينكر أن الوضع مدخلا فيما ومن قال بوضعيتهما لا ينكر توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السراحي على المطول أن أئمة المنطقيين صواب التضمنية والالتزامية وضعية وإن كان العقل مدخلا فيما تخصيصهم للعقلية

يستلزم من المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال للمطابقة وتقييدها لأنها بمعنى اللفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه وأمادلالة التضمن فقيل عقلية لأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع وهي الجزئية إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه وقيل لفظية هذه إحدى طريقتين في النقل عن المناطق والطريقة الثانية تحكي ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام قبل وضعيتان وقيل عقليتان ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية

بالصرفه وسماها البيانون عقلية وإن كان الوضع مدخل فيها لعدم تخصيصهم للعقلية بالصرفه .
والحاصل أن من أراد الوضعية ماتوقف على الوضع سواء كفى فيها أولا جعل التضمنية والالتزامية
وضعتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان
المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو ادخلا فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه .
نذير : دلالة الالتزام مهجورة في الحدود الثامنة لما فيها من الخفاء بالنسبة إلى أختها دون الحدود
الناقصة والرسوم فلا يذكر في الحد الثام شئ من أجزاء الحدود بدلالة الالتزام بل لا يذكر إلا بدلالة
المطابقة أو التضمين فإذا أردت حد الإنسان حدا تاما فاما يصح أن تذكر أجزائه بالألفاظ الدالة عليها
بالمطابقة بأن تقول هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة بناء على أنه أى المتحرك بالارادة
ذاتى المتفكر بالقوة أو بالألفاظ الدالة عليها بالتضمن بأن تقول هو الحيوان الناطق لأنك ذكرت
بالحيوان الجسم والنأى والحساس والمتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتفكر بالقوة
فلو ذكرت الأجزاء بدلالة الالتزام كان قلت هو الناطق أو هو الحساس الناطق فإنه يدل بالالتزام على
بقية الأجزاء لم يكن ذلك حدا تاما أفاده الشارح في كبريه **(قوله وأوجه)** جمع وجه بمعنى الدليل
(قوله شق) جمع شتيت بمعنى مشتت أى مفرق كجرى جمع جريح بمعنى مجروح ووصفها بالشتات
باعتبار ما كان إذ هى الآن مجموعة في الشرح الكبير .

[فصل : فى مباحث الألفاظ] للمباحث جمع مبحث ومثله يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان
واسم مكان لكنه هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ أى من جهة الأفراد
والتركيب وما يلائمهما وإلا فبحث الدلالة من مباحث الألفاظ والبحث فى الأصل التفتيش عن باطن
الشئ حسا استعمال عرفيا فى بيان الشئ والكشف عن حقيقته **(قوله اعلم أن النطق الخ)** مراده
بيان وجه ذكر بحث الألفاظ فى النطق وتقديمه **(قوله لكن الخ)** استدراك دفع به توهم أنه لا وجه
لذكر بحث الألفاظ فى النطق **(قوله إلى التفهيم)** أى تفهيم الغير أى وإلى التفهيم من الغير وقوله حق
الخ غاية للكثرة والاستمرار أى وانتهى الكثرة والاستمرار إلى أن صار كأن المتفكر الخ أى
فسرى الاحتياج إلى الألفاظ من التفهيم للغير إلى تفهيم الشخص نفسه **(قوله ولذا قدمه)** أى ليكون
الألفاظ تدل على المعانى قدم بحث الألفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الإشارة راجع إلى كثرة
الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمراره أى لأجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لأن السبب أى سبب
التفهيم وهو العبارة مقدم على السبب وهو التفهيم وعلى كل اندفع ما اعترض به هنا **(قوله مستعمل)**
(الألفاظ) أى المستعمل منها وخرج بمستعملها مهملها على رأى الجمهور أنه يسمى لفظا فلا ينقسم إلى
المفرد والمركب لا باعتبار الدلالة فى كل منهما والمهملة ليس بدال **(قوله باعتبار دلالاته التركيبية)**
والافردية أى لا باعتبار إعرابه ونحوه ولا باعتبار دلالاته على معناه وعلى جزئه وعلى لازمه **(قوله)**
حيث يوجد أى ينطق به والحيثية للأطلاق **(قوله فأول)** مبتدأ سوغ الابتداء به مع أنه نكرة
وقوعه فى معرض التفصيل **(قوله دل)** أى بالمطابقة **(قوله ويختز به مع ذلك)** أى مع كونه توطئة
عن اللفظ المهملة كدبر . فان قلت المهملة خارج بالمقسم وهو مستعمل الألفاظ . قلت العبرة بالادخل
والإخراج بأجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بمقسم المعرفة كما صرحوا به . فان قلت ما ليست واقعة على
مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل أن المقسم مستعمل الألفاظ فلا يصح كون دل لا يختز . قلت
كون المقسم مستعمل الألفاظ لا يعين أن ما واقعة على اللفظ الدال وإن زعمه بض وإنما يعين كون
الأقسام ألفاظا دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للأقسام والدلالة فضلا لها . فان قلت كونه توطئة ينال

وأوجه هذه الأقوال
وإصراب كلام المصنف
هنا مع تفهيمات شتى
وأبحاث شريفة سمحنا
بها فى الشرح .
[فصل : فى مباحث
الألفاظ] اعلم أن النطق لا بحث
له عن الألفاظ لكن
لما كثر الاحتياج إلى
التفهيم بالعبارة
واستمر حتى كان
المتفكر يناهى نفسه
بالألفاظ متخيلة جماعا
بحث الألفاظ من حيث
إنها تدل على المعانى بابا
من النطق تبعا ولذا
قدمه فقال (مستعمل
الألفاظ) باعتبار
دلالاته التركيبية
والافردية (حيث
يوجد) إما مركب
وإما مفرد. فأول وهو
المركب (ما) أى اللفظ
الذى (دل) توطئة لما
بعده ويختز به مع
ذلك عن اللفظ المهملة
كنايز

الاجتزاز به لأن كونه توطئة تقتضي أنه غير مقصود لذاته والاجتزاز به يقتضي أنه مقصود لذاته - قلت الجملة مختلفة لأن كونه توطئة من حيث توقفها بعده عليه مع قطع النظر في حد ذاته والاجتزاز به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا الجمل (قوله) على رأي من يسميه لفظا هو الصحيح المعنى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع أفعال على رأي من يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل أصلا لخروجه من الجنس الذي هو اللفظ الواقع عليه ما (قوله) جزؤه على جزء معناه) أورد الناصر القاني على مثل هذه العبارة أنه إن اعتبر جزء اللفظ من حيث هو جزؤه كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضائعا إذ جزء اللفظ من حيث هو جزؤه إنما يدل على جزء المعنى وإن اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا فالحيوان الناطق علما يدل جزؤه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الأول معنا والثاني جميعا فلا بد لتصحيحهما من زيادة القصد فهما بأن يقال إن قصد جزؤه الدلالة الخ. وأجاب ابن قاسم في آياته باختيار الشق الثاني وهو أنه اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه قيد الحثية أي من حيث إنه جزء المعنى وقيد الحثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف بالاعتبار وحيث يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علما لأن جزؤه وإن دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء ولا حاجة إلى زيادة قيد القصد فتأمل فانه دقيق لطيف (قوله) وماله جزء لا يدل) لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله) وتأبط شرًا) معناه في الأجل احتمال الشر تحت إبطه (قوله) أعلاما) راجع إلى أَيْكُمْ وما بعده يدل كلامه الآتي في قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثة الخ وبديل كلامه في الشرح الكبير أما زيد فالحال فيه غير مختلف سواء أبقى على معناه المصدري أم جعل علما واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الأصلي فأنها حينئذ يدل جزؤها على جزء المعنى أما في الثلاثة الأخيرة فظاهر وأما في أَيْكُمْ فعلى التناول وتسليم أنه قبل العلمية مركب من أب للموضوع لذات لها الأبوة وكَم التي يسأل بها عن العدد ولذلك زاد الشارح في كبيره بعد قوله كالزاي من زيد مانصه مع أن أَيْكُمْ لا نسلم أنه مركب من أب وكَم الموضوعين لذات لها الأبوة وسؤال عن عدد بل أَيْكُمْ من البكم وإلا كان رجل مثلا يدل جزؤه ويكون مركبا من رأي من الرؤية وجل أمر من الجولان ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل وبين ذلك أن معنى قوله مادل جزؤه على جزء معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب وكَم لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشيء قط ، وأما أب الدال على ذات لها الأبوة فلفظ آخر وكذا يك البال على السؤال عن العدد اه ببعض تغيير (قوله) الأعلام الأخيرة) أي أَيْكُمْ وما بعده كما يؤخذ من الكبير وإنما قال الأخيرة لاجترار زيد العلم فانه لا يتوهم في جزء من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد المصدر كاسر فلا مفهوم للأعلام بالنسبة إلى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله) فأنما ذلك الخ) جذف جواب أما وأقام دليلا مقامه والتقدير فباطل إنما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأن تلك الدلالة إنما تكون قبل جعلها أعلاما (قوله) فقد صارت دلالتها) أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسيا منسيا فالمدال بعدها مجموع العلم على الذات (قوله) وأما نحو حجة الاسلام) أي كعب الله إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وكونها عبدا لله (قوله) فلا نسلم أنه مفرد) ونقل عن بعضهم أنه جعله مفردا وعلله بأن دلالاته على غير الذات بالتبع لا بالذات . أقول إذا كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفردا باعتبار القصد الأول ومركبا باعتبار القصد الثاني لما سيذكره من أن الأفراد والتركيب بحسب القصد لا مركبا فقط ويمكن إجراء كلام الشارح على ما جئنا به بأن يجعل معنى قوله فلا نسلم

على رأي من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج مالا جزؤه له كباء الجزء ولا ماله جزء لا يدل كزيد وأَيْكُمْ وتأبط شرًا وعبد الله والحيوان الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فأنما ذلك قبل جعلها أعلاما أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيا منسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسعى به حجة الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجها بل نلزم أنه مركب إذ ليس التركيب والأفراد

إلا بحسب قصد دلالة
جزء اللفظ على جزء
المعنى وقول المصنف
على جزءه بضم الزاي
معناه تقيم للكلام
بذكر متعلقه ، وبما
تقرر سابقا سقط
الاعتراض على المصنف
أن التعريف غير مانع
لكونه أسقط من
التعريف قيدا وهو
سكون تلك الدلالة
مقصودة ولكونه
يدخل فيه نحو حجة
الاسلام علما وبقيت
أبحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح مثال
الركب زيد قائم
والحيوان الناطق إذا
لم يكن علما والمراد
الدلالة الجارية على
قانون الوضع القوي
حق لو أراد أحد تأليف
إنسان مثلا معنى لم يكن
مركبا وإن وضعها هو
لذلك والمركب ملتبس
(بعكس ما) أى المفرد
الذى (تلا) هو المركب
أى تبعه فهو اللفظ
المستعمل

أنه مفرد أى فقط ومعنى قوله بل نلتزم أنه مركب باعتبار التقيد الثانى كما أنه مفرد باعتبار القصد
الأول لحفظه فإنه نفيس ولبعض هنا مناقشة مع الشارح يعلمونها بما ذكرناه (قوله) إلا بحسب قصد
دلالة الخ أى وعدم ذلك القصد (قوله) بضم الزاي) هو لغة في الجزء باسكانها (قوله) تقيم للكلام) أى
للاحتراز به عن شئ فإن المفرد على ما حققه سابقا قسبان مالا جزء له أصلا وماله جزء لا يدل وما خرجا
بقوله دل جزؤه وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام (قوله) وبما تقرر سابقا) أى من قوله وأما ما يتوهم
الخ وقوله وأما نحو الخ وفى نسخة بدل قوله وبما تقرر سابقا سقط فباء التفرع على قوله وأما
ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ (قوله) لكونه أسقط من التعريف قيدا) وهو كون الدلالة مقصودة أى
المخرج ذلك التقيد لنحو الأعلام الأخيرة لأن لجزئها دلالة لكنها غير مقصودة فيقدم ذكر هذا القيد
تدخل في التعريف مع أنها ليست من المعرفة الذى هو المركب وقد تقدم في كلام الشارح منع أن
لجزئها دلالة بعد العلمية فهى خارجة بقوله دل جزؤه فالتعريف مانع وقوله عاطفا على لكونه أسقط
ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما أى إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة
في الدين أى مع أن القصد لإخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض وقد
تقدم في كلام الشارح منعه وأنه داخل في المركب فعلت من هذا التقرير أن في كلام الشارح لقانوننا
مربيا وأن ما قيل أن الأولى ترك الواو ليس فى محله (قوله) وبقيت أبحاث شريفة الخ) قال فيه واعلم
أن الجزء إما جزء مادى وإما جزء صورى والجزء المادى هو جوهر اللفظ والصورى الهيئة ويرد على
تعريف القوم للمركب أن صورة الشئ جزء له والجزء في التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا يخرج عنه
إلا بمثابة وهى في التعريف من المندور لكن هذا إنما يرد على من يشترط في المركب أن يكون له
جزآن ماديان وأنه لا يكتفى بجزء مادى وجزء صورى فقط لاعتلى مذهب من يكتفى بذلك فبعد الله إذا
لم يكن علما مركب على المذهبين لتركبه من جزأين ماديين المضاف والمضاف إليه وجزء صورى هو الهيئة
الإضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف
إليه خارج عنه لأن ذلك إنما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف
إليه لأنه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغى أن لا يطلق على معنى المضاف إليه فى نحو عبد الله أنه جزء
تأديا والماضى مركب على المذهب الثانى لأن مادته تدل على الحدث وهيئته على الزمن الماضى ومفرد
على الأول وكذا الأمر وأما المضارع فمركب على المذهبين لأن حرف المضارعة يدل على معنى وفيه
نظر لأن الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرف وبما يدل على أن المضاف إليه جزء مادى للمركب
الإضافى قول كثير كالقطب بعد تسليمه للمركب رأى الحجارة فإن رأى مقصود الدلالة على ذات نسب إليها
الرعى والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رأى الحجارة اه وقولهم ومجموع
المعنيين أى مع الهيئة التركيبية الإضافية كانه عليه عبد الحكيم (قوله) والحيوان الناطق إذا لم يكن علما
مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوها إذا لم تكن أعلاما (قوله) الوضع القوي) أى لا الحيلى الذى يجعل
المتكلم وإرادته وقوله حقى تعريفة وقوله وإن وضعها الواو للحال وإن وصلية (قوله) مثلا) يصح
رجوعه إلى إنسان وإلى ألف وإليه مامعا (قوله) والمركب) أقول: الأولى أنه إشارة إلى جعل بعكس خبرا
ثانياً وأول لا إلى جعله خبر محذوف للاستغناء عن تقديره وفى قوله ملتبس إشارة إلى أن الباء فى بعكس للاستغناء
(قوله) بعكس) أى مخافة (قوله) أى تبعه) هذا التفسير منطوقه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما
يأتى من تصحيح كلام المصنف فى شرحه بتفسير تلابا اصل على أنه يمكن تفسير تبع باتصل (قوله) المستعمل
أقول زاده هنا لإخراج المهمل . فان قلت قوله على جزء معناه يخرج به إذ لا معنى للمهمل قلت السالبة تصدق

على جزء مضاه فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثية : مفرد وهو لا يدل جزؤه على شيء كزيد، ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه كما بكم وعبد الله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على خلاف ماحقته، ومؤثله وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول في البيت مبتدأ وسوخ الابتداء به وقوعه في معرض التنصيص وقوله مائلا عائذ الموصول فيه الضمير الرفوع المستتر في تلا وقال المصنف وقولنا مائلا عائذ محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اه

بنى الموضوع فلا تستلزم عبارته وجود الغنى قائم به (قوله الذي لا يدل جزؤه) أي القريب فلا يرد أن الزاى مثلا من زيد قائم لا يدل على جزء المعنى فيبازم أن يكون مفردا لأنها ليست جزءا قريبا له بل بواسطة أنها جزء الجزء وجزء جزء الشيء جزء بعيد له ومن نكر الجزء فقال لا يدل جزء منه لا يرد عليه ذلك أصلا لأن النكر على سياق التي تم فيخرج المركب لذكر لأن بعض أجزائه يدل ويصح جعل الإضافة في جزئه للمعنى الذي هو في معنى التشكيك لأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام واللام تأتي له كما في داخل السوق واشترى اللحم فتكون هذه العبارة كعبارة من نكر (قوله فدخل فيه الخ) أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المفيد قليل الجدوى (قوله وقد تقدمت أمثلة ذلك) تقدم أنها قسمان ما لا جزؤه أصلا وما له جزء لا يدل وقد تقدم أن من الثاني الأعلام المركبة لفظا (قوله وقدم تعريف المركب الخ) جواب عما يقال للمفرد جزء المركب والجزء سابق على الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب أن الواجب سبقه ذات الفرد لا مفهومه لأنها هي التي جزء المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح (قوله بالإيجاب) أي ملتبس بالإيجاب وكذا قوله بالسلب أو الكلام على حذف مضاف أي بذى إيجاب وبذى سلب أي بلفظ أثبت له الدلالة ولفظ نقيض عنه (قوله ولا يعقل سلب أمر) هو هنا الدلالة إلا بعد تعقله أي الأمر أي سلب الدلالة هنا مأخوذ في تعريف المفرد فيتوقف تعقله على تعقل الدلالة وهي مأخوذة في تعريف المركب فزعم توقف تعقل بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب فلهمذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا يبنى فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا إلى سبق العدم على الوجود والنسكات لا تتزاحم (قوله عند المصنف) أي موافقة لأكثر المتأخرين من المناطقة فإنهم على أن المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا رحمه الله الشارح في كبره (قوله ومركب وهو الخ) تقدم أن هذا أحد قسمي المفرد (قوله علما) حال من عبد الله فقط للاحتياز عن عبد الله الصفة فانه من المؤلف أما أبكم فهو قبل العلمية وبعدها مركب لا مؤلف (قوله كحيوان ناطق علما) أي على إنسان فان كلاما من جزأيه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع الشخص (قوله بناء على خلاف ماحقته) راجع للأمثلة الثلاثة وهي أبكم مطلق وعبد الله والحيوان الناطق عليين وخلاف ماحقته هو كون جزئها يدل على معنى ليس جزء معناه في أبكم وعبد الله وأجزاءه لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وماحقته هو أن كلا من الثلاثة إنما يدل بعد العلمية على الذات ولادلالة لجزئها بعد العلمية على شيء أصلا وما كان قبلها من دلالة الجزء صار بعدها نسيانسيا (قوله دلالة مقصودة) قد علمت أن زيادة هذا التقيد لإخراج نحو الحيوان الناطق علما لا إنسان مبنى على خلاف ماحقته الشارح سابقا (قوله وقوعه في معرض التفصيل) اعترض بأنه لا تفصيل بل قوله فأول الخ بيان للفصل إليه والذي وقع في معرض التفصيل قوله مستعمل الألفاظ الخ وأقول هذا إنما كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التفصيل الذي جعل مسوغا خصوص وقوعه مفعلا إلى أقسام أما إذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لأحد أقسام الفصل فلامع أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كافي قوله تعالى - وتفصيلا لكل شيء - أي وقوعه في معرض التبيين بالحد المقصود هذا التبيين لإرادة الجنس التي هي من المسوغات فتأمل (قوله عائذه) أي عائذ الموصول فيه أن العائذ على الموصول فيه ضمير محذوف في محل نصب فالغنى على هذا يعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو لا (قوله وهو الذي تلاه المركب) أي تبعه أي لأن المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لأنه خلاف الواقع وقوله ضمير الرفوع أي المستتر الراجع إلى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع إلى المركب

(قوله) ويجب بأنه يمكن أن يكون أطلق المولات. أقول: كان للتأنيب أن يقول أطلق التلواته البشش منه فلا في كلام المصنف. وحاصل هذا الجواب أن معنى فلا في كلام المصنف أقصا مجازا مرسلًا لملاقة لزوم وأن الصلة خرجت على غير ما هي له وفيه أنه كان يجب الأبرز حيثئذ لحوف الجنس إلا أن يقال الجنس هنا غير مضرر لصحة اتصال كل من الفرد والركب بالاتصال وأن المصنف نفسه فسر فلا يبيع إلا أن يفتر تبع أيضًا باتصل كامر (قوله) وهو على قسمين) بظايره دخول الفعل والحرف لأنهما مفردان والذي صرح به السيد في حاشية القطب اختصاص الجزئية والبيكية بمعنى الإيم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما فلا يصلح أن يوصفاهما أو عليه فيخصص القسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كلى أبداً دون الحرف لوقوع الفعل محمولاً ولا يحمل إلا الكلى وظايره أيضاً أن المركب لا ينقسم إلى كلى وجزئى لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم إلى جزئى كمرأس زيد وكلى كالجسم النائم والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم التخصيص ليس للاحتراز بل لأن الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات كليات (قوله أعنى المفرد) هذا إيضاح وتصريح بما تفيد قاعده رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وقوله بمصدق الضمير: أى بما صدق عليه الضمير: أى وقع (قوله بالنظر إلى معناه) أقول: هذا على حذف مضاف: أى ما يصدق معناه إذ معناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو كلى أبداً ثم رأيت في حاشية التلخيص على شرح إرساغوجي فقه الحمد والمئة وإعما قال الشارح ذلك لأن الكلية والجزئية وصفان للشيء لا لفظ فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للدلول كما أن الأفراد والتركيب وصفان للفظ ووصف الجني بهما مجاز من وصف المدلول بما للدلول ابن يعقوب أجراه كلام المصنف على كون التقسيم لمعنى المفرد فقدر مضافاً في قوله أعنى المفرد: أى أعنى معنى المفرد وفيه إتمامه الاشتراك بكونه لا يابى الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة وهو وإن كان أفتب بكون الموصوف حقيقة بالكلية والجزئية المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله يوصل الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها وإلا فهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف إلا الال على قول (قوله) بمجرد تعقله متعلق بهمهم: أى يتعلل معناه المجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتباره قد لا يفهم الاشتراك كافي الكلى المنحصر في فرد للدليل المقاطع عرق الشركة كما في الإله الحق أول عدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غيره هذا الفرد كافي في الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف: أى معناه والباء تصوير الاشتراك فكانه قال بأن يكون بحيث الخ. ولوقال بأن يصدق لكان أوضح ومعنى صدقه عليها حملها عليها حمل مواطاة كما في الشرح الكبير إذ الصدق في المفردات بمعنى الحمل وإعما صدق على أفراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجياً شخصياً (قوله الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك) إنما قال ذلك لأنه إذا اجتمعت المعرفة والذاكرة الجائر وقوعها مبتدأ كما هنا ولا مانع يمنع من حمل المعرفة مبتدأ فلاولى جعل المعرفة مبتدأ والذاكرة خبراً ولأن الكلى هو المعرفة والمعالم ومفهم اشتراك هو التعريف والمجهول والاتق جعل المعرفة والمعالم مبتدأ ومقابلها الخبر وبالوجه الثانى بوجه ما سبذ كره الشارح من جعل الجزئى مبتدأ وعكسه الخبر والكلى منسوب إلى الشكل الذى هو جزئيه لتركيب الجزئى من كليه والتشخص والجزئى منسوب إلى الجزء الذى هو كليه. وإعما أن مفهوم الكلى من حيث هو: أى من غير اعتبار شيء مخصوص من مصادقاته يسمى كلياتاً منطقياً لأنه لا يحدوث عنه فيه ومعروضه أى ماصدق مفهوم الكلى عليه من حيث إنه معروضه كحيوان يسمى كلياتاً طبيعياً لأنه طبيعة وحقيقة والجمع للركب من المعارض والمعرض يسمى كلياتاً عقلياً لأنه لا وجود له إلا في العقل وكذا الأنواع الخمسة: الجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام مفهوم الجنس من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجسم

ويجب بأنه يمكن أن يكون أطلق المولات على الإصا فيكون المركب لا المفرد بهذا المعنى أى اتصال به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذى تلاء هو أى المركب أى اتصال به فى البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بمصدق الضمير (المفرداً) بالنظر إلى معناه (كلى أو) يوصل الهمزة (جزئى) يمنع الصرف للضرورة (حيث وجد) أى المفرد فالألف للاطلاق (فمفهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك

من حيث معروضاته للجنس جنس طبيعي والركب منها جنس عقلي وقس على ذلك البقية وكذا الجزئي
ففهو من حيث هو جزئي منطقي ومعروضه من حيث إنه معروضه كذات زيد جزئي طبيعي والركب
منهما جزئي عقلي كذا في حاشية التلخيص ويؤخذ منه ما صرح به الشارح في كبره من أن السكلي المنطقي
معتبر في الطبيعي على أنه قيد خارج وفي العقلي على أنه جزء داخل ونقل في الكبير خلافاً في وجود العقلي
خارجاً وكذا في وجود المنطقي على إحدى طريقتين ثانيتهما عن ابن التلحساني أنه متفق على عدم وجوده
خارجاً وخلافاً في وجود الطبيعي خارجاً لكن الخلاف في هذا أقوى والتحقق أنه لا وجود للسكلي مطلقاً في
الخارج على ما بسطه في كبره (قوله خرج) أي بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه
أي في أبوته لهم كما يشير إليه الشارح (قوله مثلاً) راجع لزيد وكذا عمرو المشترك فيه بنوه وهكذا
لبنوه: أي أو المشترك فيه إخوانه (قوله فانه وإن كان) الواو للحال وإن وصولية وقوله في معناه: أقول: إن
أراد معناه التضمني الذي هو أبوته لهم كاقيل كان قوله باعتبار أبوته لهم مستدركا وإن أراد معناه المطابق
فلا خبر إن محذوف تقديره غير كلي وقوله لكن الخ استدراك على قوله وإن كان الخ كما هو أحد وجهين
في مثل هذا التركيب ثانيهما ما نقله الشهاب الحفاجي عن سعد الدين أن الاستدراك في مثله خبر عن المبتدأ
مقيداً بالغاية وكالمبتدأ اسم إن (قوله هنا) أي في مقام بيان السكلي والجزئي (قوله بأنها) الباء
للابتداء أو بمعنى على أول التعدية وعلى هذا فالعنى قد أجرى اصطلاحهم في الشركة أنها الخ على طريق
الاستناد المجازي (قوله ذلك المعنى) اسم الإشارة راجع إلى معنى السكلي المشار إليه بقوله ففهم اشتراك
لأن المعنى ففهم اشتراك معناه ولو أسقطه لكان أخصر (قوله ولذلك يقسمون الشركة الخ) أقول
في عبارته حزاية لأن اسم الإشارة ان رجع إلى التقييد بها كما زعم كان في العبارة قبل لأن التقييد
بها لأجل التقسم لأن التقسم لأجل التقييد وإن رجع إلى جريان اصطلاحهم بأن الشركة هنا
عبارة عن صدق المعنى على كثيرين ورد أن العلة لا تنتج للعلل لأن جريان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي
هذا التقسم ويمكن التخلص من ذلك بأن في العبارة حذف الواو مع ما عطفت بقرينة ما يأتي والتقدير
ولذلك وتسميتهم نحو عين مشتركا يقسمون الشركة الخ وأراد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى
الشامل للشركة هنا والشركة اللفظية فهي في هذه العبارة أعم منها في العبارة السابقة (قوله إلى الاشتراك
اللفظي) أي اشتراك المعاني المتعددة في لفظ لوضعه لها بأوضاع متعددة ولكون هذا الاشتراك في اللفظ
دون المعنى نسب إلى اللفظ بخلاف الاشتراك العنوي فانه في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا نسب
إليه (قوله ويريد بالأول المشترك) أي اللفظي كعين. أقول هو على حذف مضاف: أي اشتراك
المشترك وكذا قوله بالثاني السكلي: أي اشتراك السكلي فلا يرد أن الاشتراك اللفظي صفة للمشارك اللفظي
لأنفسه والاشتراك المعنوي صفة للسكلي لأنفسه وقد علم من كلامه أن الشركة في نحو زيد المشترك فيه
بنوه لا تسمى شركة اصطلاحاً حتى يرد ما قيل إن القسمة غير حاضرة لخروج الشركة في نحو زيد عنها
فانهم (قوله وقسم الأقسام) لعل المراد بهم من قبل ابن سينا بمدة طويلة وبالتأخرين من قارب
عصره ومن بعده (قوله مالم يوجد منه شيء) أي في خارج الذهن وكذا يقال في قوله وما وجد منه الخ
وليس المراد الوجود في خارج الأعيان فقط (قوله كالجمع بين الضدين) أي كالبياض والسواد قال شيخنا
العدوي: فإن قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الأمر أننا لم نطلع على اجتماعهما. قلت المانع أنه
لواجتماع الضدين لازم اجتماع النقيضين الذي هو محال ضرورة لأن البياض مثلاً يستلزم لاسود ولاسود
قيض سواد فلو اجتمع البياض والسود لازم اجتماع السواد والاسود اه. وأقول هذا يقتضي أن استحالة
الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لا يخفى (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهمزة

يخرج زيد المشترك فيه
بنوه مثلاً فانه وإن كان
يشارك في معناه أفراد
باعتبار أبوته لهم لكن
الشركة هنا قد جرى
اصطلاحهم فيها بأنها
عبارة عن صدق ذلك
المعنى على كثيرين
ولذلك يقسمون
الشركة إلى الاشتراك
اللفظي والعنوي
ويريدون بالأول
المشارك وبالثاني السكلي
وقسم الأقسام السكلي
إلى ثلاثة أقسام مالم
يوجد منه شيء وما وجد
منه واحد فقط وما وجد
منه أفراد فجاء
التأخرين وقسموا
كل قسم من الثلاثة إلى
قسمين فصارت الأقسام
سبعة فقسموا الأول إلى
ما يستحيل وجوده
كالجمع بين الضدين
وإلى ما يمكن وجوده
كبحر من زئبق

وكسر الباء وفتحها معرب ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار ودخانه يهرب الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها قتله كذا في التاموس (قوله وقسموا الثاني وهو الخ) إنما فسر الثاني دون الأول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثاني ثاني قسمي الأول (قوله إلى ما وجد منه أفراد متناهية) أقول هذا القسم ثلاثة أقسام لا ما يوجد له أفراد إلا تلك الأفراد المتناهية التي وجدت منه كالسكوك وما يوجد له أفراد غيرها متناهية كأسد وما يوجد له أفراد غيرها غير متناهية كنعمته الله وما يؤتى به بمثل الشارح بأسد بناء على أن المراد بالممثل أول هذه الأقسام الثلاثة يرده أن تقسيمهم يكون حينئذ غير حاصر لخروج هذين القسمين الأخيرين فاحفظ هذا التحقيق (قوله متناهية) أي ذات نهاية تنقطع عندها (قوله فإن أفرادها) أي مجموع أفرادها (قوله على أنها لانهاية لها) أي وإن كان المكلف بمعرفة تفصيل سبعة وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وما يتراءى من التناقض بين الوجود وعدم التناهي هو بحسب القاصرة (قوله إنما ثبتت في حق الحوادث) أي لأن البراهين التي أقاموها عليها كبرهان التطبيق إنما تنهض بالنسبة إلى الحوادث (قوله من أنها لا أول لها) يعني أنهم يقولون إن حركة الفلك قديمة بالنوع وأنه مأمون حركة من حركاته إلا قبلها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في الماضي وبعدها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في المستقبل فهم قائلون بنبوت القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال الشارح وهو مذهب باطل ومعتقد كافر اجماعا : أي بإجماع المسلمين (قوله ومثله بعضهم) كشيخ الإسلام في شرح لإساغوجي (قوله فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها) أي ونعمة الله تعالى لم يوجد منها أفراد بالفعل غير متناهية بل الوجود منها بالفعل متناه . وأقول لا يخفى أنه يمكن حمل كلامهم بقرينة التمثيل بنعمة الله على ما وجد وما سيوجد لا ما وجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صوابا لأن مجموع أفرادها ما وجد وما سيوجد غير متناه وإن كان ما وجد منها متناهيا (قوله ونعمة الله الخ) دفع لما يقال قد قرر أن نعمة الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كلما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا أبد الآباد لا يمتعي أنه وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة لعنى الباء لللاصة وتحتل أن المراد بالمعنى الآخر النظر إلى ما سيوجد فيكون قوله بالنظر لما سيوجد له بدلا من قوله بمعنى آخر يدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن في نسخة : أي بالنظر الخ هذا ويصح أن النظر لمجموع ما وجد وما سيوجد (قوله وعكسه) أي عكافه وقوله وهو ما أي مفرد (قوله بالمعنى التقدم) الباء لتصور الاشتراك وأراد بالمعنى التقدم الصدق على كثيرين (قوله الجزئي) المراد به الجزئي الحقيقي أما الجزئي الإضافي وهو ما أدرج تحت أعم منه فقد يكون كلياً كالإنسان المدرج تحت الحيوان وقديكون جزئياً حقيقياً كزبد المدرج تحت الإنسان فلاضافي أعم مطلقاً من الحقيقي (قوله الجزئي مبتدأ مؤخر الخ) تقدم توجيهه (قوله وذلك) أي الجزئي كزبد : أي كلفظ زبد بدليل قوله فإن مفهومه الخ وإن كان كلمة اللفظ وجزئيته بالنظر إلى مضاه كاسم (قوله فإن مفهومه الخ) أقول كان ينبغي حذف مفهوم لأنه اللام مفهومه وضعه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك لأن الموضوع للذات المخصوصة لفظ زبد لا مفهومه والذي يحسن نفى إفهام الاشتراك عنه هو اللفظ لا المفهوم إذ ليس من شأن المفهوم وإفهام حتى ينفي عنه . نعم إن أول الإفهام بحسب عن ابن يعقوب لم ينهض التعليل الثاني ويمكن التخلص بجعل الإضافية في مفهومه لبيان أي مفهومها هو لفظ زبد ومعنى كونه مفهومها أنه متعلق متصور (قوله من حيث وضعه الخ) الحقيقة للتقليد أي وأما لامن هذه الحجة بأن لم يكن زبد علماً فهو مصدر كلي قاله الشيخ (قوله ولا عبرة الخ) دفع لما يرد على قوله لا يفهم الاشتراك قوله بما يعرض له

زاد عليهم بسكنة
أخرى وهي أنه عرف
السكى بأمر وجودى
وهو كونه مفهم
الاشتراك والجزئى
بالسلب وسلب الشئ
لا يعقل إلا بعد تعقل
وجوده وهم عرفوا
السكى بالعدم أى ما
لا يمنع نفس تصويره من
صدقه على كثيرين
(وأولاً) وهو السكى
(الذات) أى الماهية
(إن فيها اندرج *
فانسبه) أى انصب
الأول وهو السكى
للذات إن اندرج فيها
بأن كان جزءاً منها فلا
يصدق الذاتى حينئذ
إلا على الجنس والفصل
(أو) بمعنى الواو أى
وانسبه (لعارض إذا
خرج) عن الذات أى
الماهية إلا أنهم
ينسبون على غير قياس
فيقولون فى النسبة إلى
عارض عرضى فلا
يصدق العرضى على
هذا إلا على الخاصة
والعرض العام ويفهم
من هذا أن النوع
كالإنسان واسطة مثال
الذاتى الحيوان بالنسبة
إلى الإنسان والفرس
فانه داخل فيهما التركب
الإنسان من الحيوان

زيد وقوله من اشتراك لفظى الخ تقدم الكلام على اللفظى والمعنوى (قوله فى تأليفهم) يصح قراءة
بصفة الجمع وبصفة المفرد على أنه مفرد مضاف يم (قوله لأجل عنايتهم) أى اعتنائهم واهتمامهم
(قوله مادة الحدود والبراهين) أى المادة التى يتركب منها الحدود والبراهين الوصلان للجهولات
التصورية والتصديقية وأراد بالحدود مطلق التعاريف وبالبراهين مطلق الأقضية فى كلامه فقلب
أولاً الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذكر لأشرفيتهما (قوله والمطالب)
فى النتائج لأنها تطلب بالدليل (قوله غالباً) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لأن تركبها من
الكليات دائماً بخلاف البراهين والمطالب فقد يتركبان من الجزئى مع السكى كقولنا زيد عالم وكل
عالم يستحق الاكرام ينتج زيد يستحق الاكرام (قوله بسكنة أخرى) أى لتقدم السكى على
الجزئى (قوله بأمر وجودى) أقول أى بذى أمر وجودى وقوله وهو أى الأمر الموجودى كونه مفهم
اشتراك وكان الأخصر والأنسب أن يقول وهو إفهام الاشتراك وقوله والجزئى بالسلب أى بذى السلب
أى بما سلب عنه إفهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا السكى بالعدم) أى بذى العدم أى الانتفاء
(قوله أى ما لا يمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما إن أوقفناها على لفظ كان فى قوله تصوّره
حذف مضاف أى تصوّر مفهومه وكان تعريفهم موافقاً لتعريف المصنف من جهة جعلهم السكى لفظاً
وإن كان وصفه بالسكية بالنظر إلى معناه وإن أوقفناها على معنى لم يعتجج إلى تقدير المضاف لكن
يكون تعريفهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الأول تصريح كثير منهم بهذا المضاف
وجعل الاضافة فيه للبيان خلاف الظاهر (قوله نفس تصوّره) أقم لفظ نفس إشارة إلى أن منع
التصوّر وعدم منعه باعتبار التصوّر نفسه وقطع النظر عن الخارج ألا ترى أن الإله بمعنى المعبود
بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارجى من وقوع الشركة فيه ولا يمنع باعتباره فى نفسه
وقطع النظر عن الدليل الخارجى فلذا كان الإله كلياً لاجزئياً (قوله وأولاً الخ) لما كان تمييز الحدود
التي هى التعاريف بالذاتيات من الرسوم التى هى التعاريف بالعرضيات متوقفاً على بيان الذاتى والعرضى
شرع فى بيانها فقال وأولاً الخ وما يعرف به دخول السكى فى الماهية وخروجه عنها الثقل عن
الواضح (قوله أى الماهية) تفسير للذات بما أريد بها ههنا وإن كانت تطلق على الماهية صدق
أيضاً (قوله فانسبه) من نسبة الجزء إلى الكل (قوله أى انصب الأول الخ) تفسير للجهة التركيب
وقوله وهو السكى مكرر مع مأمّر (قوله فلا يصدق الذاتى حينئذ) أى حين إذ فسر بجزء الماهية
الداخل فيها إلا على الجنس والفصل لاعلى النوع لأنه ليس جزء ماهية بل هو ماهية بتمامها (قوله
لعارض) أقول أى لأمر عارض للذات بسبب عروضه لها أطلق عليها ذلك العرضى فالفاحك مثلاً
الذى هو عرضى للإنسان منسوب إلى الضحك العارض للإنسان من نسبة اللازم إلى المأمور وما قيل
من أن المراد للفظ عارض يعكّر عليه أن المنسوب والمنسوب اليه فى الحقيقة المدلول وإن اعتبر لفظ
المنسوب اليه فيما تقتضيه قواعد النسب النحوية مع أنه لا يناسب تفسير الشارح نظيره أعنى الذات
بالماهية فافهم (قوله إلا أنهم ينسبون) أى إلى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أى والقياس عارضى
ولم ينبه هنا على مخالفة القياس فى النسبة إلى الذات أيضاً إذ القياس فيها ذووى كما مرّ وسيأتى
اكتفاء بذكر ذلك فى ضمن الجواب الآتى (قوله على هذا) أى هذا التفسير إلا على الخاصة
والعرض العام أى لاعلى النوع لأنه ليس خارجاً عن الماهية لأنه نفس الماهية والشئ لا يخرج
عن نفسه (قوله ويفهم عن هذا) أى بما ذكره المصنف وقوله واسطة أى لخروجه عن تعريفى
الذاتى والعرضى وهذا مذهب الجمهور (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس) الباء للابتناس

أنه مركب من الحيوان
والناطق فالضاحك
خارج عنه والذاتي
والعرضي لهم فيه
اصطلاحات كثيرة
أشهرها ثلاث
اصطلاحات : الأول
هذا الذي درج عليه
المصنف . الثاني أن
الذاتي هو جزء الماهية
المحمول والعرضي
ما ليس كذلك فالنوع
على هذا عرضي .
الثالث أن الذاتي ما ليس
بخارج عن الماهية
والعرضي هو الخارج
عنها فالنوع على هذا
ذاتي . واعترض بأن
الذاتي منسوب إلى
الذات فلو كان النوع
ذاتيا لزم نسبة الشيء
إلى نفسه . وأجيب بأنها
نسبة اصطلاحية
لا لئوية ومن ثم لم يقل
ذووي على ماهو
القاعدة وبأن الذات
كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ماصدقها
ونسبة الحقيقة إلى
ما صدقها صحيحة .
واعلم أن المصنف نص
على أن أولا في البيت
منسوب على الاشتغال
قال وهو الأرجح
لكونه قبل فعل ذي
طلب وبحث فيه بأن
أداة الشرط لا يعمل

(قوله أنه مركب) بدل من ما أوعطف بيان (قوله المحمول) صفة لجزء اعترض به عن الجزء المادي
للمركب المحسوس كالسقف للبيت فإنه لا يصح حمله على البيت فلا يقال له ذاتي ولا عرضي والظاهر أن
هذا القيد معتبر في جميع الاصطلاحات وإن لم يصرح به في بعضها (قوله فالنوع على هذا عرضي)
لأنه ليس جزء الماهية بل هو تمامها (قوله فالنوع على هذا ذاتي) لأنه ليس خارجا عن الماهية
لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه (قوله واعترض) أي كون النوع ذاتيا على هذا الاصطلاح
الثالث ومبنى الاعتراض أمران كون قولنا الذاتي من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب
إليها بمعنى الماهية كما هو المذكور سابقا . وحاصل الجواب الأول منع الأمر الأول والتزام أن قولنا
الذاتي تسمية اصطلاحية على صورة النسبة لا تحتاج إلى منسوب ومنسوب إليه متغايرين ونظيره من
الأسماء العربية كرمي ونحوه . وحاصل الجواب الثاني تسليم أنها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة
الشيء إلى نفسه يمنع الأمر الثاني والتزام أن المنسوب إليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية
الكليّة والتشخص فهي من نسبة الجزء إلى الكل وبقى جواب ثالث ذكره شيخنا العلوي وهو
أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه إذا قصد المبالغة (قوله تسمية اصطلاحية) أي على صورة النسبة
وقوله لا لئوية أي لا تسمية مراعى فيها قانون اللغة في النسبة الحقيقية (قوله على ماهو القاعدة) أي
قولا جاريا على ماهو القاعدة وهي حذف تاء التأنيث ورد اللام وهي الواو للمعوض عنها التاء ورد
العين إلى أصلها وهو الواو (قوله وبأن الذات الخ) قال في الكبير ويرد على هذا الجواب الثاني
الاعتراض التحوي وهو أن قواعد النسب تقتضي أن يقال ذووي لا ذاتي وما قيل من أن النسبة
تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مبحث فيه بأن المنطقي الذي نقل المنطق إلى العربية
يلزمه من حيث هو معرب له أن يلزم أحكامها والشيء على سننها وإلا خرج عن كونه معربا له
فالحاسم لمادة الاعتراض هو الأول اه تصرف (قوله كما تطلق) ما مصدرية أي إطلاقا كإطلاق
الذات على الحقيقة تطلق الذات على ماصدقها وما صدق الشيء أفراد التي يصدق هو عليها أي يحمل
وهو اسم مركب من ما للوصولة وصلتها (قوله واعلم الخ) من هنا إلى قوله ثم أخذ الخ مما زاد به
الشرح الصغير على الكبير (قوله نص) أي في شرحه (قوله منصوب على الاشتغال) أي نصبا
جاريا على طريق الاشتغال بأن يكون منصوبا بعامل مقدر يفسره المذكور (قوله قال) أي المصنف
وهو أي النصب للفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب كما قال
ابن مالك * واختبر نصب قبل فعل ذي طلب * (قوله وبحث فيه الخ) حاصل البحث أن
ما ذكره المصنف غير مسلم لأنه يمنع منه أمران تقدم المنسوب على أداة الشرط وتقدمه على فاء
الجواب لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك أي لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا (قوله لا يعمل ما بعدها) أي من فعل الشرط وجوابه وقوله إلا فيما
استثنى . أقول في الجمع للسيوطي مانعه : لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب
عليهما غير معمول فعل الجواب للرفع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا إن أتيتني نصيب وسوغ ذلك أنه
ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف وجوز الكسائي تقديم معمول
فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خيرا إن تفعل بيبك الله وخيرا إن أتيتني نصيب اه بتقديم
وتأخير ومقتضى ما ذكره من السوغ أن تقديم هذا العمول على الأداة ممنوع عند من يجعل
الجواب الرفع هو الجواب حقيقة كالبرد وهو ما ذكره الدسميني في شرح التسهيل كما أوضحته
في حاشية الأشعري (قوله فيجب رفعه) أي كما قال ابن مالك :

ما بعدها فيما قبلها إلا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء

كذا إذا الفصل تلاما يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

(قوله والمسوق التفصيل) أي كون للبدا مفصلاً إلى ذاتي وعرضي (قوله مؤخر من تقديم) يحتمل أن من بدلية أي مؤخر تأخيراً بدلاً من التقديم وأن يكون بمعنى عن على حذف مضاف أي مؤخر عن محل تقديمه أي وإذا كان مؤخراً من تقديم كان مقدماً تقديرًا على أداة الشرط (قوله فأنسبه زائدة) أي وإن مؤخراً عن العامل تقديرًا فزال المانعان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور وأشار به إلى أن هناك قرينة تدل عليه (قوله ما صحت أن يتعلق به لقات) أقول مقتضاه أن لقات متعلق بأنسبه المذكور على ما ارتضاء من كونه مؤخراً من تقديم وأنسبه زائدة وهو خلاف ما تقرر في العربية من العمل في غير الضمير المشاغل إنما هو المحذوف لا المذكور لأن الاتيان به لمجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار بأن المذكور لما كان عين المحذوف كان كأن المذكور هو العامل (قوله ولاز يدة) أشار إلى أن في كلام الصنف اكتفاء وأنه لا يلزم من اكتفاء التخصيص الزيادة ولا يرد على المحصر في الحصة الصنف لأنه خاصة من خواص النوع (قوله تمام للماهية) أي الماهية بتمامها (قوله إن كان مساويا لها) أي في الماصق بأن كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أولا) أي قبل تفصيل الحصة (قوله أو عن تميزه) أي يميزه فالصديق بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ الموضوع للأول ما وللثاني أي) يعني في اصطلاح أهل هذا الفن والإيجوز لثة السؤال بما عن المميز كأن يقال ماميز الانسان عما يشاركه في جنسه وبأي عن الحقيقة كأن يقال أي حقيقة هي للانسان (قوله والمستول عنه بما) وأما المستول عنه بأي فنحصر في شيئين الفصل والخاصة لأن السؤال بها إمعان المميز الذاتي أو العرضي. وصورة السؤال بها عن الأول أن يقال أي شيء يميز الانسان في ذاته أي مندرج في ذات الانسان أحواله كونه مندرجا في ذاته فالجار والمجرور نصت ثلث شيء أو حال من الضمير في يميز أو الانسان أي شيء هو في ذاته أي حاله كونه معتبرا وملحوظا في ذاته أي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة فالجار والمجرور حال من هو كماله التحرير المتواني وإن كان لا يجري إلا على مذهب من يجوز بحجاء الحال من المبتدا والخبر والصورة الأولى أصرح في كون السؤال عن مجرد المميز من الثانية والثانية أكثر استعمالا وصورة السؤال بها عن الثاني أن يقال أي شيء يميزه في عرضه أي مندرج أحواله كونه مندرجا فيما يعرض له من الأمور الخارجة أو الانسان أي شيء هو في عرضه أي حاله كونه معتبرا وملحوظا فيما يعرض له على مامر فافهم (قوله متائل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمرو مركبة من الحيوانية والناطقية والشخص المختص به الذي لا يشاركه فيه غيره فبهماختلفا الحقيقة. والجواب أن المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية. واعلم أن للماهية اعتبارات ثلاثة: أحدها أن تعتبر مصحوبة بالشخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيء. ثانيها أن تعتبر غير مصحوبة به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء. ثالثها أن تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء. وهي أعم من الأولين والحقيقة الشخصية لزيد مثلا من الأولى (قوله ومتعدد مختلفا) دخل تحته ثلاث صور أن يكون جميعه من الكلي كمثل الشارح وأن يكون جميعه من الجزئي نحو مازيد وواشق وأن يكون البعض كليا والبعض جزئيا نحو مازيد والفارس (قوله لأن الجواب عن الأول بالحد) أي التام ولا يكون الجواب تفصيليا بالحد التام إلا في هذه الحالة أفاده في كبره لا يقال الحد كالحیوان الناطق هو النوع كالانسان فتكون الأجوبة اثنين. لأننا نقول الحد غير المحدود باعتبار الاجمال والتفصيل فجاء التعدد (قوله وعن الثاني والثالث بالنوع)

اندرج فيها فالقاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فأنسبه المذكور عليه ولو جعل فأنسبه المذكور جوابا ما صح أن يتعلق به لقات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذ في ذكر الكليات الخمس بقوله (بوالكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمس دون التخصيص) ولا زائدة وبوجه المحصرين الكلي لما أن يكون تمام الماهية أو جزاء منها أو عرضا لها: الأول النوع كالانسان والثاني إن كان مساويا لها فالفصل كالناطق أو أعم منها فالجنس كالحیوان والثالث إن خصها فالخاصة وإلا فالعرض العام وينبغي أن يعلم أولا أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقة أو عن تميزه عما التيسر به واللفظ الموضوع للأول ما وللثاني أي والمستول عنه بما منحصر في أربعة وأحد كلي نحو الانسان وواحد جزئي نحو مازيد ومتعدد متائل الحقيقة نحو مازيد وعمرو ومتعدد مختلفا نحو الانسان والفارس والأجوبة منها منحصرة في ثلاثة لأن الجواب عن الأول بالحد وعن الثاني والثالث بالنوع وعن الرابع

فيقال إنسان ولا يجوز أن يجاب بالحقيقة الشخصية كأن يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق منشخص لأن الجزئي لا يحد كذا في حاشية شيخنا الأجهوري نقلا عن الشارح والبحث فيه مجال **(قوله)** بالجنس) أى الأقرب إليه فإذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب حيوان لأنه الجنس الترتيب الجامع لهما **(قوله)** وهو) أى الجنس من حيث هو جنس فقيد الحيثية معتبره كغيره من الكليات لأنها أمور إضافية تختلف بالاعتبار والإضافة إلى غيرها . ألا ترى أن التلون بالإضافة إلى الأسود جنس وإلى السكيت فصل وإلى التشكيف نوع وإلى الجسم خاصة وإلى الحيوان عرض عام **(قوله)** ما) أى كلى صدق أى حمل أى صلح لأن يحمل حمل مواطاة في جواب ماهو على أنواع كثيرين اثنين فأكثر مختلفين بالحقيقة إذا جمعت في السؤال نحو ما الإنسان والفرس كما سيبينه الشارح في الكلام على النوع وكل من الجارين متعلق بصدق وأفرد الضمير في قوله ماهو مع أن الجنس إنما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال في السؤال ماهو على التأويل بالمذكور وجمع بالياء والتون مع أن المصدق عليه قد يكون غير عاقل تغلبا للعاقل منه لشرفه ويرد أن كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل الكثرة ثلاثة فيزعم أن لا يصلح لأن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد وهل يلزم في نوعي الجنس أن يكونا موجودين في الخارج نقل ابن الأثير أن المشهور لزوم ذلك واختار هو عدم الزوم قال لاحتمال أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجي والآخر ذهني **(قوله)** فاصدق جنس) أقول الأولى أن ما قطع هي الجنس وأن صدق آتى به ليعلم به قوله على كثيرين **(قوله)** وفي جواب) أى يقطع النظر عن الإضافة **(قوله)** لأنه) أى العرض العام وقوله لا يقال في الجواب أصلا أى الجواب عن السؤال بما أو أى النفي الكلام فيه فلا ينافى أنه يقع في جواب السؤال بكيف نحو أن يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا وقوله لما أى لمعنى هو أى العرض العام عرض له أى لذلك المعنى **(قوله)** ولا جزؤها) الإضافة للعهد والمعهود جزؤها الذى يقع جوابا للسؤال بما وهو الجنس وقوله حتى يقال تفريع على المنفيين قبله **(قوله)** عرجة للفصل) لأنه إنما يقال في جواب أى شئ وقوله قريبا أى كالتأليف بالنسبة للإنسان أو بعيدا أى كالحساس بالنسبة إليه **(قوله)** وللخاصة مطلقا) أى سواء كانت خاصة جنس كالماشي بالنسبة للحيوان أو خاصة نوع كالفاحك بالنسبة للإنسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل فالإطلاق هنا في مقابلة التفصيل الآتى في الخاصة **(قوله)** ومختلفين الخ) عدم إخراجهم بكثيرين شيئا بعيدا عنه ليس للاحتراز بل آتى به ليجرى عليه قوله مختلفين وأخرج به في شرحه الكبير الحد فانه لا يعمل إلا على ماهية واحدة وهى ماهية المحدود . أقول وهذا قياس ما يأتى له هنا من إخراج الحد به في تعريف النوع **(قوله)** فلا يحتاج إلى إخراج) أى لعدم دخوله **(قوله)** في جواب ماهو) أى لأن الجزئي لا يقع في جواب ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله في قولنا ماصدق وإرخاء العنان وإلا فهو لم يدخل فيه لأن ما واقعة على السكى ولأن المراد بالصدق الحمل والجزئي لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول في هذا زيد محدوفا أى مسمى زيد ووجهه بأن الجزئي المحمول إن كان عين المحمول عليه لزم حمل الشئ على نفسه وإن كان غيره لزم حمل الغاي على مقاره والازمان باطلان لوجوب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادهما ذاتا وذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وتعبه الجلال الدواني بما حصله منع أن ذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وأنه يتحقق في نحو هذا زيد فان هذا متقدم مع زيد ذاته مغاير له باعتبار الإشارة إليه في الخارج والشئ يغاير نفسه من حيث وصفه العنوانى فلا يمتنع حمل الجزئي في مثل ذلك وإنما يمتنع إذا أخذ مع المحمول عليه من كل وجه

الجنس أولها (جنس) وهو ماصدق في جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفي جواب عرج للعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلا لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزؤها حتى يقال في جواب ماهو ولا يميزه حتى يقال في جواب أى وإضافة الجواب إلى ما عرجة للفصل قريبا أو بعيدا وللخاصة مطلقا ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقي وأما الجزئي فإلى أن تقول ليس الكلام إلا في الكليات فلا يحتاج إلى إخراجك أن تخرجه نفي جواب ماهو

أواخيره من كل وجه (قوله) وسياقي ذكر مراتب الجنس) أى فى قول المصنف . وأقول ثلاثة بلاشط
الح (قوله الصادق عليها) أى المحمول عليها وقوله فى جواب متعلق بالصادق وأى شئ خبر مقسم وهو
مبتدأ مؤخر هذا هو الأحسن لما رسم . أقول : كل لأحسن أن يزيد فى ذاته كفراديه غير لتحقيق الماهية
وبيانها وإن لم يخرج به شئ . قال الفري السؤل بأى شئ . هو عن المميز أن قيد بى ذاته فمن المميز
الذاتى وإن قيد بى عرضه فمن المميز العرضى وإن أطلق فمن المميز للطلق اه (قوله يخرج النوع)
أقول : فيه أن جزء الماهية وقع جنسا والجنس لا يخرج به لأن للأخراج فرع الإدخال ولم يذكر قبل
الجنس المذكور شئ . يدخل فيه النوع والأمران بعده حتى يخرج . ويمكن أن يجاب بأن مراده
بأخراجه ما ذكر عدم شموله إياه فافهم (قوله مطلقا) أى خاصة نوع أو خاصة جنس لازمة أو مفارقة
وقوله كذلك مطلقا لكن الإطلاق فى العرض العام معناه سواء كان لازما أو مفارقة كالجنس بالقوة
والجنس بالفعل بالنسبة إلى الانسان فالتشبيه فى مطلق الإطلاق وإعلم يحتمل معناه فى العرض العام
كعماء فى الخاصة لأن العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل كالتمييز بالنسبة
إلى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل تكرار (قوله مثله الناطق) قال الفري كون الناطق ميمرا للانسان
عماسواه إنما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان أما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق
فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه فى جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا
لأنها عندهم ليست أجساما ولكنها ناطقة اه ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم تخوم
وكالملائكة فيما ذكر الجن (قوله لأنه إذا سئل الخ) علة لحذف أى وإنما كان الناطق مثلا للفصل
لأنه الخ (قوله بأى شئ) هو أى الانسان وأى بالرفع والباء جارة لمحل الجملة وقوله فى ذاته أى حالة
كون الانسان ملحوظا فى ذاته أى بقطع النظر عن عوارضه الخارجة أى وأما إذا سئل عن الانسان
بأى شئ هو فى عرضه كان الضاحك جوابا عنه أولم يقيد بى ذاته ولا بى عرضه صلح كل للجواب كما
قدمناه عن الفري (قوله وهو ما يميز الشئ) عن جنسه القريب أى عما يشاركه فى جنسه القريب وإنما
اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لأنه يميز عما يشاركه فى الجنس ويلزم من تمييزه الشئ عما
يشاركه فى جنسه القريب أن يميز عما يشاركه فى البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه يميز الشئ عما يشاركه
فى جنسه البعيد دون ما يشاركه فى جنسه القريب وتبع الشارح فى اقتضائه فى تعريفى القريب والبعيد
على ذكر الجنس المتقدمين بناء منهم على ما ذهبوا إليه من أن كل ماهية لها فصل لابد أن يكون لها جنس
وذهب المتأخرون إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساويين كل منهما فصل يميزها عما يشاركها
فى الوجود لافى الجنس إذ لا جنس لها وإن لم يقع ذلك فان ميزها عن جميع مشاركتها فى الوجود فهو
فصل قريب أو عن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا فى تعريف الفصل أوفى الوجود فقالوا هو ما يميز الشئ
فى ذاته عما يشاركه فى الجنس أوفى الوجود وأما أن كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل فتنفق
عليه (قوله كالناطق للانسان) أى الكائن فصلا للانسان أو بالنسبة للانسان (قوله كالحساس للانسان)
فانه يميز عما يشاركه فى جنسه البعيد وهو الجسم أولئى دون القريب وهو الحيوان إذ لم يميزه عن
الفرس مثلا (قوله ولا يلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون ما يميز الشئ عن مشاركة فى جنسه البعيد
فصلا كالحساس بالنسبة للانسان . حاصله أنه يلزم من ذلك كون الجنس غير العالى فصلا لأنه يميز الشئ
عن مشاركة فى جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشاركة فى الجسم أو النامى
مثل الحساس لتساوى الحساس والحيوان . وحاصل الجواب منع للزوم لأننا اعتبرنا فى الفصل كونه فى جواب
أى شئ وهو فى الجنس أن لا يقع فى جواب أى شئ هو فإذا وقع الجواب للسؤال بأى شئ هو

وسياقي ذكر مراتب
الجنس (و) ثانيها
(فصل) وهو جزء
الماهية الصادق عليها
فى جواب أى شئ هو
جزء الماهية يخرج
النوع والخاصة مطلقا
والعرض العام كذلك
والصادق عليها يخرج
للجزء للادى كالسقف
لليبت وفى جواب أى
يخرج للجنس مثله
الناطق لأنه إذا سئل
عن الانسان بأى شئ
هو فى ذاته كان الناطق
جوابا عنه لأنه يميزه
عما يشاركه فى الجنس
والفصل قسمين قريب
وهو ما يميز الشئ عن
جنسه القريب كالناطق
للانسان وبعيد وهو
ما يميز الشئ عن جنسه
البعيد كالحساس
للانسان ولا يلزم

كان جنسا اعتبارا
والسكيات تختلف
بالاعتبارات (و) ثالثها
(عرض) عام وهو
الكلى الخارج عن
الماهية الصادق عليها
وعلى غيرها فالكلى
جنس والخارج عن
الماهية مخرج للجنس
والفصل والنوع
والصادق الخ مخرج
للخاصة، والعرض العام
إما لازم أو مفارق
كالتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة إلى الإنسان
والفرس ونحوهما لأنه
بالقوة أو بالفعل خارج
عنهما (و) رابعها
(نوع) وهو ماصدق
في جواب ما هو على
كثيرين متفقين
بالحقيقة فما صدق
جنس وفي جواب مخرج
للعرض العام وضافته
إلى ما يخرج للفصل
والخاصة وعلى كثيرين
يخرج الحد ومتفقين
بالحقيقة يخرج الجنس
والمراد بكونه صادقا
على كثيرين أنه
صادق عليها سواء
جمعت في السؤال نحو
ما زيد وعمرو وبكر
أو أفرد بعضها نحو

كان فضلا كما إذا قيل أى شئ الإنسان في ذاته فقلت حيوان وإن وقع جوابا للسؤال بما كان جنسا
كما إذا قيل ما الإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه
فضلا غير جنس فالزوم المتقدم ممنوع وإنما قلنا غير العالى لأن الجنس العالى لا يتميز فيه أصلا فلا يقع
في الجواب عن السؤال بأى أبدا حتى يتوهم كونه فضلا وتعب الجواب بأن التزام كون الجنس
فضلا إذا وقع في جواب السؤال بأى اكتفاء يتميزه في الجملة يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون
تمام المشترك لأن الجنس تمام المشترك ورد بأن الفصل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد
لأنه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا لم يكن يميز في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك
والمتزم إنما هو كون الجنس في الحالة المذكورة فضلا بعيدا فلا تعب (قوله كون الجنس) أى
غير العالى لما بيناه (قوله لأنه) أى الجنس لا بعنوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بعد كان فضلا
(قوله كان جنسا) أى معنونا عنه بالجنس (قوله فله اعتباران) أى للجنس لا بعنوان كونه جنسا
بل مطلقا (قوله) والسكيات تختلف بالاعتبارات) ألا ترى أنهم جعلوا الماشى مثلا خاصة للحيوان
وعرضا عاما للإنسان (قوله والنوع) لأنه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا إنه ذاتى أو عرضى
أو واسطة لأنه نفس الماهية والشئ لا يخرج عن نفسه فبان فساد ما قيل إنه لا يخرج بقيد الخارج عن
الماهية على القول بأنه عرضى بل يدخل عليه في التعريف فيكون غير مانع وكذا يقال في تعريف
الخاصة (قوله) كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للإلصاق والرداد بالقوة هنا إمكان
حصول الشئ مع عدمه أو وجوده فهى أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بإمكان حصول الشئ مع
عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما) أى بالنسبة إلى كل من ذلك
أو إلى مجموع جملة منه لا إلى مجموع ذلك لأن التنفس بالنسبة إلى مجموع أنواع الحيوان خاصة كأنه
بالنسبة إلى الحيوان خاصة (قوله لأنه الخ) علة لحدوف: أى وإنما كان التنفس بسميه عرضا عاما
لأنه الخ. أقول يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لا تنتج المدعى لأن الخروج عن الإنسان والفرس
لا يستلزم كونه عرضا عاما لأن الخاصة من الخارج ثانيهما أنها قاصرة على بعض المدعى لعدم التعرض
فيها لنحو الإنسان والفرس. والجواب عنهما أن في العلة حذفا لظهور الراد والأصل لأنه خارج عنهما
وعن نحوهما غير مختص فأعرفه (قوله وهو ماصدق الخ) يأتي في هذا التعريف ما قدمناه في تعريف
الجنس فلا تغفل (قوله مخرجة للفصل) أى مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة: أى مطلقا خاصة جنس
أو خاصة نوع لازمة أو مفارقة ولم يذكر ذلك هنا لعله بطريق المقابلة على ما مر (قوله يخرج الحد)
لأنه إنما يصدق: أى يحمل على شئ واحد وهو ماهية المحدود (قوله أنه صادق عليها) أى صالح لملح
عليها جمعت في السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين من أقسام السؤال (قوله نحو
ما زيد وعمرو وبكر) يومثله أن أقل ما ردد بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك بل اثنان كما مر (قوله)
إلا إذا جمعت) أى الكثيرون في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما الإنسان والفرس
(قوله هو النوع الحقيقي) سمي حقيقيا لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته لا بإضافته: أى النسبة إلى
ما فوقه كما في الإضافي (قوله وأما الإضافي) اعلم أن مراتبه أربعة كالجنس والنوع العالى وهو ما ليس
فوقه إلا الجنس العالى وتحت أنواع مثاله الجسم والنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهو ما لا نوع تحته
وفوقه أنواع مثاله الإنسان والوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع مثاله الحيوان والنوع المفرد وهو
ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته مثاله العقل بناء على أن ما تحته من العقول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة

ما زيد بخلاف الصدق في تعريف الجنس فانه لا يصح إلا إذا جمعت والمعرف بما ذكر

هو النوع الحقيقي وأما الإضافي فهو الكل

القول على كثيرين في جواب ما هو المندرج تحت جنس فينهما عموم وخصوص من وجه **بجملتين** **النوع** **الساكن** **الحيوان**
فانه نوع إنشائي لا ندرجه تحت جنس هو الحيوان وحقيق لصدق تعريفه (٧١) عليه وينفرد الانشائي في الجنس

السافل كحيوان
والنوع كجسم
فوقهما جنس وهو
الجوهر وينفرد الحقيقي
في النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها
تحت جنس وإلا لزم
تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف
الصاد أي خاصة ورخه
بحذف الهاء للضرورة
وهي الكلى الخارج عن
الماهية الخاص بها
فالكلى جنس والخارج
عن الماهية يخرج
الجنس والفصل والنوع
والخاص بها يخرج
العرض العام والخاصة
قد تكون للجنس
كالشئ الحيوان وقد
تكون للنوع
كالضاحك للانسان
وكل خاصة نوع خاصة
لجنسه ولا عكس وهي
أيضا إما لازمة أو
مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل للانسان
وهنا أبحاث وتفرعات
شريفة وشحنا بها
الشرح (وأول) مبتدأ
والمسوق التفصيل وهو
الجنس (ثلاثة بلا

لا بالفصول ولأن الجوهر أي المجرد جنس له كما سيأتي بسطه **(قوله للقول)** أي الممول على كثيرين
أي عتفين بالحقيقة أو متفقين **فترك** في تعريف **الانشائي** قيد اتفاق الكثيرين بالحقيقة وزيد فيه قيد
الاندراج تحت جنس بعكس النوع الحقيقي فهذا وجه ما ذكره من النسبة **(قوله فأن فوقهما جنس)**
أقول هذه العلة إنما تنتج كون الجنس **لندكوريين** من **الانشائي** وإنما كونها ليس حقيقيين فلا
فكان اللانثي أن يزيد ويحتمل على كثيرين عتفين بالحقيقة **(قوله وهو الجوهر)** هو مقام
بنفسه سواء كان بسيطاً لا يتجزأ أصلاً وهو الجوهر المفرد أو مركباً وهو الجسم الطبيعي **(قوله كالنقطة)**
زاد في كبره وهي نهاية الخط اه والخط كم لا يقبل القسمة إلا طولاً والسطح كم لا يقبلها إلا طولاً
وعرضاً والجسم التعليمي كم يقبلها طولاً وعرضاً وعمقا وإن شئت قلت هو مجموع الاستدادات الثلاثة
فلم أن الخط والاثني بعده من الأجزاء **والماثلة** **نقطة** **فقل** من العمليات الاعتباريات وقيل نوع
بسيط أي لم يندرج تحت جنس وعلى القولين ليستمن للقولات وقيل من للكيفيات وقيل من الكميات
وإطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة الجوهر المفرد والخط والسطح
والجسم من الجوهر المركب **(قوله لعدم اندراجها تحت جنس)** أي كالجوهر بناء على أنها جوهر فهو
عرض عام لها على هذا **(قوله)** وإلا لزم تركيبها زاد في كبره مانصه وفيه نظر لأننا لانسلم عدم تركب ماهية
البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام شريف **(قوله)**
ورخه بحذف الهاء للضرورة) لأنه يصلح للنداء إذا نزل منزلة العاقل فيكون داخلًا في قول ابن مالك :
ولا ضطرار رخوا دون ندا ما لندا يصلح نحو أحمد

(قوله كالشئ) أقول المناسب أن يقول كالشئ لأن الكلام في الكلى الممول حمل موافقة وليس
الشئ بهذه المثابة **(قوله كالضاحك للانسان)** أي بناء على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع الملائكة
والجن لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بأن طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من
خواص الانسان كذا قال الغنصبي قال بعضهم وعلى الأول يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كافٍ بعض
الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاق فلا يرد نقضاً على الحكماء . أقول وبهذا يجب أيضاً عما
أورد على الأول من أنه حكى أن النسفس يضحك إذا رأى أوسع ما يتعجب منه فتأمل **(قوله)** وكل
خاصة نوع الخ أي فينهما العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس أنها
لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره **(قوله)** وهي أيضاً أي كالعرض العام **(قوله)** والأصل لا يشطط بتقديم
حرف النفي على حرف الجر) أقول: هذا جرى على مذهب من يجعل لافى هذه الحالة حرفاً كحى في غيرها
والمذهب الثانى أن لافى هذه الحالة اسم بمعنى غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير **(قوله)** لأن حرف النفي أصله
التصدير) أي مستحقه التصدير أي التقديم على النفي جميعه وهنا قدم على النافى بعض النفي وهو الباء الدالة
على الملابس إذ النفي هنا ملابسة الثلاثة للشطط هذا ما ظهر لى وبه يندفع الاعتراض بأن الذى يلزم الصدر
من أدوات النفي هو ما فقط لأنه مبنى على أن المراد بالتصدير التقديم في أول الكلام نعم ما ذكره الشارح
إنما يتجه كما قدمنا على أن لافى مثل ذلك ليست بمعنى غير أماعلى أنها بمعنى غير كاهو أحد القولين فلا
فاعرف ذلك **(قوله)** فزحلت عن محلها) أقول كان مقتضى الظاهر تذكير الضمير لأن الرجوع
للتقدم حرف النفي لكنه أنشأ بتأويل الأداة أو الكلمة **(قوله)** ترينا للفظ) أي تحسینا له .

شطط) أي زيادة والأصل لا يشطط بتقديم حرف النفي على حرف الجر لأن حرف النفي أصله التصدير فزحلت من
محلها ترينا للفظ (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل كالحیوان فليس تحته
جنس بل أنواع حتمية

أقول: قد يتوقف في وجه التزيين وما يتوهم من أن وجه خفة اللفظ وعنو به بزحقة الثافي يرد بلقن ذلك على تسليمه إنما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا وألفته على هذا الوجه فلا يستعمل اللفظ وألف بدون الزحقة حصلت تلك الخفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا أو في قوله أو وسط وتقديم البعيد على الوسط لأنه المتيسر له في النظم والافعال غير في ترتيب الأبراس التصاعد لأننا إذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان فوقه وإذا فرضنا للأخر جنسا كان فوقه وهكذا كما أن العنبر في ترتيب الأنواع التسفل لأننا إذا فرضنا شيئا وفرضنا له نوعا كان تحته وإذا فرضنا للأخر نوعا كان تحته وهكذا (قوله) ويسمى العالي) ويسمى أيضا جنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف ما مر في النوع الإضافي فإن المسمى هناك بنوع الأنواع هو النوع السافل (قوله كالجواهر) لا يقال هناك ما هو أعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث. لأننا نقول هذه أعراض عامة خارجة عن الماهيات أي لم يجعل شيء منها جزءا ماهية أصلا فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه لأنه لا بد أن يكون جزءا من حقيقة ما أفاده في الكبير (قوله بناء على جنسيته) أي كونه جنسا لما تحته وقبل عرض علمه ونقل سيدى سعيد قدورة عن نسج الخلل أن كون الجوهر ليس جنسا مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم المهيولى والصورة (قوله وهذا) أي ما ذكر من تعريف البعيد عامر والمتميل له بالجواهر بناء على جنسيته وقوله عند الإطلاق أي عدم إرادة البعد النسبي وما ذكره في البعيد يجري مثله في القريب ولهذا ذكره فيه لاستفادته من ذكره في البعيد (قوله كالجسم النامي) أقول لو قال كالنمي لكان أوضح (قوله وهكذا) أي أو ثلاث مراتب كالجواهر بناء على جنسيته. واعلم أن الجنس العالي يجوز أن يكون له فصل يقومه أي يدخل في قوامه ويكون جزءا له لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند المتأخرين ويجب أن يكون له فصل يقسمه أي إذا انضم إليه صار المجموع قسما ونوعا من الجنس لوجوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه لوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد له من فصل يميزه عن مشاركاته فيه ويتمتع أن يكون له فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والتوسط من الأجناس والأنواع يجب أن يكون له فصل يقومه لأن فوقه جنسا وفصل يقسمه لأن تحته أنواعا وكل فصل يقوم العالي يقوم السافل من غير عكس كل واحد وكل فصل يقسم السافل يقسم العالي من غير عكس كل واحد في الشمسية وشرحها (قوله الجنس المنفرد) وهو ما ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقة (قوله لأنه لم يظفر له بمثال) أي متفق عليه فلا ينافي قوله بعد ومثله بعضهم بالعقل الخ وذلك لأن الأجناس العالية التي ظفرت بمقرقتها الحكاء عشرة وهي المقولات العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يبق دليل على وجوده ولا عدمه (قوله بناء على جنسيته) أي العقل أي كونه جنسا لما تحته كالعقول العشرة التي أثبتتها الحكاء وذلك أنهم أثبتوا في العالم قسما ثالثا ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجواهر المجرد لتجرده عن المادة وعلاقتها وجعلوا منه العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون إن الله تعالى علة في وجود العالم فهو عندهم فاعل بالذات لا بالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه إلا معلول واحد هو العقل الأول ونشأ عن هذا العقل هيولى الفلك الأعظم الذي هو التاسع الأطلس أي الخالى عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله باعتبار أربع وجوه وجوده ووجوبه بالغير وإمكانه لذاته وعلمه بذلك الغير فنشأ عنه الهيولى باعتبار إمكانه لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في الاعتبارات غير ذلك كافي شرعى المواقف والمقاصد وتعدد الاعتبارى اندفع ما يقال مذهبهم أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد وصدور الأمور الأربعة عن العقل الأول بخلافه ونشأ عن العقل

(أو) جنس (بعيد)
وهو ما لا جنس فوقه
وتحته الأجناس
ويسمى العالي كالجواهر
بناء على جنسيته وهذا
عند الإطلاق أما إذا
أريد البعد النسبي فيقال
الجنس إما بعيد بمرتبة
كالجسم النامي أو بعيد
بمرتبتين كالجسم
الطلق وهكذا (أو)
جنس (وسط) وهو
ما فوقه جنس وتحته
جنس كالجسم وترك
الجنس المنفرد لأنه
لم يظفر له بمثال ومثله
بعضهم بالعقل بناء على
جنسيته

الثاني الذي هو عقل التاسع عقل الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالكسبي وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو عقل الثامن عقل الفلك السابع الذي هو فلك زحل وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس الذي هو فلك المريخ وعقل الرابع الذي هو فلك الشمس وعقل الثالث الذي هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل الأول الذي هو فلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذي هو عقل الفلك الأول هو العقل المسمى بالمدير لعالم الكون والفساد والعقل الثامن لتأثيره في العالم السفلي وبالعقل الفياض لافاضته على كل قابل من العناصر والركبات منها ما يستحقه وإفاضته واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل العاشر العناصر الأربعة والركبات منها على أوجه مختلفة بحسب ما لها من الاستعدادات السببية عن تجدد الأوضاع الفلكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتغال على تحركات لا يتعصيا عقل ولا يعصدها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيته إلى الاضطراب في العقل اه وجلس تحته أنواع مختلفة فصول لانعامها كما ذهب إليه الامام أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص الشخصية لها كما ذهب إليه غيره فعلى الأول بتقدير أن الجوهر أي المجرى ليس جنسا له بل هو عرض عامه يكون جنسا منفردا إذ لا جنس فوقه وتحته أنواع حقيقية فقوله بناء على جنسيته أي وعلى أن الجوهر ليس جنسا له كإزاد ذلك في كبره وعلى الثاني بتقدير أن الجوهر جنس يكون نوعا منفردا إذ لا نوع قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق اللقائم فاحتفظ عليه والسلام

[فصل : في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر] اعلم أن النسب الجنس الآتية أربعة أقسام لأن اثنين منها بين معنى اللفظ وأفراده وما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهي الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وهي التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إلى ألفاظها إذ اعلمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورا لأنها لا تفي إلا بنسبتين . ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة الألفاظ للمعاني لا يفي إلا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج التلحرج إلى التشكك الآتي ويق على المصنف التساوي وهو الاتحاد ماصدا والاختلاف مفهوما كما في الكتاب بالقوة والضاحك بالقوة والعموم والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشئيين في مادة وافراد كل منهما في أخرى كما في الانسان والأبيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشئيين في مادة وافراد أحدهما فقط في أخرى كما في الانبان والحيوان ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بلى والقي قبلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصدا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه (قوله على أن الاسم بمعنى مع) أي وتفسيرى بما ذكر جرى على الخ (قوله ومالك) عطف على ضمير النسب وقبح العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما هو إذا كان الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معا) منصوب على الحال أي مجتمعين لأن مع قد تقطع عن الإضافة وتنصب حالا بعد أن كانت في حال إضافتها منصوبة على الظرفية واختلف في كونها قيد إذ ذلك الاتحاد في الوقت في نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك إلى أنها لا تقيده وإنما قيد الاجتماع في الحكم الذي هو المعنى أهم من أن يتحد وقت مجيئهما أو يسبق أحدهما فبني عنده مثل جميعا في نحو قوله جاء الزيدان جميعا وذهب غيره إلا أنها تقيده وفرق بينهما بين جميعا بذلك (قوله فيشمل الأفراد) أي أفراد المعنى الكل كما يشمل نفس المعنى الكل (قوله ومتعلق النسبة)

[فصل : في نسبة

اللفظ إلى معناه ونسبة

معنى لفظ إلى معنى لفظ

آخر (ونسبة الألفاظ

للمعاني) أي مع المعاني

على أن الاسم بمعنى مع

كقوله :

فلما تفرقا صياني

ومالك

لطول اجتماع لم يفت

ليلة معا

والمراد بالقي ما يعني

أي يقصد فيشمل

الأفراد ومتعلق النسبة

محذوف أي لبعضها

بكسر اللام وهو المنسوب إليه وقوله أى بعضها أى الألفاظ والمعانى **(قوله والتقدير الخ)** وبهذا تدخل النسب الخمس المقدمة في عبارة المصنف **(قوله والمعانى)** عدل في التقدير عن مع إلى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعاً لما قد توهمه المعية من أن المراد مصاحبة المعانى للألفاظ بحيث يكون مجموع الأمرين منسوباً لمجموع الأمرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وأن المعنى ينسب للمعنى . والحاصل أن الواو أئين في أفراد من مع **(قوله بعضها)** بدل من الألفاظ والمعانى بدل بعض من كل **(قوله)** وإنما احتجنا إلى هذا أى التشكيك المذكور من جعل اللام بمعنى مع . وجعل المراد بالمعنى ما يشمل الأفراد وجعل متعلق النسبة محذوفاً لأن الخ . وأقول ظاهر عبارة الشارح أن المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكيك فقط منها وأن ادخالها فقط فيها هو المحجوز لذلك التشكيك وليس كذلك لما علمت سابقاً من أن ظاهر عبارة المصنف إنما يبنى بالنسبة بين اللفظ ومعناه . وهى الاشتراك فقط فكان على الشارح أن يزيد في التعليل التباين والترادف بأن يقول لأن التواطؤ والتشكيك والتباين والترادف ليس واحداً منها نسبة لفظ إلى معنى بل الأولان نسبتان بين المعنى وأفراده والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فاحفظه **(قوله والأول)** أى السكلى . أقول: أما الجزئى فلا يأتى فيه التواطؤ والتشكيك وإنما يأتى فيه التباين والاشتراك والترادف كما يأتى في السكلى ولهذا أخذ الشارح اللفظ في هذه الثلاثة مطلقاً عن التقييد بكونه كلياً أو جزئياً مالم يأت في الجزئى زيد وواشتق زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد وأبو عبد الله . وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل إن الجزئى من قبيل التباين فافهم **(قوله)** فإن كان مستوياً في أفرادهم هذه العبارة كعبارة شيخ الإسلام حيث قال فإن استوى معناه في أفرادهم . واعترضت بأنهم مقاربة والأصل فإن كانت أفرادهم مستوية فيه لأن الاستواء لا يكون إلا بين متعدد . ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقرينة المقابلة **(قوله تواطؤ)** أى توافق **(قوله)** لا يختلف في أفرادهم فالسلطان والزبال مستويان في الإنسانية التى هى الحيوانية والناطقية **(قوله)** بأن اختلف فيها) بأن كان في بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر فالتشكيك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للشكك بأقسامه الثلاثة فإنه في الواجب أولى منه في الممكن وأقدم وأشد كذا في القطب وفسر عبد الحكيم الأولوية بالأحقية والأليقية وفسر الأقدمية بالتقدم بالذات إذ لا اعتبار بالتقدم الزمانى في التشكيك فلا يقال الماهية الإنسانية أسبق في آدم منها في غيره فيلزم أن تكون من المشكك وفسر الأشدية بأن يكون في البعض بحيث ينزع العقل منه بمعونة الوهم أمثال ما في البعض الآخر وهذا قال ابن التلحسانى لاحقيقة للشكك لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية فمشارك وإلا فهو المتواطئ . وأجاب عنه القرافى بأن كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت إن كان بأمور من جنس المسمى فهو المشكك أو بأمور خارجة عنه كالذكورة والأنوثة والعلم والجهل فهو المتواطئ . نقله شيخ الإسلام في حواشيه على جمع الجوامع وبما قاله القرافى يندفع أيضاً البحث جمعاً بأن المتواطئ يكون في بعض الأفراد أكثر آثاراً وأكمل منه في بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككاً كالإنسان إذ بعض أفرادهم كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل في الخواص الإنسانية كالادراك من غيره . وحاصل الجواب أن تلك الآثار والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكيك **(قوله)** فإنه في الشمس) أى فإن فردة الكائن في الشمس أقوى منه أى من فردة الكائن في القمر **(قوله متواطئاً)** لتواطئ أفراد معناه فيه أى توافقها **(قوله مشككاً)** لأن أفراد معناه مشتركة في أصل المعنى مختلفة بأحدى الأوجه الثلاثة المقدمة فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل له هذا نظر أنه متواطئ لتواطؤ أفرادهم فيها وإن نظر إلى

والتقدم ونسبة الألفاظ والمعانى بعضها لبعض . وإنما احتجنا إلى هذا لأن التواطؤ والتشكيك كل منهما ليس نسبة لفظ إلى معنى بل نسبة المعنى إلى أفرادها (خمسة أقسام بلا نقصان) ولا زيادة لأن اللفظ إما سكلى أو جزئى والأول إن كان معناه واحداً فإن كان مستوياً في أفرادهم فالنسبة بينه وبين أفرادهم (تواطؤ) كالإنسان فإن معناه لا يختلف في أفرادهم إلا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال تشكك كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الأول متواطئاً كعنه وفي الثانى مشككاً

جهة الاختلاف خيل له هذا النظر أنه مشترك. كعين فالنظر فيه يشك هل هو متواطىء أو مشترك كذا.
 في شرح القطب (قوله كمنه) في تشبيه اللفظ بلعني هنا وفيما قبل إشارة إلى أن تسمية المعنى بالتواطىء
 والمشكك بالأصله وأن تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على أن تسمية كلهما
 مجاز عقلي لأن المشكك في الحقيقة هو النظر والتواطىء في الحقيقة هو الأفراد كما علم من توجيه التسمية
 نعم إن أريد بالتواطىء الحصول على حلة واحدة من غير تفاوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق
 الحقيقة (قوله فإن لم يصدق أحدهما إلخ) اعترض بأن فيه قصورا لصحة جعل التخاليف في اللغتين
 شاملا للتباين البكلي والتباين الجزئي وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا.
 وأقول: عذر للشارح أن المصنف جعل في شرحه التخاليف في كلامه على التباين البكلي (قوله وكذا
 اللفظان تبعا لهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله إن عدد الواضع معناه) أي وضعه لهما متعدد
 بأوضاع متعددة (قوله فالنسبة بينه) أي بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أي ويسمى ذلك اللفظ
 مشتركا أي مشتركاه وكأنه لم ينبه على ذلك اتسالا على المقابلة على ما سبق (قوله كالحفد) معناه مهمل
 ففاء قال في القاموس المحفد كجلس ومنبر شيء يطف فيه السواب وكثير طرف الثوب وقدر يكال به
 وكجلس الأصل وأصل السنام ووشى الثوب وقرية باليمن وكثعت قرية بالسجول اهـ (قوله وضع
 للبصرة وللجارية) أي العين الجارية من الماء أي ولغيرها إذ معانيها كثيرة جدا كما يعلم بالوقوف
 على القاموس وغيره منها المذهب وذات الشيء وخيار الشيء وحرف المجهاء المخصوص والشمس
 (قوله عكسه) أقول: هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر إلى الهم
 من إعراب عكسه الترادف مبتدأ وخبر فلا يناسب إعراب قوله توافق إلخ بدلا من حصة كما في
 نظائره (قوله أي الترادف أن يكون إلخ) سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين: أي تباينهما في الاستعمال
 على المعنى إذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو الوجود في كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف
 آخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان
 مترادفين كما قال فيما سبق اتسالا على المقابلة (قوله أن يكون اللفظ متعددا) أنظر هل ولو كان متعددا من
 لغات مختلفة كما قاله في المشترك والظاهر أن (قوله بإطالع) أي اللفظي بقرينة أنه قسم من اللفظ وقوله
 إن أفاد طلبا: أي نفسيا فلا تهافت فبان أن الصيغة الدالة على الطلب النفسي تسمى طلبا إما حقيقة
 اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم المدلول وفي قوله إن أفاد طلبا إشارة إلى تعريف الطلب اللفظي بما أفاد
 الطلب النفسي وكذا في قوله إن احتمال الصدق إشارة إلى تعريف الخبر بما احتمال الصدق (قوله إن
 احتمال الصدق) أي والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب ولأن أصل وضع الخبر
 الصدق وإنما الكذب احتمال عقلي (قوله فإن كان الطلب) أي اللفظي بقرينة قوله فهو انتهى كلاتضرب
 إلخ. وأقول: يشمل كلامه بعض أقسام الأمر كترك وذروا إلخ أن يقال المراد طلب الترك بواسطة الأداة
 المخصوصة التي هي لا كما رمز إليه تمثيلا وقد مضى للشارح هنا على القول بأن طلب الترك نهى سواء كان
 مع استعلاء أو خضوع أو تساو ومضى في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك إلخ على خلافه والمراد
 بالترك كف النفس عن المنهى عنه بشغلها بضد ليوافق ما ذهب إليه أهل السنة من أن المكلف
 به في النهي ضد المنهى عنه لأنه مقيدور المكلف وليس المراد به عدم الفعل الذي ذهب أبو هاشم من
 المعتزلة إلى أنه المكلف به في النهي ورد عليه بأن عدم المحض لا يكلف به إذ لا قدرة للعبد على تحصيله
 من غير واسطة وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا فافهم (قوله أو طلب فعل فهو الذي إلخ)
 أشار بذلك إلى أن التقسيم إلى الثلاثة الآتية ليس للطلب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل لنوع منه

كمنه وإذا نظر فيه
 معنى اللفظ ومعنى لفظ
 آخر فإن لم يصدق
 أحدهما على شيء مما صدق
 عليه الآخر فالنسبة
 بينهما (تخاليف) أي
 تباين كالانسان والفرس
 ويسمى معنيهما
 متباينين وكذلك
 اللفظان تبعا لهما (و)
 اللفظ المفرد لأن عدد
 الواضع معناه فالنسبة
 بينه وبين ماله من
 المعاني هو (الاشتراك)
 كالحفد على وزن منبر
 وضع لطرف الثوب
 وللقدر الذي يكال به
 وكعين وضع للبصرة
 وللجارية وسواء تعدد
 وضعه من لغة واحدة
 أو من لغات مختلفة نص
 عليه للفرق في المخصص
 (عكسه الترادف) أي
 الترادف أن يكون
 اللفظ متعددا والمعنى
 واحدا كإنسان وبشر
 فافهم موضوعان
 للحيوان الناطق
 (واللفظ) المستعمل
 (إطالع) أن أفاد طلبا
 كاضرب (أو خبر) إن
 احتمال الصدق فإن كان
 الطلب طلب ترك فهو
 انتهى كلا تضرب
 أو طلب فعل فهو الذي
 قسمه المصنف بقوله
 (وأول ثلاثة استدكر)

الطلب (أمر) حالة
كونه (مع استعلاء) أى
طلب العلق بأن يكون
الطالب مظهراً له سواء
كان عالياً في نفس الأمر
أولاً (وعكسه) وهو
الطلب مع إظهار
الخضوع (دعاء و)
الطلب (في) حال
(التساوى) فالقاس (وهو)
أنف الاطلاق والفاء
صلة في الخبر وقد تسمى
الثلاثة كلها أمراً
وسكت عن تقسيم طلب
الترك لأنه لم يقل إن
الطلب إذا كان مع
استعلاء أمر أو نهى
و يحتمل أنه أدرجه في
الأمر بناء على أن طلب
الترك طلب فعل الضد
والخلاف في أنه هل
يشترط الاستعلاء أو
العلو أوهما أولاً يشترط
شيء منهما مشهور في
الأصول، وخرج بقولنا
فيما تقدم إن دل بذاته
على الطالب دلالة للركب
في قولنا أنا عطشان لمن
معه ماء على طلب
الحسين من الماء فإن
دلالة هذا المركب على
طلب فعل الواساة بالماء
ليست من ذاته أى
ليست من جهة وضعه
إذ لا بد من دلالة عليه هذا

وهو طلب الفعل (قوله) فهو إن دل (الح) الفاء ضمنية أى إذا أردت بيان هذه الأقسام فنقول هو
إن دل (الح) وضهير فهو يرجع إلى الطلب اللفظي وقوله على الطلب أى النفس (الح) كمر (قوله) بذاته
بأن يكون موضوعاً للطلب فخرج نحو قولنا طلب منا فعل الصلاة لأنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل
للاخبار بطلبه قاله القبط وخرج نحو قول العطشان لمن معه ماء أنا عطشان كاستدراك الشارح ودخل
في الدال بالثبات ضمنية فعل الأمر عند النجاة وانضم فلهذا كثر الال والتقدير النائب مثابة كضرباً زيدا ولا
الأمر بالداخلية على المضارع نحو - ليخفق دوسعة من سفته - (قوله) حالة كونه) أى الأول الرجوع إليه
الضمير المنفصل الذي قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز إثبات الحال من المبتدأ (قوله) أى طلب
العلق بأن يكون (الح) أشار إلى أن السين والتاء للطلب وأن المراد بالطلب هنا الإظهار وهو جرى على
أن الشرط لإظهار العلق وإن لم يكن الطالب عالياً في نفس الأمر ويمكن جعلهما زائدين فيكون
جرىاً على أن الشرط العلق في نفس الأمر والأول هو المتبادر من العبارة وسيأتي ذكر الخلاف مستوفى
(قوله) وعكسه وهو الطلب) أل فيه للمعهد والمعهود الطالب الدال بذاته على الطالب وكذا قوله والطالب
في حال التساوى (قوله) مع إظهار الخضوع) أى وإن لم يكن خاضعاً في نفس الأمر على قياس ما قبله
(قوله) دعا) أى وسؤال كافي متن الشمسية وشرحا (قوله) في حال التساوى) أى في حال إظهار التساوى
سواء كان مساوياً أو أعلى أو أدنى ليفار القسمين قبله على ما صنعه الشارح فيهما ويجوز أن يكون
التساوى باعتبارهما في نفس الأمر نبذ لصنيع الشارح (قوله) صلة في الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر
(قوله) وسكت عن تقسيم طلب الترك) أى مع أنه كطلب الفعل غير الكف في الانقسام إلى الثلاثة فهو
مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع دعا ومع التساوى القاس (قوله) لأنه لم يقل (الح) هذا التعايل استدلال
على السكوت لانه له (قوله) ويحتمل (الح) هذا مقابل قوله وسكت وضهير أدرجه يرجع إلى النهي
وعلى هذا الاحتمال يكون التقسيم إلى الثلاثة الطلب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك لا خصوص
الأول (قوله) بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد) أقول أى عين طلب فعل الضد كاهو مذهب
قوم وقيل مستتر له لا عينه ورجعه جماعة والخلاف في الطلب النفسى لا اللفظي إذ لا يعقل أن يفعل
عين لا تفعل ذكره الزركشى في البحر المحيط فعمل فساد الاعتراض على الشارح بأنه قدم أنه يشترط
في الأمر دلالة على الطالب بذاته ودلالة النهي على طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالاتزام لأنه
موضوع لطلب الترك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهي في الأمر بناء على ما ذكره. نعم يرد
على الشارح أن المراد بطلب الفعل في تعريف الأمر ما كان بنحو الفعل لا بنحو لا تفعل بدليل تسمية نحو
لا تفعل نهياً وجعله قسماً للأمر فلا يدخل النهي في الأمر على ما ذكره أيضاً. لا يقال مراد الشارح أن
المصنف استعمل الأمر هنا بمعنى مادل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهي. لأننا نقول: هذا
مجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة هنا (قوله) هل يشترط الاستعلاء) أى إظهار الطالب العلو ولومع عدم
العلق في نفس الأمر أو العلق أى علوه في نفس الأمر أوهما أى الاستعلاء والعلو أولاً يشترط شيء منهما
وهذا القول الأخير هو الراجح وما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون - فإذا أنا متعون - يخاطب أصحابه
وإن أجيب عنه بأنه نذلل لهم فصاروا كالمستعدين عليه (قوله) لمن معه ماء) متعلق بقوله أو قوله سبي
طلب التحسين متعلق بدلالة (قوله) فعل الواساة) الإضافة للبيان (قوله) أى ليست من جهة وضعه
يعن بهذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله) إن قلنا إن المركبات
موضوعة) هذا هو التحقيق وإن بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها
على معناها عقلية وعلى أنها موضوعة وضعها نوعي لأن الموضوع عام مستحضر عند الوضع بوجه

كلمى كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على انصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق السكناية) الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود والباء في بطريق اللامسة وفي قرينة سببية متعلقان بدل وباختلافهما معنى يندفع تعلق حرفي جرم متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله فلا يسمى) أى المركب المذكور بهذا الاعتبار أى بسبب اعتبار دلالاته على الطلب بواسطة القرينة على طريق السكناية (قوله أمرا) أى على تقدير أن المتكلم بالمركب المذكور مستعمل ولادعاء أى على تقدير أنه خاضع ولا التماس أى على تقدير أنه مسلو (قوله كالتى والترجى) قال في كبيره : لأن لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطلب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارة في الكبير والقسم أى الجملة الأولى من جملة القسم وأما الثانية وهى جواب القسم خبرية وهى وكلامه هنا يعطى أن مجموع المجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الأولى إنما أتت بها لتأكيد الجواب (قوله والنداء) وجهه بأن حرف النداء موضوعه الأصلي الرغبة في الاقبال ويلزمها طلب الاقبال وظاهر كلام النحاة بخلافه (قوله والاستفهام) زاد في كبيره العرض والتخصيص وجملة نعم وليس ونحوهما وكما الخبرية ورب والتعجب وقيل إنه خبر (قوله ويسمى هذا) أى القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيه أى وإنشاء كافى الكبير فالقسمة على ما ذكره الشارح ثلاثة طلب وخبر وتنبيه ويقال له إنشاء وبعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب إما طلب فعل وهو الأمر أو طلب كنف وهو النهى أو طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثنائية خبرا وإنشاء فالخبر ما قصد به حكاية ما فى الخارج والإنشاء ما لم يقصد به ذلك فأدركوا الطلب والتنبيه في الإنشاء وما ذكرناه في تعريف الإنشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير في تعريفهما عليه الإنشاء ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لاقتضائه أن الموضوع له اللفظ الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في نحو بعث واشترت لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقق الطلب النفسى الذى هو ميل النفس وجحد اللفظ أولا وتحقق التعجب النفسى الذى هو انفعال النفس عند إدراك ما لم يتحقق سببه وجحد اللفظ أولا ومن قول كثير في تعريفهما عليه الخبر ما نسبته خارج فتقدم مطابقته أو عدم مطابقته والإنشاء ما ليس لنسبته خارج كذلك لاقتضائه أن الخبر قد قصد عدم مطابقة نسبته وليس كذلك لأن وضع الخبر للطائفة وإنما عدها احتمال عقلى فتأمل (قوله والأقرب إلى التحقيق الخ) شروع في التسليم بالاعتراض على المصنف في جعله في شرحه المنقسم إلى الأمر والدعاء والالتماس هو اللفظ المركب وكثيرا ما يعترض على مثل هذه العبارة بأنها تقتضى أن المقابل قريب إلى التحقيق وأن كلاً ليس بتحقيق والجواب عن الأول أن أفعل التفضيل من غير بابية وعن الثانى بأنه ينبى سلوك طريق الأدب وعدم الهجوم بالجزء لعدم الاطلاع اليقيني على نفس الأمر فاللعن والقريب إلى التحقيق في نفس الأمر كذا وإن كان هذا القريب نفس التحقيق في ذهننا (قوله أن مادل على الطلب مفرد) أى لأن الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولادخل للفاعل في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزء من ماضى وصورى لا يقتضى تركيبه لعدم اعتبار الجزء الصورى في التركيب عند أمحباب هذا التحقيق كما سجد كره الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفي نحو لتضرب لام الأمر فقط وفي نحو لا تضرب لا فقط (قوله الأبيارى) بفتح الهمزة كافى معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصد به تقوية هذا الأقرب إذ لا شك في أن الموافقة مما تقوى فسقط ما قبل هتا (قوله ما وضعت لغيره مفرد) هذا التعريف معرض بأن المعتبر أفزاده في الصكامة هو اللفظ الموضوع لا اللفظ

بطريق السكناية
بقرينة وجود الماء مع
المخاطب فلا يسمى بهذا
الاعتبار أمرا ولا دعاء
ولا التماس وبقي قسم
آخر ليس بطلب ولا
خبر كالتى والترجى
والقسم وحده بدون
جوابه والنداء وصيغ
العقود والاستفهام
ويسمى هذا في
الاصطلاح تنبيها
والأقرب إلى التحقيق
أن مادل على الطلب
مفرد كما ذهب إليه
الابيارى وهو موافق
لاصطلاح النحويين
فان فعل الأمر عندهم
من أقسام الفعل الذى
هو من أقسام الكلمة
والكلمة ما وضعت
لغى مفرد فيلزم أن
أقسامها كذلك هذا
حاصل ما قاله الامام
السوسى

لا المعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما ورهطا وألفا ونحوها كليات لأنها ألفاظ مفردة وإن كان معنى كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع صفة ثانية لما على أنها نكرة موصوفة روي معناها فأنت الفعل المتسند إلى ضميرها ثم لفظها فذكر وصفها رده امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما صرح به علماء العربية وكان الأخصر والأولى أن يقول كما قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله) في شرح ابن عرفة) أى شرح مختصر ابن عرفة أوسمى الكتاب باسم مؤلفه (قوله وهذا) أى كون الأقرب إلى التحقيق أن مادل على الطلب مفرد مبنى على أنه يشترط الخ (قوله جزآن مادبان) كما في قام زيد (قوله بمادته) أى جوهر حروفه . أقول أى مع ملاحظة السورة واعتبارها وإن كانت تبعا وإلا ورنه أن الدلالة على الحديث تتعلم بانعدام الهيئته المخصوصة كأن قدمت بعض حروف ضرب على بعض (قوله بصورته) أى هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها (قوله) إلا لتمييز الخبر عن غيره) أى فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب الجنس واستطرادى . وأقول هذا غير ظاهر أما أولا فلأن الصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأنهم من تميزه ههنا لأنه ذكر هناك تعريفه وأنه يرادف التضيئة فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك . وأما ثانيا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الجنس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبعية وإن ظهر أنه ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتبعية فتدبر (قوله لأنه) أى الخبر .

[فصل : في السك والكلية والجزء والجزئية] (قوله استبعهما) أى أتبعهما كما عبر به في كبره فالسين والتاء وأتبعان (قوله بما شاركهما في الثلاثة الخ) والراء بما شارك السكى في مادته وهو السك والكلية ومشارك الجزئى في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام على التوزيع وحمل الألفاظ ستة ثلاثة مبسوطة بالكاف وثلاثة منبسوبة بالجيم (قوله حكما على المجموع) أى مجموع أشياء لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فإنه حكم فيه على مجموع بنى تميم أى على أفرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالكل هذا هو الحقيقة فإن أريد جماعة منهم لكونها تستقل بالكل كان مجازا فقولهم إن المجموع قد يراد به البعض أى على طريق المجاز . والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم السك في الإيجاب أما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل عشرة فلا ينافى الثبوت في البعض بل الغالب في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوى . وأعلم أن السك في الحقيقة هو للموضوع أعني المجموع المحكوم عليه فنسمية الحكم كلا من باب تسمية الشيء باسم متعلقه أى لما تعلق الحكم بالسك مسمى كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح في كبره (قوله من حيث هو مجموع) أى معتبر وملحوظ فيه الاجتماع إذ المجموع الأفراد بقيد اجتماعها لكن المتمع ثلثة يكون جميع أفراد الموضوع كالمثال الثانى أو بعضها كأهل الأثر علماء أو محتملا للأمرين كالمثال الأول والأول حقيقة والثاني مجاز والثالث محتمل لها كما علمت عامر والاحتراز بالحقيقة المذكورة مما إذا حكمت على المجموع من حيث ثبوت الحكم لسك واحد من أفرادها على الاستقلال نحو نصرى الزبون إذا استقل كل منهم بالنصر (قوله لاجمعهم) أى لأكل واحد منهم على أفرادهم (قوله فوقهم) أى فوق الثانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أى يوم القيامة أى وأما الآن فأر بعة وقوله ثمانية أى ثمانية أملاك وقيل ثمانية صفوف (قوله إلا أن الحكم في الثاني ثابت) أى على الاشتراك لا على الاستقلال

في شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط في المركب جزآن مادبان أما حتى أنه يكنى جزء مادى وجزء صورى ففعل الأمر مركب لثلاثة بدل على الحديث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر الصنف هذا الفصل إلا لتمييز الخبر عن غيره لأنه البحوث عند المناطقة .

[فصل : في بيان السك والكلية والجزء والجزئية] لما ذكر السكى والجزئى استبعهما بما شاركهما في المادة وهو السك والكلية والجزء والجزئية (السك حكما على المجموع) من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم بحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجمعهم إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو - ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية - إلا أن الحكم في الثاني ثابت لجميعهم

خلاف الأول و (ك) موه صلى الله عليه وسلم مامعناه (نكل ذلك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو الديدن أقصرت الصلاة أم نسيته
يا رسول الله فهذا رواية بالمعنى المروى أنه صلى الله عليه وسلم قال : كل ذلك لم يكن . (٧٩) قال سيدي سعيد مامعناه إن

هذا التمثيل جار على
تأويل مرحوح كما نبه
عليه الأبي وغيره
والراجع أنه من باب
السكابة أي لم يقع واحد
منهما لأن السؤال بأم
عن أحد الأمرين
الطلب التعيين بعد
ثبوت أحدهما في اعتقاد
الاستفهام لجوابه إما
بالتعيين أو بنفي كل
منهما لا يثنى الجمع بينهما
لأنه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب أن يكون
قوله كل ذلك لم يكن
نقيا لكل منهما ولأنه
قد روي أنه لما قال النبي
صلى الله عليه وسلم :
كل ذلك لم يكن قال
له ذو الديدن بعض
ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم
يكن سلبا كلياً لما صح
بعض ذلك قد كان
لأنه إنما ينافي نفي كل
منهما لا تنفيهما جميعاً إذ
الاحتياج الجزئي رفع
للسلب السكبي لا للسلب
الجزئي ولأن تأخر
النفي عن كل لعموم
السبب بخلاف تقدمه
عليها فسلط العموم
هـ وهذا بيان للتدقيق
في معنى الحديث

(قوله بخلاف الأول) أي فانه ثابت للبعض دون البعض أي ثابت لمجموع جماعة منهم كافي الكبير .
وأقول : قد عرفت أنه صالح لكون الحكم فيه ثابتاً للجميع على الاشتراك أيضاً فتأمل (قوله وكقوله)
أي كالحكم في قوله الخ لم يأت في المثال المثل (قوله مامعناه) إشارة إلى أن المصنف روى الحديث بالمعنى
وإن كان في جواره خلاف إذ الصحيح الجواز للمعنى وإن لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك)
اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره له ذو الديدن من قصر الصلاة والنسيان (قوله ذو الديدن) لقب به
الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرياق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فوحدة
وقاف (قوله أقصرت) بهمة الاستفهام والبناء للفاعل فالصلاة فاعل ويرى بالبناء للفعل فالصلاة
ثابت فاعل وأما أقصرت بناء المحطاب فلم يرو . والصلاة المذكورة قيل الظهر وقيل العصر ويمكن
الجمع بينهما بتعدد الواقعة (قوله على تأويل مرحوح) هو أن النفي المجموع نظراً لما في نفس الأمر
إذ النفي في نفس الأمر اجتماع الأمرين لثبوت أحدهما وهو النسيان ولو كان المراد نفي كل منهما لزم
انقضاء صدق الخبر . ويرد بأن حال التسكيم يشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة
يدل على أن مراده نفي كل منهما ولا يزم السكذب لأن كلامه مبني على ظنه فكأنه قال لم يكن واحد
منهما في نفس الأمر بحسب ظني ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لأجل التيسير على وجه أوضح ومخافة
الخبر لاواقع إنما تعد عيباً إذا علمنا الخبر وقولهم صدق الخبر مطابقته لاواقع أي ولو بحسب ظن
التسكيم فيما يظهر في الآن فتدبر . قال شيخنا العدوي : فان قلت إن المعصية لا تقع من الأبناء لاعداء
ولا نسياناً والسلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً . فالجواب أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها
حكم شرعي وهنا ترتب وهو السجود ودلالة الفعل أقوى والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان
من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا يدخل للشيطان فيه اهـ (قوله لأن السؤال الخ) استدلل
بأدلة ثلاثة وبقى دليل رابع ذكره في كبره وهو أنه ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر (قوله
بأم) أي مع أم إذ السؤال إنما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لا أداة استفهام (قوله لطلب
التعيين) خبر أن وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أواخر بعد خبر (قوله أو يثنى كل منهما) أي وقوله
كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيين فوجب أن يكون نفي كل منهما ويكون مخطئة للسائل في اعتقاده
ثبوت أحد الأمرين بقول الشارح فيجب أن يكون الخ تفريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) إشارة
إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي فانتج نقيض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان)
أي لما صح إيراد هذا القول نقضاً لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لأنه) أي هذا القول وهو بعض ذلك
قد كان (قوله نفي كل منهما) أي على حدته وقوله لا تنفيهما جميعاً أي مجتمعين (قوله رفع للسلب السكبي)
فيه إشارة إلى أن حرف النفي في قوله كل ذلك لم يكن ليس جزءاً من المحمول إذ لو كان جزءاً منه
لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة للمحمول كما سيأتي بيانه (قوله لا للسلب الجزئي) أي الذي
منه نفي المجموع (قوله ولأن تأخر النفي الخ) إشارة إلى قاعدة مشهورة ومحملها إذا لم تقع قرينة على
خلافها وإلا عمل بالقرينة كما في قوله تعالى - والله لا يحب كل مختال فخور - (قوله لعموم السلب) أي
عمومه لجميع أفراد الموضوع وقوله فلسلب العموم أي عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم
صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلاً لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بأن
البحث في المثال) جمع مثال ككتب جمع كتاب ليس من دأب الفحول . أقول ينبغي أن محل ذلك

ويجب عن المؤلف بأن البحث في المثال ليس من دأب الفحول (وجملاً لكل فرد) أي عليه (حكما فانه) أي المحكم
الخصية للخصية حلب

مالم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أرسوله كما هنا فاحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أي وتذكر الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كإطلاق اصطلاحاً على الحكم بطلان كذلك على القضية المشتقة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثلاً للكلية بمعنى القضية والمواد نحو الحكم في كل نفس الخ إن كان مثلاً للكلية بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الإنسان الخ ومثل للكلية بمثلين وللجزئية بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والطلب (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب أي عمومها لجميع أفراد الإله غير الذات العلية المستثناة استثناء متعللاً لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره. وإن كان خارجاً منه بحسب الإضافة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الآلهة المنفية بقرينة الاستثناء فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل إنه يلزم المتكلم بهذا الجملة الكثرة ثم الإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قرره ونحوه في عشرة إلى عشرة إلا واحداً من أنه أريد بعشرة تسعة مجازاً بقرينة إلا واحداً للثلازمة للتناقض فاحفظ ذلك واسم لاهو إله بمعنى المعبود بحق في نفس الأمر وخبرها محذوف أي موجود أو يمكن بالامكان العام والاقتران على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركون للجواز إله غيره تعالى وإله إمام فروع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه اثباتاً ونفياً أو من إله باعتبار عمله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النحاة أنه لا يشترط في مراعاة محل بقاء الطالب له كالأبتداء وإما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر لاهو البدلية من اسم لا لثلاث يلزم عمل لاهو المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدراً كما هو الأصح والتقصير من قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد لأن هذه الجملة الشريفة للرد على معتقدي الشريعة (قوله والحكم للبعض) أي واحداً أو أكثر (قوله أو القضية الخ) أقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدي إلى خلوة الجملة من الرابط إلا أن يجعل محذوفاً أشار إليه الشارح بقوله المشتقة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثلين: أحدهما للجزء المعقول، والثاني للجزء المحسوس.

قائدة: النسبة بين الكل والجزئي، والتباين وبين الكل والكلية والعموم والخصوص من وجه لصدقهما على الإنسان وأفراد الكل في الكل البسيط كالنقطة وأفراد الكل في زيد. قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وأفراد الكل في الإنسان وأفراد الجزء في جزء الجزئي المخصوص وهو الشخص المخصوص وفيه نظر لأن الإنسان جزء من زيد مثلاً لتركبه من الماهية الإنسانية والشخص فلم ينفرد الكل عن الجزء في الإنسان وبين الكل والجزئي كذلك لصدقهما على زيد وأفراد الكل في الإنسان وأفراد الجزئي في الجزئي البسيط كالنقطة المعينة وبين الجزئي والجزء كذلك لصدقهما على الشخص المخصوص وأفراد الجزئي في زيد وأفراد الجزء في الحيوان قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فإنه كل من حيث تركيبه من الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وجزء من الإنسان مثلاً وأفراد الكل في الإنسان وأفراد الجزء في الجزء البسيط وفيه انظر السابق فتأمل.

[فصل: في المراتب] (قوله جمع معرف الخ) لا يخفى أن إطلاق المعرفة والشارح على المعرفة مجاز استنادي من باب الاستدلال إلى الآلة لأنه معرف به ومشروح به وأن إطلاق التعريف عليه مجاز مرسل من إطلاق اسم الشيء على أنه ليس هذا بقطع النظر عن جعلها أعلاماً منقولة على المعرفة

بتأويلها بالقول) كناية قد علمت (نحو - كل نفس ذائقة الموت - ولا إله إلا الله (والحكم للبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتقة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الإنسان كاتب وبعض الحيوان ليس بإنسان (والجزء معرفته جليلة) وهو ما ترك منه ومن غيره السكل كالحيوان فإنه جزء من الإنسان والسقف بالنسبة للبيت

[فصل: في المراتب] جمع معرف ويسمى تعريفاً وقولاً شارحاً

وإلا فالأعلام النقولية من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه للماهية) علة للجزء الأخير من الاسم الأخير وأما
 علة الجزء الأول منه فهو أن القول هو المركب وشأن المعرفة التركيب ثم إن أريد بشرح الماهية لإيضاحها
 بذاتها فإن كان إطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا مرسلًا من تسمية الشيء باسم بعض
 أفرادها وهو الحد وإن أريد به تمييزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد استفيد أن
 التجوز على الاحتمال الأول يقطع النظر عن جعل القول الشارح علما لمطلق التعريف لما مر (قوله
 وتعريف المخاطب بها) علة للاسم الأول والثاني ففي كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف إلى مفعوله
 وبها متعلق بتعريف (قوله ما يقتضى تصوّره تصوّره أو امتياز به عن غيره) أو لتنوع المعرفة إلى نوعين
 الأول الحد التام والثاني الرسم والحد الناقص والمواد بالتصوّر الأول الخطور بالبال وبالتصوّر الثاني
 الحصول عن جهل بمعنى أن حضور المعرفة بكسر الراء بالبال محمول على المعرفة بفتحها يلزم منه حصول
 معرفة الشيء المحبوس فإذا قيل الإنسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق للعالمين أولا
 محمولين على الإنسان يلزم منه تصوّر حقيقة الإنسان المجهولة، وإنما قلنا ذلك لأن المعرفة بالكسر يجب
 أن يكون معلوما حال للتعريف به وإلا لزم التعريف بالمجهول والمعرفة بالفتح يجب أن يكون مجهولا
 حال تعريفه وإلا لزم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ولا يرد أنه استعمل لفظ التصوّر في التعريف
 في معنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز أو مشترك فيها لعدم اللبس للحمل من أن المجهول لا يعرف
 به والعالم لا يعرف فكان ذلك كالقرينة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للكاتب
 صاحب التسمية وبحمل التصوّر الأول فيه على الخطور بالبال والثاني على الحصول عن جهل يندفع
 ما أورد عليه من أنه غير مانع لدخول المازومات بالنسبة إلى لوازمها البيئة غير المحمولة كلياً
 بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار ولدخول المتضايين فإن تصوّر أحدهما يقتضى تصوّر
 الآخر وليس أحدهما معرّفاً ويمكن أن يدفع أيضاً بإيقاع ما في التعريف على مركب لفظاً أو تقديرًا
 وإنما قلنا أو تقديرًا ليدخل التعريف بالفضل وحده أو الخاصة وحدها وقد سبق لإيضاح ذلك قل
 السعد في شرح التسمية: لا يقال المحدود يستنزّه تصوّره تصور الحد فيجب أن يكون الإنسان
 مثلاً معرّفاً للحيوان الناطق. لانا: نقول معنى الاستنزاه أن يكون تصوّره هو المقتضى والموجب
 لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الإنسان يقتضى ويوجب تصور الحيوان
 الناطق بل الأمر بالعكس اه وأورد جماعة أنه لا يمكن تعريف الحد لثلا يلزم التسلسل. وأجاب
 اليوسى بأن هذا لا يتخيل وروده من له أدنى شعور لأن المراد بالحد الذي نعرفه مفهومه الشامل
 لحد الحد لا ماصدقه والتسلسل إنما يلزم لو أريد به الماصدق على أنه لا يلزم التسلسل على إرادة الماصدق
 كما قال الشارح في كبره الأول يثبت على معرف معروف ونحن نشترط انتباهه إليه كما اشترطنا في مقدمات
 البراهين الانتباه إلى الضرورة لثلا يلزم التسلسل وعلم من التعريف أن المعرفة غير المعرفة وهذا ظاهر
 باعتبار اللفظ أما باعتبار المعنى فليس التباين بينهما إلا بالاجمال والتفصيل في الحدود والرسوم وبالظهور
 والخفاء في التعريفات اللفظية وعلم أيضاً أنه لا بد أن يكون المعرفة بالكسر سابقاً في المعرفة على المعرفة
 بالفتح (قوله كالح) أى نظير الحد عند الأصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع
 للمانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفته منه أَل للوزن) يعنى أن حقه التعريف بأل الجنسية
 لكن أتى به منكراً محذوفاً منه أَل للضرورة الوزن فهي المسوغة للابتداء به وهنا مسوغ آخر وهو
 وقوعه في معرض التقسيم وإنما ذكر الأول تبعاً للصنف في شرحه (قوله لأنه منسوب للرسم المصطلح
 عليه الخ) يمكن بتكلف أن يراد من المنسوب إليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحي

لشرحه الماهية
 وتعريف المخاطب بها
 ومعرفة الشيء ما يقتضى
 تصوّره تصوّره
 أو امتياز به عن غيره
 كالحد عند الأصوليين
 (معرفة) مبتدأ حذف
 منه أَل للوزن (على
 ثلاثة قسم) أحدها
 (حد) تام وناقص (و)
 ثانيها (رسمي) منسوب
 إلى الرسم بالمعنى اللغوي
 وهو الأثر لأنه منسوب
 للرسم المصطلح عليه
 لثلا يلزم نسبة الشيء
 إلى نفسه ويقال له
 أيضاً رسم وهو أيضاً
 تام وناقص (و) ثالثها
 (لفظي)

فيكون من نسبة النوع إلى فردة (قوله علم) قال ابن يعقوب هو تسكيل للبيت وكأنه أراد أن اللفظ المعروف به علم معناه وإنما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر (قوله فهو من نسبة الخاص إلى العام - أقول أى من نسبة التقيد إلى المطلق ليناسب كلامه قبل (قوله التعريف بالمثل) قال فى الكبير كما إذا سئل عن الثلث فيصنع للسائل شكله وكما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اهـ . وأقول: يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور والجهل كالظلمة أن المراد بالمثل ما يماثل المشبه به لخصوص جزئى الشئ وسياق فى كلام الشارح قبيل قول المصنف وشرط كل الخ ما يفيد اهـ أيضا (قوله وبالتقسيم) قال فى الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه : أى إلى تصور وتصديق (قوله والحق أن هذه الثلاثة) أى اللفظى والثالثى والتقسيمى (قوله لأنها تعاريف بالخواص) لأن لفظ الشئ خاصة من خواصه وكذا مماثلته وانقسامه للمعيان (قوله فالحمد التام) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الآتى وناقص الحد الخ كما قاله فى الكبير (قوله بالجنس القريب) فيه أيضا إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتى كما فى الكبير (قوله وفصل) أى قريب وترك ذكره استغناء بتقييد الجنس بالقرب لأن الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لأنه إما أعم منه أو مساو له كالنهي والحساس بالنسبة للحيوان (قوله وقما) خبر الحد والألف للطلاق والجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيما يأتى (قوله وهو مانع) أى منعا قويا بخلاف الرسم فإن المنع فيه ضعيف فلا يرد أنه كان ينبغي أن يسمى حد الوجود للمنع فيه على أن وجه التسمية لا يوجبها وفهم من كلامه أن الحد بمعنى الحد وقوله من دخول الغير : أى غير المحدود فيه : أى ومن خروج أفراد المحدود منه كما فى الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لأنها سبب فى منع المحدود من ارتكاب موجهها ومبميت حدود الدار وهى متنها من جميع جهاتها حدودا لأنها تمنع ما يجاورها من الدخول فيها وتمنع ما هو منها أن يحكم له بحكم ما هو خارج عنها اهـ (قوله فذكر جميع الذاتيات فيه) إما مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمنا نحو حيوان ناطق أو مطابقة فى البعض وتضمنا فى البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة ولكون الحد التام هو الذى يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للشئ حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بأنهما فى الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف الحد ناقص والرسم فيتعددان قاله فى الكبير (قوله ويشترط فى تمام الحد الخ) فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدا ناقصا وكذا يشترط فى تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا (قوله وخاصة) بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتى للوزن (قوله شاملة لازمة) قيد بالشاملة لأن غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لا يعرف بها لخروج كثير من الأفراد عنها وباللازمة لأن المفارقة كالتنفس بالفعل للحيوان لا يعرف بها لخروج أفراد المحدود عن كونها من أفرادها حال المفارقة وهو فاسد كذا فى حاشية شيخنا العدوى (قوله حال كونها معا) تقدم الكلام على هذه الحال عند الكلام على قول الشاعر : فلما تفرقتا الخ (قوله من حيث إنه وضع) أى ذكر (قوله وقيد بأمر مختص) أى وقيد الجنس بأمر مختص كالفصل (قوله وناقص الحد) من إضافة الصفة إلى الوصف (قوله بفصل قريب وحده) مبنى على جواز التعريف بالمفرد (قوله معا جنس بعيد) مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق كما قاله شيخنا العدوى فالحساس الناطق حد ناقص كالجسم الناطق (قوله لا قريب) تأكيد لما قبله (قوله فلما مر) أى من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول التفرقة (قوله فلعمد ذكر جميع الذاتيات فيه)

الطلق فهو من نسبة الخاص إلى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثل وبالتقسيم والحق أن هذه الثلاثة داخلية فى الرسم لأنها تعاريف بالخواص (فالحمد التام) بالجنس القريب (وفصل) كالحيوان الناطق بالنسبة - إلى الإنسان (وقما) أما كونه حدافلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول التفرقة وأما كونه تاما فذكر جميع الذاتيات فيه ويشترط فى تمام الحد تقديم الجنس على الفصل (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونها معا (معا) كقولنا الانسان حيوان ضاحك أما كونه رسما فلان الرسم لغة الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وأما كونه تاما فمماشيتها الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر مختص وناقص الحد بفصل قريب وحده كائن ناطق (أو) به معا * جنس بعيد لا قريب (وقما) كالانسان جسم ناطق

أي لا مطابقة ولا تضام لأنه لم يذكر فيه نام حساس لامطابقة ولا تضام واستلزام الناطق لهما غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دالة الالتزام مهجورة في التعريف أي أن التعريف لا يكون باعتبارها تاما لأنه لا يصح التعريف باعتبارها أصلا بل يصح ويكون التعريف حذًا ناقصا كما في جسم ناطق أو رسما ناقصا كما في جسم ضاحك أفاده في كبره (قوله بخاصة فقط) هذا أيضا مبني على جواز التعريف بالمفرد (قوله بالقيد السابق) أل حنسية لأن السابق قيدان شاملة لازمة (قوله فقط) أي من غير انضمام جنس معها والافال التعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيمي (قوله أي بعيد) أشار إلى أن أفعال التفضيل على غير بابيه ليشمل الجنس البعيد بموتبة أو أكثر (قوله قد يرتبط) أي اقترن (قوله أما كونه رسما فلماصر) أي من أن الرسم الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها. (قوله فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام) أي لامطابقة ولا تضام لأنه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام الضاحك لهما غير معتد به في تمام (قوله ومثل المذكورات) أي من الأجناس والقيصول والخواص وإن سكت الشارح عنها فيما يأتي لما ستعرفه وقوله فيها مر أي في كون التعريف حذًا أو رسما وكونه تاما أو ناقصا (قوله فلو أبدلت الجنس القريب) أي كالحَيوان في تعريف الإنسان وقوله أو البعيد أي كالجسم في تعريفه وقوله أو الفصل أي كالناطق . أقول : كل ما ينبغي أن يزيد أو الخاصة بجذها ويؤخذ جذها من حد الضحك وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح إلى خارج دفعة يسبب تعجب يحصل للضحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكسر الأسنان من سرور النفس والتكسر بالشرين المعجمة الظهور (قوله كالجسم النامي الخ) مثل بثلاثة أمثلة : الأول ذكر فيه الجنس القريب بحدّه والفصل بحدّه . والثاني ذكر فيه الجنس القريب فقط بحدّه . والثالث ذكر فيه الفصل فقط بحدّه . وأقول : سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بحدّه وكان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله وبق التعريف الخ) أقول بقي أيضا التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة أو العرض العام والظاهر أخذا مما يأتي أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حذًا تام وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة والعرض العام حذًا ناقص (قوله مع الفصل الخ) أنهم أن العرض العام لا يقع وحده معرّفا وانظر هل هذا مبني على عدم جواز التعريف بالأعم أو ولو قلنا به حرره كذا قال الغنيمي (قوله والأكثر من على أن الخ) أي اعتبارا بالأقوى وهو الفصل في الأول والثالث والخاصة في الثاني . واعلم أن نقل ذلك عن الأكثرين هو ما في شرح إيساغوجي لشيخ الإسلام قال الغنيمي لعله أراد من المحققين وإلا فقد نقل الحفيد أن عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو الخاصة أصل الاصطلاح وأن تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل ردّه لأن انضمام العرض العام إلى الفصل أو الخاصة إن لم يقلم يضعف وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل مع أن الانضمام في كل مقو كما ذكره السيد محافا لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل . فالصواب أن للركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص ولكنه أقوى من الخاصة وحدها وأن المركب منه ومن الفصل حذًا ناقص وهو أكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حذًا ناقص وهو أكل من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل والخاصة مراعاة السابق لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان حذًا ناقصا وإن سبقت الخاصة كان رسما ناقصا (قوله أن الحد لا يكون الخ) لأنه ذكره ثلاث صور الجنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان إلا للماهيات المركبة وفهم من كلامه أيضا أن الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكونان لها حد

بخاصة بالقيد السابق (فقط) نحو الإنسان ضاحك (أو) بها (مع) جنس أبعد بالتكوين للضرورة أي بعيد (قد يرتبط) نحو الإنسان جسم ضاحك أما كونه رسما فلماصر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام ومثل المذكورات فيما مر حدودها فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بحدّه كالجسم النامي الحساس المتفكر بالقتوة أو كالحيوان المتفكر بالقوة لم يختلف الحكم وبق التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشي للناطق بالنسبة إلى الإنسان أو مع الخاصة كالماشي الضاحك والفصل معها كالناطق الضاحك والأكثر من على أن الأول والثالث حدان ناقصان والثاني رسم ناقص وفهم من كلام المصنف أن الحد لا يكون إلا للماهيات المركبة

تعرف إلا بالرسم وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط (وما ب) تعريف (لفظي لميهم شهرا) أي وما شهر عندهم بالتعريف اللفظي هو (تبديل لفظ ب) لفظ (رديف) له (أشهر) منه عند السامع كما يقال ما البرّ فيعرف بأنه القمح وخرج بالردف فصل المعرف وخاصته وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمح في المثال المذكور خاصة من خواص البرّ وكذا التعريف بالثال نحو الاسم كزيد والعلم كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم في معرف الشيء أنه ما يقتضي تصويره عن غيره لأن التقسيم خاصة من خواص التقسيم (وشرط كل) أي كل العرفات من الحد

تام لأنه لا جنس لها قريب أفاده النعمي (قوله فتخرج البساط) أي عن أن تحد كاللحطة قال في الطوالع: الحقائق إما أن تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها أو تكون مركبة وهي التي لها جزء واحد منهما إما أن يتركب عنه غيره أولا فلهذه أربعة أقسام: فالأول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فإنه بسيط وليس جزءا لغيره. الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط الذي ينتهي إليه التركب بالتحليل يحده لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهر فإنه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم. الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالإنسان فإنه مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره. الرابع للمركب الذي يتركب عنه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا لغيره كالحيوان فإنه مركب من الجسم والناهي والحساس والمتحرك بالإرادة وجزء لغيره لأنه جزء للإنسان (قوله فلا تعرف إلا بالرسم) أي الناقص للاتمام لأنه لا يكون إلا للمركب لتركيبه من الجنس القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لأن منه متركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركبات نقله النعمي عن الطوالع وإنما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركب للمهية لأن كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل فيبحث بعض في عدم تعريف البساط بالرسم التام ذهول تام (قوله وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط) أقول: أما كون التعريف لا يكون بالإشارة فعمل من كلام الصنف لأنه جعل التعريف بالأمر المتقدم من الجنس والفصل والخاصة وهي حقائق كلية لا يمكن أن يشار إليها إشارة حسية وأما كون التعريف لا يكون بالخط فلم يعلم ذلك ولا ينبغي أن يقال به لأن تلك الأمور المتقدمة كما يدل عليها باللفظ يدل عليها بالخط بواسطة دلالة على اللفظ الدال عليها ثم رأيت هذا البحث في النعمي فله الحد (قوله تبديل لفظ الخ) ظاهر العبارة أن التعريف اللفظي هو فعل الفاعل الذي هو التبديل وهو تسامح بل التعريف اللفظي نفس اللفظ الأشهر لما مر أن التعاريف من قبيل الألفاظ والردف بمعنى المرادف (قوله كما يقال ما البرّ) أي كما يقول من يعرف معنى القمح ويجهل أنه هو معنى البرّ، وأقول: كان المناسب أن يقول كقولك القمح عند ما يقال ما البرّ (قوله فصل المعرف) بفتح الراء وخاصته أي لأنها متساوية له لا مرادفان لمخالفتها إياه مفهوما وإن اتحدا ماصدا (قوله أن التحقيق أنه) أي التعريف اللفظي. والحاصل أن للحد ست صور ثلاثا في اللين وثلاثا في الشرح مأخذا الثالثة قوله ويشترط في تمام الحد وأن للرسم ثمان صور أربعة في اللين يجعل اللفظي رسما وأربعة في الشرح مأخذا الرابعة قياس الرسم على الحد في أن شرط تمامه الترتيب فتفطن (قوله والعلم كالنور) تقدم ما فيه (قوله لأن التعريف فيه) أي في نحو الاسم كزيد الخ وخبر إن قوله بخاصة الشيء أي المعرف بالفتح وخاصة العلم النفع والهداية وخاصة الاسم عدم الاقتران بزمن مع الاستقلال بالمفهومية والباء باعتبارها سببية وقوله المشابهة أي بين المعرف بالفتح وماشبه هو به وقوله المختصة به صفة للخاصة لازمة. وأقول في هذا الكلام نظرا ما أولا فلأن النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما في النور والدليل وغيرها وأما ثانيا فلأن زيدا فرد من أفراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم به. والحاصل أن التشبيه مسلم في نحو العلم كالنور دون اختصاص ما وقع التشبيه باعتباره وبالعكس في نحو الاسم كزيد فتأمل (قوله أنه ما يقتضي تصويره الخ) فهذا تعريف المعرف بتقسيمه إلى نوعين (قوله لأن التقسيم) أي المخصوص الواقع لذلك الشيء للمعرف بالتقسيم (قوله من خواص التقسيم) بفتح السين بشددة (قوله أي كل العرفات) أي فالتوابع عوض عن المضاف إليه (قوله واللفظي) قال بعضهم لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللفظي

المعرفة فيكون مانعاً
(منعكاً) أي كلما
وجد المعرفة وجد هو
فلا يخرج عنه شيء
من أفراد المعرفة
فيكون جامعاً فلا
يكون أعمّ بحسب
نم حساس متحرك
بالارادة في تعريف
الانسان إلا كل غير
مانع ولا أخص كتفكر
بالقوة في تعريف
الحيوان ولا كان
غير جامع (و) بالنظر
إلى اللفظ شرط كل
أن يرى (ظاهراً)
أن يرى (أبعداً) أي
أخفى من المعرفة كالنار
جسم كالنفس (ولا
مساوياً) للمعرفة في
الخفاء نحو التحرك
ماليس بساكن (ولا
تجاوزاً) بضم الواو
مصدراً قال المصنف
أي ولا بلفظ تجاوز
فهو على حذف مضاف
(بلا قرينة) معينة
للمراد (بها تجاوزاً) على
صفة المبنى للجوهر
أي تعجز بها عن غيره
كتعريف البلبد
الحيوان الناهق فلا
يجوز إلا إذا دلت
قرينة معينة كقولنا

لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه لما تقدم أنه تبديل لفظ برديفه أشهره عند السامع فذلك الرديف
الأشهر لا يمكن أن يكون غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر ولا يمكن أن
يكون دون المعرفة في المعرفة ولا مساوياً له لأن الفرض أنه أشهره ولا يجوز لأن المجاز والحقيقة ليسا
مترادفين ولا يمكن أيضاً دخول المدور فيه كاصرح به العلامة سم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجه
لا أن في قوله وهكذا الباقي شيئاً إذ يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركاً بين معنى رديفه الغير الأشهر
ومعنى آخر قائل (قوله) بالنظر إلى المعنى متعلق بشرط (قوله) أن يرى مطرداً) الطاء الثانية المدغم
فيها بدل من تاء الاشتغال قال القرافي استعمال مطرد مردود من جهة العربية وقد نص على ذلك سببوه
فقال يقولون طرده فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد وفي الصحاح أنه يقال في لغة رديفه قاله في
الكبير (قوله) أي كلما وجد المعرفة أي بكسر الراء وجد المعرفة أي بفتحها فلا يدخل فيه أي في المعرفة
بالكسر شيء من أفراد غير المعرفة أي بالفتح فيكون مانعاً وقوله منعكاً أي كملو وجد المعرفة أي
بالفتح وجد هو أي المعرفة بالكسر فلا يخرج عنه أي عن المعرفة بالكسر شيء من أفراد المعرفة أي
بالفتح فيكون جامعاً وسعى هذا انعكاساً لأنه عكس الاطراد وقد جرى الشارح على مذهب الجمهور
من ترتب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتب المنع الخ إشارة
إلى أن تفسير بعضهم الاطراد بالمنع والانعكاس بالجمع تناسخ ثم ما ذكره من اشتراط الاطراد والانعكاس
عند المتأخرين أما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالأعم وإلى مذهبهم أشار السعد في تهذيبه
حيث قال وقد أجيز في الناقص سواء كان حداً أو رسماً أن يكون أعم اه وقد كثر هذا في التعريفات
اللفظية فإن كتب اللغة مشحونة بالتعريفات اللفظية التي هي أعم كافي الكبير وبالأخص أيضاً كافي
الخبصي (قوله) فلا يكون أعم) تفريع على شرط الاطراد وقوله ولا أخص تفريع على شرط الانعكاس
(قوله) ظاهراً) أي عند السامع (قوله) لأن يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في بعض الشروط
دون بعض . وأقول: يمكن أن يقال صرح به مع أبعداً لأنه أول اللغيات وتركه مع مساوياً وتجوزاً
لقربه من أبعداً وعدم الفصل بينهما وبينه فانسحاب مآقده مع أبعداً علمها ظاهر وصرح به ثانياً
مع قوله بما يدرى بمحدود لطول الفصل بينه وبين أبعداً وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا
بما يدرى بمحدود فانسحاب مآقده معه عليه ظاهر (قوله) أبعداً) أي عن النهن وذلك هو الأخفى
فهذا قال الشارح أي أخفى وأفضل التفضيل ليس على بابه (قوله) كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه أن
كلا جسم لطيف له اتصال بغيره وإنما كان هذا أخفى لأن النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف
فيها والتعريف الصحيح للنار جسم لطيف شديد الحرارة محرق (قوله) في الخفاء) لم يقل وفي
الظهور لأن الظاهر لا يحتاج إلى تعريف قاله شيخنا العدوي (قوله) نحو المتحرك ماليس بساكن) أي
إذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن وتعريفه الصحيح المنتقل من حيز إلى حيز (قوله)
فهو على حذف مضاف) أقول: كان عليه أن يقول وتزع الخافض ولو جعل المصنف التقدير ولذا
تجاوز لاستقنى عن تقدير الخافض (قوله) عن غيره) أي غير المراد (قوله) إلا إذا دلت قرينة
معينة) أي فانه يجوز مطلقاً أو إذا كانت القرينة مقابلة للاحالية قولان وقيل لا يجوز مطلقاً أما
إذا تاملت قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقاً وكذا يقال في دخول المشترك الآتي بيانه (قوله) يدخل الحمام
ويصل) الجمع بين يدخل الحمام ويصل لزيادة التعيين إذ أحدهما كاف فيه والمراد بدخول الحمام
دخوله المعتاد المؤلف فلا يقال دخول الحمام يمكن من الحمام الذي هو المحدود الحقيقي للحيوان الناهق

حيوان ناهق يدخل الحمام ويصل) وقوله معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه

فلا معنى لاشتراطها هنا

(قوله لأن الذي أخذ الخ) علة لسقوط (قوله وهي غير معينة لما أتت باللفظ) أي غير لازم أن تكون معينة وإلا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق يصلي وقد يختلفان كما إذا قيل في تعريف النافع بإزالة الجبل بحر يلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من إرادة البحر الحقيقي إلا أنها لم تعين إرادة العالم لاحتياجها لإرادة الكريم فإذا قيل يظهر البقاني والكتات كانت قرينة معينة لإرادة العالم (قوله ولا أن يرى بما) أي ولا أن يرى التعريف ملتبسا بشئ يعلم بواسطة المحدود أي يتوقف معرفته على معرفة المحدود والزم الدور وهو مصرح إن كان توقف التعريف على العرف مجربة وهو الذي من غير واسطة بأن أخذ العرف في تعريف بعض أجزاء التعريف كتعريف الشمس المذكور ومضمر إن كان برتبتي أو مراتب وهو الذي بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنين بأول عدد ينقسم بمساويين ثم تعريف التساوين بالشئتين غير المتفاضلين ثم تعريف الشئتين الاثنين كتعريف الاثنين بالزوج الأول والزوج بالنقسم بمساويين والتساويين بالشئتين غير المتفاضلين والشئتين الاثنين كذا في الكبير مع بعض تصرف وزيادة (قوله أي معرف بالفتح) يعني أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام إذ لافرق في ذلك بين الحد والرسم (قوله لأنها مأخوذة في تعريفه) حيث قالوا النهار المدة التي بين طلوع الشمس وغروبها (قوله وهذا) أي تعريف الشئ بما يتوقف معرفته على معرفة هذا الشئ يختلف حاله صحة ومنع باختلاف الخطاب (قوله من جهة أخرى) أي غير الجهة التي يتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى ككون النهار هو الذي تعيب فيه الكواكب (قوله معرفته متوقفة على معرفة العلم) لأن معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق (قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بأن الدور معي بمعنى أن معرفة العلم ومعرفة المعلوم يحصلان مع الدور المعنى غير محذور ووجه فساد هذا الدور سبق لامي لأن معرفة التعريف سابقة على معرفة العرف لاقارنه لها كامر . ومنها الجواب باختلاف الجهة لأن توقف العلم على التعريف الذي منه لفظ معلوم من جهة معنوية وهي جهة العقل لأن العقل العلم مسبب عن العقل تعريفه وناسي عنه وتوقف التعريف باعتبار جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاشتقاق لتوقف اشتق على المشتق منه ووجه فساد أن توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لأن المشتق لا يعقل إلا بعد تعقل المشتق منه لأن معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المألومية) أي لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصله جعله من باب التجريد (قوله أن كلام المذكور) أي محترزات الشروط التي ذكرت وإنما كان ظاهر كلام المصنف ذلك لأنه لا يحتز بشرط شئ عن خلافه إلا إذا أمكن هذا الخلاف وإلا لم يكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا مشترك الخ ليفيد أن المشترك يمكن دخوله في الحدود (قوله من حيث ذاته) أي وأما من حيث كونه في ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه في بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أي لفظي الخ أقول: ينفي عنه قوله وظاهرا لا أبعدا ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للراد) خرج بالقيد القرينة المانعة عن إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة في المعقول مجاز في المعنوي نقله الفيني وما ريد على القول الأول من تقديم الحقيقة والحجاز على الاشتراك مدفوع بأن عمله إذا تبينت الحقيقة في أحد المعنيين ولم تتبين في الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على الاشتراك للالزام الترجيح بلامرجح كذا قالوا للبحث فيه مجال (قوله إلا إذا وجدت قرينة معينة) كالإشارة إليها فانها تعين أن المراد بالعين أحد معانيها الذي هو الشمس لما تقدم أن من معانيها

باللفظ (ولا أن يرى
(ما يرى) أي يعلم
(بمحدود) أي معرف
بالفتح كتعريف
الشمس بأنها كوكب
نهارى مع أن النهار
يتوقف معرفته على
الشمس لأنها مأخوذة
في تعريفه وهذا
يختلف باختلاف
الخطاب فإذا كان
الخطاب يعلم النهار من
جهة أخرى صح
التعريف ومثل ذلك
أيضا تعريف العلم بأنه
معرفة المعلوم لأن المعلوم
معرفته متوقفة على
معرفة العلم . وأجيب
بأجوبة فاسدة والحق
في الجواب أن المراد
من المعلوم ذاته فقط
أي لا باعتبار المألومية
فكانه قيل العلم معرفة
الأشياء فلا دور وظاهر
كلام المصنف أن كلام
من المذكورات يمكن
إدخاله في الحدود وهو
ظاهر. نعم الدور لا يتأتى
في الحد لأن معرفة
الجزء من حيث ذاته
لا يتوقف على معرفة
الكل (ولا) (بمشترك
من القرينة) المعينة
للراد (خلا) إلا إذا

(وعندهم) أى اللاتقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أو الضمير عائدا للعلماء **مط** (من جهة الحدود) أن تدخل الأحكام فى الحدود أى الرسوم لأن الحكم على الشيء فرع عن **(٨٧)** صورته كقولنا الفاعل هو الاسم

المرفوع وهذا إذا جعل الحكم جزءا من الرسم بأن تتوقف معرفة الرسوم عليه أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام ابن مالك فى قوله: الحال وصف فضيلة منتصب * البيت (ولا يجوز فى الحدود ذكر أو) السق للتقسيم (وجاز) ذكرها (فى الرسم فادر مارووا) كما تقدم فى المعرفة للشيء أنه ياتصنى تصوره تصويره أو امتيازه عن غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الإبهام بينهما لاتقاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى فى مقدمته عن الأصهبانى فقال الشيخ زكريا فى شرحه لما بل ويجوز ذكر أو فى الحقيقة يجعلها للتقسيم والتنويع كما فى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن فى كون النظر يؤدى إليها

الشمس فيكون تعريفا لفظيا بمرادف الشمس من حيث موضعه لها وإن وضع لمعان آخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد **(قوله)** وعندهم الطرف على كل من احتيالى مرجع الضمير اللذين ذكرهما الشارح متعلق بمرود وساغ تقديم الطرف مع كون العامل مضافا إليه وصلة لآل للضرورة كذا فى الكبير **(قوله)** لأنهم الباحثون أى أولا أوشدة البحث فلان فى قوله فعند غيرهم كذلك **(قوله)** أن تدخل بفتح التاء وضم الحاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الحاء والأحكام بالرفع على الأولين وبالنصب على الثالث **(قوله)** أى الرسوم أشار بذلك إلى أن فى كلامه مجازا وهو إما بمرتبته إن أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بمرتبتيه إن أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم وبهذا صرح فى الكبير قال قرينة ذلك أنه لايتوهم إمكان دخولها فى الحد لأن الحكم ليس جزءا من الماهية وفى الرسوم يتوهم ذلك فليحتز عنه فيها لأن الحكم على الشيء فرع عن صورته فلو توقف تصويره عليه لدار وهذا داخل فى قوله ولا بما يدرى بمحدود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام اهتما به اه وقد دفع هذا الدور بأوجه مابين بعيد وغير سديد . وأنا أقول لادور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور فى التعريف ليس هو المعروف بل المأخوذ جنسا فى التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع فى مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور **(قوله)** وبه يجاب عن الامام ابن مالك (الح) أى بأن يعتبر أن التعريف هو قوله: الحال وصف فضلة مفهم * فى حال ومنتصب مقدم من تأخير وكذا يقال أيضا فى تعريف ابن أجروم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة وإن كان صنيع الشارح يوم خلاه **(قوله)** التى للتقسيم اقتصر عليها لأنها التى وقع فيها التفصيل فتمت فى الحد وأجيزت فى الرسم أما التى للشك أو الإبهام فمنوعة مطلقا **(قوله)** كما تقدم فى المعرفة (الح) أى فهو رسم دخلت فيه أوالى للتقسيم **(قوله)** ويمتنع أى ذكر أو إذا كانت للشك أى شك التسك أو الإبهام أى إبهامه على السامع فيهما أى فى الحدود والرسوم لاتقاء التمييز معهما أى والشك والإبهام أقول : لم يتعرضوا لأو التى للتخير ويظهر جوازها فى الرسم كقولك الانسان حيوان ضاحك بالقوة أو كاتب بالقوة أى أنت مخير بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل **(قوله)** بهذا أى التفصيل بين الحدود والرسوم **(قوله)** فى مقدمته أى لقطة العجلان وعبارته قال الأصهبانى وتجاوزا وفى الرسم بخلاف الحقيق إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه أى فانهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البديل . مثال ذلك: الانسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوة على أن المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكونا على البديل **(قوله)** بل ويجوز : إضراب إبطالى لما وقع فى كلام الأصهبانى من منع أو فى الحقيق يعنى الحد **(قوله)** يجعلها للتقسيم أى كما هى فى الرسم مجعولة للتقسيم والباء للالاسة متعلقة بذكر **(قوله)** والتنويع يعنى التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص **(قوله)** المؤدى إلى علم كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أو غلبة ظن كقولنا هذا يدور ليل بالصلاح وكل من هو كذلك فهو لص **(قوله)** فى كون النظر يؤدى إليها أقول كان المناسب أن يقول فى كون الفكر كما لا يخفى **(قوله)** ولم يرد بالبناء للجھول أن الحد إما هذا أى الفكر المؤدى إلى علم وإما هذا أى الفكر المؤدى إلى غلبة ظن **(قوله)** عن سبيل التشكيك هو بمعنى الإبهام **(قوله)** فى الحقيقة أقول: كان الأولى أن يقول فهو

ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى أن قسما من المحدود حده كذا وقسما آخر حده كذا فهما فى الحقيقة حدان لتقسيم

أى الحد المذكور في الحقيقة حدان إذ لا يناسب رجوع ضمير التثنية لا إلى القسمين ولا إلى الخبر كما لا يخفى وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحد والتثنية باعتبار الخبر (قوله) متخالفين في الحقيقة) أى وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أى مآله شيخ الاسلام زكريا (قوله) أن يمنع كون تعريف النظر السابق حد الخ) أقول : المنع في حيز النع وما ذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء إن الأمور الاعتبارية أى التى اعتبرها الواضع مفهومات لألفاظ وضعها بإزائها ليس لألفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حدًا لأن الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخلية في حقيقته وبمثل هذا رد على الرازى في قوله إن تعاريف الكليات الخمس رسوم لأحدود كالتى شرح إيساغوجى وحواشيه ولعل هذا هو المشار إليه بقوله ولوسلم الخ (قوله) فهما كان الأولى أن يقول فهو كاسم (قوله) والمنع وإنما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الأمر وحينئذ منع دخول أوفيه لأمعنه لأنه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لأنه يلزم من دخولها فيه تعدده في الحقيقة ونفس الأمر فينبأ فرض وحدته في ذلك فبطل تمسك الصنف بهذا الجواب.

باب في القضايا

جميع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها أوفاعلة أى قاضية على الاسناد المجازى ووزن قضايا باعتبار الأصل فاعيل إذ الأصل قضاي يياوين فأبدلت الأولى همزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكانت اجتمع ثلاث ألفات إذ الهمزة تشبه الألف من جهة الخرج فصار قضايا بعد أربعة أعمال (قوله) لأنها تتضمن الحكم) أى سميت بذلك لأنها تتضمن الحكم أى تشتمل عليه لما سيأتى من أنه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لأمعنه الإيقاع والانزاع أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لأن الحكم الذى هو معنى القضاء غير الحكم الذى اشتملت عليه القضية لأن الأول بمعنى الإلزام والثانى بمعنى النسبة كما عرفت (قوله) والعكوس) الجمع باعتبار الأفراد لأنه لم يذكر إلا العكس المستوى لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الأحكام في كلام الصنف فلأن الجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصا في هذا الفن أو هو باعتبار الأفراد (قوله) على اللفظ) أى الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية للمفظة والقضية المعقولة . وأقول : كان الأولى أن يقول واقعة على القول لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب ولأنه المناسب لقوله يشمل الأقوال التامة والناقصة (قوله) كالجنس) يفيد أنها ليست جنسا ووجهه بعضهم بما قدما رده في أنواع العلم الحادث ويمكن توجيهه بأن الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومما توضع لمخصوص واحد منهما لكن لما وقعت في الإرادة على الجنس كانت كالجنس ولك أن تعتبر المعنى الإرادى كاعتبار المعنى الوضى فتجعلها جنسا حقيقة هذا ما ظهر لى (قوله) تشمل الأقوال التامة والناقصة) القول التام ما يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها والناقص ما لم يفد ذلك إضافيا كان كلام زيد أو تقييدا كالحيوان الصاهل أولا ولا كجموع المتعاطفين (قوله) الصدق) قال الشارح في كبره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عدما اه تم قال : واعترض ذكر الصدق والكذب في تعريف الخبر بأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدما فأخذها في التعريف دور . وأجيب بأنهما اشتهرا في المحاورات

متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواضع والصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدًا لأن التأدية إلى علم أوطن أم خارج عن حقيقته ولوسلم فهما في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في الحد الواحد .

[باب في القضايا]

جميع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهى التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهى كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبه

والعلم به وأنها في حق
كلام الله تعالى وكلام
رسوله وهذا مخرج
لنحو زيد وعمرو.
(لأنه) أخرجهما بمقتضاه
لأنه كاللأنباء
من الأمر والنهي
وغيرهما كاستقنى الماء
فانه وإن احتمل ذلك
للزومه بحسب القرينة
وهو أنا - عطشان
لا يحتمل لئانه أي مبادلة
الطابق - وهو طلب
السبق ودخل القطوع
بصدقه من الأخبار
وكذا القطوع بكيفية
منها (جري * بينهم) أي
الناطقة (قضية وخبراً)
بالنصب على الحالية
وشمل القضية اللفظية
والعقلية وتسمى مقدمة
إن كانت جزء قياس
ودعوى إن افتقرت
إلى تحليل ومطابا عند
الشروع في الاستدلال
عليها ونتيجة إذا
أنتجها الدليل (ثم)
لترتيب الذي فقط
(القضايا عندهم) (إن)
الأولى (شرطية) وهو
ماليس طرفاها مفردين
ولا في قوتها والثانية
(حالية) وهي ما طرفاها
مفردان أو في قوتها

فلم يحتاج إلى تعريف فصح ذكرها في التعريف اه وأن خبر بأن الدور منقطع على خبر الصدق
بمطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب بعديهما كاصنع أولاً فتعطين (قوله) والعلم به (الم) أي
لأن الاحتمال لا يكون إلا بين الشيء ومقابله (قوله) لنحو زيد وعمرو) أي من سائر الأفراد ويحتمل
أن المراد مخرج لنحو هذا المركب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناصية ومخرج أيضاً
للقضية المشكوك لأنه لا حكم معها على التحقيق عند الجرحاني ومن يوافقه (قوله) كاللأنباء) وكما ركب
الاضافي نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد له غلام (قوله) وهو أنا عطشان) اعتراض بأن الأولى
أن يجعل اللازم أنا طالب الماء أو المخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاستغناؤه عن اعتبار
القرينة إذ بكل إنشاء يستلزم لئانه خبراً من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت (قوله) لا يحتمل) خبر إن
(قوله) لئانه) أي يقطع النظر عن الخبر والبدهة والواقع وبالتقييد به أمدفع الاعتراض بأن الخبر إما
أن يكون مطابقاً للواقع فلا يحتمل إلا الصدق أولاً فلا يحتمل إلا الكذب كذا في القطب (قوله) أي
مبادله المطابق) تفسير لئانه (قوله) ودخل) أي في تعريف القضية المقطوع بصدقه من الأخبار والمقطوع
بكذبه منها قال في الكبير فالأول كإخباره بطلعي وإخبار رسوله والمعلوم صدقه بضرورة العمل نحو
الواحد نصف الاثنين والثاني خبر مسيلة في دعواه النبوة ونحو الواحد ربع الاثنين وذلك لأن القطع
بالصدق في الأول والكذب في الثاني من جهة الخبر أو البدهة اه (قوله) قضية وخبراً) في التلويح
اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اختلافه على الحكم قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث إختلاف الحكم إخباراً ومن حيث كونه جزءاً من التكميل مقدمة
ومن حيث يطلب بالدليل مطاباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسئل
عنه مسألة فائدات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه قال القسيمي هذا دليل على أن
النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايين متشككتين
لزم عنها لئانه قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول العقول إذ هو الذي يلزم بخلاف المفطو اه وقد
يقال لا بعد في تسمية المفطو نتيجة باعتبار دلالة على العقول وزاد الشارح أنها تسمى دعوى من حيث
افتقارها إلى دليل كما سيأتي وزاد بعضهم أنها تسمى مبحثاً من حيث إنها محل للبحث (قوله) بالنصب
على الحالية) قال في الكبير بناء على التحقيق من أنه لا يشترط في الحال الاشتقاق (قوله) والعقلية) فتدخل
المقدرة في جواب هل زيد قام إذ قيل نعم أولاً فان التقدير نعم زيد أولاً قام زيد وشمل أيضاً القضية
المركبة من لفظ ومنوى معه كما قوم قاله في الكبير ولا يعكر على هذا الشمول إيقاعهما على اللفظ لما
قدمناه فاندفع ما قيل هنا وإطلاق القضية على القسمين قبل من باب الاشتراك وقيل حقيقة في العقلية
مجاز في اللفظية وقد تقدم مزيد كلام يناسب ما هنا عند قول الصنف . ولا مشترك من القرينة خلا
(قوله) الأولى (شرطية) أقول : راعى الخبر فقال الأولى بالتأنيب ولو راعى الموصوف وهو القسم كما هو
الأشهر لقال الأول بالتذكير وكثيراً ما جرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه (قوله) (شرطية)
سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا ليسهل للمنقلة فإن قولنا إما أن يكون العدد زوجاً
أو فرداً في قوة قولنا إن كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وإن كان فرداً لم يكن زوجاً وإنما لم يذكر الشارح
وجه تسمية الشرطية بالشرطية كاذكر وجه تسمية الحلية بالحلية لأنه سيد كره في مبحث الشرطية
(قوله) ماليس طرفاها مفردين ولا في قوتها) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة فاتها إذا
كانت متصلة في قوة هذا ملزوم لذلك وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك وحينئذ يرد على
تعريف الحلية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع وما أحيب بدع ذلك غير ناهض فلو قالوا القضية

إن حكم فيها باسناد شيء لشيء أوردته عنه فهي حمله أو تعليق شيء على شيء أوردته فهي شرطية متصلة أو معاندة شيء لشيء أوردته فهي شرطية منفصلة وسكنوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبره (قوله نحو زيد كاتب) طرفا هذه القضية مفردان وزيد قائم أبوه موضوعها مفرد ومحمولها في قوة المفرد لأنه في قوة قائم الأب ومثال عكس هذه زيد قائم قضية لأنه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاها في قوة المفردين زيد قائم نقض زيد ليس بقائم لأنه في قوة هذا نقض هذا (قوله والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة) فالتركيب الإضافي والتركيب التقييدي مفردان هنا بلا تأويل كافى الكبر (قوله طرفها) أى الأخير في الترتيب الطبيعي وإن كان متقدما لفظا وهو المحمول ونسبت إليه دون الموضوع لأنه محط الفائدة وفي التنبه عن بعضهم أن الجملة في الحقيقة هي الموجبة لتحقق معنى الحمل فيها ، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسعى الأعدام باسم الملكت اتساعا (قوله شبه بالشيء الخ) أى فهو استعارة لغوية وإن كان حقيقة عرفية (قوله) أراد بها هنا ما موضوعها كلى أى لا معناها المشهور القابل للجزئية والمهملية والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله ليصح التقسيم الآتى) فهي تقسيمها إلى جزئية ومهملية وكلية بالمعنى المشهور إذ لو أريد هنا الكلية بمعناها المشهور لازم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله معين) أى في الخارج كزيد كاتب أو في المهدن نحو أبوه زيد لعمره ثابتة فقوله بعد لتخص موضوعها أى خارجا أو ذهنا (قوله كقولنا زيد كاتب) وأنا قائم وهذا قاعد والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم إذا كانت آل للعهد الخارجى بأن أريد شخص معين وكذا إذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم حمله كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد أن العالم حادث كذا في الكبر (قوله لتخص موضوعها) قال في الكبر يتمتع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لإيهامه الشخص أى الجسائى وإن أريد به أى الشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب إليه معينا لبقا، الإيهام أى إيهام الشخص الجسائى (قوله إمامسور) قال في الكبر تسمى القضية مسورة لاشتغالها على السور (قوله نحو الإنسان حيوان) أى يجعل آل للحقيقة ضمن الأفراد لا بقيد كمالها ولا بقيد بعضها بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض فلا يقال إنها إن جعلت استغرافية فالتضحية كلية أو للعهد الخارجى فشخصية أو للعهد الذهبى فجزئية أفاده الشارح أى أو للحقيقة من حيث هي قطعية واعتراض بأنهم لم يذكروا فى أقسام آل ما ذكره أولا بل حصروها فى المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجى والمراد بها العهد الذهبى . وأقول : ذكرها مفيد السعد فى حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال : قد يعتبر فى العرف بلام الجنس وجود الحقيقة فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية كفى المهملات (قوله لاهال بيان كمية الأفراد فيها) يستفاد منه أن مهملات من باب الحذف والإيصال والأصل مهمل فيها (قوله وهو المال الخ) أى سواء كان لفظا نحو كل وبعض أولا ككون التكررة فى سياق النفي على ما بأتى تحقيقه فى نحو لارحل فى الدار وكلاضافة التى دلت قرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله كمية الأفراد) أى رتبها النسبية إلى الكة التفصل وهو العدد والمراد برتبها الشمول وعدم الشمول (قوله وهذا) أى تعريف السور بما ذكر فى الحلية لأن الكلام فيها وأما السور فى الشرطية فسياق تعريفة (قوله تشبيها له الخ) أى بجامع الإحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله غلبا) وهو مادل على الإحاطة بجميع الأفراد (قوله وجزئيا) وهو مادل على الإحاطة ببعضها (قوله ويروى) أى يعلم (قوله وكل منهما الخ) أشار بذلك إلى أن فى كلام المصنف حذف التقسيم إلى موجب

نحو زيد كاتب وزيد كاتب لم يرد بالشيء المحمول على الآخر (و) القسم (الثانى) وهو الجملة قسمان الأولى (كلية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أولا ليصح التقسيم الآتى الثانية (شخصية) ومع ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أى ما موضوعها كلى (إما مسورة) نحو بكل انسان حيوان (و إما مهمل) من السور نحو آل انسان حيوان وصحبت مهملات لاهال بيان كمية الأفراد فيها (و السور) هو الدال على كمية أفراد الموضوع كمالها أو بعضها وهذا فى الحلية لأن الكلام فيها سور تشبيها له بسور البلد المحيط بكلمة أو بعضه (كأيا وجزئيا يرى) وكل منهما إما موجب أو سالب فبصارت الأقسام أربعة حواله أشار بقوله (وأربع) حذف التاء من أربع وإن كان للمسود مذكرا

التسوير (إما) أن يقع (بكل) ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب ككل وجميع وعامة نحو كل إنسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية (أو ببعض) ونحوه بما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب نحو بعض الإنسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية (أو بلا شيء) ونحوه بما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب كالأفراد في السلب كالأفراد ولا ديار نحو لا شيء من الإنسان يجبر وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية أيضا كامر (وليس بعض) ونحوه بما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب نحو ليس بعض الحيوان بإنسان وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهي وبعض الحيوان ليس بناهي وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية كامر ولكل قضية

وسالت للعلم به من كلامه (قوله حيث جرى) أي في أي مكان وقع (قوله لأن للتسوير) إما أن يقع (الخ) صنع ذلك ليبين أن متعلق الجار محذوف وهو وقع ويصح أن يكون التقدير لأن التسوير إما تسوير (بكل) الخ ويصح الاستعانة بتقدير شيء إما يجعل الباء للابسة والتقدير لأن التسوير إما يجعل الباء ملابس لكل من ملازمة للتعاقب بالسلب والتعاقب بالفتح ويصح إبدال التسوير بالتسوير على أن الباء للملازمة من ملازمة العام للخاص (قوله ككل وجميع وعامة) يتعين حذف كل وأن يقال كجميع وعامة إذ التمثيل لتحو كل فكيف يمثل بكل ومثل جميع وعامة لام الاستفراق وطرا وقاطبة وكأنه وأجمعين وتوابعة (قوله أو ببعض ونحوه) مما يدل (الخ) أي كواحدة واثنين وثلاثة والتنوين في التابيع كواحد من الصفات عرض واثنان من الإنسان قائمان كذا في الكبير. وأقول في النفس من كون التنوين في اثبات سوز التجزية شيء فتأمل (قوله أو بلا شيء) قال في الكبير يجوز شيء كسابقه ويصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لا شيء الذي كوز في نحو قولك لا شيء من الإنسان يجبر وكذا يصح رفع سابقه وما كل وبعض حكاية لكل وبعض الواقعين مبتدأين في القضية وأما بعض في قوله الآتي وليس بعض فتعين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع ليش بعض اه. وأقول الفاعل أنه يتعين في قوله أو بلا شيء الفتح على الحكاية لأن المعطوف هو مجموع لا شيء (قوله كلا واحد ولا ديار) أي وسائر التكررات في سياق التي على ما أطلقه أهل هذا الفن قال في الكبير أهل هذا الفن أطلقوا كون التكررة في سياق التي السلب السلكي مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو أنه كان كذا متضمنة بالنحو نحو ما جاء في أحد أو كانت مع من ظاهرة نحو ما جاء في من وجب أو مقدره نحو بلا رجل في الدار في نصب في العموم وإلا ففي مظاهره نحو لم يقع نهال فعد غير المناطقة يجنب أن يقال في القسم الأخير تعيين الزاد بالقرائن فإذا لم يمكن توينه حمل على السلب الجزئي أخذا باليقين وأما بعض كذا فإني قلت قرينة على تعيينه فالتعينة مخصوصة وإن كان في سياق في نحو ليس احتمل في الوحدة وفي الجنس وهو يظهر فلا يظهر كون ليس بعض سوزا للسلب الجزئي بل ينبغي أن ينظر إلى القرائن فإذا لم يوجد قرينة كائنها كانت كذا أظهر هذا ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق أعني قاعدة المربية اه. وأقول الأخذ بالمتيقن في نحو لم يقع إنسان عنده عدم القرينة مع أن السلب السلكي فيها أظهر والأخذ بالأظهر في الأخذ بالمتيقن بعض في سياق التي عنده عدم القرينة مع أن السلب الجزئي متفرقة من غير فارق وهذا أخذ عند عدم القرينة بالمتيقن في كل أو بالأظهر في كل تأمل (قوله وليس بعض) ظل في الكبير الواو بمعنى أولئك كإما فاسبق (قوله نحو ليس بعض الخ) اعلم أن الأسوار في السلب الجزئي ثلاثة ليس بعض وليس كل وبعض ليس والفرق بينها أن ليس كل يدل على رفع الإيجاب البكلي معاطبة وعلى السلب الجزئي التزاما والباقيان بالعكس أما الأول فلا إذا قلنا كل حيوان فرس كان منتهى ثبوت الفوسية لكل فرد من أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان فرس فقد رفضنا ذلك الحكم أي ليست الفوسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان هذا ما دلوا عليه المطابق وهو صادق بأن لا تكون الفوسية ثابتة لشيء من أفراد وهو السلب السلكي أو تكون ثابتة لبعض متشعبة عن البعض وأما ما كان يتحقق السلب الجزئي لأنه إذا أنسلب الحكم عن الجميع فقد أنسلب عن البعض وإذا أنسلب عن البعض ثبت للبعض فقد أنسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل معه السلب السلكي ولم يعتبر به بل اقتصروا على السلب الجزئي أخذا بالحق وتروكا للشكوك. وههنا نظر وهو أنه إذا كان ليس كل يحتمل السلكي والجزئي كانت مهتلة لعدم وضوح المراد عنها فلم يفرق بينها وبين المهتلة السالبة. لا يقال هدم يتحقق فيها الجزئي وهو المراد، لأننا نقول تلك أيضا كذلك لو كانت قوتها. وأجاب شيخنا العلامة اليوسى بأن تلك

احتمالها في الأصل متساويان دلالة لكن حملت على أحدهما احتياطاً لتحقيقه وهذه بخلافها لتكون أحدهما بقاء والآخر التزاماً به ولعل مراده أن ليس كل حيوان إنساناً مثلاً قبل دخول السلب مع وجود لفظ كل الكلية مدلولاً لمطابقي والجزئية لازمة لها وإن كانت مدلولاً تضمنياً بخلاف المهمة وإليه يشير قوله في الأصل وأما ليس بعض وبعض ليس فلنسلط السلب فيها على البعض صريحاً بدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلي التزاماً لأن الحكم إذا اتفق عن بعض الأفراد صدق أنه لم يثبت لكل الأفراد فيكذب الإيجاب الكلي والفرق بين ليس بعض وبعض ليس من وجهين أحدهما أن الأول قد يستعمل للسلب الكلي كما ذكرنا لأن بعضاً مذكوراً فإذا وقع بعد الثاني صح أن يتم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة الثاني فلا يمكن تعميمه . الثاني أن بعض ليس قد يستعمل للإيجاب الجزئي لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فإذا قلنا بعض الإنسان ليس بحيوان صح أن يكون قد سلبنا عن بعض الإنسان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بالحيوانية وهو لإيجاب بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع للتقدم على الرابطة فلا يكون إلا سلباً أبداً قاله الشارح في كبره ثم قال ويبقى النظر في القضية التي أريد بها السلك المجموعي وقد نصوا على أنها غير معتبرة في العلوم والقياسات فكانهم تركوا تعيين كونها من أي قسم من الأقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ يستلزم أن يقال هي جزئية اهـ . وأقول: نقل الغنيمي عن حواشي السمرقندي على القطب ما نقله: إذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لأن المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد فتنتج الشخصية فيه فيكون الحكم عليه حكماً على مستحسن اهـ وهذا هو الذي يظهر. نعم تقدم أنه يراد بالسلك المجموعي بعض ما اشتمل عليه مجازاً فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح ويظهر فيها إذا أريد كل فرد بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشتراط الاجتماع جاء من خارج كأنه إذا أريد في القضية أشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشتراط الاجتماع جاء من خارج وإن احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهمة اهـ . أقول : قياس هذا أنه إذا احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع وإرادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مهمة وهو ظاهر ثم قال: ويظهر أن نحو عتدي عشرون رجلاً جزئية لأنهم نصوا على أن نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية والموضوع هو رجل لأن المعنى عشرون من الرجال ولا فطر إلى كون التمييز فضاة لأن هذا اصطلاحاً للنحاة والمنطقة لا ينظرون إلى ذلك ألا ترى أنهم يجعلون الموضوع في كل رجل قائم هو رجل مع أنه فضلة عند النحاة (قوله) إذ تقدم التصريح بها أي بالأربعة وهو على حذف أي وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحيح إذ تقدم الخ وإيمانه على تقدم التصريح بها للبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كلية الخ أي مع * والسور كلية وجزئياً يرى * كما في الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والإيصال أي موجب فيها وبكسر هاء على الاسناد المجازي وهذا هو المناسب لتسمية مقابلها سالبية (قوله الواو للتقسيم) وهي فيه أجود من أو كما صرح به غير واحد فلا حاجة إلى جيل الشارح في كبيره الواو بمعنى أو (قوله فالتقضايا الأربعة) أقول: لو قال الأربع بغير تاء لكان أولى إذ تقدم المعدود وحذفه مجوزان لا محسنان وقد وقع له فيما يأتي كثير من ذلك فليقبله له (قوله أربعة تضرب) الأولى حذف أربعة لأنها مكررة مع قوله قبل الأربعة (قوله إذا) أقول : هو إذا الشرطية حذفت الجملة التي تصاف هي إليها وعوض عنها التنوين على ما قبله الكافيجي والسبوطي وغيرهما من محقق المتأخرين ، لا الناصبة للضارع إذ لا مضارع هنا (قوله إلى النمان) قال في الكبير بحذف الباء تخفيفاً والإعراب مقدر عليها أو ظاهر على النون كما في قوله :

الأسوار أشار بقوله
(أو شبه جلا) أي أظهر
الاحاطة بجميع الأفراد
أو بعضها (وكما) أي
كل تلك القضايا
الأربع وهي الشخصية
والسورة بقسمها
والمهمة إذ تقدم
التصريح بها في قوله
كلية شخصية والأول
بما صوره وإنما مهملة
(موجبة وسالبة) الواو
للتقسيم فالتقضايا
الأربعة باعتبار قسمي
السور الكلي والجزئي
والشخصي والاهمال
أربعة تضرب في اثنين
للووجبة والسالبة (فهى
إذا إلى النمان آية)
أي راجعة وهي
الشخصية للوجبة نحو
زيد حيوان والسالبة
نحو زيد ليس بكتاب
والمهمة للوجبة نحو
الإنسان حيوان
والسالبة نحو الحيوان
ليس بإنسان والكلية
للووجبة والسالبة
والجزئية للوجبة
والسالبة

لها ثانيا أربع حسان وأربع فتقرها ثمان

(قوله) وتقدم التثليل لهذه الأربعة أي عند قول المصنف: إما بكل أو ببعض الخ (قوله) والمهمة في قوة الجزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق والزيادة مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الأفراد كافي للإنسان كاتب بالقوة لا يقتضي تيقن الحكم به من التسامك على الجميع فسقط ما قيل هنا (قوله) والشخصية في حكم السكينة لأن الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم كافي الكبير ولما كان الشبه بين الشخصية والسكينة ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة إلى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والسكينة دون القوة العبر بها فيما بين المهمة والجزئية كذا ظهر لي فاقبل إنه تفان قصور (قوله) نحو هذا زيد وزيد إنسان مثال لما في الشكل الأول ومثاله في الشكل الثاني لاشيء من الحجر بحيوان وزيد حيوان ينتج لاشيء من الحجر يزيد أي يسمى هذا الاسم (قوله) سماه الطبيعية لأن الحكم فيها إنما وقع على طبيعة السكينة أي ماهيته لا على مصادق عليه من الأفراد كافي الإنسان نوع والحيوان جنس إذ لاشيء من أفراد الإنسان بنوع ولا شيء من أفراد الحيوان بجنس (قوله) ولا تصالح لأن تصديق الخ إذ لا يصدق قولنا كل إنسان نوع ولا بعض الإنسان نوع ولا كل حيوان جنس ولا بعض الحيوان جنس وخروج بهذا القيد المهمة فانها سالحة كذلك (قوله) والحق أنها داخلة في الشخصية هو أحد أقوال ثلاثة. ثانيا أنها داخلة في المهمة. ثالثا أنها قسم مستقل لاشخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو المشهور وقد رد في الكبير القول بأنها شخصية بما لا ينشئ فلذا اختار في الصغير أنها شخصية والأقوال الثلاثة على أنها معتبرة في العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير (قوله) الأول في الرتبة الخ قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على الحكم ومتأخران عنه وصفا لأنه إذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية والطرف المحكوم به صفة المحمولية (قوله) لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم أي لأن المحكوم به وصف له في المعنى والوصف سابق على صفته في الخارج والاعتبار وهذا يجعل النحلة رتبة للبداية التقدم وأما جعلهم رتبة الفاعل المتأخر مع أنه موصوف الفعل في المعنى فلا مبرر لفظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله) لأنه وضع أي اعتبر ولو حظ وعبرة ابن يعقوب مسمى الأول موضوعا في القضية الحلية لأنه يتخيل فيه أنه كشيء وضع أي نصب ليحكم عليه غيره ومسمى الثاني محمولا لتخيل أنه حمل على الأول وسبب التخيل أن العروض وهو الأول أصله أن يكون ذاتا والعارض أصله أن يكون وصفا والذات أحق بأن يكون حاملا فيكون الوصف أحق بأن يكون محمولا (قوله) حال كونهما بالسوية أشار إلى أن قول المصنف بالسوية حال من الموضوع والمحمول على مذهب من يجيز إتيان الحال من الخبر أو من ضميرها بناء على أن المراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول كما أشار إليه الشارح (قوله) بل يذكران معا أي لفظا أو نية كافي الكبير (قوله) والجزء الثالث للنسبة الخ اعلم أن القضية جزئية آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هي تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتا أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع معا وعلى النسبة للتقدمه التزاما لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزءان من القضية أدبا بعبارة واحدة طالبا للاختصار كذا في شرح التسمية. أقول: إذا علمت هذا علمت ما في جعل شيخنا الشارح في كبره وشيخنا العدوي في حاشيته الجزء الرابع الإيقاع والانزع أي إدراك الوقوع

وعلم الوقوع إذ ليس ذلك من أجزاء القضية وبهذا نفسه اعترض ملا أحمد على المنفرد في حمله
 ذلك من أنجزاتها فاحفظه وأن الأولى حمل القضية في قول الشارح والجزء الثالث المنسبة على مايم
 النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة أول وقوعها يجعل ال استمرارية
 تكون المحالة في قوله ويسمى اللفظ بالمال عليها أعم من المطابقة والالتزامية فافهم (قوله لدلالته
 على النسبة الرابطة) أي تسميته اللفظ بالمال عليها رابطة من توسعية المال باسم المعلوم (قوله والرابطة
 تارة تكون اسم الخ) في كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لأنهم لا يجعلون هو اسما بل في قلب الاسم
 الرجوع عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لا اسم ولا كان فلا بل في قاله الفعل وعبارته في الكبير
 ثم لفظ المال على النسبة المسمى بالرابطة قالوا هو أداة لدلالته على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها
 على الطرفين المتشعبين كما هو شأن النسب ثم هو قد يكون في قلب الاسم كهو في قولنا زيد هو قائم
 ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون في قلب الكلمة أي الفعل ككان في قولنا زيد كان قائما ويسمى
 رابطة زمانية اه وكذا في الصلح والسعد التفتتاني هنا أبحاث انظرها في الكبير وسنذكر بعضها
 (قوله كخفظة هو) استشكله السعد بأن لفظة هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائذ إلى زيد عبارة عنه
 وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وإن أريد ما يستعمله ضمير الفصل والعماد
 فهو لا يكون في مثل زيد علم وعلى تقدير أن يكون فهو إغماض الحصر والتأكيد وتحقيق أن ما بعده
 خبر لا نعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والذى يفهم منه علم بطريق لغة العرب هو الحركات الإعرابية بل
 حركة الرفع تحقيقا أو تقديره لا غير لأنا إذا قلنا زيد علم على سبيل التعداد بلا حركة إعرابية لم يفهم منه
 الباطل والاسناد وإذا قلنا زيد علم بالرفع فهم ذلك وقما كنت حتملا في حل هذا الاشكال ومتفحضا
 على حقيقة الحال في هذا المثال حتى وجدت في [كتاب الألفاظ والحروف] لأبي نصر الفارابي ما يدل
 على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا أنها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
 أن الفلاسفة قالوا ذلك واختار بعضهم في الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفعل قال ولا نسلم أنهم
 لأدلالة له على النسبة أصلا لتصريح بأنه محقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع
 ونسبته إليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد في نحو زيد
 علم لأنه لا بد كرايين جزئي ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع خلق أي فيمكن التخلص
 عنه بأن يقال لما كان المقصود الأهم به عند النحاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكره لفظا إلا إذا
 كان المضمول يتبع التابع للفرق بينهما وللمناطقة مقصودهم به أزيد من ذلك وهو الربط أيضا فلم
 يبعد أن يكون لهم به مزيد اهتمام ويلزمه في كل موضع نية سواء ذكر أو لم يذكر معنى أن بعض
 النحاة يجوز الفصل في النكرات مطلقا واستظهر اليوسفي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود
 ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية محلية وتلك الرابطة إلى رابطة
 أخرى وهكذا فيسلسل الأهم إلا أن يقال القضية التي موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة وما علم أنه
 لا فرق في الضمير المجهول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو النخبة وأن الجمل الفعلية مستغنية
 عن الرابطة وكذا الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد قائم لكن يجوز في هذه التصريح بالرابطة قيل
 وكذا التي خبرها مشتق نحو زيد قائم لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط
 بالموضوع أفاد كل هذا في الكبير قال وظن أني سمعت من تفر برشيخنا أن الضمير المستتر في قائم من
 قولك زيد قائم يدل على النسبة إلى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع المعين اه
 أقول مراده بالجمل الفعلية ما قبلها تام بدليل ما يأتي قريبا (قوله كان) مثليا سائر الأفعال الناصبة

لدلالته على النسبة
 الرابطة والرابطة تارة
 تكون اسمًا كخفظة
 هو وتسمى رابطة غير
 زمانية وتارة تكون
 فعلا ناسخا للابتداء
 ككان ويسمى رابطة
 زمانية وقد تحذف
 الرابطة كثيرا

إلا ما يتقلب الكلام معها إنشاء كمسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من أنها فعل وفي كونها رابطة نظر إذ لا تدل على شيء سوى نفي النسبة كأدوات النفي ولا فرق في الأفعال الناقصة بين أن تتقدم على الجزء من نحو كان زيد قائما أو تتوسط نحو زيد كان قائما أو تتأخر نحو زيد قائما كان وقد نظر في كون الأفعال الناقصة المذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين: أحدهما أنها قد تجتمع مع الضمير الرابط نحو - كنت أنت الرقيب - وهذا يمنع كونها رابطة. الثاني أنها وضعت لمعنى آخر غير الرابط كذا قاله تعالى - كنت أنت الرقيب عليهم - إن جعل أنت ناكيدا لثناء للفاعل ترجح كون كان للرابط وإن جعل فصلا فهو الرابطة ولك أن تجعل كليهما رابطا كالناكيد اللفظي وكان أن كل واحد من الطرفين يجوز ناكيد كذا كذا ما يدل على النسبة، وعن الثاني بأن قوله أنها وضعت لمعنى آخر غير الرابط لا ينافي كونها رابطة وأيضاً فالنكاهة إنما صممت ناقصة على الصحيح لأنها لا تنكتى بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم للتنسيب كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم فلفظاتهم مختلفة قيل إن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وأن لغة العرب لا تستعمل القضية خالية عنها إما بلفظ أو حركة من الكبير (قوله بالاعراب) أى لفظاً أو تقدير (قوله والرابط اللفظي) عطف لازم على ما زوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عوارض اللفظ (قوله حينئذ) أى حين إذ تحذف الرابطة (قوله فان صرح بالجهة أيضاً) كأن قلت كل إنسان حيوان بالضرورة إذ الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الآخر التي هي الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الإطلاق كما سيأتي (قوله لأن معنى السور) هو الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها (قوله إن جعلت أداة السلب الخ) استشكل جعل أدواته جزءاً من المحمول أو الموضوع بأن معناها يجب أن يكون مستقلاً ومعنى أداة السلب غير مستقل والركب من المستقل وغيره غير مستقل إلا أن يقال لو خط في المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وإن اشتملت على غيرها كذا في رس - أثول: إذا جعلت لا بمعنى غير كافى قوله تعالى - ولا الضالين - على ما في البغوى وغيره لم يشك جعلها جزءاً لأنها حينئذ اسم مستقل (قوله جزءاً من محمولها) أقول: مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون أداته جزءاً من الموضوع الخ أن يكون للمعنى جزءاً من محمولها فقط وحينئذ يشكل قوله وإلا سميت محصلة لصديق قوله والحينئذ بما إذا جعلت جزءاً من الطرفين مع أنها لا تسمى محصلة اتفاقاً إلا أن يقصر قوله والاعلى غير هذه الصورة بأن يكون للمعنى والآلة جعل جزءاً من محمولها أصلاً بأن لم تجعل جزءاً من أحد الطرفين أو جعلت جزءاً من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أى معدولة لافها بالأداة عن أصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب الحذف والإيصال (قوله وإلا سميت محصلة) من باب الحذف والإيصال أى محصلة لأنها جعل المحمول فيها أمراً محصلاً أى وجودياً لا عديماً ومنه يعلم وجه تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجودياً أن حرف السلب لم يعتبر جزءاً منه لأماته وموه وجودى و بكونه عديماً أن حرف السلب اعتبر جزءاً منه فلماذا كان زيداً عجمي قضية محصلة لا معدولة (قوله ووجودية) أى ثبوتية وسيأتى أن الوجودية اسم أيضاً للوجودية اللدائمة التي هي إحدى المطلقات الثلاث التي هي قسم من الوجوهات (قوله فترجع القضايا الخمائة إلى ستة عشر) أعلم أن المعدولة إذا أطلقت لا تنصرف إلى المعدولة المحمول وحيث أريد غيرها قيدت بمعدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف إذا أطلقت إلا إلى محصلة المحمول فان أريد غيرها قيدت هذا ما يقتضيه قول الشارح وإلا

في لغة العرب اكتشافها بالاعراب والرابط اللفظي وتسمى المحلية حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابط ثلاثية فان صرح بالجهة أيضاً فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لأن معنى السور ليس لازماً للقضية . واعلم أن كل واحدة من القضايا الخمائة المتقدمة إن جعلت أداة السلب جزءاً من محمولها سميت معدولة وإلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الخمائة إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب جعلت بها

عن أصل مدلولها وهو قطع النفسية وجعل جزءاً من المحمول فإذا قلت الإنسان هو ليس بكتاب فآداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول معدولاً لتأخرها. (٩٦) عن الرابطة وقد تكون أذاته جزءاً من الموضوع نحو كل لحيوان جماد قسمي

تمت محصلة وجودية والذي في كلام غير واحد كشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي أنها إذا أطلقت لا تنصرف إلا إلى محصلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخيصى المحصلة بما ليست أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركب طرفيها من الثاني والثاني وقد فهم بما ذكرنا أن الرجوع إلى ستة عشر فقط إنما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة إلى معدولة المحمول ومحصلته لا غير أما إذا اعتبرت أقسام المعدولة الثلاثة وأقسام المحصلة الثلاثة وضربت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين السكور منها ستة عشر لأن محصلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع فقط . وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أي مدلولها الأصل أي التماسل (قوله قطع النسبة) أي نفيها (قوله لتأخرها) علة لقوله جزءاً من المحمول وأشار بذلك إلى أن علامة كون أداة السلب جزءاً من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزءاً منه تقدمها على الرابطة وهذا ظاهر إذا ذكرت الرابطة أما إذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فإن اعتبر تقدم الرابطة على أداة السلب فمعدولة والإفصحة (قوله نحو كل لحيوان) أي غير حيوان فلا معنى غير كامة وللمراد كل لحيوان من الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أي التمثيل المذكور كله في الموجبة أي للمعدولة للوجه (قوله فآداة السلب الأولى) وهي ليس (قوله والتحقيق الخ) هذا هو الذي ذكره العقابي والسعد والسوسى معترضين على القوم في إطلاقهم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع (قوله اقتضت وجود الموضوع) أي خارجاً حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً وهذا حال فعقل القضية وإيقاع النسبة والوجود الأول هو الذي اختصت القضية باقتضائه إذا كان المحمول خارجياً دون الثاني فإنه مشترك بين الموجبة والسالبة بمعنى أنك لا تحكم على الشيء حكماً إيجابياً أو سلبياً إلا بعد أن تستحضره في ذهنك وتصوره فتقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجاً كذا في البوسى . واعلم أن موضوع القضية الموجبة التي تقتضي وجوده قسماً موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كما في كل إنسان حيوان ونسعى القضية حينئذ خارجية وموجود تقديرها كما في كل عتقاء طائر ونسعى القضية حينئذ حقيقة ومعنى كل عتقاء طائر أن العتقاء لو وجدت كانت طائراً وأما موضوعها ليس موجوداً بالفعل ولا مقدر الوجود فتسمى بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم وهذا التحقيق يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله عن الموضوع) وعن المحمول (ب) أقول: هذا حيث لم يحتاجوا إلى التعمير بنهر هذين الحرفين وإلا عبروا وبغيرها من الألف والدال والماء والواو والزاي والحاء والطاء وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلباً للتمييز بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلاً لو مثلاً للقضية الموجبة الكلية بكل إنسان حيوان توهم انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مادة الإنسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الأمر) كالضرورة واللا ضرورة والدوام (قوله ونسعى مادة) ونسعى أيضاً عنصر القضية وأصل القضية كما في النعيم (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المنفوخة أما في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكليف النسبة بالكيفية كما في القطب ومعنى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب العقلي كما في اليومي وغيره . واعلم أن الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كما في الخيصى فهو أعم منها (قوله والاطلاق) أي الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسلك الشارح هذا الترتيب لكان أحسن (قوله إلى ثلاثة عشر) ثبت منها بباطل وهي ما لم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائماً أو بالضرورة

القضية معدولة الموضوع أجزءاً منها قسمي معدولتهما نحو كل لحيوان هو لا إنسان هذا في الموجبة ومثال السالبة المعدولة المنحول فقط زيد ليس هو لا عام فآداة السلب الأولى ليست جزءاً من المحمول بل هي حلقه النفسية لتقدمها على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان بالنسبة ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق أن الموجبة إن كان محمولها موجوداً في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم وإلا فلا نحو زيد ممكن أو معلوم أو مذكور أو غير عالم وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ فيقولون كل ج ب دون كل إنسان حيوان مثلاً للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة واعلم أنه لا بد لنسبة

القضية من كيفية في نفس الأمر ونسعى مادة واللفظ الدال عليها جهة فإن ذكر في القضية مثبتة موجبة وذلك الكيفية من الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وهذا المأخوذ من القضايا باعتبارها إلى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام: الأولى

وسبغ مركبات وهي ما اشتملت على ذلك وزاد جماعة كالسعد على التهذيب على البسائط صوريتين من
الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة للاحتياج إلى معرفتهما في المركبة فصار المجموع خمس
عشرة (قوله الضروريات الخمس) قد علمت أن منهم سبعا بزيادة الوقتية المطلقة والمنشرة
المطلقة ووجه الحصر في السبع أن علة الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين
أو غير العين وكل من الثلاثة الأخيرة إما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هي التي حكم فيها
بضرورة ذات النسبة مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ
من الانسان بحجر بالضرورة فقد حكم في المثال الأول بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع أوقات
وجود ذاته وفي الثاني بضرورة سلب الحجرية عنه في جميعها وهي بسيطة وإنما سميت ضرورة لاشتغالها
على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشروطة العامة) هي التي حكم
فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام
كاتب وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتب فقد حكم في الأول بضرورة
ثبوت تحريك الأصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة إذ ذات الكاتب من غير اعتبار
وصفه ليس تحرك الأصابع ضروري الثبوت لها وفي الثاني بضرورة سلب سكون الأصابع عن
الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف
وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو اللادوام
(قوله والمشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب اللفظ. مثالها موجبة
كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتب لادائما : أي لمدّة دوام ذات الموضوع وسالبة لاشئ
من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتب لادائما وهي ان كانت موجبة مركبة من مشروطة
عامة موجبة فطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما
كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك
الأصابع بالاطلاق : أي الفعل وإن كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائما كان الإيجاب متحققا في
الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ، ومن هنا
تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب جزئها الأول وسلبها فإن كان موجبا كانت
القضية موجبة وإن كان سالبا كانت سالبة وأن الجزء الثاني مخالف للجزء الأول في السكف : أي
الإيجاب والسلب موافق في السكف : أي السكفية والجزئية وسميت مشروطة لما مر وخاصة لأنها أخص
من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنشرة) يعني المركبتين لأن من يعدّ الجهات ثلاث عشرة
بعد الوقتية والمنشرة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة البسيطتين كما علمت سابقا وكما
في القطب . واعترض على أهل هذه الطريقة في تركهم لهما بأنهما جزأ الوقتية والمنشرة المركبتين
فيحتاج إلى بيانهما أولا. ولنبين الأربعة فنقول الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت
معين. مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من
الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتهما بالوقت ومطلقة لاطلاقهما عن
قيد اللادوام بحسب الذات الثاني احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد
اللا دوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح بما ذكرنا وتركها ان كانت موجبة من وقتية مطلقة
موجبة فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فطلقة عامة موجبة

الضروريات الخمس
الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة
والمشروطة الخاصة
والوقتية والمنشرة .
الثاني الدوام الثلاث

هي مفهوم اللادوام المنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين . مثالها
 موجبة بالضرورة : كل انسان متنفس وقتا ما وسالبة بالضرورة : لاشئ* من الانسان بمتنفس وقتا ما
 وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم . قلنا وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنتشرة
 الغير المطلقة هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات . ومثالها موجبة وسالبة واضح
 مما ذكرنا وتركبها إن كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام
 وإن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الدائمة
 المطلقة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة للوضع مادامت ذاته . مثالها موجبة . دائما : كل انسان حيوان
 فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة ، وسالبة . دائما : لاشئ* من الانسان
 بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهي بسيطة ووجه
 تسميتها دائما واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت (قوله والعرفية العامة) هي التي حكم
 فيها بدوام النسبة لمادام وصف الموضوع . مثالها موجبة : كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وسالبة
 لاشئ* من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً وهي بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام
 الوصف عرفاً ولولم يصرح به ألا ترى أنه يفهم عرفاً من قول القائل كل كاتب متحرك الأصابع أن
 المراد مادام كاتباً وعامة لأنها أهم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف
 (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة
 واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي إن كانت موجبة مركبة من عرفية عامة
 موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فمطلقة عامة
 موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الممكنة العامة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف
 للحكم فإن كان الحكم في القضية إيجابياً أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وإن كان
 سلبياً أفهم سلب ضرورة إيجابه وإن شئت قلت هي التي نسبتها غير مستحيله مثالها موجبة : كل نار
 محرقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم إحراق النار وسالبة لاشئ* من النار
 ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة النار وهي بسيطة وسميت ممكنة لما هو
 واضح وعامة لأنها أهم من الممكنة الخاصة لصدقها بها وبالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن جاني الحكم ثبوته وانتفائه . مثالها موجبة : كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص وسالبة لاشئ* من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناها أن ثبوت الكتابة للانسان
 وانتفائها عنه ليسا بضروريين وتركبها موجبة أو سالبة من ممتكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى
 سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لأنه إن عبر بعبارة إيجابية كانت موجبة
 أو سلبية كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هي التي حكم
 فيها بفعلية النسبة أي كونها بالفعل . مثالها موجبة : كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ* من
 الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد بضرورة
 أودوام أو لاضرورة أودوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة
 وعامة لأنها أهم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية (قوله والوجودية اللادائمة) هي
 المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سواء
 كانت موجبة أو سالبة مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة لأن الجزء الأول
 مطلقة عامة والثاني هو اللادوام ومفهومه مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها أو سلبها بالفعل

الدائمة المطلقة والعرفية
 العامة والعرفية الخاصة .
 الثالث الممكنتان
 الممكنة العامة والممكنة
 الخاصة . الرابع
 المطلقات الثلاث
 المطلقة العامة
 والوجودية اللادائمة

كما في اليوسى واللدائمة لتقيدها بلا دائما (قوله) والوجودية للاضروية) هي المطلقة العامة مع
 زيادة قيد الاضروية بحسب الدلائل. ومثلها موجبة وسالبة واضحة بما مر، وهي إن كانت موجبة
 مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة هي مفهوم الاضروية وإن كانت سالبة من مطلقة
 عامة سالبة فممكنة عامة هي مفهوم الاضروية ووجه تسميتها بالوجودية للاضروية واضح مما مر.
 فائدتان: الأولى زاد السنوسى في شرح مختصره أربع موجبات للممكنة الدائمة وهي ما قيد
 إمكانها بالموافق نحو كل آكل فهو جائع بالامكان دائما والحينية المطلقة وهي ما قيد إمكانها بالحين
 نحو الكاتب متحرك بالاطلاق حين الكتابة والحينية الممكنة وهي ما قيد إمكانها بالحين نحو الكاتب
 متحرك بالامكان حين الكتابة والممكنة الوقتية وهي ما قيد إمكانها بالوقت نحو الآكل متحرك الفم
 بالامكان وقت الأكل. قيل الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام أننا إذا قلنا وقت الكتابة مثلا
 المراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا الشارح في موجباته
 ما ملخصه ليس حصر الموجبات في عدد عقليا بل هو جلي فيمكن استخراج موجبات أكثر للمطلقة
 الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة للنشئة وهي ما حكم فيها بذلك في وقت
 غير معين وكما إذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة أنه مع زيادة من القطب وقال
 القطب: الموجبات غير محصورة في عدد إلا أن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كالمتناقض
 والعكس ثلاثة عشر. الثانية ما ذكر في الحليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجبة أما التصلة
 لجهتها اللفظ الدال على كيفية تعلق تأليا بمقدمها من الزوم أو الاتفاق كما إذا قيل كلما كان الشيء
 إنسانا كان حيوانا لزوما أو كلما كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق اتفاقا. وأما التصلة لجهتها اللفظ
 الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا أو اتفاقيا كما إذا قيل العدد إما زوج وإما فرد عقلا أو هاتفا
 حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية الأسود الاكاتب إما أن يكون أسود وإما أن يكون كاتب اتفاقا. وأما
 دائما المذكور في التصللات كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا فليس بجبهة
 كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الأزمنة في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحلية ولا يكون
 اللفظ الواحد سورا وجهه كذا في موجبات شيخنا الشارح ومنها ومن مثل القطب على التسمية بطلب
 بيان النسبة بين الموجبات وبين تقاضها وعكسها (قوله) لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة
 أقول فيه أمران: الأول أن السور أيضا غير لازم الذكر وقد قسم الصنف القضية باعتبارها كما سبق.
 الثاني أن الجهة كما قدمه هي نفس اللفظ فكان ينبغي أن يقول لعدم لزوم ذكر الجهة أو لعدم لزوم
 ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية ما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدر مضاف أى الدال على مدلول
 الجهة (قوله) وترك تفسير الرابطة) أقول: عبارته توهم أنه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع أنه لم يذكرها
 من أصلها (قوله) مع أن لغة العرب في معنى التعليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله) وترك المنحرفات
 اعلم أن حق السور أن يقرن بالموضوع السكلى واقتترانه بالموضوع الجزئى أو المحمول مطلقا هو الانحراف
 وتكذيب المنحرفة مهما أثبت للجزئى أفرادا أو حكمت باجتماع أفراد في فرد نحو كل زيد انسان وعمره
 كل انسان وإلا فكيفها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الانسان وتكذب عند
 امتناعها نحو زيد بعض الخمار وقد أوصلها السنوسى في شرح مختصره إلى مائة واثنى عشرة صورة
 (قوله) تدريا للطلبة) أى تعو بدالهم على ممارسة الحفريات (قوله) وإن على التعليق) أى التعليق
 ففوله أى ربط بمعنى ارتباط لأنه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل
 (قوله) أى ربط إحدى الخ) أى وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة

والوجودية للاضروية
 وبيان هذه التناضيات
 وتميز بسيطها من
 مركبها مذكور في
 المطولات وقد أفردنا
 ذلك وما يتعلق به
 بمنظومة وشرحها
 فليرجع إليهما ولعل
 المصنف تركها لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال
 على الجهة وترك تفسير
 الرابطة لعدم لزوم
 ذكرها في جميع الحالات
 وإنما يلزم ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب
 تستغنى عنها كما ذكره
 الامام السنوسى
 بالأعراب وترك
 المنحرفات لعدم كثرة
 نفعها وإنما تذكر
 تدريا للطلبة وامتحانا
 للأفكار. ولما فرغ
 من تقسيم الحلية أخذ
 في بيان الشرطية
 وأقسامها فقال (وإن
 على التعليق) أى ربط
 إحدى القضيتين
 بالأخرى وعلى معنى
 الباء (فيها) أى القضية
 (قد حكم)

كما سيأتى (قوله أى إن حكم فيها الخ) بيان لما هو أصل التعبير وإشارة إلى أن إن داخله على فعل مقدر يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إمامزوج وإمافرد في قوة قولنا إن كان العدد زوجاً فلا يكون فرداً وإن كان فرداً فلا يكون زوجاً . وإعلم أن الجملة كانتكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الأمر وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا إن كانت موجبة فإن كانت سالبة فصدقها بمطابقة سلب الحكم المذكور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعم من أن يكون طرفا الشرطية صادقين نحو كلما كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود أو كاذبين نحو كلما كان الإنسان حمراً فهو ناهق (قوله بمعنى الربط المذكور) أى ولم يحمله على ظاهره من توقيف شئ على شئ لأنه الخ أى وإذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه شاملاً للمنفصلة مع أنه سيقسم الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة فيكون في كلامه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره (قوله قد وقع الربط) من إقامة الظاهر مقام المضمر لطول الفصل ولئلا يلزم عمل ضمير المصدر في قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أى كل منهما الخ) بيان لوقوع الربط بين جزئيهما بالعناد (قوله صريحاً) كافي للتصلة أو استلزاما كما في المنفصلة لأنها تدل على العناد بين طرفيهما وهذا يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر في مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفائه على ثبوت الآخر في مانعة الجمع والتقرير يعلم أن الشئ الذى قبل أو في تعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشئ الذى بعد أو بالنظر لمانعة الخلو وأن أومانة خلو تجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلًا لمانعة الجمع (قوله لاتصال طرفيهما) أى اقترانهما صدقاً ومعية أى من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة العية اجتماعهما وتصحبهما وعدم التنافي بينهما وذكر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقاً من ذكر اللازم بعد اللزوم وإنما فسرنا الصدق بالتحقق لأن الصدق في القضايا بمعنى التحقق كما أنه في المفردات بمعنى الحمل (قوله ومثلها) بالجر عطفاً على شرطية . وأنتخير بأنه لا ضرورة لزيادة مثلها من حيث المعنى لأن المأثلة في الربط المذكور متحققة من جعل المنفصلة قسمًا من الشرطية كذا في حاشية شيخنا العدوى (قوله وفي قولنا) الضمير له وللصنف لأن بعض المقول مقوله وبعضه مقول المصنف أول الشارح فقط باعتبار أنه أقر ما للمصنف فاندفع ما قيل هنا (قوله إلى أن تسميتها شرطية تجوز) أى في الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعم المتصلة والمنفصلة وحمل التعليق فيه على ما يصلح لها لأن تعريف الشئ إنما يكون بما يدخل أفراد الحقيقة فقط ولهذا قال في الشرح الكبير لكن على هذا لا يصح إدخالها في تعريف الشرطية لأن تعريف الشئ لا يكون شاملاً لأفراده المجازية (قوله باعتبار الربط) أى بسبب اعتبار الربط يعنى أن علاقة التجوز للمشابهة في الربط كما صرح به في الكبير (قوله أو هي حقيقة اصطلاحية) هذا هو المناسب لما مر من إدخالها في التعريف ولم تكن لغوية لأن الظاهر أن الشرط عند اللغويين توقيف شئ على شئ صراحة (قوله لوجود حرف الانفصال فيها) قال السعد في شرح الشمسية : اعلم أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثلاث فقد قال في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو رأيت إمامزيدا وإمامرا والعالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس اه ذكره الغنيمي والشارح في كبيره فيما أتى

جعل كلامه شاملاً للمنفصلة والمتصلة لأنه سيقسم الشرطية إليهما والربط المذكور في المتصلة ظاهره وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزئيهما بالعناد أى كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وأنه لا يصح الاقتصار على أحدهما فلا تقول العدد إمامزوج وتسكت ويصح كون التعليق باقياً على معناه ويراد أن الشرطية محاكم فيها بالتعليق صريحاً أو استلزاما فتدخل المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيهما متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضاً) كما انقسمت الجملة إلى مامر (إلى شرطية متصلة) نحو إن كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيهما صدقاً ومعية (ومثلها) في الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو إما أن يكون العدد

زوجاً أو فرداً وفي قولنا ومثلها في الربط إشارة إلى أن تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيهما بالعناد أو هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو إما

مع مناقشة للبوسى في المثال الأول فانظره (قوله مثلا) أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل مثلها تارة أو نحوها (قوله عدم الاجتماع في الصدق) هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الحذف وقوله أو فيهما معا في مانعتهما (قوله من المتصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط والمتصلة والتالي معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بترتيبها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأها لا يسميان مقما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اهـ (قوله وفي الرتبة في المتصلة) لأنه للزوم والمعلق عليه ورتبة للزوم والمعلق عليه التقدم على التلازم والمعلق وإن أخر في الذكر (قوله وإن ذكر آخر في المتصلة) لم يقل فيها للايضاح (قوله نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة) قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النجاة اهـ وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اهـ وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النجاة لأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير (قوله فلا ترتيب بين جزأها إلا في الذكر) أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيها له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المني الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم (قوله تلازم) أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة عدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين ملاسته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى في . والحاصل أن المتصلة ماحكم فيها بصحبة التالى للأول كذا في الكبير (قوله بصدق قضية) أى تحققها (قوله لعلاقة) أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه (قوله توجب ذلك) أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله يستلزم المقدم التالى) أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقيق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح استكفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياها بقرينة بقية كلامه

مع مناقشة للبوسى في المثال الأول فانظره (قوله مثلا) أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل مثلها تارة أو نحوها (قوله عدم الاجتماع في الصدق) هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الحذف وقوله أو فيهما معا في مانعتهما (قوله من المتصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط والمتصلة والتالي معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بترتيبها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأها لا يسميان مقما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اهـ (قوله وفي الرتبة في المتصلة) لأنه للزوم والمعلق عليه ورتبة للزوم والمعلق عليه التقدم على التلازم والمعلق وإن أخر في الذكر (قوله وإن ذكر آخر في المتصلة) لم يقل فيها للايضاح (قوله نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة) قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النجاة اهـ وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اهـ وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النجاة لأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير (قوله فلا ترتيب بين جزأها إلا في الذكر) أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيها له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المني الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم (قوله تلازم) أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة عدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين ملاسته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى في . والحاصل أن المتصلة ماحكم فيها بصحبة التالى للأول كذا في الكبير (قوله بصدق قضية) أى تحققها (قوله لعلاقة) أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه (قوله توجب ذلك) أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله يستلزم المقدم التالى) أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقيق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح استكفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياها بقرينة بقية كلامه

الكسبية بأن يكون المقدم سببا في التالي نحو كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كالأو عكست هذا المثال أو يكونا مسببين عن سبب (١٠٢) آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى إذ وجود النهار وإضاءة العالم

مسببان عن طلوع الشمس وبالتضاييف
نحو إن كان زيد أبا لكر فبكر ابنه
أو كان لأعلى وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بامر لا لعلاقة توجب بل اتفق أنهما وجد معا نحو إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق إذ لا علاقة بين ناطقة الانسان وناهية الخمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجد معا وإنما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين جزأيه . واعلم أن ما ذكره المصنف هو في الموجبة لأنها التي يحكم فيها بالصحة وأما السالبة نحو ليس ان كل هذا إنسانا كان حجرا قسمتها متصلة أو لزومية لشابها للوجبة وإلا فهي ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذا ذات الانفصال) أي المتصلة (دون مين)

(قوله كالسبية) أي سبية المقدم للتالي أي كونه سببا له كافي للمثال الأول أوسببية التالي للمقدم كافي للمثال الثاني أوسببية شيء آخر لهما كافي للمثال الثالث (قوله وبالتضاييف) عطف على كالسبية والتضاييف كون الشئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر كالأبوة والبنوة وإن تقدمت ذات الأب على ذات الابن إذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة (قوله أو كان لأعلى وجه اللزوم) عطف على كان في قوله سابقا سواء كان على وجه اللزوم (قوله بما مر) أي يصدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله لا لعلاقة) أي لا للملاحظة علاقة فلا يرد أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالي مسببين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقة الانسان وناهية الخمار مسببان عن سبب واحد وهو تعقل القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق لزومية مثل إن كان النهار موجودا فالعالم مضى . أفاده الغني . واعلم أن الاتفاقية قسمان خاصة وهي ما حكم فيها بصحة التالي للمقدم في الوجود لا لعلاقة نحو إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وعامة وهي ما حكم فيها بتحقيق التالي على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن متحققا وكان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالي وكانت هذه أهم لأنهما يجتمعان في المثال للتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيها لم يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى - ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله - فمقدمها ممكن الوقوع لكنه لم يقع وتاليها وهو ما نفدت كلمات الله واقع مستمرا لأنفاه ولا يرفه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال كذا في الكبير (قوله أن ما ذكره المصنف) أي في تعريف المتصلة بدليل تحليله لكن ما سيذكره الشارح من التجوز يجري في تسمية السالبة شرطية لأنه لم يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فكان ينبغي التنبه على هذا أيضا (قوله أو لزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يزيد أو اتفاقية لأن تسمية السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشابها أيضا للوجبة الاتفاقية وإلا فهي ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق (قوله لمشابها للوجبة) أي في تركيب الطرفين والاشتغال على أداة الشرط وصرح كلامه أن تسميتها بذلك من باب الاستعارة ويحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى ما أوجبت تلازم الجزئين إثباتا أو نفيًا (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أي بل سلب الاتصال واللزوم (قوله ما أوجبت تنافرا) اعلم أن التنافر بين الطرفين إما أن يكون لدا بينهما فهي المتصلة العنادية وهي التي تعرض لها الشارح ولجهد اتفاق المعادة بينهما في الوجود فهي المتصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان أحسن وتنقسم أيضا إلى الأقسام الثلاثة الحقيقية كقولنا في شخص أسود كاتب إما أن يكون هذا أبيض أو كاتبًا وماعة الجمع كقولنا فيه إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبًا وماعة الخلو كقولنا فيه إما أن يكون هذا لأبيض أو كاتبًا (قوله فالمتصل إمامنا جمع) أشار الشارح إلى أن المصنف إنما ذكر مانع جمع باعتبار تأويل القسم الذي هو القضية المتصلة بالخبر فكأنه قال الخبر المتصل إما خبر مانع جمع الخ (قوله وهي التي) أثبت لمراعاة الخبر أو لتأويل الخبر مانع الجمع بالقضية المانعة الجمع كخبر المشهور في التعبير (قوله صدقا) أي في الصدق أي التحقق أي أنها لا يصدقان في محل واحد أهم من كونهما ارتفاعا عنه أولا لجرى ان التثنية على أسمية مانعة الجمع وأسمية مانعة الخلو من مانعتهما كما ستعرفه ولا ينافي ذلك قوله بعد وترك من الشئ والأخص

أي كذب (ما أوجبت تنافرا) أي تنافيا وعنادا (بينهما) أي المقدم والتالي (أنسما) أي المتصلة (ثلاثة فتلما) فالمتصل إما (مانع جمع) وهي التي حكم فيها بالتناقض بين جزأيه صدقا نحو هذا الشئ لها شجر أو حجر

وتترك من الشيء والأخص من قبيضة (أو) مانع (خلو) وهي التي حكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذا نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض وإما أن يكون غير أسود وتترك من الشيء والأعم من قبيضة (أو) مانع (هما) أي مانع الجمع والخلو فالضيق في الأصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انفصل الضيق فقام مقام المضاف الرفع فارتفع أي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف إليه المتقدم كاهو ظاهر فالنقطة التي هي مائة جمع ومائة خلوة هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذا وتترك من الشيء وقبيضة نحو إما أن يكون العدد زوجا أو غير (١٠٣) زوج أو من الشيء والسواى

لنقيضة كقولنا العدد

إما زوج وإما فرد

فطرقا هذه القضية

لا يجتمعان ولا يرتفعان

(وهو) أي مانعهما

(الحقيق) ونسبى

القضية حينئذ حقيقة

وسميت الأولى مائة

جمع لاشتغالها على منع

الجمع بين طرفيها في

الصدق . والثانية

مائة خلوة لاشتغالها

على منع الخلوة عن

طرفيها بمعنى أنهما

لا يكذبان معا والثالثة

حقيقة لأن التناقض

بين طرفيها يتم منه في

الآخرين (الأخص)

من الأولين (فاعلموا)

فكل حقيقة يصدق

عليها أنها مائة جمع

وأما مائة خلوة دون

العكس فتجتمع

الثلاثة في نحو العدد

إما زوج أو فرد وتنفرد

مائة الجمع بنحو إما

أن يكون الشيء أبيض

أو أسود ومائة الخلوة

من قبيضة لأن الشيء وقد تتركب ومثل ذلك يقال في مائة الخلوة (قوله) وتتركب من الشيء والأخص من قبيضة) فإن الشجر قبيضة لاشجر والجبر أخص من لاشجر وكذا الحجر قبيضة لاجبر والشجر أخص من لاجبر (قوله كذا) أي في الكذب أي الانتفاء أي أنهما لا يرتفعان عن المحل أعم من أن يجتمعا فيه أولا لاسر (قوله) وتتركب من الشيء والأعم من قبيضة) فإن غير أبيض قبيضة أبيض وغير أسود أعم من الأبيض وكذا غير أسود قبيضة أسود وغير أبيض أعم من أسود والقاعدة أن أطراف مائة الخلوة تقاوس أطراف مائة الجمع (قوله) أي صار ضمير رفع) وإن شئت قلت: لم يصر في محل رفع والقصد دفع توهم أنه أعرب رضا (قوله كاهو ظاهر) قال في الكبير لأنه يلزم عليه أن يكون مجرورا منفصلا وضمير الجبر لا يكون إلا متصلا (قوله) هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذا) قال في الكبير واعلم أن التعاريف السابقة شاملة للصدق والكلاّب لأن الحكم بالتناقض إن كان مطابقا وذلك بأن يحكم به بين الشيء وقبيضة أو للسواى لنقيضة أو الأخص من قبيضة أو الأعم من قبيضة كانت صادقة وإن كان غير مطابق كإذا حكم به بين الشيء ومساويه أو الأعم منه أو الأخص منه مطلقا أو من وجه كانت كاذبة نحو إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا هـ ومنه يعلم أن قول الشارح في كل قسم من الأقسام الثلاثة وتتركب من كذا وكذا أعصوص بالصدق (قوله) ونسبى القضية حينئذ حقيقة) أقول: الأولى التعبير بقاء التفرع أو أي التفسيرية فافهم (قوله في الآخرين) أقول: وفتح الحاء ولو قال في الآخرين لناسب قوله الأولى والثانية (قوله الأخص) أي مطلقا من الأولين هذا على التعريفين السابقين لمانعة الجمع ومائة الخلوة أما على تعريفها للزيد آخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقة مبينة لهما كالمسند كره الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مائة الجمع ومائة الخلوة الموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في الحقيقة وتنفرد مائة الجمع في نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود ومائة الخلوة في نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود (قوله) وهذا في المنفصلات الوجبات) أي ما تقدم من تعريف المصنف للمنفصلة بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بمانعة الجمع ومائة الخلوة ومانعهما ومن أن الحكم فيها بالتناقض (قوله) أو حقيقة اصطلاحية) قال في الكبير لكن التعاريف السابقة لم تشملها هـ. وأقول: يمكن جعلها شاملة لها بأن المراد بقولنا ما حكم فيها بالتناقض أي اثباتا أو نفيًا (قوله) وإلا) أي والإقتل بأحد الوجهين بل قلنا حقيقة لغوية لم يسلم لنا لأنها تسلب الخ (قوله فهي) أي السوابب تسلب معنى الجمع الخ أي يسلب فيها ذلك فالاسناد مجازي (قوله) فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة) أما لمانعة الجمع فباعتبار أنها تسلب التناقض بين كون الشيء إنسانا وكونه ناطقا في الصدق لأنهما يجتمعان صدقا في زيد مثلا وأما لمانعة الخلوة فباعتبار أنها تسلب التناقض بينهما في الكذب لأنهما يجتمعان كذبا في الحمار مثلا وأما للحقيقة فباعتبار أنها تسلب التناقض

بنحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مائة الجمع ومائة الخلوة تفسير آخر أخص مما ذكرناه إن أردته فزد في آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقة مبينة لكل منهما بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الوجبات وأما السوابب فتقسمتها مائة جمع أو مائة خلوة أو حقيقة تجوز لمشابهتها موجباتها أو حقيقة اصطلاحية وإلا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلوة أو منعهما نحو ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تألف الحقيقة منها أكثر من عشرين في الظاهر

بينهما في الصدق والكذب لأتبعهما في زيد ويرفعان في الحمار كذا قرره شيخنا الشارح بدرسه واستشكله بعض بأنه تقدم أن الحقيقة تركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ومادة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه ومادة الحل من الشيء والأعم من نقيضه والإنسان والناطق متساويان فكيف يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة . وأقول: هذا غلط محض لأن ما ذكر في الموجبة لا في السالبة والإلزام تصدق سالبة قط كما لا يخفى (قوله) نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو (العدد) هو مساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعدين على السواء مثلاً الثمانية لما حاشيتان قريبتان وهما العدد الذي قبلها وهو سبعة والذي فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فقس . وإن شئت قلت: العدد ما تألف من الآحاد وعلى كل فالواحد ليس بعدد وإطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بارتفاع أطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصحيحة كائناً عشر فإن لها نصفاً وهو ستة وثلاثاً وهو أربعة وسدساً وهو اثنان وربعاً وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة عليها . واعلم أن التصف بالزيادة حقيقة لقوية إنما هو مجموع الكسور لا العدد فإطلاق الزائد على العدد وإن كان حقيقة عرفية مجاز عقلية من وصف الشيء بوصف مصاحبه وقيل لقوى من تسمية الجزء باسم كله وناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالأربعة فإن لها نصفاً وهو اثنان وربعاً وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهي ناقصة عن الأربعة وفي إطلاق الناقص على العدد مأمراً ومساو وهو مساواه مجموع كسوره الصحيحة كالسبعة فإن لها نصفاً وهو ثلاثة وثلاثاً وهو اثنان وسدساً وهو واحد ومجموعها ستة وهي مساوية للأصل الذي هو الستة . واعلم أن ما مشينا عليه من تعاريف الأقسام الثلاثة بمأمراً ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة في التعاريف إلى الكسور هو المشهور وقيل العدد الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره والناقص ما نقص عنه والمساوي مساواه كذا في بعض حواشي الفري . فإن قلت : يرد أحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الأعداد التي ليس لها كسور صحيحة . قلت الكلام في العدد الذي له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله) فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزءين فقط لأن تركبها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له الانقيض واحد أو المساوي لنقيضه وهو وإن كان قديتعدد لفظاً كما في المثال المذكور واحد معنى فإن المساوي لنقيض الزائد مجموع ناقص ومساو الذي هو بمعنى غير زائد ولأنها لو تركبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة وسدس الأول وكذب الثاني فالثالث إن صدق لم يعاند الأول وإن كذب لم يعاند الثاني (قوله) أما مانعة الجمع قال في الكبير لأن المركب من جزءين كل منهما أخص من نقيض الآخر لا بد أن ينفرد ذلك النقيض في محل آخر تحقيقاً لعمومه إذ لا يوجد في هذا الجزء لأنه نقيضه ولا ينحصر في الجزء الآخر لأنه أعم منه فصح الاختصار على جزءين تارة والاثنيان بأكثر تارة أخرى وكذا مانعة الخلو لأنها أبداً مركبة من نقائص أجزاء مانعة الجمع وإما عبروا في تعريفي مانعة الجمع ومانعة الخلو بطرفين لأنهما أقل ما يتحققان به فإذا علم الحكم بين الطرفين علم بين الأكثر قال السعد: والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقية أيضاً قد تركب من أكثر من جزئين كقولنا للفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة وإن رجعنا إلى التحقيق فالمنفصلة مطلقاً لا تركب إلا من جزئين لأنها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلات فإذا قلنا للفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة فهي حقيقتان على أنه إما اسم أو غيره أو غيره إما كلة أو غيرها وهو الأداة وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو إنساناً فهي ثلاث منفصلات مانعات الجمع

نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزءين فقط والأصل العدد إما زائد أو غير زائد بخلاف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لأنه بمعناه فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتألف من أكثر من جزئين حقيقة وكذا مانعة الخلو . واعلم أن الشرطية إن كان الحكم فيها

وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو لاجرًا أو إنسانًا فهي ثلاث متصلات ماضات الحق
 باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه وإنا كانت مائة الجمع السابعة في التحقيق ثلاث منفصلات ثلاث
 منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر وبين الشجر والإنسان وبين الحجر والإنسان اه ببعض ينصرف
 (قوله على وضع معين) أي جاري على وضع معين أي حالة معينة ككون الجهي مقيدًا بخصوص الآن
 أو بخصوص الركوب مثلاً. والحاصل أن الأوضاع في الشرطية كالأفراد في الحلية (قوله) وإلا فإن
 ذكر فيها الخ اعترض بأن ظاهره أن الكلية والجزئية والإجمالية لا تجري في المحصورة وليس كذلك
 بل تجري فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قلنا متنا وشرحا وتكون: أي
 الشرطية سواء كانت محصورة أو غير محصورة مهمة ومسورة كلية وجزئية موجبات بآيات اللزوم
 أو العناد وسالبات برفعها فتكون الأقسام ستة في كل من المحصورة وغير المحصورة فالجميع اثنا
 عشر قسمًا اه قال اليوسى قوله فالجميع اثنا عشر قسمًا هي ست متصلات وست منفصلات أما المتصلات
 فهي محصورة كلية نحو كذا جثنى را كبا أو كرمك ومحصورة جزئية نحو قد يكون إذا جثنى اليوم
 أو كرمك ومحصورة مهمة نحو إن جثنى را كبا أو كرمك وغير محصورة كلية نحو كذا جثنى
 أو كرمك أو جزئية نحو قد يكون إذا جثنى أو كرمك أو مهمة نحو إن جثنى أو كرمك. وأما المنفصلات
 فهي محصورة كلية نحو دائما إما أن تكون وأنت حي علما أو جاهلا أو جزئية نحو قد يكون إما إن
 تكون وأنت حي علما أو جاهلا أو مهمة نحو إما أن تكون وأنت حي علما أو جاهلا وغير محصورة
 كلية نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو جزئية نحو قد يكون إما أن يكون العدد زوجا
 أو فردا أو مهمة نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا هذا كله من غير اعتبار التكيف أما إن اعتبر
 كانت أربعة وعشرين اثنا عشر موجبات ومثلها سوابلها بالحرف. ولقول: ملهى عليه الشارح
 إحدى طريقتين للناطقة كما ذكره في الكبير حيث قال: بعد جريانه على مافى هذا الشرح الصغير
 مانعه وفي كلام الامام السنوسي ما يفيد أن الكلية وغيرها أقسام المحصورة كما أنها أقسام للمحصورة
 ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أولا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع الممكنة)
 أي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال وإنما قيدنا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدم لأنهم لا
 ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لأن من الأوضاع نقض التالي أو ضده فلا يصح استلزام المقدم التالي
 إذ لا يستلزم الشيء التقيضي في كلما كان زيدا إنسانا كان حيوانا واعتبرنا كون زيد غير حيواني
 ولا متحرك بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فلا استلزام للحيوانية مع ذلك لاستلزام التقيضي ولا يقال إن
 الشرطية على سبيل الفرض إذ لا يمكن الفرض مع التقيضي وقس على ذلك المنفصلة اه وقال أيضا
 لا يشترط أن تكون تلك الأوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فإذا قلنا
 كلما كان الحجر إنسانا كان حيوانا كان لزوم حيوانية الحجر لانساقته ثابتا مع كل وضع يمكن اجتماعه
 معه من كونه ناطقا وكاتبا وضاحكا وفي أي زمان ومكان وهذه الأوضاع تتجمع الحجر لو كان إنسانا اه
 (قوله أو بعضها) عطف على تعميم (قوله) والإهملة نحو إن كان الخ مثل إن إذا ولو فاطمات الثلاثة
 إجمال في المتصلة كما أن إطلاقا إما إجمال في المنفصلة (قوله كلا ومهما) أما كلما فهي في الأصل تعميم
 الأفراد ثم جعلت لتعميم الأوضاع لاكتسابها الطرفية من الحين المضافة هي إليه في الأصل الثابت
 عنه ما وأمامهما فهي في الأصل اسم شرط لما لا يعقل فهي لتعميم الأفراد فتصلح ليعبر بها بالكلية
 الحلية قال السعد وهم نقلوها إلى عموم الأوضاع وجعلوها صور الكلية للتصلة قال اليوسى والأقرب
 أن جرى على ما حوز به بعض النحويين من وقوعها ظلوظا استدلالا بنحو قوله :

على وسع معين
 فمحصورة نحو ان
 جثنى الآن أو كرمك
 وزيد الآن إما كانت
 أو غير كاتب وإلا فإن
 ذكر فيها ما يدل على
 تعميم جميع الأوضاع
 الممكنة فكلية
 أو بعضها جزئية وإلا
 فهي محصورة نحو إن كان هذا
 إنسانا كان حيوانا وإما
 أن يكون العدد زوجا
 أو فردا وسور الشرطية
 الكلية إذا كانت
 متصلة موجبة كلما
 ومهما نحو ومهما كانت
 الشمس طالعة فالنهار
 موجود وإن كانت
 منفصلة موجبة

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك إلا ينتهي قدم أحما

وأما ادعاء النقل مع تصريح جمهور علماء العربية بأن مهما جئني أكرمتك لمن فخير مرضى .
لا يقال لأهل كل فن أن يسطلحو على ماشاوا ولا جحر في الاصطلاح . لأننا نقول ليس هذا من
الألفاظ التي يسطلح عليها ويتأذى بها المعاني المذكورة في الفن وتكون قاصرة عليه كالحذر والرسم
بل من الأمور السكينة العامة . ألا ترى أن هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا
مصنوعات ولا أسوارا محدثات بل هي الحكم العربية بحيث كلما وجدت في أي فن جرت فيها هذه
الأحكام والعرب لفن من حيث هو معرب لا يكون له محيد عن لغة العرب ولا مراد وراء مرادهم اه
كذا في السكير بعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما لعدم انحصار سور الموجبة للتصلة
فيهما بل منه متى وأيان (قوله دائما) خلافا لمن توهم أنها جهة الشرطية للتفصلة كالتقدم ومثل دائما
على كل حال أبدا (قوله ليس البتة) بقطع الحمزة أي ليس أبدا وأصلا وقد ذكر الشارح من الأسوار
المشتركة ثلاثا ليس البتة وهي مشتركة بين التصلة والتفصلة السالبتين السكيتين وقد يكون وهي
مشتركة بين التصلة والتفصلة الموجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين التصلة والتفصلة
السالبتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) مجلس مهما وليس متى (قوله وأمثلتها) وبيان أقسامها مذكورة
في المطولات) بيان ذلك أن الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها
واختلافه أقساما لأنها إما أن تتألف من قضيتين حليتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من
مختلفتين وبهذا الاعتبار تنقسم التصلة تسعة أقسام والتفصلة ستة أقسام . أما أقسام التصلة التسعة :
فالأول منها مركب من حليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثاني من متصلتين
نحو متى كان كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا . الثالث
من منفصلتين نحو متى كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا دائما إما أن يكون منقسما بعتساويين
أو غير منقسم بهما . الرابع من حلية ومتصلة والحلية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس علته لوجود
النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من متصلة وحلية والتصلة مقدمة نحو متى
كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس . السادس من حلية
ومنفصلة والحلية مقدمة نحو كلما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد . السابع من منفصلة وحلية
والتفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد . الثامن من متصلة ومنفصلة والتصلة
مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ف دائما إما أن تكون طالعة وإما أن
لا يكون النهار موجودا . التاسع من منفصلة ومتصلة والتفصلة مقدمة نحو متى كان دائما إما أن
تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
وأما أقسام التفصلة الستة : فالأول منها مركب من حليتين نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا .
الثاني من متصلتين نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما قد لا يكون إذا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثالث من منفصلتين نحو إما أن يكون هذا العدد إما زوجا
أو فردا وإما أن لا يكون إما زوجا أو فردا . الرابع من حلية ومتصلة نحو إما أن لا يكون طلوع
الشمس علته لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من
حلية ومنفصلة نحو إما أن يكون هذا ليس عددا وإما أن يكون إما زوجا أو فردا . السادس من
متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن
تطلع الشمس أو يوجد النهار فهذه أقسام التصلة وأمثلتها وأقسام التفصلة وأمثلتها ولم يجعلوا أقسام

وهي نحو دائما إما
أن يكون العدد زوجا
أو فردا وإن كانتا
سالتين ليس البتة
نحو ليس البتة إذا
كان هذا إنسانا كان
حجرا وليس البتة إما
أن يكون الشيء إنسانا
أو ناطقا وسور الجزئية
إن كانت موجبة متصلة
أو منفصلة قد يكون نحو
قد يكون إذا كان
الشيء حيوانا كان
إنسانا وقد يكون إما
أن يكون الشيء حيوانا
أو فرسا وإن كانت
سالبة متصلة قد
لا يكون وليس كلما
ونحوهما نحو ليس كلما
كان الشيء حيوانا كان
ناهما وإن كانت سالبة
منفصلة ليس دائما وقد
لا يكون نحو قد
لا يكون إما أن يكون
الشيء حيوانا أو ناطقا
وكل من التصلة
والتفصلة تتألف من
حليتين أو من شرطيات
أو منهما وأمثلتها
وبين أقسامها مذكورة
في المطولات . ولما فرغ
من القضايا شرع في
أحكامها على طريق
الاختصار والاقتصاد

المنفصلة تسمة كاقسام المتصلة مع تأتي ذلك باعتبار اقسام الرابع إلى ما قدم فيه الجملة على المتصلة
وما كان بالعكس واقسام الخامس إلى ما قدم فيه الجملة على المتصلة وما كان بالعكس واقسام
السادس إلى ما قدم فيه المتصلة على المتصلة وما كان بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفي المنفصلة
وإن كان فيها ترتيب ذكرى فانهم .

خاتمة ما مر من أن المراد بالمتصلات والمنفصلات إثبات لزوم أو انعقاد أو رفضهما فقط مذهب
الناطقية وأما أهل العربية فزعم السعد تبعاً لظاهر التخصيص والمفتاح أنهم مخالفون في ذلك وأبدى
فرقا بين مذهبي الفريقين بأن أداة للشرط عند أهل العربية إنما هي مقيدة لحكم الجزء مثل الفعل
ونحوه حتى إن نحو إن جئتني أكرمك معناه أكرمك وقت مجيئي إياي ونحو كما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود معناه أيضاً عند الحكم بوجود النهار في جميع أوقات الطلوع فالمحكوم به هو
الموجود والمحكوم عليه هو النهار. وأما عند الناطقية فيناه الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخ شيخنا العلامة اليوسى وهو
دقيق غير أن فيه بحثاً وهو أنه لو كانت جملة الجزء مقيدة بما هو كالطرف لزم أن تكون عندهم
مستقلة بالأداة كسائر الجمل المقيدة بالظروف اللهم إلا أن يقال لا يلزم مساواة المشبه للشبه به من كل
وجه أو الفضيلة قد يعرض لها بالمعدة من توقف الفائدة عليها وفيه بعد ذلك نظر وأيضاً رد بنحو
إن أسلم زيد دخل الجنة وإن ارتد دخل النار وإن أوصى بشئ فحقته نفذ بعد موته عالم يقع فيه
الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثير ولا يخفى من نحو هذا إلا التعليل عند من أصف كذا في الكبير
(قوله على غير الموجهات) أى على أحكام غير للموجهات إذ لم يذ كر تناقض الموجهات ولا عكسها :
[فصل في تعريف وأحكام التناقض] أشار إلى التعريف بالبيت الأول وإلى الأحكام ببقية الأبيات
(قوله وقدموه على العكس) ووجه الحاجة إليهما أن إقامة الدليل في بعض المواضع على التصديق لا يمكن
فيقام على إبطال تقيضه أو على صدق معكوسه فإذا أبطل أحد التقيضين كان الآخر حقا وإذا صدق
المعكوس صدق العكس إذ يلزم من صدق المزوم صدق اللازم كما قد رتب بعض ضروب الأشكال غير الأول
إليه بالعكس وكما في الاستدلال على صدق بعض الحيوان أنيبلان بطلان تقيضه وهو لا شئ من الحيوان
بأنسان أفاده في الكبير (قوله لأنه يتم سائر القضايا) وتوقف العكس عليه في الجملة لأن من طرق إثبات
العكس الخلف وهو ضم تقيض العكس مع الأصل يستلزم إبطال كل إنسان حيوان بعض
الحيوان إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو لا شئ من الحيوان بإنسان يضم كبرى إلى الأصل
صغرى هكذا كل إنسان حيوان ولا شئ من الحيوان بإنسان ينتج سلب الشئ عن نفسه ولاخل
إلا من تقيض المطلوب فاطلوب حق (قوله بخلاف العكس) أى فانه لا يتم سائر القضايا لأنه ليس بشرطية
المنفصلة عكس أصلا على الصحيح ولا السالبة الجزئية ولا السالبة المبهمة كما سيأتى (قوله إثبات الشئ)
ورفعه شامل للتناقض بين المفردين كقولنا إنسان لإنسان والتناقض بين التقيضين (قوله إرادة
مفهوم هذا اللفظ) أى حقيقته ومعناه وهذا بمعنى قول غيره لإرادة الجنس (قوله وهو شئ معين) أى
وإن عبر عنه بنكرة فهو معرفة معنى (قوله وقال المصنف التفصيل) أى تفصيله فيما يأتي إلى تناقض
بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك وإنما أسنده الشارح ليبراً من عهده لأن فيه نظرا
إذ التفصيل المسوّغ هو الذى في جملة النكرة الواقعة مبتدأ وهذا التفصيل في كلام آخر إذ ليس في جملة
النكرة إلا التعريف (قوله كريد لازيد) اختلافاً لإحبالاً وسلباً فان مفهوم ريد يحبالى ومفهوم لازيد
سلبى فاختلافهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات فلهذا

على غير الموجهات كما
هو دأب المختصرات فمن
جملة الأحكام التناقض
وقد أخذ فيه فقال :
[فصل في تعريف
وأحكام (التناقض)]
وقدموه على العكس
لأنه يتم سائر القضايا إذ
كل قضية لها تقيض
بخلاف العكس فان
بعض القضايا لا يتعكس
وهو لغة إثبات الشئ
ورفعه وإصطلاحاً
ما عرفه المصنف بقوله
(تناقض) مبتدأ
والمسوّغ إرادة مفهوم
هذا اللفظ وهو شئ
معين وقال المصنف
التفصيل (خلف) بضم
الحاء اسم مصدر أى
اختلاف (التقيضين)
يخرج عنه اختلاف
المفردين كريد لازيد
والمفرد القضية كريد
وعمره قائم

خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المهردين السابق لا يسمى اصطلاحاً تناقضاً هو ما صرح به في الكبير وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحاً وإنما أخرجه هنا من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ولأنها مطمع نظرهم أصالة (قوله) واختلاف (غير القضايا) أعاد المضاف لبعد العهد بذكره أولاً (قوله) من المركبات الانشائية) بنحو قم لا قم وغيرها كالمركبات الإضافية كغلام زيد ونوب عمرو والتقييدية كحيوان ناطق وجوهر فرد (قوله) حرف العدول (من الإضافة لأدنى ملازمة: أي حرف السلب الذي عدل به عن استعماله الأصلي (قوله) والاختلاف بالموضوع) كزيد قائم عمرو قائم وقوله المحمول كزيد قائم زيد كاتب وقوله والزمان كزيد جالس اليوم زيد جالس غدا وقوله والمكان كزيد جالس في المسجد زيد جالس في السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا الحر في المدن مسكر بالقوة الحر في الجوف مسكر بالفعل ولا يضر وجود اختلاف السكان أيضا وقوله والجزء والسكل كقولنا الزنجي أبيض بعض الظاهر الزنجي أسود كل الظاهر ولا يضر وجود اختلاف المحمول أيضا كذا مثل ولا يخفى ما فيه إذ ليس كل ظاهره أسود لبياض أسنانه وأظفاره وبعض عينيه ولعلمهم أرادوا بالبعض في المثال الجزء القليل والسكل فيه الجزء الغالب والأولى عندى التحليل يزيد حسن وجهها زيد حسن كلا وعدتوا القوة والفعل وحدة واحدة وكذا الجزء والسكل لأن اختلاف القضيتين لا يتصور في كل من الأربعة على انفراد كذا قيل. وأقول: يرد عليه نحو زيد طويل عتقا زيد طويل يدا وقوله والآلة كزيد كاتب بالقلم الحديد زيد كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلية كالبيت نير بنور الشمس البيت نير بنور السراج وقوله والتمييز ككتاب محمد قس طاب محمد علما وقوله والمفعول كضرب زيد همرا ضرب زيد بكرا وقوله إلى غير ذلك كالحال نحو جاء زيد راكبا جاء زيد ضاحكا (قوله) مع اتفاق الكيف) ظرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف في قوله ودخل اختلافهما إلى أن قال والاختلاف بالموضوع: أي حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعني أن قول المصنف خلف القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا فأخرجه بقوله في كيف فالتقييد بقوله مع اتفاق الكيف لأجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله في كيف (قوله) أي إيجاب (سلب) قال في الكبير وأما الحكم فهو السكوية والجزئية (قوله) وذكر واحد) أي أتى به لفظا مذكرا والقياس تأنيثه لوقوعه على إحدى القضيتين لأنهما بمعنى القولين والقول مذكر (قوله) والواو لالحال) أي من القضيتين وإنما جعلها للحال ولم يجعلها استثنائية ليكون قيدا من قيود التعريف الداخلة فيه بخلافه على جعلها استثنائية (قوله) وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المصنف كسفا. وأقول: يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير مطابق لكونه مفردا والابتداء متعددا. ويحاج بأن الابتداء وإن تعدد لفظا واحد في الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق إحداهما وكذب الأخرى: أي الهيئة المجتمعة منهما (قوله) أي تبع) تفسير بالمعنى الغنوى ولعله أخذ قوله دائما من الإطلاق لأن الشيء إذا أطلق انصرف إلى الكمال وقوله يعني الخ بيان للمعنى المراد هنا (قوله) وليستا بهذه الحالة) أي المتقدمة ومن اطراد صدق إحداهما وكذب الأخرى ودخل في هذا التي أربعة أقسام: الأول ما احتمل صدقهما وكذبهما بأن اختلافهما في الموضوع أو المحمول أو نحوهما ومثله الشارح بنحو زيد قائم عمرو ليس قائم. الثاني ماوجب كذبهما ومثله بنحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان. الثالث ماوجب صدقهما ومثله بنحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان. الرابع ما كان صدق إحداهما وكذب الأخرى ليس باطراد بل كان اتفاقيا ومثله بثلاثة أمثلة كليتين كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان مجنون وجزئيتين كقولنا بعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان وشخصيتين

واختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية ونحو غيرها ودخل اختلافهما بالعدول والحصول كزيد قائم زيد هو لا قائم فان المحمول في الأولى قائم وفي الثانية لا قائم لأن حرف العدول جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والسكل والآلة والعلية والتمييز والمفعول إلى غير ذلك مع اتفاق الكيف وأخرج جميع ذلك بقوله (في كيف) أي إيجاب وسلب (وصديق واحد) من القضيتين وذكر واحد لأنها بمعنى القولين والواو للحال أي والحال أن صدق إحداهما وكذب الأخرى (أمر قتي) أي تبع دائما يعني أنه يكون أمرا مطردا فأخرج القضيتين المتعاقبتين في الكيف وليستا بهذه الحالة كما إذا جاز صدقهما أو كذبهما

أما وأخرج أيضا نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق لأن صدق إحداها وكذب الأخرى لا طراد له بدليل تخلفه فإذا اختلف
 ولم يكونا متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وإنما صدقت إحدى هاتين القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق
 من مساواة محمول إحدى المحمول الأخرى فقد اكتفى المصنف بقوله في القدي هو عبارة عن الإطراد من قولهم لعائنه لأن الأول يخرج

كقولنا زيد إنسان زيد ليس بناطق **(قوله كَأَنَّ اخْتِلَافًا فِي الْمَوْضِعِ)** سيذكر الشارح مثاله وقوله أو المحمول أو زيد قائم زيد ليس بفاحك ولا يخفك استخراج بقية الأمثلة مما قدمناه قريباً **(قوله)** وكذا نحو كل الخ اسم الإشارة وأرجع إلى ما جاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لأن ما بعدها قسم غير القسم الذي قبلها كما عرفت **(قوله لأن مفهوم المحمول)** أى في الكليتين المذكورتين وهو مفهوم إنسان وقوله وإنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع أى لا ثابت لجميعهم كما قالت القضية الأولى ولا منتف عن جميعهم كما قالت الثانية **(قوله)** وكقولنا أقول الذى يبنى ويحصل به سلامة التركيب أن تجعل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو في قوله سابقاً وكذا نحو كل حيوان إنسان الخ وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضاً لأن هذا أيضاً قسم آخر كما عرفت سابقاً ومثل ذلك يقال في قوله الآتى وكقولنا كل إنسان الخ تأمل **(قوله)** إذ المراد الخ أى وإنما أخرج قوله * وصدق واحد أمر قى * قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان لأن المراد الخ . وأقول : كان يكفيه في التعليل أن يقول لأن صدق إحدى الخ إذ كون المراد بقوله * وصدق واحد أمر قى * ما ذكرناه عليه فيما مر فلاحاجة إلى إعادته فانهم **(قوله أمراً اتفاقاً)** أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع بدليل تختلف ذلك في الكليتين السابقتين أعنى كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان إذ لا صدق لشيء منهما **(قوله فلا تناقض بينهما)** أى في اصطلاح الناطقة **(قوله)** نعم الجزئية الخ استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توهم القاصر أنه لا تناقض بينهما بوجه من الوجوه **(قوله لاحدى الكليتين)** أى الأولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للأولى بعض الانسان حيوان والجزئية اللازمة للثانية بعض الانسان ليس بحيوان **(قوله والكلية الأخرى)** بالرفع عطفاً على الجزئية اللازمة **(قوله وكذا أخرج الخ)** أى كإخراجه الكليتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعنى بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وإنما شبه بإخراجهما بإخراج الكليتين السابقتين لأن الأخرتين بجهة واحدة وهى عدم الاطراد وكذا إخراج نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق الآتى في كلام الشارح فتقوله الآتى وأخرج أيضاً نحو زيد الخ معطوف على أخرج التى بعد كذا هذه هكذا يبنى أن تقرر عبارة الشارح **(قوله اتفاقاً)** أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع **(قوله وأخرج أيضاً الخ)** قال في الكبير ما ذكر من خروج هذه الأشياء السابقة لعله اصطلاح وإلا فلا خفاء أنه يقال لمن قال هذا إنسان هذا ليس بناطق إن كلاماً متناقضاً اهـ **(قوله)** فقد اكتفى المصنف الخ تفرع على مجموع ما تقدم **(قوله)** عن قولهم لدانته أى في قولهم التناقض اختلاف القضيتين في كيف اختلافاً يقتضى لدانته صدق إحداها وكذب الأخرى وأخرجوا بقولهم لدانته ما يقتضى ذلك لدانته بل بواسطة أو لخصوص المادة ومثلوا للأول بنحور يد إنسان زيد ليس بناطق فلن اقتضاء الاختلاف بينهما صدق إحداها وكذب الأخرى بواسطة أن زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بإنسان وأن زيد إنسان بمعنى زيد ناطق ومثلوا للثاني بشحوك إنسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان ونحو بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فإن اقتضاء اختلافهما ذلك لا للصورة وهى كونهما كليتين أو جزئيتين والزم ذلك في كل كليتين أو جزئيتين اختلافهما بالاجاب والسلب والواقع خلافه بل لخصوص المادة أى كون المحمول أعم من الموضوع **(قوله لأن الأول)** أى قول المصنف قى يخرج

ما يخرجها الثاني وقرر كلام المصنف على هذا الوجه من قائل التحقيق وبه يدفع عن المصنف الافتراض بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة (١١٠) ونحوها ولم أر أحدا عرج بثقله وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وأبحاث شريفة

ما يخرجها الثاني أى قولهم لذاته وقد عرفت الذى أخرجه الثانى (قوله المثل المتقدمة) يعنى الثلاثة الأخيرة (قوله عرج عليه) أى على هذا الوجه (قوله) وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر يعنى أن كلام المصنف يصح تفسيره بوجه آخر فقلبك بإشغراجه. وليس المراد أن هذا الوجه الآخر ذكره فى الشرح الكبير إذ ليس فيه إلا الوجه الذى هنا على ما رأيت من نسخه (قوله) ممخا بها) أى بهذه الأبحاث قال فيه.

تنبيه: قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه أنه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد فى الأمور الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله: * وصدق واحد أمر فى * عبارة عن كونه مطردا ولا يكون أمرا مطردا إلا عند الاتحاد فيها وإن أريد بالتصديقين فى التعريف القضيتان المتحدتان فى النسبة علم منه اشتراط تلك الوحدات أيضا وهى وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس قائم والمحمول فلا تناقض بين زيد قائم والزمان فلا تناقض بين زيد قائم أى اليوم زيد ليس قائم أى أمس والسكان فلا تناقض بين زيد جالس أى فى المسجد زيد ليس يجالس أى فى السوق والاضافة فلا تناقض بين زيد أب أى لعمرو زيد ليس أب أى لبكر والشرط فلا تناقض بين الزكاة واجبة فى مال الصبي أى إذا بلغ فصا الزكاة ليست بواجبة فيه أى إذا لم يبلغ فصا والقوة والفعل فلا تناقض بين الحر فى اللبن فتح اللب مسكر أى بالقوة الحر فى اللبن ليس بمسكر أى بالفعل والجزء والكل فلا تناقض بين الزنجى أسود أى لجد الزنجى ليس بأسود أى كلمة وردتها كثير من المحققين إلى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة الحكيمة ونقل عن الفارابى: وأما أنه لا تنحصر الوجوه التى تختلف بها القضايا اختلافا يخرجها عن التناقض فى هذه الوحدات الثمانية إذ تختلف بالحال والمفعول ونحوها كما أشرنا إليه سابقا ه ملخصا قال بعض من حشى الكتاب: فان قيل قد صرحوا بأن قولنا زيد إنسان مناقض لقولنا زيد ليس بشعر وقولنا الإنسان ناطق مناقض لقولنا البشر ليس ناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول. قلنا المراد من الاتفاق فى الوحدات أعم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق هنا وإن لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله) فان تكن) الفاء إما قرينة على التعريف لتضمنه جميع ما سبكه أو توضيحية أى إذا أردت تفصيل التناقض فنقول إن كان الخ (قوله) أى نقضها) أى ناقضا بديل قوله على أن الخ ولو عبر به لكان أظهر فى إفادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله) وهو الأشهر أى كون المصدر فى هذا المقام أولا بقيد خصوصية فيه بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل. وأقول: لتع الأشهرية على كلا الاحتمالين مجال تأمل (قوله) بحسب الكيف) ظرف لقوم متعلق بنقض (قوله) حاصل). أقول: إنما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فالتقدير معذور (قوله) وسد غيره نقض المهمة الخ) هو الصحيح (قوله) لأنها فى قوة الجزئية) فكما أن نقض الجزئية كلية مخالفة لها فى الكيف نقض المهمة كلية مخالفة لها فى الكيف (قوله) وما قرنا به المتن) يعنى قوله بحسب الكيف حاصل بأن تبدله (قوله) هو الذى يدل عليه كلام المصنف فى شرحه حيث قال فتناقضهما بحسب الكيف بأن تبدله اه (قوله) وخذف الجار). أقول: إنما يحتاج إلى حذفه على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فلا (قوله) عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب الضرورة والامكان الخاص (قوله) والمقصود هو للبدل) أى فلا يقال لامعنى لكونه بالنقض حاصل

آخر وأبحاث شريفة
منها بها فى الشرح
(فان تكن) القضية
(شخصية أو مهمة *
فمنقضا) أى نقضها
على أن المصدر بمعنى
اسم الفاعل أو مفعول
على أنه بمعنى اسم المفعول
وهو الأشهر أو المصدر
باقى على معناه غير موقول
(ب) بحسب الكيف
حاصل بل بأن تبدله
أى الكيف فتبدل
الاجتناب بالسلب
والسلب بالاجتناب
فتنقض زيد قائم زيد
ليس قائم والعكس
ونقيض الإنسان
حيوان عند المصنف
الإنسان ليس بحيوان
وبالعكس وعند غيره
نقيض المهمة إنما هو
كلية مخالفتها فى الكيف
لأنها فى قوة الجزئية
فتنقض الإنسان
حيوان لا شئ من
الإنسان يحىوان
ونقيض الإنسان ليس
بحيوان ككل إنسان
تحيوان وما قرنا به
المتن هو الذى يدل
عليه كلام المصنف
فى شرحه فيكون قوله
أن تبدله خبرا وخد

الجار مع أن مطرد واحتز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكورة
فى الفقرات ويصح جعل أن تبدله بدلا من الكيف بدلا لاشتراكه فى كون قوله بالكيف خبرا والمقصود هو للبدل أى نقضا

حاصل بتبديل الكيف كما تقول فنعني بدمعه أى علمه بدو كما يجوز في قوله: صددت الكأس عناء عمرو * وكان الكأس بجراها الحينا
أن يكون الكأس اسم كان وجراها بدل منه. واليمين خبر باعتبار البدل (وإن (١١١) تكن) القضية (محصورة

بالسور) الكلّي
أو الجزئي الموجب
أو السالب (فانقض)
ضد سور والمذكور)
فيها فسور الإيجاب
الكلّي صده سور
السلب الجزئي وبالعكس
وسور السلب الكلّي
ضده سور الإيجاب
الجزئي وبالعكس فإذا
عرفت هذا (فإن
تكن) القضية (موجبة
كلية) نحو كل إنسان
حيوان (فإنقيضها
سالبة جزئية) وبالعكس
وهي في المثال المذكور
ليس بعض الإنسان
بحيوان وبالعكس
(وإن تكن سالبة
كلية) نحو لا شيء من
الإنسان بحجر
فإنقيضها موجبة
جزئية) وبالعكس وهي
في المثال المذكور بعض
الإنسان حجر وبالعكس
إذ لو كانتا كليتين جاز
كذلكهما بأن يكون
موضوعهما أعم من
محمولهما ولو كانتا
جزئيتين جاز صدقهما
معاً بأن يكون
موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان
معاً ولا يصدقان معاً

بالكيف (قوله) كما تقول) تنظير قصد به إيضاح كون المقصود هو البدل لأن الشيء يتضح بنظيره
(قوله صددت) بكسر التاء أى منعت وقوله أم عمرو أى يأثم عمرو وقوله جرها أى محل جرياتها
أو محل إجرائها فهو على الأول مفتوح الميم وعلى الثاني ضمها (قوله) واليمين خبر باعتبار البدل) أى كونه
خبراً إنما هو باعتبار أن جرها بدل من الاسم والبدل هو المقصود وذلك لأن معمولاً كان أصلهما
الابتداء والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبراً عن الكأس لأنهما متباينان والخبر عن المتبداً في المعنى
فصححة الخبرية باعتبار إبدال جرها من الكأس المقضي طرح البدل منه وقصد البدل ولا شك أن
البدل الذي هو جرها عين الخبر الذي هو اليمين لأن اليمين عين محل جريان الكأس وإجرائها (قوله)
فاذا عرفت هذا الخ) أشار إلى أن الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر. وأقول: إنما يصح كون قوله
فإن تكن الخ جواباً لقوله إذا عرفت هذا بتقدير أى إذا عرفت هذا فأقول إن تكن الخ أو فقد
عرفت أنه إن تكن الخ إلى أنه لا داعي إلى كون الفاء في كلام المصنف فصيحة في جواب شرط مقدر
كما أشار إليه لصحة جعلها عاطفة عطف مفصل على مجمل ومحة جعلها تفرعية فاقول (قوله) فنقيضها
سالبة جزئية). أورد عليه أن موضوع الكلية غير موضوع الجزئية لأن موضوع الكلية جميع
الأفراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط التناقض الاتحاد في الموضوع. والجواب
أنه لما كان البعض الذي ورد عليه السلب في الجزئية وارداً عليه الإيجاب في الكلية لدخوله في موضوع
الكلية كانتا متحدتين موضوعاً بهذا الاعتبار، غاية ما في الباب أن موضوع الكلية قد اشتمل على شيء
آخر وهو البعض الآخر (قوله) وبالعكس) يعنى أن السالبة الجزئية تنقيضها موجبة كلية فالمراد بالعكس
هنا عكس القاعدة المذكورة أعني قول المصنف فإن تكن موجبة الخ أى في كلام المصنف كسقاء وقوله
وهي أى السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أى كل إنسان حيوان وفي الكلام حذف مضافين أى
في مقام نقض المثال المذكور أى السالبة الجزئية التي تذكر في مقام نقض المثال الخ أوفى بمنح إلى
متعلقة بخال محذوفة أى وهي منسوبة إلى المثال الخ وقوله ثانياً وبالعكس يعنى أن ليس بعض الإنسان
بحيوان نقيضه كل إنسان حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس مادل عليه كلامه من أن كل إنسان حيوان
نقيضه ليس بعض الإنسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارته في الكبير حيث قال عقب قول المصنف نقيضها
سالبة جزئية وبالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الإنسان بحيوان وبالعكس اه ولو عبر بها
في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثل جميع ما ذكر يقال فيها يأتي هذا ما ظهر لي في تقرير هذه العبارة
فاحفظه (قوله) إذ لو كانتا كليتين) أى وإنما أوجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في القضايا الأربعة
المحسورات لأنها لو كانتا كليتين الخ فهو علة المحذوف ثم رأيت في الكبير قال واشترط الاختلاف في الحكم
لأنهما الخ وهو بمعنى ما قلنا (قوله) بأن يكون موضوعهما أعم من محمولها) نحو كل حيوان إنسان ولا شيء
من الحيوان إنسان (قوله) بأن يكون موضوعهما كذلك) أى أعم من محمولها نحو بعض الحيوان
إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان (قوله) والنقيضان لا يكذبان الخ) من تمام التعليل (قوله) وفي بعض
النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعامة بمقابلته ويكون ساكتاً عن نقيض
السالبة الكلية (قوله) وأجر جميع ما ذكر) أى من كيفية التناقض وشرطه في الشرطية لكن يقال بدل
وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المقدم ووحدة التالي قال في الكبير فنقيض الشرطية شرطية
نوافتها في الجنس أى الاتصال والانفصال وفي النوع أى اللزوم والاتفاق وتخالفها في كيفية وكها وإن
كانت محصورة كان نقيضها محصورة وتخالفها في كيفية اه ملخصاً (قوله) كلما كان هذا انساناً الخ)

وفي بعض النسخ بدل البيت الأخير: وإن تكن سالبة جزئية * نقيضها موجبة كلية وأجر جميع ما ذكره الشرطية
مثال التناقض فيها كلما كان هذا انساناً كان حيواناً ليس كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً. هذا

هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللزوميتين فالأولى موجبة كلية والثانية سالبة جزئية ومثل
التناقض بين المتصلتين الاختصاصيتين كما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناطقا ليس كما كان الإنسان
ناطقا كان الحمار ناطقا ومثل المتصلتين دائما إما أن يكون التحد زوجا أو فردا ليس دائما إما أن
يكون الحد زوجا أو فردا .

[تصل: في تعريف وأحكام العكس] (قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق
سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة في المصدر فإن أطلق على العكس إلى فجاز مرسل (قوله)
وجعلت أعلاها أسفلها أى وأسفلها أعلاها (قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح أن إطلاقه
على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو ما في مختصر السنوسي وشرحه فإنه جعله في المتن والشرح
مشتركا عرفيا بينهما قال الشيخ يس وفي الطالع خلافا له ولعل ما في الطالع ماصرح به بعضهم من
أنه في المعنى الصدى حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق) بالرفع صفة عكس وكذا تخالف وسيدكر
الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله وعكس مستو) ويقال له عكس مستقيم
لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (قوله وهو) أى العكس
الستوى (قوله على أنه مصدر) أما على أنه بمعنى القضية فيعرف الستوى بأنه قضية تركبت بتبديل
طرفي قضية أخرى (قوله قلب جزأى القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقدما
وفي الجملة بأن يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالراد
الجزآن بحسب الظاهر أى ما في العنوان والمذكر لما أريد منهما لأن الراد بالموضوع الذات والمحمول
للفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والفهوم موضوعا فلا يصح التبديل فله الصفوى في شرح الفرة كذا
في يس (قوله أى الموضوع والمحمول) إن قيل لا يتأتى تفسير المحمول موضوعا في نحو زيد قام فإنه إذا
قبل لم يكن الفعل موضوعا والجواب أنه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم
أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهوم زيد بعد أن كان الأمر
بالعكس وتركب هذا الجمل في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد
كان موضوعا مؤخرًا في اللفظ ثم جعل محمولا وإن لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فإن المداور
في مثل ذلك على نية التسليم بأن ينوى أن ما كان موضوعا يجعله محمولا وبالعكس والفهوم من قوله
قلب جزأى القضية أن يجعل الثاني بكأله أولا فخرج تبديل قولك الود في الحائط إلى قولك الحائط في
الود فليس عكسا إذ الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول بل المحمول الاستقرار في الحائط فعكسه
بعض المستقر في الحائط وتد (قوله في الجملة) مثاله فيها قولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان
إنسان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا قديكون إذا
كان الشيء حيوانا كان إنسانا (قوله فخرج قلب جزأى غير القضية) هذا خارج بإضافة الجزأين إلى
القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا بإضافة القلب إلى جزأيه (قوله كالركب
الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه إلى غلام ضارب لا يسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق)
كقولنا في عكس كل إنسان حيوان كل مائس يحويون هوليس بإنسان (قوله وعكس النقيض المخالف)
كقولنا في عكس ما ذكر لاشي مائليس يحويون بإنسان (قوله لأنها لآرتيب طبيعيا يتن جزأيهما)
لأن قولك العدد إما زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج
أوالفرد خلافا لما أفاده التعلل من أن المفهوم عند تقدير الزوج الحكم عليه بمعاذته للفرد وعند تقدير
الفرد الحكم عليه بمعاذته للزوج والمفهومان متضاران فيكون للفصله أيضا عكس مغاير لهما في المفهوم

علاها أسفلها ، وفي
الاصطلاح يطلق على
التضحية التي وقع
التحويل إليها وعلى
المصدر وكانها ثلاثة
أقسام عكس نقيض
موافق وعكس نقيض
مخالف وعكس مستو
وهو الذي اقتصر عليه
العرف لأنه أكثر
استعمالا ولا يقيد بـ قوله
(الستوى) بـ قوله في
أنه مستو بـ قوله
(العكس) للستوى
(قلب) أى تبديل
(جزأى القضية) أى
الموضوع والمحمول في
الجملة والقدم والتالي
في الشرطية فخرج قلب
جزأى غير القضية
كالركب الاضافي فلا
يسمى عكسا في
الاصطلاح وخرج
عكس النقيض الموافق
فانه قلب حقيقة
وعكس النقيض
المخالف فانه قلب أحدهما
ونقيض الآخر
وسنذكرهما ولم يقيد
القضية بـ كونها ذات
ترتيب طبيعي وهو في
ذلك موافق لكثير
من العلماء من عطف
العكس وقد اعترض
عالمهم بدخول المنفصلة

ويجب بأنه لا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن قوله: قلب جزأى التصبية يقتضى أن كل واحده له موضع طبيعى وإلا لم يكن عكسا وعبرة
 الصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى
 أنه إذا كان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للقصبة وصدق المزموم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما
 في الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع
 الصدق فخرج بهذا القيد قلها لأمع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل إنسان (١١٣) حيوان كل حيوان إنسان فلا يسمى هذا عكسا

لأنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر به (قوله ويجاب الخ) ولك أن تقول أيضا استغنى الصنف عن التفييد
 هنا بقوله الآتى والعكس في مرتب بالطبع الخ (قوله لأن قوله قلب الخ) وذلك لأن التعبير بالقلب يقتضى
 أن كلا من الجزأين نقل عن مكانه الأصلي وربته العقلية (قوله وإلا) أى وإلا يكن له موضع طبيعى
 لم يكن عكسا كان الأولى أن يقول لم يكن قلبا لأنه المعبر به في التعريف ولأن في قوله وإلا لم يكن عكسا
 شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد الياء مبنيًا للفعل إن بدى بياء تحية وللفاعل إن بدى
 بناء فوقية لا تخفيفها لأن العكس الاصطلاحى بالمعنى المصدرى إنما هو التبدل لا الحاصل به وهو التبدل
 كما يقتضيه التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب لإيراد على الصنف هو أن تعريفه لا يشمل عكس
 القضايا الكاذبة مع أنها تنعكس (قوله بحيث لو فرض الخ) أى فالمراد بالصدق ما يعم الصدق المفروض
 (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه أن التصديق نسبة المخاطب إلى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق
 العكس إلا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا في عكس كل إنسان حيوان) أقول
 أراد العكس اللغوى فلا ينافى قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله إذ لا يلزم من كذب المزموم)
 أى الأخص كذب اللازم أى الأعم من المزموم أى والعكس لازم أعم من المعكوس فلا يلزم من كذب
 المعكوس كذب العكس (قوله لإخراج) علة للثبوت وهو يقل (قوله إذا جعلته عكسا) أى لئلا يكون
 ما يأتى (قوله لوعكسها كلية) بأن قلت كل حيوان إنسان (قوله وكذا) أى مثل كل إنسان ناطق
 في إخراج عكسها بقيد على وجه اللزوم (قوله تبينا كليا) أما التبيان الجزئى كالمعموم والخصوص المطلق
 بين الإنسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان) فانك لوعكسها
 إلى بعض الإنسان ليس بحيوان كان كاذبا (قوله والجواب عن المصنف) أى في تركه القيد على وجه اللزوم
 وأوقال تعليلا للثبوت المتقدم لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان أخصر
 (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لا يلزم معه الصدق أى لتخلفه في عكس كل إنسان حيوان إلى
 كل حيوان إنسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أى لا يلزم معه الصدق لتخلفه في عكس
 بعض الحيوان ليس بإنسان إلى بعض الإنسان ليس بحيوان (قوله مع الخ) ترق في الجواب بالنسبة
 إلى بعض ما أخرج بالقيد الذى تركه المصنف (قوله إلا كم الموجب) أقول زاد الشارح لفظ كم ليكون
 الاستثناء استثناء من القريب إليه الذى هو الحكم وإن كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من
 القضية وكأنه قال إلا لوجبة الكلية فإن عكسها قلب جزأىها مع بقاء الصدق والكيفية فقط لا يقال
 يلزم على زيادة لفظ كم تغيير إعراب المتن ، لأننا نقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضر لأن الباء على
 كل حال مفتوحة فتحة بنية جريا على لغة من ينتظر فاتهم قال في الكبير لا يقال التعريف لهاية

فلا يسمى هذا عكسا وترك الصنف الكذب
 لأنه لا يلزم من كذب
 الأصل كذب العكس
 إذ لا يلزم من كذب
 للزوم ككذب اللازم
 فإن قولنا كل حيوان
 إنسان كاذب مع صدق
 عكسه وهو بعض
 الإنسان حيوان ولم
 يقل مع بقاء الصدق
 على وجه اللزوم لإخراج
 نحو كل ناطق إنسان
 إذا جعلته عكسا لكل
 إنسان ناطق فإنه
 صادق لكن الصدق
 فيه اتفاق لما اتفق
 من مساواة المحمول
 للوضوع بدليل تخلفه
 في عكس كل إنسان
 حيوان لوعكسها كلية
 وكذا بعض الإنسان
 ليس بحجر إذا عكسته
 إلى بعض الحجر ليس
 بإنسان فإنه صادق
 لكن صدقه اتفاق لما
 اتفق من مباينة
 للوضوع لمحمول تبينا

كلية إذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان . والجواب عن المصنف أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى
 عنها لأن المراد ببقاء الصدق لزومه هو عكس الكلية لوجبة كنفها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس
 نحو كل إنسان ناطق إلى كل ناطق إنسان خارج أيضا بقوله إلا لوجبة الكلية فعوضها لوجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أو
 الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فبالوجه هذا يخرج قلها لأمع بقاء الكيفية كقولنا
 في عكس بعض الإنسان حيوان ليس بعض الحيوان بإنسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الك) أى الكلية
 والجزئية (إلا) كم (الوجب) بمحذوف التاء تخريا للضرورة أى الوجبة (الكيفية)

نحو كل انسان حيوان فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية وإليه أشار بقوله (فموضوها) أي المناطقة (الموجب) بخلاف التاء
لمامة (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا مافي قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كليا وإلا فكيفها
وهذا التقيد الأخير لم نلحه لتعريف المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن القضايا ثمانية أنسام أربع موجبات وهي
الشخصية والكلية والجزئية (١١٤) والمهمة وأربع مثلها سوابل فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها

بالمستوى جزئية موجبة
قوتك زيد حيوان
عكسه بعض الحيوان
زيد وكل انسان حيوان
وبعض الانسان
حيوان والانسان
حيوان عكسه بعض
الحيوان انسان ويصح
عكس المهمة الموجبة
إلى مهمة وكل ذلك
داخل في تعريف
المصنف وأما الأربع
السوابل فلا ينعكس
منها إلا الكلية
والشخصية فيمكنسان
كأنفسها ينعكس لاشئ
من الانسان بحجر
لاشئ من الحجر بانسان
وعكس ليس زيد
بعمرو وعمرو ليس زيد
وعكس ليس زيد
بحجر لاشئ من
الحجر زيد لأن
الشخصية في حكم الكلية
وأما الجزئية السالبة
والمهمة السالبة فلا
عكس لهما وإليه أشار
بقوله (والعكس)
المستوى (لازم لغير
ما وجد به) أي فيه

لأن الأفراد فلا يدخل فيه استثناء ، لأننا نقول ذلك من تدقيقات الحكماء ، والمناطقة والمصنف لم ينعن بذلك
قصدا للتقريب والتسهيل على البديء أو نقول ليس هذا تعريفنا بل ضابط كما يشعر به كلام المصنف في
شرحه اهـ وينافي الجواب الأخير تصرع الشارع هنا في غير موضع بأنه تعريف (قوله فلا يبقى) أي
الكم (قوله بل تبدل كليتها) أي الموجبة (قوله فموضوها الموجب) في بعض نسخ المتن فموضوها الموجبة
بفتح العين وسكون الواو وأثبت التاء في الموجبة (قوله وكذا مافي قوتها) أي مافي حكمها من حيث
وقوعها في كبرى الشكل الأول والثاني كالكلية على مامة بيانه وسيأتي أيضا ولوعبر الشارع بالحكم
بدل القوة لكان أظهر لأن التبادر من كونها في قوتها أنها تؤول بها وترجع إليها وليس كذلك ثموجه
شبهها بالكلية أنها تنعكس جزئية ان كان محمولها كليا فنعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس
المراد التشبيه في الاستثناء لأن الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله وإلا فكيفها) أي شخصية فنعكس
هذا زيد زيد هذا (قوله وهذا التقيد) يعني الاستثناء لاقوله والشك لأنه ذكره غيره (قوله بالمستوى)
الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله في الشخصية ان كان محمولها كليا وإلا فنعكسها شخصية
كامة . فان قلت : لو كانت للموجبة الجزئية تنعكس إلى مثلها لصح عكس بعض الانسان زيد إلى
بعض زيد انسان مع أنه لا ينعكس إليه لكذبه وصدق الأصل . قلت : ليس المراد بزيد فيما ذكر معناه
الجزئي لأن الجزئي لا يقع محمولا على مافية من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلى وهو السمي بزيد فعنى
العكس بعض السمي بزيد انسان وهو صادق أيضا (قوله عكسه بعض الحيوان انسان) أفرد الضمير
مع رجوعه إلى القضايا الثلاث قبله لتأولها بالذكور أو الراد عكس كل منها (قوله ويصح عكس المهمة)
في قوة الاستدراك على قوله عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة (قوله وكل ذلك داخل في
تعريف المصنف) أقول : اسم الإشارة يرجع إلى ما ذكر من عكوس الوجبات الأربع في الجملة وإنما
قلنا في الجملة لأن الفهوم من المتن في الشخصية والمهمة أنها ينعكسان كأنفسهما . وأما كون الشخصية
تنعكس جزئية إذا كان محمولها كليا وكون المهمة تنعكس جزئية فلم يفهم منه وهذا يندفع
ما اعترض به هنا (قوله فيمكنسان كأنفسهما) محله في الشخصية إذا كان محمولها جزئيا كما في المثال
الأول الآتي للشخصية وإلا انعكست كلية كما في المثال الثاني الآتي لها (قوله المستوى) أخذه من آل
التي للعهد الذكري (قوله لغير ما وجد به) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما وأتته بعد ذلك في قوله ومثلها
مراعاة لمعناها إذ هي واقعة على التفضية (قوله لانعكس لها لزوما) أقول : يتبادر من العبارة أن التني
منصبة على التقيد فيوم أنه قديكون لها عكس اصطلاحى وما يقوى الإيهام قوله بعد وقيدنا بقولنا
لزوما لأنه قد يصدق عكسها في بعض المواد وهو خلاف ما قدمه من أنه لابد في العكس اصطلاحا من
الاطراد في جميع المواد ويمكن أن يقال تسمية مالم يطرد عكسا باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون
الموضوع فيها) كحيوان وقوله من المحمول كإنسان وقوله سلب الأخص هو اسان في المثال وقوله عن
بعض أفراد الأعم هو فيه حيوان (قوله لصدق تقيضه) أي ويلزم من صدق التقيض كذب الأصل

(اجتماع الحسنين) وهما الجزئية والسلب والحقى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أي توسط في الأمور وهو
تتم لبيت فالجزئية السالبة لنعكس لها لزوما بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الأخص
عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لأنه قد يصدق عكسها

فبعض المواد لا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (ومثلهما) أي التي اجتمع فيها
الحسنتان في عدم لزوم العكس (المهمة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أي المهمة السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كانتسب
قتال الخد كور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض (١١٥)

الحسنتين (والعكس)
الاصطلاحى مطلقا (في

مرتب بالطبع) والمراد به

ما يقتضى المعنى ترتيبه

بحيث لو أزيل تغير المعنى

ويفسر الترتيب بالطبع

أيضا بكون الثاني

يتوقف على الأول

ولا يتوقف الأول على

الثاني والمربط بالطبع

من التقضيا هو الحلية

والشرطية المتصلة

وجميع ما تقدم من

الأحكام بحال للشرطية

المتصلة مثلا كما كانت

الشمس طالعة كان

النهار موجودا تنعكس

إلى جزئية موجبة وهي

قديكون إذا كان النهار

موجودا كانت الشمس

طالعة (وليس العكس

(في مرتب بالوضع) أي

الذ كردون الطبع وهو

المنفصلة نحو إما أن

يكون العدد زوجا وإما

أن يكون فردا فإذا

بدلنا طرفيهما وقلنا إما

أن يكون العدد فردا

وإما أن يكون زوجا لم

يسم هذا التبديل

عكسا لأن الترتيب

(قوله في بعض المواد) أي الأمثلة وهو ما إذا كان بين الموضوع والمحمول تباین کلی أو محمول وخصوص
من وجه وقد مثل الشارح للأول . ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بأبيض فانه صادق مع صدق
عكسه وهو بعض الأبيض ليس بحيوان (قوله أي التي اجتمع الخ) أشار إلى أن الضمير عائد إلى
ملبغبتار المعنى (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة
كعكس الانسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بانسان (قوله وخرج بالمستوى عكس النقيض)
أي قسميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهي السالبة الجزئية . مثال للموافق من عكس
تقيضا عكس بعض الحيوان ليس بانسان إلى بعض غير الانسان ليس غير حيوان . ومثال المخالف منه
عكسها إلى بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين المهمة (قوله والعكس
الاصطلاحى مطلقا) أي بأقسامه الثلاثة وإن كان للمصنف جدد للمستوى كذا في الكبير (قوله والعكس
في مرتب الخ) تصرح بما علم من التعبير بالقلب فيما مر كما أسلفه الشارح (قوله بحيث لو أزيل) أي
اختضاء ملتصبا بحيث لو أزيل تغير المعنى وهذا القدر موجود في الحلية والشرطية المتصلة إذ بتأخير
للموضوع أو اللقمة وجعله محمولا أو تاليا يتغير المعنى الأول (قوله بكون الثاني يتوقف على الأول
ولا يتوقف الأول على الثاني) هذا القدر أيضا موجود في الحلية والشرطية المتصلة لتوقف المحمول
على الموضوع والثاني على المقدم وعدم توقف الموضوع أو المقدم على المحمول أو الثاني . أقول : هذا
إنما يظهر في المتصلة إذا كان المقدم سببا والثاني مسببا لا فيما إذا كان المقدم مسببا عن الثاني نحو
كما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لأن الأمر فيه بالعكس : أي أن الأول متوقف
على الثاني والثاني ليس متوقفا على الأول ولا فيما إذا كانا مسببين عن سبب آخر نحو كما كان النهار
موجودا فالعالم مضيء . يتوقف كل منهما على شئ آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على
الأول فالتفسير الأول هو الذى ينبغي فتأمل (قوله وجميع ما تقدم الخ) في قوة التعليل لادخال الشرطية
المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة الموجبة الكلية . ومثال
عكس المتصلة السالبة الكلية أن تعكس ليس أثبتة إذا كان النهار موجودا كان الليل موجودا
إلى ليس أثبتة إذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا وأما المهمة والسالبة الجزئية من المتصلات
فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب
الذ كرى الخ) أقول الأحسن والأخصر أن يقول بل هو ذكرى موكل الخ (قوله إذ المعنى) وهو
المتافاة بين الزوجية والفردية (قوله بقل أول يبدل) بينهما للفاعل والضمير للشيء أو للفاعل والضمير
للترتيب (قوله وأما عكس النقيض الخ) مقابل للتشديد بالمستوى في أول الفصل (قوله مع بقاء الصدق)
خرج به ما لا يبقى معه الصدق كقولنا في عكس لاشئ* من الانسان بحجر لاشئ* من غير الحجر
غير انسان فان الأصل . نقيض والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم يخرج به ما يبقى معه الصدق
لاعلى وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ* من الفرد زوج لاشئ* من غير الزوج غير فرد
لاتفاق الصدق من جهة أن الفرد والزوج كالتقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول فان العكس فيه كاذب
وهذا يعلم أن السالبة الكلية في عكس النقيض الموافق وكذا المخالف إن ماتت عكس جزئية فاه في الكبير

ين طرفيهما ليس طبيعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذ كرى في ذلك موكل إلى اختيار المتكامل
إذ المعنى فيه متحد بقل أو لم يبدل . وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي

بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم

نحو كل إنسان حيوان
كل ما ليس بحيوان
هو ليس بإنسان .
وأما عكس النقيض
المخالف فهو تبديل
الطرف الأول من
القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الثاني
والثاني بعين الأول مع
بقاء الصدق دون
الكيف على وجه
اللزوم نحو كل إنسان
حيوان لاشئ مما
ليس بحيوان بإنسان
وسمي هذا مخالفاً لمخالف
طرفيه إعجاباً وسلباً
والذي قبله موافقاً
لتوافقهما وتفصيل
أحكام هذين العكسين
مذكور في المطولات .
ولما فرغ رحمه الله
تعالى من مبادئ
التصورات ومقاصدها
ومن مبادئ التصديقات
شُرع في أسنى المطالب
وأعلى المقاصد وهو
مقاصد التصديقات
وهي الحجج ويقال لها
القياس فقال :

[باب في القياس]
ووجه صكوته أسنى
المطالب أن المستفاد
منه تصديق ومن
غيره تصور والتصديق
أشرف من التصور

ويؤخذ منه أن قوله على وجه اللزوم يرجع إلى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) تمثيل للأصل والعكس بمخالف العاطف لجوازه اختياراً على ما صرح به غير واحد وكذا يقال في نظيره الآتي وهذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ حيواناً كان جسماً كما لم يكن الشئ جسماً لم يكن حيواناً (قوله مع بقاء الصدق) خرج به ما لا يبتقى معه الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الإنسان بمجر كل ما ليس بإنسان فإن الأصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما بقي معه الصدق لاشئ من اللزوم بل اتفاقاً كقولنا في عكس لاشئ من الفرد بزواج كل ما ليس بزواج فرداً لاتفاق صدقه من جهة كون الفرد والزواج كالتنقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) هذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ مفراً كان جسماً ليس أثبتة إذا كان الشئ غير جسم كان مفراً (قوله لتخالف طرفيه) أي موضوعه ونحوه أو مقدمه ونال به إعجاباً وسلباً وسعى الذي قبله موافقاً لتوافقهما . لا يقال لا يلزم اتفاقهما في الموافق كافي عكس كل إنسان هو لا جماد إلى كل جماد هو لا إنسان ولا اختلافهما في المخالف كافي عكس ما ذكر إلى لاشئ من الجماد بإنسان . لأننا نقول للذكور إن ليسا من العكس الاصطلاحي لأن صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاق اتفق من مباينة الجماد للإنسان مباينة كلية فلا يقدح عدم اللزوم في التعليل لأن التعليل للاصطلاحى هذا ما ظهر لي ثم رأيت في الكبير مانعه مما هو الموافق موافقاً لموافقته لأصله في الكيفية والمخالف مخالفاً لمخالفته أصله فيها وهو تعليل آخر ويمكن على بعد رد ما هنا إليه بأن يراد بطرفي العكس القضية البديلة والمبدل بها لا الموضوع والمحمول أو القدم والتأخر ويراد بالعكس العكس بالمعنى المصدرى (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات) حاصله كما أفاده في الكبير أن السالبة الكلية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس لاشئ من الإنسان بمجرع بالموافق بعض غير الحجر ليس بغير إنسان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الحجر إنسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق إلى موجبة كلية فعكس كل إنسان حيوان بالموافق كل لا حيوان هو لا إنسان وبالمخالف إلى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف لاشئ من لا حيوان إنسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان ليس بإنسان بالموافق بعض غير الإنسان ليس بغير حيوان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الإنسان حيوان والموجبة الجزئية لاتنعكس عكس نقيض بقسميه إذ يصدق بعض الحيوان هو غير إنسان ولا يصدق عكسها بالموافق إلى بعض الإنسان هو غير حيوان ولا عكسها بالمخالف إلى بعض الإنسان ليس هو بحيوان . وبالمجلة حكم عكس النقيض عكس حكم المستوى في يعطى للوجبات في المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه وما يعطى للسوالب في المستوى يعطى للوجبات الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه أسنى المطالب وأعلى المقاصد أي مطالب الفن ومقاصده وهي التعريفات والأقيسة فالجمع لما فوق الواحد أو باعتبار الأفراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهي الحجج) الضمير لمقاصد التصديقات (قوله ويقال لها القياس) الأولى الأقيسة كما عبر به في الكبير .

باب في القياس

(قوله ومن غيره) يعني التعريف قال في الكبير وبالمجلة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الأحكام العقلية والشرعية وأما التصورات التي هي معرفة الماهيات بالكنه كما في الحدود أو بألوجه كما في الرسوم

لاشتاله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية ، وهولفة تقدير شيء على مثال آخر . واصطلاحاً ما أشار إليه بقوله (إن القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صوراً) أي ركب بصورة مخصوصة بقول (١١٧) جنس خرج عنه المفرد لأن

القول عند المطابقة خاص بالركب وقوله من قضايا صوراً خرج المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وإن لزماً لذاتها قول آخر كحسبها المستوى أو عكس نقيضها والمركبة نخوض يد قائم لادائها إذ لا يطلق عليها أنها قضيتان وإن كانت في قوة القضيتين والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فأكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه فال مؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النبات أخذ للال خفية وكل أخذ للال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النبات تقطع يده والأول يسمى بسيطاً أي والثاني مركباً وليس ذكر

فانما جىء بها لأجل هذا المقصد لأن كل تصديق لابد فيه من تصور فتقديم التصورات عليه من تقديم الوسائل على المقاصد اه بتصرف (قوله لاشتاله على النسبة) أي تعلقه بها ووقوعه عليها لأنها الصدق بها وليس المراد باشتاله عليها أنها داخله فيه وجزء منه لأنها ليست جزءاً منه لاعتدال القول الصحيح بباطنه ولا على القول بتركيبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وإدراك وقوعها أولاً ووقوعها اللهم إلا أن يقدّر مضاف أي لاشتاله على تصور النسبة (قوله تقدير شيء) كالقماش على مثال آخر بالاضافة أي مثال شيء آخر كالدرع أي معرفة قدر شيء بمثل شيء آخر فعلى معنى باء الآلة وبدل عليه قول الشارح في كبره كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو التبراع الكلي مثلاً إذ الحكم لا وجود له إلا في الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضاً على أن المراد بالشيء الآخر المقدار الكلي الموجود في الذهن في قسميته شيئاً باعتبار اللغة الاصطلاح للتكلمين (قوله إن القياس) قال في الكبير لما كان المعنى الآتي للقياس مخالفاً للمعنى اللغوي وللمعنى الأصولي كان المخاطب إماماً تردداً أو منزلاً منزلة للتردد لأن المقام مقام أن يتردد في أن القياس هنا هل هو بالمعنى اللغوي أو الأصولي أو غيرها بحسن التأكيد بأن . فان قلت إن لتقوية الحكم وما هنا تصور . قلنا التصور هو التعريف المحمول على القياس وأما إسناد التعريف إلى القياس فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أي من حيث دلالاته على المعنى لأم حيث إنه ملفوظ إذ هو من هذه الحثية لا يستلزم شيئاً وهذا التعميم لا يجرى في القول الآخر اللازم الآتي في قوله مستلزماً بالذات قولاً آخر إذ المراد به المعقول قطعاً إذ المقدمات لا تستلزم شيئاً من الألفاظ وإنما تستلزم شيئاً يتعقل سواء عبر عنه بعبارة أم لا إلا أن يقال اللازم ألفاظ من حيث دلالاتها على المعاني أفاده في الكبير (قوله أي ركب بصورة) الباء للابسة وقوله مخصوصة بأن تكون مشتملة على الحد الوسط ومستوفية لسائر الشروط الآتية في الأشكال (قوله المركب الذي ليس بقضية) كقلام زيد (قوله كحسبها المستوى) كاستلزام كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان وقوله أو عكس نقيضها أي الموافق كاستلزام ما ذكر كل مائيس بحيوان هو ليس بإنسان أو المخالف كاستلزام ما ذكر لاشيء مما ليس بحيوان بإنسان وأوفى كلام الشارح مانعة خلو فتجاوز الجمع وأدخلت الكاف استلزام نحو كل إنسان حيوان بعض الإنسان حيوان (قوله والمركبة) أي القضية المركبة في المعنى من قضيتين كشال الشارح فانه مركب في المعنى من مطلقتين عامتين أولاً موجبة هي زيد قائم بالفعل ثانيتها سالبة هي مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائماً بالفعل فمثال المذكور من الوجودية اللادائمة غاية الأمر أنه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة لفهمها من اللادوام فتأمل . قال في الكبير : وأورد دخول الشرطية لتركيبهما من قضيتين . وأجيب بأنها حال التركيب ليست قضيتين (قوله والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فأكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أي فالجمع هنا مراد به افتتان فأكثر (قوله النبات) أي للقبور لأخذ أكلان الموتى أو ما هو أعم من ذلك (قوله والأول) يعنى المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطاً أي لأنه لا يقيس واحد غير مركب في المعنى من أقنسة متعددة بخلاف الثاني (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سيدي سعيد قدورة على المصنف بتكرار ما هنا مع ما يأتي . واعتراض بأنه كان الأولى تأخير دفع هذا الاعتراض إلى ما سيأتي لأنه الذي يتوهم عنده التكرار . وأقول : الذي دعاه إلى ذكره هنا إيراد سيدي سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيما سيأتي) أي في قول المصنف * فركبته إن ترد أن تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بأن هذا

المانع كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتي تكراراً لما هنا لأن تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضيه معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزاً عن البسيط ، والحق أن القياس المركب

التعبير يقتضي أن بعضهم يخالف في رجوعه في المعنى إلى أقيسة بسيطة والظاهر أنه ليس كذلك .
وأقول : عبارته في الكبير ومن رأى أن التباس المركب ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسان
أولاً أكثر اقصر على ذكر التضييقين أو التصديقين وعلى هذا فيجب عن ذكر الجمع كالمنصف بأنه أطلق
الجمع وأراد التلويح وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه نظر إلى صورة القياس المركب ولاشك أن فيه قضايا
وهي أيضا تقتضي ذلك وعبرة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند المحققين أن القياس للمركب يرجع
للبيسط اهـ وهي أيضا تقتضي ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله
راجع إلى أقيسة بسيطة في الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين في الحقيقة الأول
النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق والثاني النباش سارق وكل سارق تقطع يده
فنتيجة القياس الأول هي صغرى القياس الثاني (قوله حال من ضمير صورا) لا يقال استلزامه بالذات قولا
آخر عقب التصوير لا مقارنه ، لأننا نقول على تسليم ذلك مقارنه كل شيء بحسبه (قوله أخرج الاستقراء)
أى الناقص المفيد للظن وإعنا لم يقيد به لأنه المتعارف المفهوم عند إطلاق لفظ الاستقراء كما في شرح
السعد للشمسية وهو تتبع أكثر الجزئيات توصل إلى الحكم على كلها بحكمها كتتابع أكثر جزئيات
الحيوان توصل إلى الحكم على الحيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ لاجتماعها لأن التماسح إنما
يحرك فكه الأعلى أما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصل إلى الحكم
على كلها بحكمها كتتابع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصل إلى الحكم على العنصر
بأنه متحيز فهو مفيد اليقين . واعلم أن مقتضى ما ذكرنا خروج تتبع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء
وعليه يشكل استناد الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولأكثرها
كما في كون أقل سن الحيض تسع سنين وكون أهله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستا
أوسعا فأنهم صرحوا بأن مستند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعي لم يستقر
جميع نساء العالم في زمانه ولا أكثرهن بل ولاصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم في جميع
الزمنه فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص وإن قيد به كثير من الناطقة بل يقيد بالبعض
كما في حصول الامام وتبعه الأسنوى وينبغي ضبط البعض بما يحمل معه ظن الحكم قاله العلامة ابن قاسم في
آياته (قوله والتحليل) هو تشبيه جزئى بأخر في جامع بينهما توصل إلى الحكم على الشبه بحكم المشبه به
كقولنا النبذ مسكر كالخمر فيكون حراما قال من لا أحد محل خروج الاستقراء والتحليل بقيد الاستلزام
إذا أريد بالاستلزام القول الآخر استلزام العلم اليقيني به أما إذا أريد ما يمتد الظن فلا يخرجان عن التعرف
بهذا التقييد (قوله والضروب العقيمة) هي الفاسدة من جهة الصورة لأنها لا تستلزم القول الآخر كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم اتجاها تشبيهها بالمرأة التي لا تلد أما
القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتي أنه داخل لأنه بحيث لو سلم زمة النتيجة (قوله التي لا تقطع
بصدق لازمها) أقول : هذا صريح في أنها تستلزم قولا آخر إلا أنه عبر مقطوع بصدقه بل تارة يكذب وتارة
يصدق لخصوص المادة نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهل وهذا يناقض إخراجها بالضروب
العقيمة بقيد مستلزما والذي يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وأن ما يتصيد منها
الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة
كلها خارجة بهذا التقييد فاحفظه (قوله لا مكان تخلف مدلولها عنها) علة لأخرج والضمير ان رجعا
إلى الأمور الثلاثة المذكورة هذا هو الأحسن (قوله بحث ذكرته في الشرح الخ) حاصله أنه أريد
بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والحمار ونحوها تحرك فكه الأسفل عند

راجع إلى أقيسة
بسيطة في الحقيقة
(مستلزما) حال من
ضمير صور أخرج
الاستقراء والتحليل
والضروب العقيمة
التي لا تقطع بصدق
لازمها لا مكان تخلف
مدلولها عنها وفي
إخراج الاستقراء
والتحليل بما ذكر
بحث ذكرته في الشرح
وفي حاشيتي على شرح
لمساغوى للشيخ
الاسلام (بالذات) أى
بذاته قال عوض من
الضمير

الضغ وبالتخيل القضية التمثيلية نحو التبيذ كالخر في الإسكار فهما خارجان بقوله صور من قضايا وإن أريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فأكثر ناشئة عن نصف الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند الضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا ولأريد بالتخيل قضيتان دالتان على تشبيه جزئي بجزئي بأن يكون قولنا في الإسكار خبر مبتدأ محذوف والأصل التبيذ كالخر وذلك في الإسكار فلا نسلم خروجهما بسبب كونهما ظنيين وإلا لزم خروج الخطابة والشعر والجلد والفسطة لكونها ظنيات . والجواب باختيار الشق الثاني ومنع لزوم ما ذكر بإبداء فرق بين الاستقراء والتخيل وبين ما ذكر وهو أن الظن في الاستقراء والتخيل إنما هو ارتباط الحكم بهما . وأما مقدمات الاستقراء فيقيينة مشاهدة إذ تحريك الانسان فكه الأسفل عند الضغ ومشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظن إنما هو ارتباط الحكم على الكلي بهذا التحريك بما ذكر والتخيل أيضا مقدمته يقينتان إذ كون التبيذ يشبه الخمر في وجه مقطوع به وكون وجه الشبه الإسكار مقطوع به والظن إنما هو ارتباط حرمة التبيذ بما ذكر بخلاف الخطابة والشعر والجلد والفسطة فانها بالعكس أي أن الظن مقدمتها وأما ارتباط الحكم بها إن سلمت فيقيني فالجلل إنما هو في مآذها لافي صورتها والخلل في الاستقراء والتخيل في صورتها لافي مآذتهما وهم إنما اعتبروا في مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت أي سلم صدقها لزم عنها قول آخر أي لصحة صورتها فقولها مستلزما أي لو سلمت قضايها فيدخل في القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيح الصورة دون القياس الفاسد الصورة الصحيح المقدمات ونسبته قياسا على سبيل التجوز وبعض في إخراج الاستقراء والتخيل بقيد مستلزما بحث آخر سيأتي دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) . أقول : كلامه هنا وفيما مر صريح في أن الضروب العقيمة قسبان غير مقطوع بصدق لازمها ومقطوع بصدق لازمها مع أن الضروب العقيمة التي هي أنواع تحت كل نوع منها أفراد وأمثلة إنما غير مقطوع بصدق لازمها وإن كانت أفرادها وأمثلتها منها كاذب اللازم ومنها صادقة ويمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها وأمثلتها من إطلاق الكلي وإرادة الجزئي ثم هذا أيضا صريح في أن الضروب العقيمة تستلزم قولاً آخر وقد أعلنك بما فيه (قوله في المادة اتفاقاً) أي بدليل كذب النتيجة إن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة) لبعض في إخراجها بقيد بالذات بحث سيأتي دفعه (قوله وهو) أي قياس المساواة ما يتركب من قضيتين الخ هذا التعريف يشمل ما عبر فيه بالمساواة كالثال الأول أو غيرها كالمباينة كالثال الثاني والنصفية كالثال الثالث واللزومية كالشمس ملزومة للنهار والنهار ملزوم فتكون إضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ في شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عبر فيه بمادة المساواة وكذا قوة عبارة الشارح في كبره والمراد بنحو قياس المساواة على الأول ما يتوقف على مقدمة أجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فإن هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة هي عكس ققيض المقدمة الثانية وهي كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على طريقة غير السنوسى وبيان ذلك كما أفاده في الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التي يتوقف القول عليها ويخرج عن كونه قياساً غير اللازمة لاحدى المقدمتين لزوماً ضرورياً فيدخل في تعريف القياس المثال المذكور أعني قولنا جزء الجوهر كما تدخل الأشكال الثلاثة غير الأول الصحيحة الصورة لأن المقدمة الأخرى التي تقتصر إليها ليست بأجنبية عنها للزومها لاحدى المقدمتين وأما غيره فأخرج عن القياس ما يتوقف على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها إلى أجنبية وهي غير

أخرج الضروب العقيمة
التي يقطع بصدق
لازمها خصوص المادة
نحو لاشئ من الانسان
بفرس وكل فرس
صالح فانه يستلزم
لاشئ من الانسان
بصالح لكن لا بالذات
بل لصحة ذلك في المادة
اتفاقاً وأخرج نحو قياس
المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين

متعلق بحول أولاها موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمره وعمره مساو لبكر فإن هاتين القضيتين مستلزمتان. **بـ** مساو لبكر لا لاحتياجه بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء مساو لتلك الشيء. ولذلك صدق هذا اللازم فالزم تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما (١٢٠)

اللازمة لاحدى المقدمتين وغير أجنبية وهي اللازمة لاحدها مع مغايرة حدودها لحدود القياس كعكس النقيض في المثال السابق فأخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط ما قيل الأولى على ما ضعه هنا من تعميم قياس المساواة إسقاط لفظة نحو فتأمل وتسمية قياس المساواة قياسا على سبيل التجوز لأنه يشبه القياس من حيث اشتباهه على مطلق تكرر وإن لم يكن التكرار فيه الحد الأوسط (قوله متعلق) بكسر اللام. إن قلت: إن متعلق بحول الأولى هو الجار والمجرور وموضوع الأخرى هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذلك. قلت: المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط والجار آلة للتعلق كايين في موضعه (قوله بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية) المراد بها ما ليست مفهومة من المقدمتين ولا لازمة لاحدها موافقة حدودها حدود القياس أو لا تستلزم هذه الموافقة على مامر من الخلاف فاندفع بقولنا ما ليست الخ ورود الشكل الأول لأن المقدمة الخارجية التي هو مبنى عليها وهي أن لازم اللازم لازم مفهومة من مقدمته ضرورة وبقولنا ولا لازمة الخ ورود الأشكال الثلاثة لأن المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لاحدى المقدمتين (قوله ولذلك) أى لأجل صدق المقدمة الأجنبية (قوله فالزم تصدق) أى المقدمة الأجنبية (قوله لا يلزم أن يكون مبيانا لتلك الشيء) بل يكون تارة لا يكون مبيانا كما في مثال الشارح (قوله لا يكون نصفه) بل هو دائما ربع ذلك الشيء (قوله أى لا يكون عين إحدى المقدمتين) هذا بيان للراد بمغايرة النتيجة للمقدمات أى وليس المراد بها أن تكون أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدمات إذ لا بد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الأولى وبعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله القضايتين) أى مجموع القضيتين المستلزم مجموعهما لاحدهما أى لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه كمجموع كل انسان حيوان وكل حجر جسم فلكل من القضيتين دخل في الاستلزام فسقط ما أورد هنا. واعترض على إخراج ما ذكر بقيد قولا آخر بأنه خارج بقوله صور لما قدمه من أن المراد ركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجودة هنا. وأقول: اعتبار ذلك يؤدي إلى عدم خروج شيء بقوله مستلزما بالذات قولا آخر خروج جميع ما خرج به بقولنا بصورة مخصوصة فالأقرب أن الشارح إنما قصد تفسير صور بركب بصورة وأن قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلماذا لم ينظر إليه في الإخراج وبهذا اندفع أيضا بحث بعض في إخراج الاستقراء والتخييل بقيد مستلزما وإخراج نحو قياس المساواة بقيد بالذات بأنها خرجت بقيد صور لأن المراد صور بصورة مخصوصة فافهم. وأورد أن إذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أتت عين الكبرى وإذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أتت عين الصغرى. وأجيب بوجوه المتجه منها أن هذين ليسا من الأقيسة إذ مقدمتهما ليست كلهما قضيا لأن ما ادعى أنه الصغرى في الأول والكبرى في الثاني ليسا قضيتين إذ لا بد من تغاير الطرفين في القضية ذهنا واتحادهما خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله ساييم الين وغيره) المراد بالين مالم يقتقر إلى واسطة كما في الشكل الأول وبغير الين ما يقتقر إلى واسطة

الانسان مبيان للنطاق لأن مبيان المبيان لشيء لا يلزم أن يكون مبيانا لتلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفه (قولا آخر) أى لا يكون عين إحدى المقدمتين فإذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أتتج كل انسان جسم وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولا آخر القضيتين المستلزمتين لاحدهما لأن اللازم ليس قولا آخر. فان قلت: التعريف شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون مانعا. قلت: لانسلم ذلك إذ هذا خارج بقوله قولا لأنه أفردته فدل على أن مراده به القول الواحد والقضيتان المذكورتان

يستلزمان قولين لاقولا واحدا والمراد باللزوم مايم الين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأول وغير الكامل وهو باقى الأشكال والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن يكون مسما بالفعل ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمل فلهذا وإن كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحث لوسم استلزم أن كل انسان حمل

لأن القياس يجب أن يعرف تعريف شامل الخطابة والسفسطة والجمل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أخصية ولزوم الشيء
لشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجد في الواقع (١٢١) وإجماله من قضايا ولم يقل من

كغير كل من المقدمتين أو إحداهما يرجع القياس إلى الشكل الأول (قوله لأن القياس الخ) علة
لدخول القياس بالكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم الشيء الخ) من جملة التعليل فهو منصوب
عطفًا على القياس (قوله وإن لم يوجد) أي الشيء للزوم (قوله أي معناه) أقول : تفسير القوة بالعدم
لا يلزم مقابلتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بعده (قوله يعني أن النتيجة الخ) بيان المراد بالدلالة
على النتيجة بالقوة فدلتها عليها كدلالة أجزاء السرير قبل تركيبها سريرا على السرير (قوله كل
جسم مؤلف) أي من أخصى والصورة على مذهب الحكماء ومن الجواهر الفردة على مذهب
المسكئين (قوله وإن شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومه عديمًا بخلافه على الأول فوجوده
(قوله ولا نقضها) أتى به بما للمصنف في شرحه وإن أومأ أن النقيض مذکور في الإقتراني
بالقوة مع أنه ليس كذلك لإخراج الشرطي المستثنى فيه نقض التالي لينتج نقض المقدم (قوله
وهذا) أي الإقتراني ملتبس بخلاف الاستثنائي أو اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر من تعريفي الإقتراني
فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على حذف مضاف أي بخلاف تعريفي الاستثنائي فإنه مادل على
النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذي ذكرت فيه النتيجة أو نقضها بالفعل (قوله لاقران الحدود
فيه بلا استثناء) أي لاتصالها فيه من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي لكن والمراد بالحدود
حدوده الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر وحيث حدودها أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله
بالحلية) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا) هذا الطرف متعلق بقوله أورد
والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما للإقتراني بالحلية لقبح الشيخ
ابن سينا المستخرج للإقتراني الشرطي في إنتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذر غير قوي
لأن دفاع ذلك القبح بالجواب عنه (قوله استخرج الأقيسة) أي الإقترانية (قوله تشكيكات) أي
اعتراضات ثورت التشكك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الأول وبعضها في نتائج
المتصلتين منه إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الحلية. فالأول أنه يصدق قولنا كلما
كان الاثنان فردا كان الاثنان عددا وكما كان الاثنان عددا فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان
فردا فهما زوج وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوسفي في الجواب ما أجاب
به الخوئجي وهو منع كلية الشرطية الكبرى لأن معنى كليتها أن يكون التالي لازما للمقدم في جميع
الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالا في نفسها ولا شك أن من جملة الأوضاع التي
لاتنفي المقدم هنا كون الاثنين فردا لأنه يجماع كونه عددا وإن كان كونه فردا محالا في نفسه
ولا يستلزم كون الاثنين عددا على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان عددا فهما زوج
والثاني أنه يلزم من إنتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت لللازمة بين كل أمرين لا ملازمة
بينهما بل وبين المتناقضين وبين المتضادين إذ يصدق مثلا كلما تحقق إنسان ولا إنسان تحقق إنسان
وكما تحقق إنسان ولا إنسان تحقق لا إنسان ينتج قد يكون إذا تحقق إنسان تحقق لا إنسان وهو
باطل ويصدق أيضا كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد والبياض تحقق
البياض ينتج قد يكون إذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن
الذي ارتضاه اليوسفي في الجواب منع صدق هذه المقدمات ولذلك كذب النتيجة وسند المنع أن
الشرطية لاتصدق إلا مع الأوضاع التي لاتناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لم نسلم

مقدمات لتلازم المهور
لأنهم عرفوا المقدمة
بأنها ما جعلت جزء
قياس فأخذوا القياس
في تعريفها فلو أخذت
هي أيضا في تعريفه لزم
الدور (ثم القياس
عندهم) أي الناطقة
(قياس * فنه) أي
القياس (ما يدعي) أي
يسمى (بالإقتراني) وهو
الذي دل على النتيجة *
بقوة) أي بقوته أي
معناه يعني أن النتيجة
تتكون أجزاؤها
متفرقة فيه ولا تكون
مذكورة فيه بهيئتها
الاجتماعية مثلا كل
جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث ينتج كل
جسم حادث فهذه
النتيجة لم تذكر بهيئتها
الاجتماعية في القياس
بل ذكرت فيه
متفرقة وإن شئت
قلت هو الذي لم تذكر
فيه النتيجة ولا يقضيها
بالفعل وهذا بخلاف
الاستثنائي كما سيأتي
وصي إقترانيا لاقران
الحدود فيه بلا استثناء
(واختص) القياس
الإقتراني (بالحلية)

هذا ما ذهب إليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد
تشكيكات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحلية (١٦ - صبان)

كذب النتيجة إلا لو كانت كمية أما هي جزئية فلا . والثالث أن الحلية صادقة في نفس الأمر
والشرطية إنما هي بالفرض ولهذا لو قلنا كلها كان كل ثلاثة زوجا كان كل خمسة زوجا كانت متصلة
صادقة لأن الباقي من الخمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة زوجا لأن المركب
من الزوجين زوج ولو ضمنت إليها حلية صادقة وهي لا شيء من الزوج خمسة أنتج كلها كانت
الثلاثة زوجا فلا شيء من الخمسة خمسة وهو باطل . وأجاب ابن سينا باعتبار المادة بأن الكلام
ينحصر بحولية لاتنافي ظرفا للتصلة وباعتبار الصورة يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم الحال
جائز أن يلزمه محال ونظر فيه اليوسى بأن استلزام الحال للحال إنما هو فيها إذا صدق اللزوم
فتصدق القضية وإن كان المقدم والثالث كاذبين نحو كلها كان الانسان فرسا كان صاهلا فلا خفاء
في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فإنه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة
فهى كاذبة أفاده في الكبير (قوله وكذا قدح) أى كقدح ابن سينا قدح في المتصليين أى في
إتجاههما أثير الدين بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى
يجوز أن يكون محالا فيجوز أن لا تصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو
تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الأمر أن الشيخ فرض الكلام في مثال معين قاله في الكبير (قوله
وقد أجيب عن ذلك) أى عن تشكيكات ابن سينا وقدح أثير الدين (قوله أراد ما يتكلم فيه
هنا) أى في تأليفهما فعنى قول المصنف واختص بالحلية اختص الاقتراى الذى تشكك فيه في هذا
المتن بالحلية ومثله يقال في كلام ابن الحاجب وقوله قلعة جدوى غيره علة لأراد (قوله أو أنهما) أى
ابن الحاجب والمصنف نزلاء أى الغير منزلة لعدم لذلك أى لما ذكر من قلعة جدوى الغير وقوله أثار
للأول أى لإرادة ما يتكلم فيه هنا وقوله للثاني أى نزيل الغير منزلة لعدم (قوله ومثاله من
الشرطيات) هذا مثال للاقتراى الشرطى المركب من متصلتين ، وهو أحد أقسام الاقتراى الشرطى
الخمس: تائيهما المركب من منفصلتين . تالتهما المركب من متصلة ومنفصلة . رابعها المركب من حلية ومتصلة .
خامسها المركب من حلية ومنفصلة . ويتعقد في كل قسم من الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة لأن
الحد الوسط إن كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الأول كما في مثال الشارح
الذى عرفت أنه من القسم الأول وإن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا من القسم
الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس أثبتة إذا كان الليل حاصل فالنهار موجود
ينتج ليس أثبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصل وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل
الثالث كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة
فالأرض مضيئة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة وإن كان مقدما في الصغرى
تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض
مضيئة . وبيان أمثلة الأشكال الأربعة من بقية الأقسام تطلب من المطولات . واعلم أنه إذا كان
الوسط في الاقتراى الشرطى هو أحد طرفى الشرطية برمتيه سمى بالجزء التام وهو المتداول في العلم
والحتاج إلى معرفته وإن كان الوسط جزء ذلك الطرف سمى بالجزء غير التام والكلام عليه على
شروط وإتجاهه يطلب من المطولات (قوله أى القياس) أى مطلقا لا يقيد كونه اقترايا لأن ما سيذكره
المصنف غير مختص بالاقتراى وإن كان لكل شروط غير شروط الآخر (قوله أى أجمع)
دفع بهذا التفسير ما يقال إن في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن المقدمة هي القضية المجموعة

وكذا قدح في المتصليين
أثير الدين وغيره بما
هو مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره
وقد أجيب عن ذلك
بأجوبة مذكورة في
المختصر المذكور
وغيره . ويحتمل أن
المصنف والامام ابن
الحاجب أراد ما يتكلم
فيه هنا قلعة جدوى
غيره أو أنهما نزلاء
منزلة لعدم ذلك أثار
للأول الضد والثانى
ابن هرون . ومثاله من
الشرطيات كلها كان
الانسان ناطقا كان
حيوانا وكلما كان
حيوانا كان جسما ينتج
كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما (فان ترد
تركيبه) أى القياس
(فركبا) أى اجمع
(مقتضاه) المراد بها هنا
وفى يأتى مافسوق
الواحدة

(على موضوع) من الايتين بوصف غلبت بين طرفي المطلوب وهو الخلد المكروه وبه حلت المقدمات المتضمنة إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمة والأخرى على محموله أو نالته ومن اندراج الأصغر (١٢٣) تحت الأوسط في الاقتراني

كما سيأتي (ورب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول متلاحق يستلزم النتيجة وإلا ما استلزم شيئاً مثلاً إذ اقلت في بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله جلّ وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المأخوذتين على الوجه الخاص من كون الأولى موجبة والثانية كلية يوصل من اوضح له بالبرهان صدقه إلى العلم بأن العالم حادث لا تراجم العالم في موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحها) أي المقدمات متميزة (من فاسد) من جهة النظم بأن كاتنا سالبين أو جزئيين إذ لا إلتاج من سالبين ولا جزئيين ومن جهة الملاحظة بأن كاتنا كاذبتين أو إحداهما

جزء قياس (قوله على ماوجبا) أي تركيباً كأننا على الوجه الذي وجب أحوال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذي وجب (قوله جامع بين طرفي للمطلوب) أي مناسب لطرفي النتيجة بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه أصبح ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة في نسبة أحدهما إلى الآخر وارتباطه به (قوله وهو) أي الوصف الجامع (قوله وبه حلت المقدمات) أي على وجه منتج (قوله ومن اندراج الأصغر) عطف على قوله من الايتين . وأقول كان على الشارح أن يوقع مافي كلام المصنف على الايتين فقط لذكره الاندراج بعد أو على جميع مايجب فلا يقصرها على الايتين والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر إلى صحيحها ويكون قوله ورب الخ من ذكر الخاص بعد العام (قوله في الاقتراني) أقول : ينبغي حذفه كما في الكبير لأن الاندراج للذكر لا يخص الاقتراني على ما سيذكره الشارح وإن نوقش كما يأتي وكذا الايتين لا تقسم لا يخصه كما علم من كلامه (قوله بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني) أي وبأن تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثنائي على الوجه الخاص لما سيأتي من أن الكبرى في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله مثلاً) راجع إلى قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول أي واختلاف المقدمتين كيفاً وكلية الكبرى في الشكل الثاني إلى آخر ما سيأتي (قوله حتى يستلزم) أي الاقتراني النتيجة لتعميل لقوله تقدم الخ أو تعرض عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لا اندراج العالم في موضوع الكبرى) ليرد عليه أنه لا اندراج لمساواة العالم المتغير وجوابه ما ذكره الشارح عند قول المصنف وما من المقدمات صغرى الخ (قوله وانظرا) أي اعتبر (قوله متميزاً) أشار إلى أن من فاسد متعلق بحال معنوفة (قوله من جهة النظم) أي الصورة وقوله بأن كاتنا الخ تصوير لفاسد من جهة النظم وكان الأولى التعبير بالكاف بدل الباء لأن فساد الصورة لا ينحصر فيما ذكره (قوله ومن جهة الملاحظة) في شرح ابن عقوب أن الثانية هنا على أنه يجب رعاية مادة القضايا ليصح الدليل واللازم تبع من النظم لأن الفرض هنا تصحيح صورة القياس وسينه في آخر النظم على لزوم رعاية المادة (قوله بالاستدلال عليها الخ) أشار به إلى المارة بين قوله مختبراً وقوله وانظرا صحيحاً من فاسد والباء للاحالة وقوله هل هي يقينية أم لا مرتبط بقوله مختبراً لها وفي العبارة حذف أي طالبا علم جواب هذا الاستفهام والتاسب لولا كما في نسخ لأن أم المتصلة لتبادل هل ويمكن جعلها منقطعة للضرب عن الاستفهام عن كونها يقينية إلى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحناه في حاشيتنا على عصام الاستعارات (قوله وهل هي على تأليف منتج أم لا) ينبغي اسقاطه لأنه لا يناسب قوله بالاستدلال عليها ولأن إدخاله في الاختبار يؤدي إلى التكرار مع قوله وانظرا صحيحاً من فاسد لأنه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله وهذا) أي قوله وانظرا الخ بيان الوجه الخاص : أي المذكور في بيان قوله ورب المقدمات حيث قلنا هناك على الوجه الخاص واعترض بأنه منه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصراً . وأقول هذا الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلاً (قوله الذي ذكره سابقاً) نعم للترتيب (قوله فلا يقل هذا تكرار لما تقدم) يعني قوله ورب المقدمات . وأقول : أظهر أن توهم التكرار بالنسبة إلى غير اعتبار المقدمات هل هي يقينية أم لا بالاستدلال عليها إن كانت نظرية إذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لأن المراد به توفر شروط الاتجاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضاً لدفع ما توهم من التكرار بين قوله على ماوجبا وقوله ورب

(مختبراً) لها بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أم لا وهل هي على تأليف منتج أم لا وهذا يبين الوجه الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكره سابقاً فلا يقل هذا تكرار لما تقدم

(فإن لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يتيقن صدقه وعدم نقيضه (بحسب المقدمات أي) فإن يتيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة (٩٢٤) يتيقن صدق لازمها وإن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ

الصدق والكذب فإذا
قالت كل إنسان حماد
وكل حماد حمار فهاتان
كاذبتان ونتيجتهما
وهي كل إنسان حمار
كاذبة فإذا بدلت
الكبرى بقولك كل
حماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي
كل إنسان ناطق مع
كذب المقدمتين
فليس معنى كلام
المنصف أنه يلزم من
كذب المقدمات
أو بعضها كذب
النتيجة وإنما قلنا
في كلامه ما يصح به
المعنى . واعلم أن
موضوع النتيجة يسمى
أصغر لكونه في الغالب
أقل أفرادا من
الأوسط والأكبر
ومعناها يسمى أكبر
لكونه في الغالب أكثر
أفرادا والمكبر في
المقدمات يسمى أوسط
ووسطا لتوسطه وجهه
بين الطرفين ومثل
الموضوع والمحمول في
الحلية المقدم والثاني
في الشرطية والمقدمة
التي فيها الأصغر تسمى
الصغرى لاشتغالها على

الخ لوقى بحق المقام وقد علمته مما مر (قوله فإن لازم الخ) علة لضمون البيتين قبله (قوله يتيقن صدقه) أي
بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم نقيضه : أي عدم يتيقن صدقه بسبب عدم اطراد صدقه (قوله بحسب
المقدمات) متعلق بالثاني (قوله صدق المقدمات) بأن طابقت مادتها الواقع (قوله وإن لم يتيقن ذلك) أي
الذكور من صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بأن اتفق صدق المقدمات فقط وقد مثل
له أو اتفق استيفاء شروطها من حيث الصورة فقط أو اتفقا معا لم يشك لهما استحالة على المقابلة وهما كاتفا
صدق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذبها أخرى فصدقها في اتفاه الاستيفاء كما في لاشئ من الإنسان
بفرس وبعض الفرس صاهل وكذبها كما في لاشئ من الإنسان بفرس وبعض الفرس حيوان وصدقها في
اتفائها معا كما في لاشئ من الإنسان بناطق وبعض الناطق حجر وكذبها كما في لاشئ من الإنسان
بناطق ولاشئ من الناطق بحيوان (قوله ما يصح به المعنى) وهو قوله من حيث يتيقن صدقه وعدم
نقيضه ولم يقل من حيث صدقه وكذبه (قوله واعلم الخ) تهديد لكلام المنصف (قوله في الغالب) في
الغنىمى قلنا عن الصلح أن المراد في غالب الوجبات الكلية التي هي أشرف النتائج فلا يرد أن هذا إما
يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية إذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية
ليس في الغالب أخص اهـ وغير الغالب أن يكون مسلو بالعلم نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك وينبغي
أن لا يقال وقد يكون أعم نحو بعض الطيور إنسان وكل إنسان ناطق وإن قيل لما عرفت أن الكلام في
النتيجة الموجبة الكلية (قوله لتوسطه وجهه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجهه وجمع وأراد
بحجسه بينهما مناسبتها لهما وكونه وسيلة إلى نسبة أحدهما للآخر فالعطف للتفسير دفع به أن المراد
التوسط لفظا لأنه إنما يظهر في الشكل الأول قال في الكبير وجهه كونه وسطا في غير الشكل الأول مع
أنه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا متعلنا أن المراد أنه واسطة في الجمع بين الطرفين وإن ذكر أولا
وآخر كما في الرابع أو أولا ووسطا كما في الثالث أو وسطا وآخر كما في الثاني . وأقول: يمكن التزام أن
التوسط لفظي في جميع الأشكال غير أنه في بعضها بالفعل وهو الأول وفي بعضها بالقوة وهو البقية
لرجوعها إلى الأول على أن الغنىمى قال إن تسمية الأمور المتناسبة في وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت
النسبة بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الأمور بل تتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها (قوله بعضه)
إعنا قال ذلك لأن الذي قدمه الشارح خمس دعوى بأدلتها والذي سيذكره المنصف ثلاث بلا أدلة (قوله
هنا) أي في قوله وما من المقدمات الخ وفيه إشارة لطيفة إلى أنه كان ينبغي لناظم أن يفسر الأصغر
والأكبر والأوسط أولا ثم الصغرى والكبرى ثانيًا ثم يحكم بوجوب اندراج ثالثا لأن صنيعه مع
تصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هي) أشار بتقدير هي إلى أن صغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير في صغرى أو من صغرى بناء على جواز إتيان الحال من الخبر وحذف
صدر الصلة جائز لمطلول وخبر ما قوله فيجب الخ قال في الكبير واعلم أنه جرى على السنة التوقف صغرى
وكبرى وأصغروا أكبر وليس بلحن إن كانوا لا يرون تفضيلا على معنى من وإعماير يدون معنى
فاعلة وقاعل أو تفضيلا مطلقا فصحت المطابقة وإن لم توجد آل ولا الإضافة كما قال ابن هاني :
كان صغرى وكبرى من مفاعلهما حصة در على أرض من الذهب
وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى اهـ (قوله أي كل فرد فرد الخ)

الأصغر والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر وإعنا قدما ذلك وإن كان سيأتي في كلام
المنصف بعضه لتوقف فهم كلام المنصف هنا عليه (وما هي) من المقدمات صغرى * فيجب اندراج أصغر (ها) أي كل فرد فرد
من أفرادها (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر لأن ماهية كل شخص أو عارضة أهم من ذاته بل

ولو كان الأوسط أخص نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق هذا في الاقتراضي (١٢٥) ولما استثنائي فيرجع

إشارة إلى تقدير مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنان بين اندراج والضمير واثنان بين في ويجزوها أي فيجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو كان) أي الأوسط مساويا للأصغر غاية أفاد بها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة (قوله لأن ماهية كل شخص أو عارضه أهم من ذاته) قال في الكبير فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الإنسان أفرادها فالمندرج في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل إنسان ضاحك اه أي وفي الكبرى وكل ضاحك جسم . ثم قال والحاصل أن المراد من الموضوع أفرادهم مستبها كل فرد فرد بخصوصه اه وقد أشار بهذا التعليل إلى أن الأوسط دائريين كونه ماهية للأصغر كما في كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم وكما في كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضه كما في كل إنسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكافي العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) اضطراب انتقالي وقوله أخص أي من الأصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال في الكبير فأفراد هذا البعض مندرج كل فرد منها في الإنسان اه أي مع كون الإنسان أخص لصدق بعض الحيوان بقطع النظر عن كونه هنا خصوص البعض الإنساني بغير الإنسان أو أقول هذا مبني على أن الأصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحينئذ لا يظهر الاندراج تقدير (قوله هذا في الاقتراضي) أي ما ذكر من الاندراج ظاهري في الاقتراضي (قوله وأما الاستثنائي الخ) حاصله أن الاندراج المذكور متحقق في الاستثنائي أيضا وتأويله بالاقتراضي ، وفيه أن الاندراج في الاقتراضي إنما احتيج إليه ليتعدى حكم الأكبر للأصغر بواسطة الأوسط وهذا القدر مستغنى عنه في الاستثنائي لأن إنتاجه لوجه آخر وهو أنه يلزم من ثبوت للزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه (قوله مضمون التالي الخ) هذا إذا كان الغرض استثناء عين المقدم لينتج عين التالي وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا إذا كان الغرض استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم أفاده في الكبير (قوله هذا حاصل الخ) اسم الإشارة راجع إلى ما تقدم من تأويل كلام المصنف بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج إذا كان الأوسط مساويا للأصغر أو أخص ومن بيان الاندراج في الاستثنائي على ما يفيد عبارة الكبير (قوله وعلى هذا) أي التأويل الذي أول به كلام المصنف من تقدير المضافات يحمل كلام ابن سينا وعمل المحل منه قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله فرد من أفراد الكلية فيقدر في العبارة الأولى المضافات الأربع أي لاندراج أفراد أصغر الصغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى ويقدر في العبارة الثانية المضافات الأخيرة أي فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية أي القضية الكلية التي هي الكبرى وإعنا ذكرها برمتها لارتباط بعضها ببعض وإفادتها أنه لا بد من العلوم الثلاثة (قوله كما إذا ادعيت الخ) توضيح للدعاء بتطبيقه على مثال (قوله عاقر) أي لانه (قوله) ليلازم أي من الحكم على الحكم على الفرد الذي هو البغلة المشار إليها هو - تعليل لقوله تفطن الخ (قوله وما ذكره) أي من اشتراط علم ثالث (قوله في الحرمة) أي ذي الحرمة (قوله في ضمن العلم بأن هذا الخ) أي فالعلم بأن ههنا ترتيب منتج يكفي وقد أفاد كلام ابن التماسي أنه لا بد من العلم بأن هذا ترتيب منتج وأن هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي العلم بالاندراج وقوله عند ذكر للمقدمات أي استحضارهما وقوله على هذا الوجه أي العلم بأن هذا ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاء ، وأقول : الغرض من نقل عبارته شيان : الأول تأييد ما ذكره ابن التماسي من تضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاء مع ما اشتراطه العلم بالاندراج استثناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب . الثاني الإشارة إلى اشتراط أمر

فيه إلى الشكل الأول بأن يقال مضمون التالي أمر محقق ملازمه وكل ما يتحقق ملازمه يتحقق أو مضمون المقدم أمر اتق لازمه وكل ما اتق لازمه منتف هذا حاصل مانقه شيخ شيخنا العلامة البوسعي في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمات في الدهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما إذا ادعيت أن هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تفطن إلى أن هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التماسي وما ذكره حتى فأنك إذا قلت التبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج التبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد السكر فلا بد

من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج فلا يكاد ينافي الدهن عن ذلك عند ذكر المقدمات على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطولع

الأشبه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الاتجاف وخفائه اهـ وعليه يحمل أيضا قول المصنف في التصريح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فقام بما قررر وبما قرررناه في سبك المن أن الصغرى ليست هي بيتها وصورتها (١٢٦) مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا. ولعله أن

المراد أن الأصغر يندرج في مفهوم الوسط ينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم نسأعو في العبارة (وذات حد أصغر) بالتون للضرورة وهو موضوع المطلوب في الجلية ومقدمه في الشرطية كما مرث الإشارة إليه في (صغرها) أي صغرى المقدمتين لاشتغالها على الأصغر (وذات حد أكبر) بالتون للضرورة وهو محمول المطلوب في الجلية وتاليه في الشرطية (كبرها) أي كبرى المقدمتين لاشتغالها على الأكبر وسمى الأصغر والأكبر والأوسط حدودا لأنها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالأصغر والأكبر والأوسط قال سيدي سعيد صغرها مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبرها ويصح العكس اهـ (وأصغر فذلك ذو اندراج) في

آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين وبما قرررناه في هذه القولة والتي قبلها يتبين خلل ما قيل هنا (قوله الأشبه) أي بالصواب في نفس الأمر فلا يقال أن هذا الأشبه صواب في ظننا فلا اعتراض (قوله لا بد) أي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق قبل وقوله والهيئة أي الصورة الحاصلة من ترتيبها أي تقدم صغرها على كبرها ومن كون للكبر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أولا فنعطف الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفي قوله العارضين تغليب للذكر على المؤنث. أقول يرد عليه أن من الهيئة لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء اتجاف القياس لها أو خفائه كحصول السكر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها إلا أن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء اتجاف القياس لها أو خفائه فتأمل (قوله وإلا) أي وإن لم يلاحظ ما ذكره وقوله لما تفاوتت الخ. أقول فيه أن جواب الشرطية لا يصدر بالأمم وأن هذا اقتضاه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والهيئة إذ منه عدم حصول النتيجة للترتب على عدم ملاحظة الترتيب على أن في ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال في جلاء الاتجاف وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة كحصول السكر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال على اختلاف الهيئة وترتب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام. (قوله وعليه) معطوف على قوله على هذا يحصل ما ذكره ابن سينا الخ والصغير يرجع إلى التأويل التقيم بتقدير المضافات فيكون الشارح ذكر هذا التأويل في ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول : صريح كلام الشارح أن التقدير أعم من أفراد أصغر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدير مفهوم بدل أفراد كالإختي (قوله أن الأصغر) أي أفراد الأصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أي ومقدمة ذات حد (قوله كما مرث الإشارة إليه) أي قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله في صغرها) قدر ضمير الفصيل لتأكيد النسبة ولعله لم يفضل ذلك في نظره بعد تنبيهها على أنه غير ضروري (قوله لأنها أطراف للقضية) لا يقال تسمية السكر وسطا ينافي تسميته حدا ، لأننا نقول هو وسط بالنسبة لمجموع المقدمتين وحد بالنسبة إلى كل منهما على حدة على أن معنى كونه وسطا أنه واسطة في ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافي كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أي في كل من الجملتين وفيه إشارة إلى أن الأول أحسن لأن البتة أعلى معرفة (قوله وذات اندراج في الأكبر) اعترض بأن هذا لا يتأتى في الضرب الذي فيه سلب نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فالحد الأكبر مساو عن الأصغر فلا يتأتى اندراج الأصغره. أقول يدفع بأن معنى اندراجها فيه في صورة السلب انسحاب سلب الأكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أي في الصغرى فقط أو فيهما وقوله أو محمولا أي في الصغرى فقط أو فيهما وكذا يقال في قوله أو مقدما أو تاليا فدخلت الأشكال الأربعة حملها وشرطها.

فصل في ذكر الأشكال وشرطها وعدد شروطها والنتيجة وما يتعلق بذلك أي من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل

الأكبر بواسطة اندراجها في الأوسط ، وبقولنا ذو اندراج في الأكبر الذي صرح به المصنف (قوله) في الشرح مع حمل الاندراج على الاندراج في الأوسط يدفع الافتراض بالسكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (بلى) أي بترك (لدي) أي عند (الاتجاف) فهو كالألة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب وتركه عند حصوله. هذا [مختص] في ذكر الأشكال وشرطها وعدد شروطها والنتيجة وما يتعلق بذلك

اجتماع الصغرى
والصغرى باعتبار
طرفي المطلوب مع الحد
الوسط واحتراز عن
تضييق غير القياس كما
لوقلت كل انسان
حيوان وكل فرس
صاهل فلا يسميان
شكلا ولا ضربا (من)
غير أن تعتبر الأسوار *
(إذ) أى وقت (ذلك)
أى اعتبار الأسوار
(بالضرب له) أى لما
ذكر من الهيئة المعتبر
فيها الأسوار (يشار)
فالضرب عبارة عن
الهيئة الحاصلة من
اجتماع الصغرى
والصغرى باعتبار
لأسوار فالضرب
المخصوص كالمؤلف
من كليتين موجبتين
أخص من الشكل أى
هو نوع منه (والقدمات)
أى المقدمتين (أشكال
فقط * أربعة) أى
أشكال أربعة فقط
وذلك (بحسب الحد
الوسط) (ف) (حمل)
للحد الوسط (صغرى
وضعه بكبرى) فهو
كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم
(يدعى بشكل أول
ويدعى) (والمراد

(قوله) سند هؤلاء الناس أى المناطقة) أما عند الما بين فهمته الشئ * مطابقا (قوله) أى على هيئة)
أشار إلى أن في كلامه محازا القو يوجبنا بالحذف (قوله) باعتبار طرفي المطلوب) أى باعتبار موقع طرفي
المطلوب مع الحد اوسط والباء للإبانة أو التوضيح (قوله) من غير أن تعتبر الأسوار) جمع الأسوار
مع أن القياس لا يشتمل إلا على سور أو سورين باعتبار أن الأسوار في حد ذاتها أربعة : سورا الإيجاب
السكى والجزئى وسورا السلب السكى والجزئى أو اللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الأسوار
من غير اشتراط أن تعتبر الأسوار فالمنى اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا
أفاد سيدى سعيد قدورة واستنبهه الشارح في كبره من عبارة للصنف لكنه أوجه وأنسب يكون
الضروب ضربا للشكل أى أنواعا له بخلاف جعل عدم اعتبار الأسوار شرطا لاقتضائه تبين الضرب
والشكل كلياً وسيأتى مزيد لذلك فافهم (قوله) أى وقت (ذلك) جعل إذ وقتية وجوز في كبره أن
نكون تعليلية لأن ذلك أى اعتبار الأسوار أو تضييق القياس باعتبار الأسوار فيكون أفراد اسم
الإشارة لتأول مرجحه بالمذكور وعلى كلا احتمالى هذا الوجه لابد من تقدير مضاف في العبارة لأن
الضرب هيئة القياس باعتبار الأسوار فتقديره على أولها إذ مصحوب ذلك وهو الهيئة وعلى ثانيها
إذ هيئة ذلك (قوله) أى لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن الصنف لم يذكر الهيئة . ويجب بأنها لما
كانت ملحوظة مقترنة كانت في قوة المذكور (قوله) المعتبر فيها الأسوار) أقول لاحاجة إليه بعد قوله
قوله إذ ذلك أى وقت اعتبار الأسوار (قوله) يشار) أفاد في الكبر أن الإشارة بمعنى الدلالة من إطلاق
الخاص وإرادة العام إذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وأن اللام في له بمعنى على .
واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لا اعتبار قرينة التعميم أو عدمه فيها وهى السور (قوله) باعتبار
الأسوار) أى واعتبار طرفي المطلوب مع الحد اوسط كافى كبره وإعترافه ذكره هنا لمشاركة الشكل
لضرب فيه مع تقم ذكره في الشكل (قوله) فالضرب المخصوص) قيد بقوله المخصوص لأنه إذا اعتبر
مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصداً بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن
يكون شكلا وبالعكس وقوله أخص من الشكل أى هو نوع منه أشار بذلك إلى وجه تسميته
ضربا فهو كما يقال هذا على أربعة أضرب أى أنواع . وأقول : ما ذكره من أخصية الضرب من
الشكل ظاهر على ما قدمناه عن سيدى سعيد قدورة من أن الملحوظ في الشكل عدم اشتراط
اعتبار الأسوار أما على أن الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والأمثلة التى تصلح
بسبب اعتبار الأسوار لأن يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والأمثلة التى تصلح بسبب عدم
اعتبارها لأن يتحقق فيها الشكل مثلا المواد والأمثلة التى يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور أعنى
لؤلؤ من موجبتين كليتين إذا اعتبرت الأسوار أقل من المواد والأمثلة التى يتحقق فيها الشكل الأول
إذا لم تعتبر الأسوار لأنه يتحقق في هذا الضرب وفي غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار
الماصدق لإباعتبار المفهوم كتبانيهما مفهوما على هذا الوجه وإن زعمه بعض قاعرفة وعبارة مختصر
السوسى وتسمى القدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا وباعتبار كتهما وكيفهما
ضربا به وفيها ميل إلى الأول (قوله) أى أشكال أربعة فقط) أشار بذلك إلى أن فقط مقدمة من تأخير
(قوله) بحسب الحد الوسط) أى لا يحسب شئ آخر كالكم والكيف إذ لا اعتبار في انقسام القياس إلى
الأشكال الأربعة (قوله) حمل الحد الوسط) أخذه من قوله ووضع الراجع ضميره إلى الحد الوسط وأتى
بالفاء لأنها في مثل هذا السياق تنص بأن ما بعدها تفصيل لما قبلها (قوله) والمراد يدعى الهيئة الخ) أى

يدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما يأتى (وحمله) أى الحد الوسط (ف) (الشكل) من الصغرى والصغرى
بشكله من غير أن يلاحظ ولا شئ من الجبر بحسب (ثانيا حرف) أى حرف

حال كونه ثانياً (ووضعه) أي الحد الأوسط (في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم (ثالثاً) أفأت أي أفأ حال كونه ثالثاً (١٢٨) (ورابع الأشكال عكس الأول) أي يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً

في الصغرى محمولاً على الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جداً وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه متعبد في الانتاج وحكا المحمول والموضوع فيا تقدم من الجليات المقدم والثاني في الشرطيات (وهي على) هذا (الترتيب) المتقدم (في الشكل) فالثالث الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للطلاب الأربعة الموجبة الكلية الجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فرداً من أفراد الوسط ثم الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته إياه في صفاته التي أمشرف المتقدمين

فلا ينافي كلام المنصف هنا ما هو (قوله حال كونه ثانياً) أي ثانياً في الاعتبار أو المراد يسي ثانياً ولم يجعله منصوباً بجمع الحافض لأنه مباحي (قوله المقدم والثاني في الشرطيات) فالثالث الأول فيها بأن يكون الحد الأوسط ثالثاً في الصغرى مقدماً في الكبرى نحو كل ما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً وكل ما كان حيواناً كان جسماً وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) في قوله هذا وقوله المتقدم إشارة إلى أن آل في الترتيب للعهد والجمع بينهما للايضاح (قوله في الشكل) أي الشكل والقوة (قوله بالشكل الكامل) أي على الإطلاق وأما كمال الثاني والثالث فنفسي (قوله للطلاب الأربعة) سياتي بيان ترتيبها في الشرط (قوله على النظم الطبيعي) أي الترتيب الجاري على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله ثم منه) أي الحد الأوسط (قوله حتى يلزم) الأظهر أن حتى تفرعية. فالقول بعدها مرفوع وقوله لكونه فرداً الخ علة ليلزم (قوله الذي هو أشرف من المحمول الخ) قال في الكبير ويعارض هذا فن المحمول محط الفائدة اهـ . وأقول : لامارضة لأن المنقول قد يخص بجزء لا توجد في الفاضل (قوله إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً) أي فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والمتبوع من التابع (قوله في أخس المتقدمين) أقول : أفضل التفضيل هنا وفي قوله سابقاً أمشرف المتقدمين على غير بابه فلا ينافي هذا يقتضى خسة كل من المتقدمين وقوله سابقاً أمشرف المتقدمين يقتضى شرفهما في كلامه تناقض (قوله وبعده عن الطبع جداً) ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة . أما الأول في قول الخليل إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ونظم القياس أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك ليس بربي . وأما الثاني في قوله فلما أقبل فلما أفأت ونظم القياس هذا أقبل أو هذه آفأة ولا شيء من الإله آفل ينتج هذا ليس بآله . وأما الثالث في رد الله على اليهود القائلين : ما أنزل الله على بشر من شيء . بقوله : قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى - ونظم القياس موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه الوجهة الجزئية تد السالبة الكلية التي قالها اليهود . وأورد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله تعالى - إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب - إشارة إلى قياس من الرابع فنظمه كل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس بربي وأنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب مع أن هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه . وأجيب بأن علة ذلك أن النتيجة تخرج حينئذ تركيباً غير عربي لأنها تخرج بربي ليس أنت أوليس بربي أنت قيلزم وقوع ضمير الرفع في محل نصب خبر ليس أفاده في الكبير . أقول : إنما ادعى المورد جواز كون الآية إشارة إلى قياس من الرابع والمنطقة لا يتسبدون بالألفاظ بل مطمح نظرهم المعاني فلا يلزم التعبير بالضمير لاف القياس ولا في النتيجة حتى يلزم ما ذكر بل يجوز التعبير بدله بما يقوم مقامه كلام العلم واسم الإشارة فالانصاف أن الآية تصلح للإشارة إلى كل من الأول والرابع فأعترفه ووجه برهان الحين في حواشي الصغرى بعده عن الطبع جداً بأختياجه إلى مزيد بدل لأنه يحتاج إلى تغييرين لأن موضوع المطلوب محمول في صفاته وعمله موضوع في كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف بقية الأشكال فإن الأول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فلا يحتاج إلى تغيير أصلاً والثاني وقع فيه طرفاً المطلوب موضوعاً فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولاً والثالث وقع فيه طرفاً المطلوب

في الصغرى محمولاً على الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جداً وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه متعبد في الانتاج وحكا المحمول والموضوع فيا تقدم من الجليات المقدم والثاني في الشرطيات (وهي على) هذا (الترتيب) المتقدم (في الشكل) فالثالث الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للطلاب الأربعة الموجبة الكلية الجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فرداً من أفراد الوسط ثم الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته إياه في صفاته التي أمشرف المتقدمين

لأنها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً ثم الثالث لأنه قريبا إلى مشاركته إياه في أخس المتقدمين بخلاف الرابع فلا يقرب له أخلاً لاحتقائه إياه في غير ما بعده من الطبع

شرط إنتاجه بحسب
الكيف (الإيجاب في
صفواه * و) بحسب
الكم (أن ترى كمية
كبراه) إذ لو اتفق
الإيجاب الصغرى لم
يغدرج الأصغر في الوسط
واضطربت النتيجة فقد

تصدق نحو لا شيء من
الإنسان سحجر وكل
خبر جملته قد تكذب
كالقولات بدل الكبرى
وكل خبر جزم ولو
انقضت كلية الكبرى
جاء كون الأصغر غير
ما ثبت له الأكبر
فضطرب أيضا فقد
تصدق نحو كل إنسان
حيوان وبعض الحيوان
ناطق وقد تكذب كما
لوقلت بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس
وضروبه كضروب سائر
الأشكال بحسب القسمة
العقلية ستة عشر لأن
كلا من مقدمتيه إما
موجبة أو سالبة وكل
من هاتين إما كلية أو
جزئية وإثنتين في اثنتين
بأربعة وأما المهامة
ففي قوة الجزئية وأما
الشخصية ففي حكم الكلية
في جميع الأشكال
وقوله لأنها تتغير في

بعض الأوهام بل هي
كس المقبوض إلى كلية

محمولين فيحتاج إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الأول موضوعاً (قوله) حيث عن هذا النظام) أى تكرار الحد الأوسط كما سيذكره الشارح يعدل الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعادى أن لا يتأخر بالضرورة اهـ (قوله على الوجه للتقدم) أى الاشتغال على الحد الوسط (قوله) كما تقدم) أى فى قوله واحتزن عن قضيتى غير القياس (قوله ففاسد النظام) فيه إظهار فى محل الاختار لأجل النظم . وأورد أن الشكل الأول والرابع الحليين ليس فيهما مكرر لأن أفراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر الوسط إلا إذا كان المراد به فى المقدمتين واحداً بأن كان محمولاً فيهما كما فى الثانى أو موضوعاً فيهما كما فى الثالث . وأجيب بمنع أن الوسط لا يتكرر إلا إذا كان المراد به فى المقدمتين واحداً لأن المراد بتكرار الوسط اعتبار صدق مفهومه فى المقدمتين وإن كان المراد به فى الصغرى مفهومه من حيث صدقه على أفراد الموضوع كاهو شأن كل محمول وفى الكبرى أفرادها أى أفراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كاهو شأن كل موضوع وتقرير الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظره (قوله فى ذكر شروط الأشكال) قال فى الكبير : لا يتأخر كل شكل شرطان إذا لم تعتبر فيه الجهة فإن اعتبرته فى الجهة سميت تلك الأقسام بالمتعلقات والاختلاطات ولها شروط أخرى تطلب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اهـ فالمتعلقات والاختلاطات الأقسام المركبة من الموجبات (قوله أن ترى) أى تعلم بالبناء للجهول فكلية مفقولة ثلث وكبراء نائب فاعل وهو الذى كان مفقولا أولاً وللفاعل فكبراء مفقولة أولاً والفاعل ضمير المخاطب (قوله إذ لو اتقى لإيجاب الصغرى) أى بأن كانت سالبة صراحة بأن كان هناك أداة نفي أو ضمناً كما إذا قيد الموضوع بوحده أو فقط نحو الإنسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة وهى الإنسان وحده حيوان كاذبة لأن وحده فى معنى لاشئ من غير الإنسان بحيوان فهو قضية دخلت فى قضية فالصغرى فى قوة قضيتين : الأولى الإنسان ضاحك والثانية لاشئ من غير الإنسان بضاحك وهذا نوع من أنواع الأغاليط يسمى بجمع المسائل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما إذا قيد بذلك المحمول فإن القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الإنسان هو الضاحك وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الإنسان حيوان ذكره شيخنا العدوى (قوله واضطربت النتيجة) أى اختلفت صدقاً وكذباً (قوله فقد تصدق) أى اتفقا (قوله بحسب القسمة العقلية) أى لاجسب القسمة المنتجة (قوله بأربعة) الباء للتصوير (قوله) وأما المهمة الخ جواب عما يقال تقدم أن أقسام الحلية ثمانية فكان مقتضاها أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين . وحاصل الجواب أن أربعة منها لم تعتبر فى العدد وهى المهمة بقسميها والشخصية بقسميها لأن الأولى فى قوة الجزئية فهى مدرجة فيها والثانية فى حكم الكلية فهى مدرجة فيها (قوله فى حكم الكلية) تنظم به التعبير فى جانب المهمة بالقوة وفى جانب الشخصية بالحكم (قوله فى جميع الأشكال) مثاله فى الشكل الأول هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان . ومثاله فى الثانى كل فرس صهال وزيد ليس بصهال فلاشئ من الفرس يزيد . ومثاله فى الثالث زيد حيوان وزيد إنسان فبعض الحيوان إنسان . ومثاله فى الرابع زيد ناطق ولاشئ من الصاهل يزيد فلاشئ من الناطق بصاهل (قوله استدلال على كونها الخ) أى والاستدلال يكفى فيه ثبوت الدعى فى صورة واحدة (قوله فى قوة الكلية) للأولى فى حكم الكلية لما مر (قوله تنعكس بعكس النقيض) أى الموافق بأن تنعكس زيد حيوان إلى كل ما ليس بحيوان هو ليس يزيد أو الخالف بأن تنعكس ما ذكر على لاشئ من غير

كبرى الشكل الأول استدلال على كونها في قوة الكلية لأن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق
في حكم الكلية في غير الأشكال بدليل أنها تنعكس (١٧٥ - صيان)

إذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك وجه كونها في حكم الكلية أنهما اشتركا في أنهما لم يخرج
عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات . فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرط
إلتاحه السابطين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السابطين الصغريين في الأربع الكبريات
وأربعة بالتالي حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين في الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين هذا
طريق الإسقاط . وأما طريق التحصيل فأن نقول الصغرى لا تكون إلا موجبة فهي إما كلية أو جزئية والكبرى لا تكون
إلا كلية فهي إما موجبة أو سالبة (١٣٠) فالثان في اثنين بأربعة فضرره بالمنتجة أربعة: الضرب الأول موجبتان

الحيوان يزيد (قوله إذا كانت موجبة) قيد به لأن الشخصية السالبة لا تنعكس عكس نقيض إلى كلية
فليس زيد نجحوان لا يصدق عكسها عكس نقيض موافق إلى لا شيء من غير الحيوان بغير زيد ولا
عكس نقيض مخالف إلى كل غير الحيوان زيد لأن السالبة الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم
أنها لا تنعكس عكس نقيض إلا إلى جزئية سالبة في الموافق وموجبة في المخالف فبطل التوقف في وجه
التقييد بالإيجاب (قوله كأن الكلية تنعكس كذلك) أي عكس نقيض إلى كلية (قوله لم يخرج عن
موضوعهما فرد ما) أي لوجود السور الكلي في الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده في الشخصية
(قوله فتضرب الأربع الخ) مرتبط بقوله سابقا واثنان في اثنين بأربعة أي فتضرب أقسام الصغرى
الأربع الموجبتان الكلية والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية في أقسام الكبرى الأربع كذلك
(قوله في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين) لم تضرب حالتا الكبرى في أحوال الصغرى الأربع
كأضربت حالتا الصغرى في أحوال الكبرى الأربع لأنه يلزم على ذلك تكرار أخذها مع السابطين
الصغريين لخروج ذلك بشرط لإيجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتي في بقية الأشكال (قوله هذا
طريق الإسقاط) أي إسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق التحصيل أي تحصيل الضروب
المنتجة . والفرق بين الطريقتين أن الأولى يتعرض فيها لبيان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنتج
بطريق المفهوم والثانية بالعكس وأن الأولى يبان لمفهوم الشرط والثانية يبان لمنطوقه (قوله نحو
كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية) عارضة الحنفى بأن كل وضوء نغلافة ولا شيء
من النغلافة يفتقر إلى النية ويضعفه أن المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولابد من تقييد العبادة
بالبدنية التي ليست من قبيل التروك وإلا ورد على الكبرى نحو التوكل ونحو إزالة النجاسة أو
يقال المثال لا يشترط محته (قوله مذكور في الطولات) قال في الكبير وقدم الضرب الأول لجمعه
الشرفين الكلية والإيجاب وقدم الثاني على الثالث لأن الكلى وإن كان سلبا أشرف من الجزئي
وإن كان إيجابا والثالث على الرابع لأن الجزئي مع الإيجاب أشرف من الجزئي مع السلب (قوله
أن يختلفا) بالياء التحتية كما هو المحفوظ ولم يأت بناء التأنيث مع أن الفاعل ضمير متصل لمؤنث
لتأويلهما بالقولين قاله في الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أي خبره شرط من هذا التركيب
فالخبر مفرد وله حال مقدمة على صاحبها لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها ينصب حالا ووقع
صفة لشرط لأن الجمل بعد النكرات صفات وعائد المبتدأ الأول الضمير في له (قوله لم يلزم توافق)
أي تساوى الأصغر والأكبر: أي عند إيجابهما ولا تباينهما: أي عند سلبهما في الكلام لف

كليتان نحو: كل إنسان
حيوان وكل حيوان
جسم والنتيجة كلية
موجبة وهي كل إنسان
جسم . الثاني كليتان
والكبرى سالبة
والصغرى موجبة نحو:
كل وضوء عبادة ولا
شيء من العبادة
بمستغن عن النية
والنتيجة سالبة
كلية وهي لا شيء من
الوضوء بمستغن عن
النية. الثالث موجبتان
والصغرى جزئية
والكبرى كلية نحو:
بعض الوضوء عبادة
وكل عبادة تفتقر
إلى نية ينتج موجبة
جزئية وهي بعض
الوضوء . يفتقر إلى
نية . الرابع صغرى
موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو: بعض
الوضوء عبادة ولا شيء .

من العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض

الوضوء بمستغن عن النية وإنما كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع
المقدمتين في الحسة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في الطولات (و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف
الياء منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسلب (مع)
كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أي اختلاف المقدمتين
مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثاني إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يكن توافق الأشكال بينهما

(الثالث) شرطه بحسب الكيف (الاجتناب في صغرها) أي المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كلية إحداها) إذ وكانت الصغرى سالبية لم يلزم التقاء الأصغر بالأكثر إثباتاً ولا نفياً فتضطرب النتيجة فقد تكون صادقة كما إذا قلت لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان ناطق فلا شيء من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو بدلت الكبرى بقولك كل إنسان جسم ولولم تكن إحداها كلية بأن كانتا جزئيتين معاجاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكثر فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكثر إثباتاً ولا نفياً فتضطرب أيضاً نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وكانت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلته من ضرب السالبتين صغريين في الأربع ككبريات

الكبرى وهو في مثاله المذكور في الشرح لا شيء من الحيوان بحجر والضرب الثاني يرتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى في مثاله هو عكس الكبرى في مثال الضرب الأول وقد عرفته وعكس النتيجة لا شيء من الإنسان بحجر والضرب الثالث يرتد بعكس الكبرى وهو في مثاله عكس النتيجة في مثال الضرب الثاني وقد عرفته وأما الضرب الرابع فلا يرتد إلى الأول لا بعكس ترتيب مقدماته لأنه يفوت كون الكبرى كلية ولا بعكس صغرها لأنها سالبية جزئية فلا تعكس ولا بعكس كبراه لأنها سالبية تعكس جزئية وهي لا تصلح كبرى للشكل الأول فلذلك ينبغي إنتاجه بطريق آخر كالخلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضمه إلى كبرى القياس فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لأنها مسلمة فيكون ما أدى إليه وهو صحة نقيض النتيجة باطلاً فتكون النتيجة حقاً . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق ليس بعض الحيوان بإنسان وكل ناطق إنسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان بناطق وإلا صدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى لكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل إنسان ينتج كل حيوان إنسان وهو نقيض الصغرى التي من نفس بعض الحيوان بإنسان ولاخلل إلا من نقيض النتيجة فيكون باطلاً وتكون النتيجة حقاً وسأتي بيان إنتاج ضروب الثالث والرابع في محلهما (قوله فلا ينتج هذا الشكل إلا سالباً) أي كلية في الضرب الأول والثاني أو جزئية في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة . ووجه ترتيب ضروبه أن الضربين الأولين أشرف من الآخرين مقدمات ونتيجة لأن الكلية مطلقاً أشرف من الجزئية كالحرف وقدم الأول على الثاني والثالث على الرابع لاشتغال صغرها التي هي أولى المقدمتين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب (قوله شرطه) أشار إلى أن الإيجاب خبر مبتدئ محذوف ومجموعهما خبر للبتدئ الأول وقوله في صغرها في موضع الحال (قوله وأن ترى كلية إحداها) المراد عدم جزئيتها معاً فيصدق بأن تكونا كليتين أو إحداها كلية والأخرى جزئية كما سيوضح لك في بيان الضروب المنتجة (قوله لم يلزم التقاء الأصغر بالأكثر) أي اجتماعهما هو مبنى إنتاج هذا الشكل لأن حاصله الحكم بهما على شيء واحد فيلزم اجتماعهما لأن ملزومهما واحد مثلاً إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل إنسان بشر فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شيء واحد وهو الإنسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلوب وإذا قلنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر فقد أثبتنا الإنسان الحيوانية ونفيان عنه الحجرية فيلزم سلب الحجرية عن الحيوان وإلا لما صح نفي أحدهما عن شيء . وإثبات الآخره فينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب ومعنى لزوم الاجتماع في الثبوت أن يكون الآخر ثابتاً للأصغر دائماً كالضرب الأول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الآخر مسلوباً عن الأصغر دائماً كالضرب الثاني منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع في الثبوت أن يكون الآخر كبر قد سلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الآخر كبر قد سلب عن الأصغر (قوله كما إذا قلت لا شيء الخ) هذا مثال لما إذا كانت الصغرى فقط سالبية قال في الكبير وكذا لو كانتا سالبتين معاً نحو لا شيء من الإنسان فرس ولا شيء من الإنسان بصهل فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الإنسان بحجر صدقت (قوله المحكوم عليه بالأصغر) صفة لبعض (قوله فلا يلزم لذلك) أي لا جل جواز المغايرة بين البعضين (قوله نحو بعض الحيوان إنسان الخ) مثال لما إذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبية كما لو بدلت الكبرى بقولك وبعض الحيوان ليس بناطق أو ليس فرس والحق الأول الإيجاب وفي الثاني السلب قاله في الكبير (قوله فالنتيجة صادقة) أي لأنه اتفق أن البعض المحكوم عليه بالأصغر هو البعض المحكوم عليه بالأكثر (قوله لكانت كاذبة) أي لكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكثر (قوله فسقط بإيجاب الخ)

وباشترط كون إحداها كلية اثباتاً الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية للوجبة أو السالبة

كبرى، فضرره به النتيجة سنة هذا طريق الاسقاط. وطريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون إلا موجبة فإذا كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكلّيتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك سنة. الأول من موجبتين كلّيتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام. الثاني من كلّيتين والكبرى فقط سالبة نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرض فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل (١٣٣) هذا الضرب ثانيا هو طريق

إبن سينا وعليه درج الكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنوسى رحمه الله تعالى في شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانيا ضروب هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والإيجاب أفضل اه وكان من درج على الأول اعتبر كلية المتقدمين. الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم فبعض الإنسان جسم . الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان جسم فبعض الحيوان جسم. الخامس من موجبة

الغاء تفرعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الأول من موجبتين كلّيتين ينتج موجبة جزئية) إنما ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا شيء يليه سالبة كلية لجواز كون الأصغرا من الأكبر نحو كل إنسان جسم وكل إنسان ناطق أو حيوان ونحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرض وانظر ما وجه تخصيص الضرب الأول بالصريح بأنه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب إنما تنتج جزئية ولو قال فتلك سنة لا تنتج إلا جزئية الأول من موجبتين كلّيتين الخ لكان أحسن . واعلم أن ضروبه الثلاثة الأول ترتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى . والرابع يرتد إليه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة . والخامس يرتد إليه بعكس الصغرى . والسادس لا يرتد إليه فينبوا اتاجه بطريق آخر كالحالف وهو هنا أن تجعل نقیض النتيجة كبرى وتضم إليه صغرى القياس فينتظم منهما مقياس من الشكل الأول منتج لنقيض الكبرى الصادقة ، فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس صدقت نتيجته وهى بعض الجسم ليس بفرس وإلا صدق نقیضها وهو كل جسم فرس فيضم كبرى إلى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقیض كبرى القياس الصادقة وهى بعض الحيوان ليس بفرس ونقيض الصادق كاذب ولاخلل إلا من نقیض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنعه ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكان من درج على الأول اعتبر كلية المتقدمين : أى والكلية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة لما صنعه ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذى جعله ابن الحاجب ثانيا (قوله الرابع من موجبة والكبرى فقط جزئية) جعل هذا رابعا ليس طريقته الآتية في الرموز بل هو فيها خامس فجرى هنا على طريقة وهناك على طريقة عملا بالطريقتين (قوله فبعض الغائب ليس هو يصح بيه) قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وإنما لم يقل لا يصح بيه لأن الغالب في لا الداخلة على المحمول أن تكون جزءا منه فتكون القضية معدولة موجبة والفرض أنها سالبة وما ذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لمذهبنا معاشر الشافعية أما مذهب الامام مالك رضى الله عنه فالصحة بشروط مذكورة في كتبهم (قوله السادس من موجبة كلية فسالبة جزئية) الظاهر أن تعبيره هنا بالغاء وفي بقية المواضع بالواو تفن (قوله فصاحب الشمسية الخ) قال القطب في شرحها وإنما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لأن الأول أخص الضروب المنتجة للإيجاب . والثاني أخص الضروب المنتجة للسلب والأخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الأول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية أنه ينتج الإيجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسى اشتغال الخامس على كبرى الشكل الأول كما علم (قوله على كبرى الشكل الأول) أى ما يصلح كبراه وهى السالبة الكلية ولم يقل وصغرا مع اشتغاله عليها أيضا لأن

جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيه فبعض الغائب ليس هو يصح بيه. السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الأول والامام السنوسى كصاحب الكشف عكس نظرا إلى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع)

شرطه (عدم جمع الحسنين) من جنس واحد كالبتين أو جزئيتين أو من حنتين أى جنس الكم وجنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة كهذه وخسة الكيف السلب وخسة الكم الجزئية (لا بصورة) أى فيها وهى ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون (١٣٤) الكبرى معها سالبة كلية (ففيها) أى في هذه الصورة (يستين) أى يظهر جمع

الحسنتين. وتقرر ذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة أو تكون فإن كان الأول فشرط انتاجه أن لا يتجمع فيه خستان وإن كان الثانى فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة وبرا هين ذلك على ما ذكره الامام السنوسى أن القسم الأول لو اجتمعت فيه خستان فأما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة فإن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج. أما إذا كانتا سالبتين فلا أن أحص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف المحال على العقم موجود فيه فإنه يصدق قولنا لاشئ من الانسان فرس ولا شئ من الصاهل بانسان والحق

الاشتغال على صفراء مشترك بين الضريين (قوله شرطه عدم جمع الحسنين) أشار إلى أن عدم جمع الحسنتين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله ولو في مقدمة واحدة) أى سواء كان الجمع في مقدمتين كما في السالبتين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة : أى فقط كهذه أى الجزئية السالبة بأن كانت احدى المقدمتين جزئية سالبة والأخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قولها وهى المهمة السالبة كما في الكبير فالكاف تمثيلية (قوله فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول: لوقال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخضر وهو ظاهر وأولى لأن كون الكبرى سالبة كلية شطر من الصورة المذكورة لاشترط (قوله يستين) قال في الكبير وقد استعمل بعض اللولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر للشرط الأول وآخر للشرط الثانى كما هنا وإن كان العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلا بمنوعا أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بالكامل والبسيط وكان من استعمل ذلك ناسم فيه شبه مستغلن آخر شرط الرجز بمستغلن آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله :

والكليات خمسة دون اتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص وفى الحسنتين مع يستين سناد الحدو وهو اختلاف حركة ما قبل الرفع بفتحة مع غيرها والرفع حرف اللين قبل الروى لكن هذا جائز للولدين كما نص عليه شيخ الاسلام في شرح الحزرجية بل نص على أن بقية أنواع السناد والإبطاء والتضمن جائزة لهم أيضا بحرفه . أقول : قوله خاص بالكامل والبسيط أى مجزؤهما جرى منه على طريقة الحليل للسقط بحر التدارك لاعلى طريقة الأخفش المثبت له لدخول التذييل في مجزؤه أيضا (قوله أى يظهر) أشار إلى أن السين والتاء زائدان (قوله وتقرر ذلك) إنما قرر المقام على هذا الوجه مع أن كلام المتن ليس كذلك لما يرد على المتن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعة أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية منتج لعدم جمع الحسنين فيه مع أنه عقيم (قوله فأما في مقدمتين) فيه حينئذ ست صور السالبان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبان صغريين مع الموجبة الجزئية كبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان للموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله إلا إذا كانتا سالبتين) أى كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة : أى كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله أخص القرائن منهما) أى أخص الضروب الأربعة المركبة من السالبتين وإما كان المركب من سالبتين كليتين أخص الضروب لأن السالبة الكلية أخص من الجزئية إذ لا تصدق إلا عند سلب المحمول عن جميع الأفراد بخلاف الجزئية لأنها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الأخص أخص فهذا الضرب أخص أقسام المركب من السالبتين الأربع لوجود الجزئية في أياها متمحصا أومع الكلية (قوله والاختلاف) أى اختلاف النتيجة بصدقها تارة موجبة وتارة سالبة وقوله موجود فيه : أى وإذا وجد الاختلاف في هذا الأخص وجد في غيره بالأولى (قوله أخص القريتين منهما)

الإيجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولاشئ من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لاشئ من أى الفرس بجمار . وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلا أن أخص القريتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فإنه يصدق قولنا لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الإيجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالإرادة حيوان لكان الحق السلب

الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثاني من موجبة كلية صفرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان و بعض الناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثالث من كليتين والصفرى سالبة نحو لاشئ من العبادة بمسغن عن الية وكل وضوء عبادة فلاشئ من المستغنى عن الية بوضوء. الرابع من كليتين (١٣٦) والكبرى سالبة عكس ماقبله نحو كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس

الشكل الرابع ثمانية يرد السادس إلى الشكل الثاني بعكس الصفرى ويرد السابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى ويرد الثامن إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة كذا في النسبية وشرحها (قوله الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلية مقدمتيه لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح ولقد شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع الأصغر في الصفرى أو في عكسها كافي الكبير وقدم الضرب الأول لأنه من موجبتين كليتين والاحتجاب الكلى أشرف للطالب الأربع ثم الثاني وإن كان الثالث والرابع من كليتين والكلى أشرف وإن كان سلبا من الجزئى وإن كان إيجابا لمشاركته الأول في إيجاب المقدمتين وفي أحكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة أحكامها ثم الثالث لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب كالأولين ثم الرابع لكونه أخص من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتغالها على الإيجاب الكلى دونه وقدم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني دون السابع كذا في القطب (قوله الثالث من كليتين والصفرى سالبة) قال في الكبير وإنما أتتج هذا كلية لعدم جواز كون الأصغر فيه غير مابين للأ كبر ولأن الأصغر فيه عام الوضع في العكس كما (قوله الرابع من كليتين الخ) وإنما لم ينتج كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح وسلب الأعم من جميع أفراد الأخص كاذب (قوله وهو مألوف من مقدمتين صفراهما الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير صفراهما في كلام المصنف يرجع إلى القدمتين للفهميتين من السياق (قوله إلى أن ضرب الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى يسقط ستصور السالبتين السكيتين والجزئيتين والمتلفتين والموجبتين الجزئية صفرى مع الوجبة بقسميها كبرى واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يسقط صورتين الجزئية الموجبة صفرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه وطريق التحصيل أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى يقتضى أن ينتج اثنتان لأن الصفرى إذا كانت موجبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يقتضى أن ينتج ستة لأن الصفرى إن كانت موجبة كلية فالكبرى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية وإن كانت سالبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية وإن كانت سالبة جزئية فالكبرى موجبة كلية وإن كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (قوله فالأمر الثاني) هو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداها (قوله شروط تطلب من المطولات) عبارته في الكبير لكن يشترط لاتاج هذه الأضرى الثلاثة زيادة على مامر أن تكون موجبة بما هو مذكور في المطولات وقد ذكرته في شرح نظمى للختلطات وبسط فيه الكلام على ذلك اه وعبارة متن الشمسية وترجعها للقطب والمقدمون حصروا الضروب الناتجة في الجنس الأول وذكروا أن الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف الموجب للعقم فيها أما في الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض

بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس. الخامس هو الصورة التي تجتمع فيها الحستان وهو ما ألفت من مقدمتين (صفراهما موجبة جزئية) (و) كبراهما سالبة كلية نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب المتقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن ضرب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين إيجاب المقدمتين مع كلية الصفرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداها فالأمر الثاني يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وإن اجتمع في كل من تلك الثلاثة حستان فزادوا ضربا سادسا وهو جزئية سالبة صفرى وموجبة كلية

كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية موجبة صفرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الأصابع وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع وضربا ثامنا وهو الصفرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لاشئ من المتحرك ساكن وبعض المتنقل متحرك فبعض الساكن ليس بمنقل لكن يشترط لاتاج هذه الأضرى الثلاثة زيادة على مامر شروط تطلب من المطولات

الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وكذبحا إذا قلنا في الكبرى وكل ناطق حيوان. وأما السابع فمصدق
نتيجة قولنا كل إنسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان وكذبحا إذا قلنا في الكبرى وبعض الحيوان
ليس بانسان. وأما في الثامن فمصدق نتيجة قولنا لا شيء من الانسان فرس وبعض الناطق إنسان
وكذبحا إذا قلنا في الكبرى وبعض الحيوان إنسان. والجواب أن الاختلاف في هذه الضروب إجماعية
إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنها تشتط في إنتاجها أن تكون السالبة السبعة فيها
إحدى الخاصتين فلا تنهض تلك النقوض عليها بل ملخصا والراد بالخاصتين كاتفل عن تقرير الشارح
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة بقول الشارح سابقا وبعض السيقظ ليس بنائم يجعل خاصة بأن
يزاد مادام مستيقظا لادامها وكذا يفعل بالسالبة الواقعة في السابع والثامن ويؤخذ من عبارته في
الكبير ومن عبارة من الشمسية وشرحها أنه لا يشترط شرط واحد لا شروط كافية عبارته هنا فتأمل
(قوله) وقد رمزت إلى ضروب كل شكل) أي جريا على أن الضروب المنتجة من الزابع ثمانية راضا
لكل ضرب بحرفين أولهما لصفراء وثانيهما لكبرله لكنه أسقط رمز أربعة من ضروب الشكل
الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الأول لموافقها ضروب الشكل الأول فصار الباقي من أربعة وأربعين
حرفا رموز الاثنين وعشرين ضربا ستة وثلاثين حرفا آخر رمز ضروب الشكل الأول منها اللام من
لله وآخر رمز ضروب الثاني الكاف من كلا وآخر رمز ضروب الثالث السين من سلما وما بعد رمزا
لضروب الرابع وجميع ما رمز به دائر بين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله) كم كل
كف (الح) كم خربة للتكثير والكهف يطلق على الغار في الجبل وعلى اللجج وهو الراد هنا والبر بالكسر
الاحسان وقصر الماء للضرورة وقوله لله أي التجنى إليه وقوله كم له لا أي كم شخص لا لله أي التجنى
إليه وكم الثانية تأكيد لكم الأولى وقف أمر من لانه إذا خالطه وقصر ماء للضرورة وذكر ضميرها
في قوله كلا تند كيرمدلوا إذا المراد بالباء هنا الكهف التفتت فهو من الاظهار في مقام الاضمار أو غيره
الذي هو أعلى منه فيكون الاضرب على الأول للانتقال والترقي من تسميته بالكهف إلى تسميته بالباء
الكامل وعلى الثاني للانتقال والترقي من الانتباه إلى الكهف إلى الانتباه إلى الباء الكامل وقوله
كالشكل الأول خبر مبتدأ محذوف كالتشبيه إليه الشارح ومزة الأول حذف بدتقل حركتها إلى اللام
وقوله كوى سلما أي كوى بنار محبته سلما من العشق وسلم كفرح بإعصافه مشبهة أوصيفة بمبالغة والبدير
تصغير البدر واللام في اللوداد لتقوية العامل الذي ضعف بالتأخر وهو كلاً وقوله كلا أي حفظ من الكل
بالهمز وهو الحفظ لكنه أبدل حمزته ألفا وقوله لليل إن جعل متعلقا بلح أي ظهر فاللام بمعنى في وإن
جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدر فلا وقوله سام الأنسب هنا أن يكون بمعنى كف يقال سام فلانا الأمر
أي كلفه إياه وضميره يرجع إلى البدر أي كف هذا البدر الناس تجرع غصص محبتهم له وقوله كالنصب
على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمي لكلمة كنبق ونبقة وجهه بضم ففتح جمع كام
بفتح فسكون أي جرح لا يساعده كتب اللثة ولا قواعد العربية ووجهه سرت صفة لكماوله حال من
الضمير في سرت أو اللام بمعنى من والباء في بضروب سبية متعلق بسرت. وللمنى كم سرت كلاته في قلوب
المحبين بسبب ضروب شكله أي أنواع شكله الحسن ولم نجعل له صفة ثانية لكما كاقيل لأنه يلزم عليه
الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وقوله فاكتملا عطف على سرت أي فكل حكمة وتم أمره ولا
يغنى ما في قوله بضروب الشكل من التورية وما في قوله فاكتملا من حسن الختم حيث أتى بما يشعر
بتمام مقصوده هذا ما ظهري في بيان المعنى الغزلي لهذه الأبيات (قوله) محذولة أي مقطوعة وتعبيره
هنا بمحذولة وفيما قبل بمقطوعة وفيما بعد مأخوذة تفنن (قوله) وكذا الباقي أي بدل على أول ضروب

وقدر رمزت إلى ضروب
كل شكل تسهلا
لحفظها بقولي :
كم كل كف له
كساء بهي
لله كم له لا كم بل لف
سما كلا
كالشكل الأول كم بدر
كوى سلما
كم كان كل بدير
اللوداد كلا
كم لاج بدر ليل سام
كم كلا
سرت له بضروب
الشكل فاكتملا
فالكشاف السكابة
الوجه مقطوعة من
كل واللام للسالبة
الكلية محذولة من
لا شيء والباء للوجه
الجزئية مأخوذة من
بعض والسين للسالبة
الجزئية مأخوذة من
ليس بعض وبدل على
أول ضروب الثاني
فراغ عبدة ضروب
الأول وكذا الباقي

وبدل على أول الرابع أيضا نوالى الكافين الذين في أول الشرط الأخير من البيت الثاني لأن المركب من كلمتين موجبتين بكيفية
إلا أول ضروب شكل بالاستقامة. وقولى كالشكل الأول أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأول ويزيد الشكل الثالث
بالضربين الذين به. وهذا (١٣٨) طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذوه (فتفتح لـ) شكل (أول أربعة كـ) عدد

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
(ممتجة ستة) والثاء
زائدة (و) شكل
(رابع خمسة) عند
القدمين وثمانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى فى والحصة
ظرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الحاضر لأن
الشكل أعم من تلك
الحصة الأضرب وغير
ما ذكرته لن ينتجا
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيمة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
(ممتجة ستة) والثاء
زائدة (و) شكل
(رابع خمسة) عند
القدمين وثمانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى فى والحصة
ظرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الحاضر لأن
الشكل أعم من تلك
الحصة الأضرب وغير
ما ذكرته لن ينتجا
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيمة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

الأشكال الاقترانية (الأخس) أى الحسيس (من * تلك القدمات هكذا زكن) أى علم فإن كان
فى كل منهما حصة تبعهما وإذا كانت للمقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة وإلا فسالبة وإن كانت إحداها جزئية كانت
النتيجة جزئية وإن كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية إلا إن كان الأصفر مسورا بالسور الكلى فى الصغرى أو فى عكسها لم تكن ذلك
يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لأن الأصفر لا يدخل عليه السور لكونه محمولا فى الصغرى ولو عكست قضيته انعكست جزئية

جسم وكل حيوان نلم من المضرب الأول من الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهي بعض الجسم نام لأن الأصغر فيه وهو الجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست جزئية إلى بعض الجسم حيوان لأن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله لأنها) أي قضية الأصغر لا تكون إلا موجبة أي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله لأن صفراء كلية سالبة تنعكس كنفسها) أي فيصير الأصغر في عكسها موضوعاً داخلها عليه السور متصلاً به مثلاً لاشئ من العبادة بمستن عن النية وكل وضوء عبادة من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهي لاشئ من المستغنى عن النية بوضوء لأن الأصغر وهو المستغنى عن النية وإن لم يكن مسوراً في الصغرى مسور في عكسها لأنها تنعكس كلية إلى لاشئ من المستغنى عن النية بعبادة، ويرد على الشارح أن الثامن كالثالث لأن صفراء سالبة كلية تنعكس كنفسها مع أنه لا ينتج الإجزئية إلا أن يكون كلامه على مذهب الأفقيتين من أن ضروب الرابع خمسة (قوله فالأمر فيها ظاهر) وهو أن الضربين الأولين من كل منهما ينتج كلية لعموم وضع الأصغر في الصغرى بالفعل فتلخص أن المنتج للكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الأشكال الخ) تصرح بما علم من قوله واختص بالحملية لأن الجنس إذا اختص بشئ اختصت به أنواعه (قوله بالحملي) قال في الكبير: أي بالحملية واللام للجنس ولم يؤثر لتأولها أي القضية بالقول اه وإلى تفسير الحمل بالحملية أشار هنا بقوله من القضايا. وأقول: يتحمل أن المراد بالقياس الحملي بل هذا أحسن لعدم إحواله إلى التأويل ومثل ما قيل في قوله بالحملي يقال في قوله بالشرطي (قوله ما ذكر) فيه إشارة إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف بتذكير الضمير مع رجوعه إلى المؤنث (قوله وليس بالشرطي) تصرح بما علم مقابل (قوله) وتقديم الكلام على ذلك أي على حكم المصنف لمختصاص الأشكال بالحملي من أنه تبع في ذلك ابن الحاجب وأنه يستر عنهما بأنهما لم يعتبرا الاقتراني من الشرطيات لعدم تعرض الأقدمين له ولقلة جدواه (قوله أي لبعضها) أقول: دفع يجعل في معنى اللام ما هو مظهر للظرفية من أن المحذوف بعض أجزاء المقامة، لا يقال الإيهام موجود على معنى اللام أيضاً إذ بعض المقدمات يصدق بجزء من أجزاء المقدمة الواحدة، لأننا نقول المراد ببعض المقدمات إحداها وكلامه يقتضي أن حذفها كلها لا يجوز والظاهر أن عمله إذا كان المقام مقام استدلال (قوله أو النتيجة) أي أوهما بما أن حذف الصغرى مع النتيجة أو الكبرى مع النتيجة صور الحذف خمس هاتان الصورتان وحذف كل وحده وسيدكر هذه الثلاثة الشارح وأو في كلام المصنف ليست مانعة جمع لحواجز حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولا مانعة خلق لجواز أن لا يقع حذف نتي - مما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الاتصال يجب أن يكون إحدى للتفصلات الثلاث نحو العالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أي لأجل العلم بالحذف أو عند العلم به وأفهم أنه إذا فقد العلم بالحذف لا يجوز الحذف وهو كذلك والاقتراني في جواز الحذف الاستثنائي وما حذف منه الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - التقدير لكونهما لم يفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله (قوله هذا يحد) أقول: هي النتيجة وكان المناسب تأخيرها لأن تقديمها يوم اعتبارها دعوى مع أن غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بقذف الحذف النتيجة وكذا يقال في مثاله لحذف الكبرى (قوله هذا زمان الخ) هذا قياس طبعي وما قيله شرعي (قوله يحبس النتي) أي ينعمه من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال في كبره العلومة من السياق اه ولا حاجة إليه لتقديمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله لبعض المقدمات (قوله إن لم تكن ضرورية) أي ولا مله أخذنا مما يأتي (قوله إلى ذي ضرورة) أي إلى قول ذي ضرورة أي ضروري وقال في الكبير إلى نصلياً

لأنها لا تحسبون إلا موجبة وكذا الشكل الرابع إلا الضرب الثالث منه فإنه ينتج كلية سالبة لأن صفراء كلية سالبة تنعكس كنفسها وأما الشكل الأول والثاني فالأمر فيهما ظاهر (وهذه الأشكال الخ) الأربعة (بالحملي) من القضايا (لمختصة وليس) ما ذكر وهو الأشكال كأننا (بالشرطي) أي فيه وتقديم الكلام على ذلك في قوله واختص بالحملي (والحذف في بعض المقدمات) أي لبعضها صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم آت) خبر الحذف. فنال حذف الصغرى هذا يحد لأن كل ذلك يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحد لأنه زمان ومثال حذف النتيجة هذا زمان وكل زمان يحد بحسب النتي (وتنهي) المقدمات إن لم تكن ضرورية (إلى ذي ضرورة)

للمامن دور (وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو غرض أمر على أمر إلى الملائمة له (اللزام) أى لما لزم
 الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهاء إلى الضرورة فزوم الدور هو فانيا إذا استدل على التأخر بما يتوقف على ذلك
 التأخر ولزوم التسلسل هو فانيا إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لأغاية لها فأن انتهى الأمر إلى دليل غير ضرورى مقدماته ولا
 مسيلة لم يكف مثال مقدماته (١٤٠) ضرورة هذا العدد منقسم إلى متساوين وكل مقدمتهم كذلك زووم. ومثال

ذات ضرورة أى إذا كانت المقدمات أو إحداها غير ضرورية ولا مسيلة افتقرت إلى كسب بقياس
 وهكذا إلى أن تنتهى إلى قياس مقدماته ضرورى ثان أو مسلمات (قوله للمامن دور الخ) لتعليل لمفهوم
 قوله وتنتهى إلى ضرورة أى ولا يجوز أن لا تنتهى إليها لما الخ (قوله توقف الشيء على ما يتوقف هو
 عليه) أقول الغاية أو الغنفة جارية على ما هو له لعود الضمير على ما فلاحاجة إلى إبراز الضمير بل ينبغي
 حذفه لابهله عوده على الشيء. فاحفظه ولا تنتظر لكلام فاسد قيل هنا، وتوقف كل منها على الآخر
 تارة يكون بغير واسطة وتارة يكون بواسطة ويسمى الأول مصرحا والثاني مضمرا والوارد التوقف
 المقضى سبق التوقف عليه فلا يتوقف بالجوهر والعرض لأن توقف كل منهما على الآخر مسمى لاسبق
 والمتموز المسمى ليس محالا (قوله وهو ترتيب) الظاهر أن تعبيره في جانب الدور بالتوقف وفي جانب
 التسلسل بالترتيب فحين (قوله الثانى هو) أى ما لزم وفيه إشارة إلى أن من في كلام المصنف بيان
 (قوله على تقدير) متعلق بزم (قوله فزوم الدور الخ) بيان ذلك أنه لو لم تنته المقدمات أو بعضها إلى
 ما ذكر لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا فأن عدنا إلى بعض الأوائل لزم
 الدور وإن ذهبنا لإلى غاية لزم التسلسل فزوم الدور في الحالة الأولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية
 (قوله توقف الأول) أى القياس الأول (قوله فان انتهى الخ) مفهوم قوله وتنتهى الخ (قوله لسان
 جائز الوجود) دليل للضرورة أن أفد شيء موجود وكل شيء موجود إما واجب الوجود أو جائز وأما
 الاستحالة فتنتفىة لأن الفرض أنه موجود (قوله إذ لو كان جائز الوجود الخ) دليل للاستثنائية وهكذا
 الأصول الآتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التى في الدليل قبله (قوله لفست السموات والأرض)
 فسر السعد الفناء بالخروج عن النظام الشاهد وبعضهم بعدم وجودها من أصله وبعضهم بعدم إمداد
 الحوادث بما هو قوام وجودها من الأكوان والألوان والأعراض (قوله وكونهما لم تفسدا ضرورى)
 أقول: الضرورى بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل والالزام على تعدد الإله جواز فسادهما لافسادهما
 بالفعل لجواز اصطلاح الالهيين. كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير ضرورى بالمشاهدة فلم تنته هذه الأدلة
 إلى الضرورى ويمكن الجواب بالتزام أن الالزام الفساد بالفعل بناء على ما ذهب إليه السعد وجماعة من
 أن الآية خطابية لا برهانية بمعنى أن الملازمة عادية لاعقلية لأن العادة جارية بوجود التامع والتغالب
 عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى - ولعل بعضهم على بعض - فتأمل (قوله وكذا إذا
 قلت الخ) هذا مثال من الاقترايات وما قبله مثال من الاستثنائيات (قوله وكل من) فيه تغليب العقلاء
 على غيرهم (قوله ويستدل على الثانية منهما) أى من هاتين المقدمتين وهى كل متغير حادث (قوله)
 كان الوجود طارئا) أى والطروء عين المطاوب وهو الحادث (قوله من القياس الأول) هو العالم صفاته
 حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (قوله لا يعزى) أى لا يخالو يقال عزى يعزى كضربى أى
 خلا وعزا يعزى كضربى يسموئى عرض وسعدت .

الاتهاء أن نقول لولم
 يكن الله تعالى واجب
 الوجود لكان ليس
 بجائز الوجود فهو
 واجب الوجود إذ لو كان
 جائز الوجود لكان
 حادثا لكان ليس
 بحادث فليس بجائز
 الوجود إذ لو كان حادثا
 لافتقر إلى محدث لكان
 ليس بمقتضى إلى محدث
 فليس بحادث إذ لو اقتصر
 إلى محدث لتعدد الإله
 لكن الإله لا يتعدد فلا
 يقتضى إلى محدث إذ
 لو تعدد الإله لفست
 السموات والأرض
 لكنهما لم تفسدا فلا
 يتعدد الإله وكونهما
 لم تفسدا ضرورى
 بالمشاهدة وكذا إذا
 قلت العالم صفاته حادثة
 وكل من صفاته حادثة
 فهو حادث فنتسدل
 على الضعفى بقولنا
 العالم صفاته متغيرة وكل
 متغير حادث والأولى

[فضل

من هاتين المقدمتين ضرورة للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما
 بأن التغيران كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا والجائز لا يقع إلا حادثا
 ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعزى عن الحوادث وكل من لا يعزى عن الحوادث
 لا يستغنى وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا إلى الضرورة ولا عبرة باعترافات الفلاسفة على مض تلك
 فتمت فن ذلك كبرية .

[فصل : في القياس الاستثنائي] وهو الخلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى مدلى على وضع أحط طرفها أورفه
لينتج وضع الآخر أورفه وتسمى صغرى (ومنه) أى القياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائي)
لاشتماله على القضية الاستثنائية وهى التى فيها عرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد (١٤١)

ينعطف بالمقدمة
الاستثنائية على ما ذكر
في الشرطية فيضعه
أورفه والتعليل
الأول يرجع إلى هذا
(يصرف بالشرطية)
باسكان الباء مخففة
لوزن لأن إحدى
مقدمتيه شرطية (بالا)
امتراء أى شك
(وهو) أى الاستثنائي
القياس (الذى دل)
على النتيجة (أو) عنى
(ضدتها) أى نقيضها
(بالفصل) بأن تكون
النتيجة بصورتها
مذكورة فيه أو نقيضها
كذلك (لألقوة) أى
بأن تكون النتيجة
متفرقة الأجزاء في
القياس كاسبقى في
الاقترانى . مثال الأول
أى تكون النتيجة
مذكورة بالفصل كـ
كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا
لكن الشمس طالعة
ينتج النهار موجود
وهو مذكور بصورته
في القياس . واعتراض
بأن النتيجة لابد أن

[فصل : في القياس الاستثنائي] (قوله وتسمى كبرى) لأنها أكبر من الاستثنائية إذ ألفاظها على
نحو نصف ألفاظ شرطيتها وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقترانى لوجدتهما على هيئة الشكل الأول
المركب من حمية صغرى وشرطية كبرى مثلا إذا قلنا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان
وجدته هو عين قولك هذا إنسان وكلما كان إنسانا فهو حيوان ونتيجته هي عين نتيجته ولا يختلفان
إلا في تقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا إذا قلت في هذا المثل لكنه ليس بحيوان يكون عين
قولك هذا ليس هو بحيوان وكلما كان إنسانا فهو حيوان وهذا من الشكل الثانى وينتج هذا
ليس بإنسان وهى نتيجة الاستثنائي ولم يختلفا أيضا إلا بالتقديم والتأخير قاله في الكبير (قوله على
وضع) أى إثبات وقوله أحد طرفيها أى الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليا وقوله أورفه أى نفيه
وقوله لينتج أى الوضع أو الرفع (قوله لاشتماله على القضية الاستثنائية) وإن شئت قلت لاشتماله على
أداة الاستثناء وهى لكن أى على أداة الاستدراك التشبيه بالاستثناء في إحداهما فيما قبله شيئا لم يوجد
فيه كافي شرح ابن يعقوب ميسوبا (قوله على ما ذكر في الشرطية فيضعه أورفه) أى على مقدم
الشرطية فيضعه وعلى تاليها نفيه (قوله والتعليل الأول يرجع إلى هذا) زاد في الكبير وإمّا يتعارفان
بالاعتبار إذ أداة الاستثناء أى النحوى سميت بذلك لرجوع الحكم بها إلى الكلام السابق فيخرج
بها ما لولاها لدخل في الكلام السابق اهـ . وحاصله أن الرجوع على كل من التعليلين متحقق لكنه
معتبر أولا في التعليل الثانى والمعتبر أولا في التعليل الأول نفس القضية المرجوع بها التى هى الاستثنائية
(قوله يعرف بالشرطية) أى أنه اسنان قال في الكبير خص بذلك إبانء على مامر من أن الاقترانى
لا يترك من الشرطيات أو لزوم الشرطية بخلاف الاقترانى فإنه على القول بأنه يترك من
الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لأنه يترك من بعض الحملات أيضا وهو الأكثر (قوله
أى نقيضها) دفع بذلك اعتراضا على المصنف (قوله بأن تكون النتيجة بصورتها الخ) تصوير للدلالة
على ذلك بالفصل بينه بأن المراد بالدلالة على ذلك الاشتغال عليه لا ما يتبادر منها وهو الاقادة حتى يرد أن
الاقترانى يفيد أيضا النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أى أو يكون نقيضها بصورته مذكورا
فيه (قوله بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء الخ) تصوير للدلالة باللقوة النقية (قوله مثال الأول)
أى الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يغفل ثنائى الذى هو الدلالة على نقيضها بالفعل اكتفاء بما ساقى
ولم يكتف به في الأول ليتضح الاعتراض الآتى فاندفع مناقيل هنا (قوله واعتراض) أى على كون
النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر ضميمه هنا وشرح كلامه في الكبير أو نقل قوله دل على
النتيجة أو ضدتها ببقية فيكون في قول الشارح بأن النتيجة اكتفاء أى أو ضدتها كما قيل (قوله
والجواب أن المعنى) أى المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله إن تصورتها أى وما ذتها وقوله
وإن كانت المغيرة حاملة الواو للحال وإن وضعية أى وإن كانت المغيرة بين النتيجة والتالى
حاملة في الحقيقة باعتبار المعنى وقوله لأن النهار موجود أى لأن هذا القول عند كونه نتيجة الخ
وقوله قضية أى مستقلة . هذا وقد أورد الشارح في كبيرة الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه

تكون خيرا وقضية تحتمل الصدق والكذب والتالى ليس كذلك لأنه جزء قضية . والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة
في القياس أى مثل صورتها موجود فيه وإن كانت المغيرة حاملة لأن النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق
والكذب وهذا كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا . ثم الشرطية الموضوعة في القياس الثلاثة . إمّا متصاة
أومتنعة فكلها على الفعل بوجه (فان ذلك الشرطية) أى القضية الشرطية (إذا اتصلت) أى متصلة

واعترض على الأول بمعنى كون النتيجة المذكورة فيه بالفعل بأنه يقتضى عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناف لما اقتضاه تعريف القياس من وجوب المغايرة لقوله * فيه مستلزما بالذات قولاً آخرًا * اه وتعدل عنه هنا إلى الاعتراض المذكور لعدم قوة ما ذكره في الكبير إذ المراد بالمغايرة كما مر أن لا تكون النتيجة عين إحدى المقدمتين وهي فيما نحن فيه جزء إحداها لا عين إحداها (قوله وذ كر) أى الشرطى وقوله باللفظ الأحسن بالقول (قوله أنتج وضع ذلك الخ) إنما أنتج وضع المقدم وضع التالى لأن المقدم ملزوم للبابى وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم وإما أنتج رفع التالى رفع المقدم لإستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم (قوله وضع التالى) أى وضع مثل التالى كما تقدم أن النتيجة غير التالى (قوله ولا يلزم إلتاج) أى فالضمير عائد على الإلتاج المفهوم من أنتج (قوله في عكسهما) أى بعكس وضع المقدم ورفع التالى أى مقابل كل منهما فعكس وضع المقدم أى مقابله رفع المقدم وعكس رفع التالى أى مقابله وضع التالى (قوله أى من) قال في الكبير : أو باقية على معناها من الظرفية يجعل مجرورها ظرفاً مجازاً (قوله من أنه قد يكون الخ) أى ومن أن المقدم ملزوم والتالى لازم فيلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شئ ويلزم من نفي اللازم نفي ملزومه ولا يلزم من ثبوته شئ (قوله أعم من المقدم) كما في المثال المتقدم قال في الكبير وأما إذا كان التالى مساوياً للمقدم نحو كما كان إنساناً كان ناطقاً فاستلزام نفي المقدم نفي التالى وإثبات التالى إثبات المقدم ليس بالنظر إلى صورة للقياس بل إلى مادته المخصوصة والمعتبر هو الأول ألا ترى أنهم لا يقولون إن المرجحة الكلية تنعكس كنعفسها مع تحقق صحة ذلك فيما إذا كان المحمول مساوياً للوضع اه (قوله وشرط إلتاج الخ) كان الأنسب تأخيرها إلى آخر الباب لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن تكون موجبة) فلا تنتج السالبة متصلة كانت أو منفصلة وقوله لزومية أى فى المتصلة وكان عليه أن يقول أو عنادية أى فى المنفصلة كما فى الكبير لقوله بعد أو كون وضع اللزوم أو العناد الخ فلا تنتج الاتفاقية متصلة كانت أو منفصلة وقوله وأن تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أو منفصلة على تفصيل يشير إليه وقوله أو فى مادتها أى فى مادة الكلية وهو المهمل والجزئية الواقعة فى مادة أى موضع يصلح للكلية كقول السنوسى فى الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له محدث الخ لأنها وإن كانت مهملة لوجود علامة الإهمال وهى إطلاق لو لكنها فى موضع صالح للكلية بأن يقال كلما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع اللزوم الخ عطف على أن تكون كلية وبمعناه تأكيد الوضع بمعنى أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون مخصوصة وضع اللزوم أو العناد فيها أى حالته بعينه وضع الاستثناء أى وضع ذات الاستثناء وهى الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لأن المخصوصة فى حكم الكلية حينئذ كالمخصوصة المهمة فى قولك إن قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن فإنه ينتج زيد مكرم الآن والمخصوصة الجزئية فى قولك قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسنى عند الزوال فإنه ينتج أنى أجده عند الزوال وكذا يقلل فى المنفصلة نحو إما أن يكون هذا الجسم وهو حى علماً أو جاهلاً لكنه وهو حى ليس بجاهل ومثل ما إذا كان وضع اللزوم أو العناد والاستثنائية واحداً ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال لدخول الوقت فى ذلك العموم نحو قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسنى جميع النهار فإنه ينتج أنى أجده عند الزوال أفاده فى الكبير وأفاده أيضاً أن للواستعمالين تأتى لامتناع الأول لامتناع الثانى بمعنى أن امتناع الثانى علة للعلم بامتناع الأول من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء فى الخارج

وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أى إثبات (ذلك) أى المقدم (وضع التالى) نحو كما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان ينتج أنه حيوان (و) أنتج (رفع تال) أى نفيه (رفع أول) أى المقدم بأن تقول فى هذا المثال لعكسه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان (ولا * يلزم) إلتاج (فى) أى من (عكسهما) أى من رفع المقدم أو وضع التالى (لما انحج) أى انصح من أنه قد يكون التالى أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته ولا من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بإنسان لم ينتج أنه غير حيوان ولا أنه حيوان أو قلت لكنه حيوان لم ينتج أنه إنسان ولا أنه غير إنسان وشرط إلتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أو فى مادتها أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو إن قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قسم الآن

(وان يكن) الله على (منفصلا) أى قضية منفصلة فهى إما حقيقية أو مائة جمع أو مائة خافوا كان حقيقة (فوضع ذا) أى أحد طرفها (ينتج رفع ذلك) أى الطرف الآخر نحو إما أن يكون الوجود قديما وإما أن يكون حادثا لكنه قديم ينتج أنه ليس بجوهر أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بجوهر ينتج أنه قديم (وذلك) أى كون وضع أحد الطرفين (١٤٣) ينتج رفع الآخر والعكس

(فى المنفصل) (الأخص) وهو الحقيقة لأنها أخص من مائة الخلق ومائة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلق ويشترط فى الحقيقة منا أن تكون مركبة من الشيء والسوى لنقيضه إذ لو تركت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة فى الوضع ولا الرفع (ثم إن يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فوضع ذا) أى أحد الطرفين (زكن) أى علم (رفع لذلك) أى الطرف الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج أنه ليس بأسود أولئك أسود ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب

ماهى وتأتى لامتناع الثانى لامتناع الأول بمعنى أن امتناع الأول على الخارج لامتناع الثانى وعلى الأول قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - فهو مسوق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة وعلى الثانى قوله تعالى - فلو شاء لهداكم أجمعين - فهو لإفادة أن على انتفاء هداية الجميع فى الخارج انتفاء نفاق المشبهة بها وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها فى القياسات لتسبيل العلم بالنتائج وإن اعترض عليهم ابن الحاجب وعلى الأول المناطقة لأنهم إما يستعملونها فى القياسات لذلك (قوله) وإن يكن الشرطى) بمعنى الشرطية وذكر لما صرح وكذا يقال فيما يأتى (قوله) فإن كانت حقيقة) أخذه من قول المصنف بعده وذلك فى الأخص - والحاصل أن للحقيقة أربع نتائج ولكل من مائة الجمع ومائة الخلق نوعيتان (قوله) أى أحد طرفها) إطلاق ذا على أحد الطرفين لابعينه مجاز من إطلاق اسم الخاص على العام إذ هو موضوع لكل جزئى بعينه من جزئيات الشار إليه أفاده فى الكبير (قوله) ينتج رفع ذلك) لامتناع اجتماعهما (قوله) والعكس) قال فى الكبير: أى المنزوى وهو هنا تبديل الوضع بالرفع أى والرفع بالوضع (قوله) كذا) لا إبطاء لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة فى الشرط الأول والشرط الثانى (قوله) ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معا (قوله) لأنها أخص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا فى بحث القضايا والثانية تباين الثلاثة (قوله) كانت الاستثنائية عين النتيجة) أى فيازم الاستدلال على الشيء نفسه كما فى الكبير - أقول: إن أراد العينية لفظا فغير مسلم على إطلاقه لأننا إذا استثنينا الطرف الإيجابى أنتاج نقي الطرف السلبى مثلا إذا قلنا إما أن يكون الوجود قديما أو غير قديم لكنه قديم ينتج أنه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظا وإن أراد العينية معنى فالأمر كذلك فى المركبة من الشيء والسوى لنقيضه - ويجب بأننا نختار الشيء الأول ونقول يكفى فى إلغاء المركبة من الشيء ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيما إذا استثنينا الطرف السلبى كأن قلنا فى المثال المذكور لكنه غير قديم فإنه ينتج أنه غير قديم لأنهم لا يعتبرون إلا ما طردت فأنته (قوله) ثم) لترتيب المذكورى أو لترتيب فى الشرف لأن الحقيقة أشرف من غيرها قاله فى الكبير (قوله) دون عكس) خبر مبتدأ محذوف أى هذا الحكم وهو انتاج وضع أحد الطرفين رفع الآخر ثابت دون عكس له وهو انتاج رفع أحدهما وضع الآخر فليس بثابت قاله شيخنا العدوى (قوله) فهو) أى مانع الرفع: أى عكسه عكس ذا الحكم فلما حذف المضاد أفضل الضمير وقام مقامه ويشترط فى مائة الخلق هنا أن تتركب من سالتين كما فى مثال الشارح أو من موجبة وسالبة نحو دائما إما أن يكون زيد فى البحر أو لا يفرق لكنه ليس فى البحر ينتج أنه لا يفرق أو لكنه يفرق ينتج أنه فى البحر فإن تركبت من موجبتين نحو العالم إما عرض وإما حادث لم ينتج شيئا فلو قلت لكنه غير عرض لم ينتج أنه حادث لأن غير العرض أعم من الحادث أولئك ليس بجوهر لم ينتج أنه عرض إذ لا لزوم بين نقي الحدوث والعرضية بل بينهما التباين (قوله) لامتناع الخلق

فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود لأنه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا فيه لجواز وجود ضد آخر كونه أحمر (وإذا مانع رفع) أى خلق (كان) مانع خبر كان تقدم عليها وإمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أى مانع الرفع (عكس ذا) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لامتناع الخلق عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولأنه غير أسود أولئك غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض وذلك ظاهر وبطلان التوفيق.

[فصل في لواحق]

[القياس]

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت أنه لا يتم قياس الإلمن بمقتنين (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه (مركبا) لكونه من حجب أى أقية اثنين فأكثر (قد ركب) فى الحقيقة (فركبته) إن ترد أن تعلمه نحو كل انسان حيوان وكل حيوان نحاس وكل نحاس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقبل نتيجة) أى فيه وهى نتيجة القسنتين الأوليين وهى المثال المذكور كل انسان نحاس أى اجنبا (مقدمة) مفرى (يلزم من تركيبها) بمقدمة (أخرى) أى معها (نتيجة) فكل كل انسان نحاس وكل نحاس نام ينتج كل انسان نام (إلى هلم جرا) متوابع عليه بالأقسام معناه فى الأصل سبوا وتعلوا فى سيركم وثبتوا ثم استعمل فيها دووم عليه قال ابن الأنبارى انصب جرا على المصير

علة لقوله ينتج وضع الآخر وقوله واحتمال اجتماعهما علة لقوله دون العكس فيه لف ومضمر مررب . [فصل : فى لواحق القياس] جمع لاحق : أى ما يلحق بالقياس البسيط فى الاستدلال وهو أربعة القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء والتخييل وسبأى فى كلامه ماعدا قياس الخلف فالإضافة فى لواحق القياس جنسية لاستغرافية أما هو فحاصله اثبات المطلوب باطلان نقيضه وسبى قياس الخلف لأنه يؤدى إلى الخلف : أى الحال على تقدير عدم حقية المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتى من خلفه الذى هو نقيضه ويتركب من قياسين أحدهما افتراضى والآخر استثنائى تلخيصهما لولم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق مثلا نقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب وإنما كان القياس للمركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا فى الظاهر مخالفين للقياس البسيط جملا ملحقين به وإن كانا فى الحقيقة برحمان إليه (قوله) وقد عرفت الخ) لعله دخول على اللز أنشأ به إلى أن التركيب الذى فى القياس للمركب خلاف التركيب اللازم لمطلق القياس لأن التركيب اللازم له هو التركيب من مقتنين (قوله أى من القياس) أى من مطلق القياس (قوله ما يدعونه مركبا) أى القياس الذى يدعونه أو قياس يدعونه وتسمية للمركب قياسا ظاهرة فى مفصول النتائج أما موصولها فهو أقية بسيطة مع كل منها تقيجه لكن لما كان الوصل للمطلوب هو مجموعها سمى المجموع قياسا مركبا من حيث إصالة إلى المطلوب (قوله فى الحقيقة) أى وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا لكن هذا إنما يتأتى فى مفصول النتائج أما موصولها فهو فى الحقيقة وفى الظاهر أقية فلا أسقط قوله فى الحقيقة لتسب القسمين (قوله فركبته) جواب الشرط الذى بعده على مذهب الكوفيين وبعض البصريين ودليل الجواب على مذهب جمهور البصريين : أى فاعلم كيفية تركيبه التى أثبتنا لك لأن القرب على إرادة علم المركب علم الكيفية لا إيجادها الذى هو مدلول قوله فركبته قاله ابن يعقوب ثم قال وإنما يحتاج إلى ذلك التركيب أن كان الحضم بعد تسليمه النتيجة الأولى لا تقوم عليه الحجة ولا يحصل مقصود الاستدلال من إقامة الحجة عليه بإثبات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التدرج حتى ينتهى إلى المقصود اه (قوله أى اجعلها) يعنى أنه ضمن أقبل معنى اجعل كما فى الكيكر (قوله نتيجة) فاعلم يلزم ولم يؤث الفعل لأن الفاعل مجازى التأنيت وتقوى بالفصل الذى لو وجد مع حقيق التأنيت لسوغ ترك التأنيت (قوله ينتج) بالجزم فى جواب الأمر (قوله إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل واهتذر الشارح فى كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم فى غير ما وضعت له أى أطلقها على الاستمرار اه وسببر إليه هنا بقوله فبأى فسكانه قيل هنا اتته إلى الاستمرار الخ وفيه ما فيه وقال ابن يعقوب وأصل هلم أن تستعمل لطلب الاقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكأنه يقول هنا يستمر التركيب هكذا استمراروا وعبر عن هذا الاستمرار بالجر : أى الانجرار لأن الأمر المنجر مستمر وإلى فى كلامه إما مقطرة المخول على أمر محذوف موصوف بقول محذوف أى إلى حصول أمر يقال فيه ليستمر التركيب استمراروا هكذا إلى حصوله وهو مقصود الاستدلال أو مقطرة الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفا له ويكون هلم للاخبار فسكانه يقول إلى نهاية يستمر التركيب استمراروا إلى حصولها ولا يخول كل من تكلف اه ملخصا (قوله ومطاه) أى معنى هذا التركيب برمته فسببروا مأخوذ من هلم ، وتعلوا الخ مأخوذ من جرا كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله فى دووم عليه) أى فى

لجى جروا لوعلى الحال أو على التمييز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم وبضه بالمعنى وقال القاضى زكريا نقلًا عن العلامة الجلال بن هشام أنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى (١٤٥) قال إن هلم يقال لابعنى الجبى.

الحسى ولا بمعنى الطاب
حقيقة بل بمعنى
الاستمرار على الشئ
وبمعنى الخبر وعبر عنه
بالطلب كفى قوله تعالى
- ولنحمل خطاياكم
فليمدد له الرحمن مدا
وجرا مصدر جره إذا
سحبه يبقى مصدرا أو
يجعل حالا مؤكدة
وليس المراد الجر
الحسى بل التعميم كما
فى السحب فى قولهم
هذا الحكم منسحب
على كذا أى شامل
فكأنه قيل هنا اتته
إلى استمرار قلب
النتيجة مقدمة
استمرارا ومستمرا كما
يقال كان ذلك عام
كذا وهلم جرا أى
واستمر ذلك فى بقية
الأعوام فقل كل
إنسان نام وكل نام جسم
يتنج كل إنسان جسم
ثم قل كل إنسان جسم
وكل جسم مركب يتنج
كل إنسان مركب وقس
عليه البناء أخذ
للأمر غفية وكل أخذ
للال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده متعل
النتائج القياس المركب

استمرلر مادوم عليه أى فى الاستمرار على الشئ الذى دووم عليه كالعبادة مثلا واستعماله فيه إما
بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السير والاستمرار فى اشتغال كل على طلب المقصود
أو على أزمته متوالية ثم صار حقيقة عرفية (قوله أى جروا جرا) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل
المصدر محذوف وعمل امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يتم المصدر مقام العامل ويحتمل أن يكون
إشارة إلى أن هلم على هذا بمعنى جروا تأمل (قوله أوعلى الحال) أى المؤسسة أو المؤكدة باعتبار اختلاف
المقصود بهم وقوله أوعلى التمييز إنما يظهر إذا أريد بهم معنى تمهلوا مثلا أما إذا أريد معنى سيرا فلا
(قوله وقال القاضى زكريا) لما كان مناقله الشيخ السنوسى محملا لمين فيه معنى كل من الغفلتين على
حدثها وليس فيه من الفائدة ما فى عبارة القاضى زكريا نقل عبارة القاضى زكريا المشتبهة على بيان معنى
كل على حدثه وعلى زيادة الفائدة (قوله فى أنه) أى هلم جرا (قوله إن هلم) أى فى هذا التركيب فلا ينافى
أنها تاتى فى غيره لطلب الجبى الحسى كفى قوله تعالى - هلم إلينا - وبمعنى احضروا كفى قوله تعالى - هلم
شهداءكم - وإضافة معنى إلى ما بعده للبيان (قوله ولا بمعنى الطلب) أقول: أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقائها
على إفادة طلب الاستمرار ، لا يقال للمنى طلب الجبى الحسى فقط كاقيل ، لأننا نقول قوله بعد بل بمعنى
الاستمرار على الشئ وبمعنى الخبر بانيه فافهم (قوله حقيقة) أقول يحتمل رجوعه لكل من الجبى الحسى
والطلب ويحتمل رجوعه للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه (قوله بل بمعنى الاستمرار على الشئ)
راجع لقوله لابعنى الجبى الحسى وقوله وبمعنى الخبر رأى الأخبار بهذا الاستمرار راجع لقوله ولا بمعنى
الطلب والاضراب اتقالى باعتبار التنى إبطالى باعتبار التنى (قوله وعبر عنه بالطلب) أى بصيغة الطلب
وقوله كفى قوله أى تعبيرا كالتعبير عن الأخبار بصيغة الطلب فى الآتين المذكورتين (قوله يبقى مصدرا)
أى مؤكدا لعامله وهو هلم الذى بمعنى استمر وقوله حالا مؤكدة أى لعاملها كما عرفت (قوله بل
التعميم) أى تعميم الشئ أى الاستمرار عليه بدليل ماسق فى كلامه وما ياتى فيه وبذلك يعرف ما فى كلام
بعض هنا (قوله كما فى السحب الخ) المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا ينافى أن التعميم
المفسر به الجر بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باق على ظاهره من الشمول (قوله اتته إلى الخ)
مقتضاه أن إلى فى كلام المصنف باقية على ظاهرها من الانتهاء وقال فى الكبير إنها بمعنى مع أى واقلب
نتيجة مقدمة مع الاستمرار على ذلك استمرارا إلى أن يحصل المطلوب اه (قوله استمرارا أو مستمرا)
الأول على كون جرا مصدرا والثانى على كونه حالا ولم يبين المعنى على احتمال كونه تمييزا إشارة إلى
بعده (قوله قتل كل إنسان الخ) معطوف على اتته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن لذى صفة
لحذوف (قوله أى الذى لا تطوى الخ) تفسير لقوله الذى حوى الخ (قوله بل تذكر بالفعل فيه مرتين الخ)
أقول: الذى أفاده ابن يعقوب أنها تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أى
تركيب الأقيسة قياسا واحدا أن يكون المطلوب مثلا العالم لا بد له من خالق فتقول العالم ملازم للصفات
الحادثة وكل ملازم للعاد حدث فالعالم حادث وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج إلى خالق
فالعالم يحتاج إلى خالق وهو المطلوب ويسمى هذا موصول النتائج لذكرها ولو أسقطتها للعاد وقلت العالم
ملازم للحوادث وكل ملازم للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن محتاج إلى خالق أنتج
النتيجة الأولى بعينها ويسمى هذا مفصول النتائج لأنها لم تذكر متصلة بالنتائج اه والانصاف أن هذا

(الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس
آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام
فكل إنسان نام وهكذا سمى بذلك لوصول النتائج بالمقدمات (١٩٩ - صهلان)

يعود على الذي أو على
القياس ومفعول حوى
محذوف أي النتائج
وقوله (أو مفصولها)
معطوف على متصل
النتائج وهو عكس
الموصول فالمفصول هو
الذي فصلت عنه
النتائج فلم تذكر نحو
كل إنسان حيوان
وكل حيوان حساس
وكل حساس نام سمي
بذلك لفصل النتائج
عن القياس في الذكر
وإن كانت مرادة من
حيث المعنى (كل)
منهما (سواء) في إفادة
المطلوب (وإن مجزئ
على كل استدلال) محذوف
ياء كلى بعد تخفيفها
(فذا بالاستقراء عندهم
عقل) أي عقل مسمى
بالاستقراء قال السعد
والصحيح في تفسيره
ما ذكر الامام حجة
الاسلام هو أنه عبارة
عن تصفح أمور جزئية
ليحكم بحكمها على أمر
يشمل تلك الجزئيات اه
ثم التصفح إما كالمصنف
وهو الاستقراء التام
وإما أكثرها وهو
الاستقراء غير التام
وهو أيضا الاستقراء
المشهور كذا استقرأت

أوجه وأنسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر فافهم (قوله) والذي حوى مبتدأ أي خبره
جملة يكون متصل النتائج والرباط الضمير في يكون (قوله) أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي على هذا
يكون ضمير يكون راجعا إلى ما في قول المصنف ما يدركونه مركبا والضمير المقدر مبتدأ يرجع إلى متصل
النتائج فتكون جملة المبتدأ المقدّر والخبر المذكور وهو الذي حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع
خبر يكون وهل تسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون وخبرها أو لا تسمى لتقدم الخبر عن محله
حرره (قوله) يعود على الذي أي الواقع صفة لمحذوف وقوله أو على القياس أي الذي هو الموصوف المحذوف
والمآل واحد غير أنه اعتبر في الأول الصفة لذكرها وفي الثاني الموصوف لأنه التبوع ولا يخفى أن
الوجهين إنما يظهران على أن الذي مبتدأ أمّا على أنه خبرا لمبتدأ محذوف فلا ويمكن أن يحمل القياس
في عبارته على القياس للدلول عليه بما في قول المصنف سابقا ما يدعونه مركبا فيكون في كلامه لف
ونشر مرتب ويوافق ما قررناه سابقا في مرجح ضمير يكون على الاحتمال الثاني لاعلى القياس المذكور
في الترجمة لأن المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفصولها قسما من المركب كالمصنف ظاهر
(قوله أو مفصولها) أو للتقسيم فهي بمعنى الواو (قوله) معطوف على متصل النتائج هذا إنما يصح
على أن الذي خبر مبتدأ محذوف أمّا على أنه مبتدأ فلا لما يلزم عليه من الفساد لأن ضمير يكون عليه
يرجع إلى الذي حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذي حوى النتائج متصل النتائج أو مفصولها
وهو باطل لأن الذي حوى النتائج لا يكون مفصولها (قوله) وإن مجزئ على كل استدلال أي يحكم جزئ
أي جزئيات على حكم كلى والمراد بالجزئ هنا وفيما يأتي الجزئ الإضافي سواء كان حقيقيا أولا كذا في
الكبير ، ونوقش بأن الظاهر أنه هنا يتعين محله على الحقيقي لأن المتبع إنما هو الجزئيات الحقيقية (قوله)
محذوف ياء كلى أي لالتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أي لأجل النظم (قوله) فذا أي الاستدلال
المذكور المفهوم من استدلال بالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئ على حكم الكلى وفسر
أيضا بالحكم على الكلى بما وجد في أكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيف لما سيأتي (قوله)
أي عقل مسمى بالاستقراء) أشار إلى أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا
بعقل على تضمينه معنى عرف أو سمى (قوله) والصحيح) وجه محتمل اشتاله على المعنى اللغوي مع
زيادة كالمصنف شأن المعاني الاصطلاحية ولوافقت كلام أبي نصر الفارابي وغيره (قوله) عن تصفح
أي تتبع (قوله) وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمقسم (قوله) وأما أكثرها) كذا في جمع الجوامع
أيضا قال في الآيات البيّنات يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء على هذا
الكلام وحينئذ يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع
الجزئيات ولا بأكثرها كافي كون أقل من الحيز تسع سنين وأن أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر
وغالبه ست أو سبع فافهم صرحوا بأن مسند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعي
لم يستقرئ حال جميع نساء العالم في زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا يقرب منه فضلا
عن نساء العالم على الإطلاق للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الأعصار المتقدمة من حين وجد
الإنسان والمتأخرة عنه إلى قيام الساعة فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص وإن قيد به كثير من
المناطق بل يقيد ببعض كواقع في عبارة غير واحد كالامام في المحصول وتبعه الأسنوي وينبني ضبط
البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم اه (قوله وهو أيضا الخ) أي كالمسمى بالاستقراء الغير التام
يسمى أيضا بالاستقراء المشهور ، وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أسماء ثلاثة صرح بذلك في الكبير
(قوله) كما إذا استقرأت) في بعض النسخ استقرت بقلب الهمزة ألفا للتخفيف ثم قلب الألف ياء

فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند الصبح وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالحصاح
فإنه يحركه عند الضغ فكه الأعلى وكذلك إذا استقرنا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الإنسان
والفارس والجل فحكمتنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة (١٤٧) والاستقراء التام نافع بعيد اليقين
كما إذا استقرنا

لاصالحا بضمير المخاطب وقوله الحيوانات أى أكثرها (قوله حكمت على كل حيوان) أى من تمساح
وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التى لم تستقرها تحرك أيضا فكهها الأسفل عند الضغ هذا هو الحال
عند الحكم الاستقرائى ثم بين لنا بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على التماسح أنه لا يحرك فكه الأسفل
عند الضغ وليس المراد أن القانص كان يعلم حين ذكر القياس أن التماسح لا يحرك بل حين قانص غلب
على ظنه من تتبع أكثر جزئيات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مسند فيه إلى الظن أفاده شيخنا
الصدوى (قوله قليل المرارة) المرارة جلبة لطيفة لازقة بالكبد من طرف لثة بكسر الميم والأنسب
بالقوة أن يراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع بعيد اليقين) لأنه القياس المنطوق القسم (قوله إما ماش أو غير
ماش) الظاهر أنه أراد بالماشى ما لا يطير عادة وبغير الماشى ما يطير عادة (قوله وعكسه) لا بد من تقدير
مضامين أى مجموع مقدمتى عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس المنطوق إذ هو قول
مؤلف والاستدلال مصدر كذا فى الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أى بين الاستقراء والقياس المنطوق
وفيه إشارة إلى أن العكس فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو المخالف (قوله لأن فى القياس) اسم إن ضمير
الشان وقوله يحكم على جزئيات كلى . أقول : هذا لا يشمل نحو زيد إنسان وكل إنسان حيوان لأن
الحكم إنما هو على جزئى واحد لوجود المحكوم به فى كليته إلا أن تجعل إضافة جزئيات إلى كللى للجنس
فتصدق بالجزئى الواحد (قوله وسطا بين جزئيه) بهمة مكسورة فياه مشددة (قوله حمل) أى
قاس كما فى الكبير (قوله كعمل التبيذ الخ) أى فى قولنا التبيذ كالخر بجمع الاسكار فهو حرام
(قوله فذاك) أى الحل المفهوم من حمل (قوله جعل) مفعوله الأول جعل نائب فاعل ومفعوله الثانى
مدخوف أى جعل من الأدلة أو جعل مسمى بالتشثيل (قوله والأصوب) إنما كان أصوب لاشتبه على
الغنى اللغوى وزيادة (قوله فى معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فمدخول فى هنا غير مدخولها وقوله
سابقا حمل فى حكم (قوله العلل) صفة ثانية للحكم (قوله فيتربك من أربعة حدود الخ) تسمية هذه
الأركان الأربعة حدودا ولشبهه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء
تسمية الأصغر فرعا والمشبّه أصلا والأكبر حكما أى حكومابه والأوسط جامعاً وعلة والمتمكّنون يسمون
التشثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائباً والمشبّه شاهداً كذا فى الكبير ولم يذكر فيه
أن المشبه به يقال له أصل فى اصطلاح المناطقة فإن كان الواقع أن تسميته أصلاً اصطلاح لهم كما يتبادر من
عبارته هنا فالأمر ظاهر والا كانت تسميته أصلاً فى قوله وأصل يشبه به جريا على اصطلاح الفقهاء بعد جريه
فى تسمية بقية الأركان على اصطلاح المناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال فى الكبير الأصل ولا يفيد
قياس الاستقراء وقياس التشثيل القطع بنتيجتهما خذف المضاف وأظهر فى محل الاضمار إذ الدليل هنا هو
الاستقراء والتشثيل إذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا
يكون هناك إظهار فى محل الاضمار وأشار فى الصغير والكبير إلى أن قوله والتشثيل معطوف على
الاستقراء بملاحظة مضاف حذف لدلالة المضاف الأول عليه وبه يندفع الاعتراض بأن لكل من الاستقراء
والتشثيل قياساً مستقلاً ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد . ويحاج أيضاً بجعل الإضافة للجنس وعلى

لجامع الاسكار (فذاك تشثيل جعل) قال السعد والأصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت
فى المشبه به العلل بذلك المعنى انتهى فيتربك من أربعة حدود أكبر كلّى وهو حرام وأوسط كلّى وهو مسكر وأصغر وهو التبيذ
وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتشثيل

هذا لاجابة إلى تقدير قياس في المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أى إذا رد الاستقراء والتمثيل إلى صورة قياسين كان قلت في الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحمار وهكذا إلى أن بلغت الأكثر وكل فرس وبغل وحمار وهكذا يحرك فكه الأسفل عند الضغ والخلل فيه من الصغرى وكان قلت في التمثيل التبيين مسكرو كل مسكر حرام والخلل فيه من الكبير عند من لا يسهلها (قوله لما تقدم) من أنه ربما يكون فرد لم تستقره على خلاف ما حكمت به فهذا لتعليل لعدم إفادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله إذ ليس يلزم الخ علة لعدم إفادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف في كلامه لعله الأول ولا قصور .

أقسام الحجة

قال في الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة إلى اقتراني واستثنائي والاقتراني إلى الأشكال الأربعة على ما سبق شرع في تقسيمه باعتبار المادة إلى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي إلى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من حجج خصمه أى غلبه لأن التمسك بها يقلب خصمه اهـ (قوله وحجة) مبتدأ والسووغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله نقلية) منسوبة إلى النقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها ونسبت إلى النقل لتمييز ما يتوقف على النقل عن غيره (قوله) وهما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد في كبره وما استنبط منها اهـ وأسقطه هنا لأن المراد ما كان من صريحها أو الاستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدماته أو إحداها من الكتاب الخ لما سنقله عن الشارح في كبره من أن ما لاحدى مقدماته نقلية والأخرى عقلية نقلي لأن المترك من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل . فان قلت :

سيجعل البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يترك من مقدمات كتابها نقلية أو إحداها . مثال الأول إذا تواتر أن زيدا زنى فقلت زيد زنى وكل من زنى يحد . ومثال الثاني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر العجزة وكل من هو كذلك فهو نبى فالأولى من هاتين المقدمتين نقلية بالتواتر . قلت لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا لأن المراد أن العقلية تكون برهانا وغيره ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية بل قد يكون نقليا وهذا كاتساع الانسان إلى أبيض وغيره فلا يقتضى ذلك أن الأبيض لا يكون غير إنسان . وإعلم أن البرهان الذى كاتساع مقدماتيه أو إحداها نقلية نظرية أريد الاستدلال عليها لا بد من انتهاء مقدماته أو مقدماته العقلية إلى عقلية لأن العقلية أصل للنقلية مثلا قولنا في القياس السابق وكل من زنى يحد إذا أريد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق أى القرآن أو الحديث ثم يستدل على صدق ما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهى تتوقف على إثبات الوجود له تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالأدلة العقلية كما هو مبسوط في محله هذا كله على تسليم أن البرهان لا يختص عند المناطقة بمقدمته عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهما بذلك لأنهم إنما يبحثون عن العقليات ولا يلزم منه انتفاء اليقين عن النقلية وإنما اللازم أن لاسمى برهانا اصطلاحا وقد أطلت في بيان ذلك في الكبير (قوله وجه الحصر الخ) هذا الوجه جعلى قصد به التقريب إلى الأفهام لاعطى إذ لو كان عقليا لكانت الأقسام تسعة لأن التصديق إما جازم أو غير جازم وكل منهما إما أن تعتبر حقيقته أولا فهذه أربعة وكل منها إما حق في الواقع أولا فهذه ثمانية يضم إليها التخييل المقابل للتصديق فتكون الأقسام تسعة (قوله) كالتمثيل (الكلف استقصائية (قوله) فالغيد للتصديق الجازم الحق) أقول : كان عليه أن يقول

الجازم المعتبر حقيقته الحق في الواقع وكذا كان عليه أن يزيد المعتبر حقيقته في الجازم غير الحق (قوله) والتصديق الجازم غير الحق للفسطة) وجه إضافتها الجزم مع كون مقدماتها كاذبة أن تستدل بها يظهر أنها ملحقه فهى بهذا الاعتبار تفيد تصديقا جازما غير مطابق وقول سيدى سعيد إنها لا تفيد يقينا

(قياس الاستقراء)
لما تقدم (و) قياس
(التمثيل) إذ ليس يلزم
من تنابه أمرين في
شيء تشابههما في
جميع الأشياء .

[أقسام الحجة]

(وحجة) إما (نقلية)
وهما كان من الكتاب
والسنة والاجماع وإما
(عقلية) (و) أقسام
هذه أى العقلية
(خمسة جليلة) أى
ظاهره عند أهل المنطق
وجه الحصر أنها تفيد
إثباتا تصديقا أو نائرا
في غيره كالتمثيل
والتصديق إما جازم أو
غير جازم والجازم إما
أن تعتبر حقيقته أولا
والمعتبر إلتحاقا في الواقع
أولا فالغيد للتصديق
الجازم الحق البرهان
والتصديق الجازم غير
الحق للفسطة

ولاظنا وإنما تحصل منها الشكوك والشبه الكاذبة إنما هو إذا نظر إلى الواقع فلا ينافي ما قاله الشارح ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه إذا كانت المقدمات كاذبة في الواقع أفاده في الكبير (قوله) والذي لا يعتبر (الح) الأحسن عطفه على غير الحق أى وللتصديق الجازم الذى لا يعتبر فيه الخ (قوله) بل عموم الاعتراف) أقول: الظاهر أنه يكفي اعتراف الخصم فكان ينبغي حذف لفظة عموم لأن يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله) وهو والسفسطة داخلان في المغالطة) أقول: ينافيه ما سأتى له من جعل المغالطة اسما لأحد أنواع السفسطة والمشاغبة اسما لنوع آخر منهما والذي يدفع هذه المناقاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشرحين وهو أن المغالطة تستعمل بمعنىين معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام ما أتت من مقدمات غير حقة في الواقع فإن اعترف بها الخصم كانت جدلا وإلا فالسفسطة والمعنى الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل المغالطة في قوله هنا وهو والسفسطة داخلان في المغالطة على المغالطة بالمعنى العام ويحمل قوله في إحدى صور السفسطة وتسمى مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر المصنف المشاغبة والمغالطة لأن مقدماتها هي مقدمات السفسطة وإنما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار أن مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويوم الناس الحكمة تسمى سفسطة وباعتبار أنه يقابل بها من نصب نفسه للجدال وخداع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشاغبة وإن لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو مغالطة لنفسه اه مع بعض إيضاح من ابن يعقوب ويؤخذ منه أيضا أن ما يأتى من تسمية أحد أنواع السفسطة مشاغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أى في الذكر أمارتيتها بحسب القوة فسأتى (قوله) قياس مؤلف من مقدمات الخ) قال في الكبير: لا يشترط في تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدمتيه غير يقيقى بل يكفي أن تكون إحداها ظنية أو مقبولة وإن كانت الأخرى يقينية وذلك لأنه يغلب الخسيس على غيره حتى إن المركب من اليقيني والظني ظني ولذلك نظر كثير فقوله هنا مقبولة أو مظنونة : أى كلا أو بعضا وظاهر كلامه أن الخطابة لا تكون إلا قياسا والحق أنها قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تخميلا وقد تكون على صورة قياس غير يقيقى الاتجاج كالموجبتين من الشكل الثانى بشرط أن يظن الاتجاج ولا ينافى ما مر من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتخيل منه لأن المراد أن بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله في الكبير (قوله) أو من مقدمات مظنونة) أى وإن كان مستعملها يوردها بصورة الجزم ثم إن أريد بالمقبولة فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا جازما كان بين المعطوف والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجه وإن أريد بها المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص مطلقا وإن أريد بها المعتقدة اعتقادا جازما كان بينهما التباين (قوله) معتقد فيها اعتقادا راجحا) صفة كاشفة (قوله) نحو كل حائط الخ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثانى ومثال الأول ظاهر والتخيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات وإن كان للمقدمات المظنونة فلاحذف وكذا يقال في نظائره (قوله) يسار العلو) أى يعلمه بالسرى والتغرطوف بلاد الاسلام (قوله) والغرض منها) أى الغرض الأصلى وإلا فقد تستعمل الرد على المدعى دعوى (قوله) ترغيب الناس فيما ينفعهم) أى أو ترهيبهم عما يضرهم فى كلامه اكتفاء (قوله) من مقدمات تنبسط منها) أى من جميعها أو بعضها النفس سواء كانت مسلبة أو غير مسلبة صادقة أو كاذبة كذا في الكبير (قوله) نحو الخمر الخ) عبارته في الكبير مثال مفيد السيط والترهيب قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه حكمة وكل حكمة يا قوتة سيالة فإن النفس الحيثة ترغب بسبب ذلك فيها اه (قوله) نحو العسل مرة مهوعة) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتغريها عن غسل النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء

والذى لا يعتبر فيه كونه
حقا أو غير حق بل عموم
الاعتراف بالجدل وهو
والسفسطة داخلان
في المغالطة ومفيد
التصديق غير الجازم
خطابة ومفيد التخيل
شعر. أولها (خطابة)
وهي قياس مؤلف من
مقدمات مقبولة من
شخص معتقد فيه
كولى أو من مقدمات
مظنونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو
كل حائط يتثر منه
التراب ينهدم ونحو
فلان يسار العلو فهو
مسلم للشر ونحو فلان
يطوف بالليل فهو
متلصص والغرض منها
ترغيب الناس فيما
ينفعهم كإفعلة الخطباء
والوعاظ. وثانيها (شعر)
وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها
النفس نحو الخمر يا قوتة
سيالة أو تنقبض نحو
العسل مرة مهوعة

ما في المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالدال المهملة للشدة وهي ما يجتمع في الجرح من القيح ومهوعة بفتح الواو المشددة : أى مقيأة أى هي قيء النحل وضبطها بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح (قوله ونحو الورد الخ) هذا بقوله من ير يدقبض النفس وتغيرها عن الورد والورد بالورد أحد أنواعه وهو الأحمر لأنه الذي يشبه الصرم المذكور وقائم أى واقف منتصب أو بارز فهو على الأول صفة لبطل وعلى الثاني صفة لصرم (قوله ويزيد) أى الانفعال بأن يكون : أى يسبب أن يكون على وزن والذي يظهر لي أن المراد بالوزن ما يميز البحور المعروفة وغيرها كالزجل ودويت وما على الوزن قول الشاعر :

عذ بالبحول واذ بالذل معصما بالله تسلم كما أهل النهى سفوا

فأخرج تحطم ان هبت عواصفها دوح الثمار وينجو الشيخ والرم

(قوله من مقدمات يقينية) أى جميعها وقوله لا تاج اليقين غاية للتأليف للاحتراز كما سيأتى (قوله وهو مؤلف من مقدمات مشهورة الخ) ظاهر صنيع المصنف أن الخطابة مظاهرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال إن المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسلمة فيصل الاجتماع إلا أن يقال إن قيد الحثية مراعى في كل منهما فخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث هي مقبولة أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي مشهورة أو مسلمة كذا في القنيمي (قوله مشهورة أو مسلمة) أى جميعها أو بعضها كفى الكبير وفيه أن المشهورة ما تطابق آراء الكل عليها كحسن الاحسان إلى الآباء والفقراء أو آراء اجدل كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسلمة ما يسلمه الخصم وقبله أو ما يلزمه تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر أو في مقام آخر أو ما يلزم الخصم تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر هو عين ما اتفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين المشهورة والمسلمة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسلمة بما يسلمه المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان بينهما التباين (قوله وتختلف) أى المقدمات المشهورة : أى تختلف شهرتها فيما كانت مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وهذا مقوم دون آخرين فقوله وغيرها : أى كالأشخاص قال في الكبير : والمراد أن قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة أو مسلمة من غير اعتبار كونها يقينية وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية فهو أعم من البرهان بحسب المادة وكما يكون قياسا يكون استقراء وتعميلا فهو أعم منه صورة أيضا ولا ينافي ما مر من دخول الجدل بقبية الحجة في تعريف القياس لأن الداخل في تعريفه بعض صور الجدل اه بعض تصرف (قوله أو مسلمة عند الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن التشرح الكبير أن المسلمة عند الناس داخلية في المشهورة سواء أريد بجميع الناس أو طائفة منهم فكان الأحسن حذفها (قوله أو عند الخصمين) أقول : الأولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم (قوله ونحو هذا ظم الخ) قيل الأمثلة الثلاثة على ألف والتشر المرتب قال في الكبير : والجدل حسن إن كان المقصود به حسنا كأن يظهر هناك فضل للناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أتقن هذا الباب أن يظهر للناس سوء طويته عينا أن لم يكن في النظر من محسن غيره وكفاية إن كان اه ملخصا (قوله وخامسها) أقول : يلزم عليه حذف التنوين في كلام المصنف فكان الأولى أن يقول وخامسها أو خامس إياها أى مصيرها بنفسه خمسة كما في الكبير (قوله سفسطة) قال في الكبير مأخوذة من سوف وهي الحكمة واسطا وهو التلبس ومعناها الحكمة الموهمة (قوله وهمية الخ) أى كلها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات وإنما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات حقة يصدقها العقل بخلافها في المحسوسات العسرة فكاذبة (قوله أو شبيهة بالحق الخ) الظاهر أن عطف هذا وما بعده على وهمية كاذبة من عطف الخاص

ونحو الورد صرم بزل قائم في وسطه روث والترض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب . (و) ثالثها (برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا تاج اليقين وسيأتى . ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين نحو هذا ظم وكل ظم تبيح فهذا تبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل به والترض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراك البرهان (وخمسة) (سفسطة) نلت الأمل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة ونحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أو شبيهة بالحق وليست به كقولنا في صورة فرس على حائط

على العام وقوله بالحق أى بما اعتبرت حقيقته من غير اعتبار كونه مشهوراً أولاً وقوله فيما بعد بالمشهورة أى بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقاً أولاً **(قوله هذا فرس الخ)** فهذا القياس شبه القياس الذى استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي وأفاد شيخنا العسوى أن المراد بكون اللقنات تشبه الحق أن مدلول بعضها يشبهه وهو الصورة المنقوشة المبرعها بالفرس فى قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ المذكور شبهه بالمقدمة الحققة **(قوله أو شبهة بالمشهورة)** المراد أنها ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لأنه يقع تحتها فى وهم كثير من الناس ممن ليس لهم علم قاله شيخنا العدوى **(قوله)** يخبط من باب ضرب ويحتمل قراءته بالتشديد والحبط فى الأصل السرى على غير هدى . شبهه بالتكليف على غير هدى **(قوله مشاغبة)** المشاغبة والشغب والشغب بالاسكان فى اللغة تهيج الحسام والنثر **(قوله ومن قبيل المشاغبة الخ)** جعل المغالطة الخارجية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغنى المغالطة الخارجية وقال فى الكبير: المغالطة الخارجية من المغالطة اللغوية لا الاصطلاحية ولا تنافى كما لا يخفى فتأمل **(قوله)** ما يسمى المغالطة الخارجية سميت بذلك لكونها بأمر أجنبي عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو فى أثناءه أو بعده **(قوله يغيط)** بفتح الياء من غاظه يغيطه **(قوله وهو حرام)** أى لغير ضرورة كما يؤخذ مما بعده **(قوله ونحوه)** كالأرضى والمعتزلى والمتن من ذلك ما وقع للقاضى الباقلى حين أقبل المجلس المناظرة وفيه ابن العلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من بعد فاجلس أقبل على ابن العلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى - ألم تر أن أنزلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزراً . ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد من الكلام بينهما يوماً فرماه ابن العلم بكف من البلاء أعد له يعرض له بما نسب إليه ليخجله ويحيره فرد القاضى يده إلى كفه ورماه بسوط فجذب الناس لفظته وإعداد الامور أشباهها قبل وقتها . ومن ذلك ما وقع له في مجلس عضد السولة حين ناظر الأحديث وروى معتزلة بغداد وعدداً كثيراً من معتزلة البصرة فقال الأحديث لبعضهم تلامذته سلوه هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون وعرضه أن يقبح مذهب أهل السنة في تجوزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم إنه واقع فى العقائد كتكليف من فى أقصى البلاد من البلدان الذين لا يكادون يفقهون قولاً بالنظر والمعرفة فقال القاضى إن أردت بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك قال الله تعالى - قل كونا حجارة أو حديداً - الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال - اتوفى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين - فطالبهم بما لا يعلمون وقال - يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون - وإن أردت بالتكليف الذى تعرفه وهو طلب ما يصح فعله وترك ما لا يكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فسكت القائل وأخذ الأحديث فى الكلام فقال: أيها الرجل سئلت عن كلام مفهوم فطرحت فى الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سئلت أن تقول نعم أولاً قال القاضى فأغضبني كلامه إذ لم يوفقني توقير الشيخ وقلت يا هذا أنت نائم ورجلاك فى اللأ ما طرحت السؤال فى احتمال من الاحتمالات إلا وقد بينت الوجوه المحتملة فإن كان معك فى المسألة كلام فأت به وإلا تكلم فى غيرها فأعاد الكلام الأول فقال الملك أيها الشيخ قد بين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولأن تعاطفه وجامعتهمك إلا الفائدة لا الهاترة ولما لا يطبق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذى تقرأ فيه علم الأصول معرضاً بشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره ليغيطه فقال له شيخنا لم يلتبس على بالتوراة معرضاً به أنه كان أصله يهودياً ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله فى درسه متعنتاً حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز أن يجتمع الله بين الليل والنهار فقال له

هذا فرس وكل فرس
صالح فهذا صالح
وتسمى مغالطة أو شبهة
بالمشهورة كقولنا فى
شخص يخبط فى البحث
هذا يكلم العلماء بالمعاني
العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم فهذا
عالم وتسمى مشاغبة ،
ومن قبيل المشاغبة
ما يسمى المغالطة
الخارجية وهو أن يغيط
أحد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره
وهو حرام وقد تدعو
الضرورة إلى استعماله
فى دفع كافر لم يقدر
عليه ونحوه وقد
نظمت ما تألف منه
غير البرهان بقولى :
من المسلم ومشهور
جدل
خطابة من ظن
أو ما يقتبل
شعر من الخيلات
سقطه

أى البرهان (ما) أى القياس الذى (ألف) من مقدمات اليقين تقترن (أى) من مقدمات يقينية لاتتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة وألف ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات واليقين تقترن بخرج الخطابة والجلد وغيرها وقولى لاتتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير والبرهان قسبان لمى وهو ما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر لأصغر فى الدهن والخارج نحو زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى ليدفيعها وسمى لما لإفادته الالية أى العلة إذ يجاب به السؤال بل وإنى وهو ما الوسط فيه علة لذلك فى الدهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن لا الخارج وسمى إنينا لاقتصاره

شيخنا قد جمع الله بينهما فى وجهك فضحك الحاضرون وأخبرهم من الكبير مع بعض تصرف (فواهم زور) أوشيه) أى بالحق أو المشهور و يوجد فى بعض النسخ أو شبهه بالإضافة إلى الصغير وهو تصرف فاشتر (قوله أجلها) أى أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجلد) أى لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهى المشهورات والمسامات (قوله فالخطابة) أى لأنها تفيد الظن بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أى لانفعال النفس به كافتعالها باليقين والظن (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدأ محذوف قال بعض الحققين وهذا تعريف بالرسم لأن القياس صورة البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المستفاد غايته والأولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليتعلق به قوله الخ) أى لا لاحتراز عن شئ (قوله وغيرها) من الشعر والسفسطة (قوله غاية) أى للتأليف أى لا لاحتراز (قوله اعتقاد جازم الخ) قال فى الكبير: فخرج بالاعتقاد الشك والوهم وبالجازم الظن إن قلنا إنه يسمى اعتقادا وإلا فهو خارج من الاعتقاد فلاحاجة إلى التقييد بالجازم وبالطابق الجهل المركب ولا يقبل التغير اعتقاد المقلد المصيب لأنه يقبل التغير بالتشكيك واعتراض بأن اليقين من النظريات قد ينهل الدهن عن بعض مبادئه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه وأوجب بأن اليقين مادام دليله الصحيح حاضرا فى الدهن يتمتع فيه الشك بخلاف اعتقاد المقلد فإنه يمكن زواله وإن كان مستنده الذى هو المقلد بفتح الام موجودا بالتشكيك انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسبان الخ) قال فى الكبير: الوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطاوب ذهنا وإلا لم يكن البرهان برهانا عليه ثم لا تخلو إما أن يكون الأوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم فى الخارج أيضا وسمى برهانا لما إلى أن قال وإما أن لا يكون كذلك وسمى برهانا إنينا، ثم قال والحاصل أنه متى استدلل بالعلة على العلول والمؤثر على الأثر كان البرهان لما ومعنى استدلل بالمعلول على العلة والأثر على المؤثر كان البرهان إنينا اه (قوله لمى) بتشديد اليم وإن كان المنسوب إليه لم تخفيفها لأن القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائى تضاعف الثانى منه (قوله فى الدهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الأخلاط) أى الطبايع الأربع الموجودة فيه وفى كل إنسان السوداء والصفراء والبلغم والدم غير أن الشخص قد يغلب عليه إحداها فينسب إليها والمراد بتعفنها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فهمها) أى فى الدهن والخارج أما كون التعفن علة فى الدهن فلا اعتباره أولا واعتبار الثبوت المذكور آخر لأنه لا معنى لكون العلة ذهنية إلا أن العقل يعتبرها سابقة على معلولها وأما كونه علة فى الخارج فالتربط الحمى عليه إذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله إذ يجاب به السؤال بل) أقول: لا يظهر لتعليل إفادته الالية بكونه يجاب به السؤال بل بل الظاهر العكس وهو لتعليل كونه يجاب به السؤال بل بإفادته الالية فكان عليه أن يقول لأنه يجاب به السؤال بل لإفادته الالية وعبارته فى الكبير: أحسن من عبارته هنا ونصها وسمى برهانا لما منسوب لى إذ يجاب به السؤال بل كان كذا وإن شئت قلت لإفادته الالية أى العلة للحكم اه (قوله فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن) أى لاعتبار العقل بإها أولا والتعفن آخر وقوله لافى الخارج أى لأن الأمر فيه بالعكس (قوله إنينا الحكم) هو تعفن الأخلاط فى مثال الإبنى وقوله أى ثبوته أى فى الخارج وإن قال فى كبيره فى العقل وتبعه بعض من كتب لما لا يخفى على من تأمل وقوله دون لميته أى علته فى الخارج التى هى المعتبرة فاندفع ما يقال إنه يفيد العلة فى الدهن فهلاسمى لما (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن أن يفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات) قال شيخنا العدوى بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى كملصقة بعض الحققين اه • وأقول: الظاهر أن ما جرى على الألسن من فتح الهمزة وتشديد الواو صحيح أيضا نسبة إلى

الأول لحكم العقل بها من أول وهلة لعدم توقفها على شيء بعد تصور الطرفين بل هذا المصبط متعين في المتن لأنه الموافق للوزن (قوله والمراد الخ) دفع بهذا المراد ما يرد على ظاهر المتن من التصور لاقتضائه وجوب ترك البرهان من الضروريات الستة الآتية مع أنه قد يتركب من نظريتين وإن كان يجب اتهاؤهما إلى ضروريتين . وحاصل الدفع أنه ليس المراد أنه يجب ترك البرهان من تلك الستة بل المراد أنه يجب تركه منها أو ما ينتهي إليها (قوله إن المقدمات اليقينية) أقول: الأنسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أن البرهان يتركب إما الخ لأن تسميره يعطى أن من في قوله من أوليات تبعية (قوله من الستة) أقول: الأنسب حذف التاء لأن للعدد مؤن وإن كان حذف العدد يسوغ ثبوتها (قوله أو منتبهة إليها) معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أي الحصر (قوله من الحس) أي الظاهر والباطن و يوجد في بعض النسخ من الحس المجرد وليس لهذا التثنية كبير معنى (قوله على وسط) أي دليل كإسباني (قوله فهي الأوليات) أنضمير مع رجوعه إلى الأول للمذكور مراعاة للخبر وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فهي قضايا الخ) أقول: ألتعرض لهذا القسم وجوب أن الأنواع المحصور فيها سبعة والغرض توجيه الحصر في الستة كإدراج عليه المصنف فكان الأولى ترك التعرض له في بيان وجه الحصر (قوله قياساتها معها) أي أدلتها مصاحبة لمعانيها لانتفاك عنها (قوله إن كان للحس الظاهر) أي منسوباً للحس الظاهر وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الأبدان وقوله فالمحسوسات أي فالأول الذي فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات وقوله أول الباطن أي أو منسوباً للحس الباطن وقوله فالوجدانيات . واعلم أن إصباح المقام يحتاج إلى الكلام على الحواس الباطنة فنقول قال ابن يعقوب في شرحه على التلخيص ما نصه . اعلم أن القوة الباطنة للمدركة أربعة: القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة . فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تترك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وزعموا أن لها خزائنه هي العقل الفياض الذي هو ذلك القمر . وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لاتتأني إلى مدركتها من طرق الحواس وذلك كإدراك الصداقة أو العداوة في زيد مثلا وكإدراك الشاة معنى هو الأيداء في الغنم مثلا ولهذا يقال إن الهائم لها وهم تدرك به أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجويف أي بطونا واحدها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر فوسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانه تسمى الدائرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم . وأما الحس المشترك وهو الذي تتأدى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن إدراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة قائمة بأخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك . وأما المفكرة فهي قوة تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن بقلعة ولا مناما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا يتنظم تصرفها بل تصرف بها النفس كيف اتفق وهي إنما تسمى مفكرة في الحقيقة إن تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وإن تصرفت بواسطة الوهم وحده أو الخيال وحده أو ما خست باسم

والمراد أن المقدمات
اليقينية إما من الستة
أو منتبهة إليها ووجه
الضبط أن حكم العقل
إما بلا استعانة من
الحس أو معها والأول
إن لم يتوقف على وسط
حاضر في ذهن فهي
الأوليات وإن توقف
فهي قضايا قياساتها
معها والثاني إما أن
لا يتوقف اليقين به بعد
الاحساس على شيء
أو يتوقف أما الأول
فلا احساس إن كان
للحس الظاهر
فالمحسوسات أول الباطن
فالوجدانيات وتسمى
مشاهدات أيضا كما أن
المحسوسات تسمى
بذلك وإن توقف
فالحس إما حس السمع

المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزائنها القوى الأخرى . وقد صرح بعض حذاق المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اهـ وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (قوله وهو التواترات) أي المتوقف الذي فيه الحسن حسن السمع التواترات (قوله) أو غيره) بالرفع معطوف على حسن السمع أو بالجر معطوف على السمع (قوله) وإن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أن الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع أن الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته قياس خفي كاصرح بذلك في الكبير وسيأتي إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس فحينئذ تظهر المقابلة (قوله) وليس هذا حصرا عقليا إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله) بل للضبط) أي بل هو جعل لأجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله) فالأوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد

نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين (مشاهدات) يعني باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضا (مجربات) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا سهلة للصفا (متواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة

المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزائنها القوى الأخرى . وقد صرح بعض حذاق المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اهـ وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (قوله وهو التواترات) أي المتوقف الذي فيه الحسن حسن السمع التواترات (قوله) أو غيره) بالرفع معطوف على حسن السمع أو بالجر معطوف على السمع (قوله) وإن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أن الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع أن الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته قياس خفي كاصرح بذلك في الكبير وسيأتي إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس فحينئذ تظهر المقابلة (قوله) وليس هذا حصرا عقليا إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله) بل للضبط) أي بل هو جعل لأجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله) فالأوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين (مشاهدات) يعني باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضا (مجربات) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا سهلة للصفا (متواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة

وظهرت العجزة على

يديه (وحديثات)

وهي ما يحكم فيه العقل

بمجلس مفيد للعلم

والحدس سنوح

البادى والمطالب في

الذهن دفعة وهو

معنى قول المحققين

الظفر عند الالتفات

إلى المطالب في الذهن

مع الحدود الوسطى

كقولنا نور القمر

مستفاد من نور الشمس

لاختلاف تشكلاته

النورية بحسب قربه

من الشمس وبعده

عنها وقرى بينها وبين

المجرات بأنها واقعة

بغير اختيار بخلاف

المجرات (ومحسوسات)

وهي ما يحكم فيه العقل

بواسطة الحس الظاهر

من غير توقف على

شيء آخر كقولنا

الشمس مشرقة والنار

محرقة (فتلك جملة

اليقينية) أى التى

يتألف منها البرهان

أو مما ينتهى إليها ولم

يذكر المصنف القضايا

التي قياساتها معها وهي

ما يحكم به العقل

نواسطة لا تغيب عن

الذهن عند تصور

الطرفين كقولنا

الأربعة زوج

الكذب ومن كون أخيل الطبقة الأخيرة عن حس والصحيح أنه لا يعتبر عدد محسوس بل المدائر على
كون الخبر ينمى عن توطؤ على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والخبرين قال في الكبير والعلم
الحاصل من التواتر والتجربة والحدس الآتى لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك
اه (قوله) وظهرت العجزة اسم فاعل من الإعجاز وهو إثبات العجز الذى هو ضد القدرة يتجاوز به إلى اظهار
العجز ثم أسند مجازا إلى ما هو سبب عادة في إظهاره والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في حسنة وسنة
وقيل للبالغة وهي الأسرار الخارق للعادة للقرن بالتحدى الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدى
دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقل هذا القيد يخرج أكثر معجزاته صلى الله عليه وسلم إذ لم يقرن
أكثرها بدعوى النبوة بلسان القال (قوله) وحديثات) بفتح الدال للضرورة (قوله) بعدس) أى
بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته وبقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذى لا يفيد العلم لعدم قوته قوة مفيد العلم
(قوله) سنوح البادى والمطالب أى حصولهما وصورهما في الذهن دفعة واحدة أى مرة واحدة فهي
بفتح الدال والمراد بالمبادئ الأدلة والمطالب النتائج وإنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من
البادى إلى المطالب لكان هناك فكر فككون الحديثات من النظريات والفرض أنها من الضروريات
وفي كلام بعضهم أن مع الحديثات انتقالا بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب في الضروريات وعددها شارحه
العبد من الظنيات ومنها بما مر من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو المتحة الذى درج عليه
كثير من العلماء لأنه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شئ آخر وكذا إذا رأيت رشا حول إناء فيه ماء
لا نسلم أنه يثبت أن ذلك الرشا من ذلك الماء لاحتمال أن من غيره وعد بعضهم المجرىات أيضا من الظنيات
قال البوسى وبعض القائلين بأن المجرىات والحديثات والتواترات يقينية جعلها نظريات للملاحظة قياس
خفى في كل منها والخالف لفظي راجع إلى تفسير الضرورى والنظري اه وبعضهم أخرج المجرىات والتواترات
من الضروريات وجعلها واسطة بين الضروريات والنظريات (قوله) وهو) أى تفسير الحدس المذكور
معنى قول المحققين الظفر أى بحصول المطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول المطالب القدرة وكذا قوله مع
الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الأدلة لأنها واسطة في حصول المطالب وبقرار هذا التعريف على
هذا الوجه يتضح كل الاضاح كون التعريف الأول ممة هذا التعريف (قوله) كقولنا نور القمر (الح)
تقدم الكلام مبسوطا على هذه القضية وقوله لاختلاف تشكلاته النورية هذا هو الحد الوسط (قوله)
وفرق بينها (الح) لما كان بين الحديثات والمجرات مشاركة في التكرار ومقارنة القياس الخفى احتيج
للفرق بينهما (قوله) بأنها) أى الحديثات واقعة بغير اختيار من الحدس بخلاف المجرىات فإنها واقعة
باختيار المجرى وفعله وقرى أيضا بأن السبب في المجرىات معلوم السببية غير معلوم للماهية وفي الحديثات
معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله) ومحسوسات) سميت بذلك لأن الحاكم بها مركب من
الحس والعقل لا العقل فقط كالمحسوسات ولا الحس فقط لأن المحسوس جزئى وهي أحكام كلية واعتراض على
التعبير بالمحسوسات بأنه إنما يقال أحس زيد كذا أو كذا بفتحة فقياس اسم مفعوله محس وأما الحس الثلاثى فله
معان آخر لا تناسب ههنا هي قتل ومسح وأفضج وجاب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك وهل الحواس الخمس
تستقل بالادراك أولا بد في إدراكها من العقل رأيان وبدل للأول أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها
وبدل للثاني أن الانسان إذا نام واقتضت عيناه لا يدرك شيئا وذهب قوم إلى أن الحس لا يفيد يقينا
لنقله في أمور وانظر بقية دليلهم والرد عليهم في الكبير (قوله) بواسطة الحس الظاهر) أى البصر وغيره
ولذلك مثل مثالين (قوله) أى التى يتألف (الح) دفع بهذا ما ردد على قوله فتلك جملة اليقينية من أن
اليقينية قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصها في الستة (قوله) وليذكر المصنف القضايا (الح)

بسبب وسط حاضر في ذهن وهو الانقسام بتساويين والوسط ما يقرن بقولنا لأنه كقولنا بعد الأربعة زوج لأشياء منقسمة بتساويين وكل منفصل المؤلف أدرجها في الأوليات وعليه تكون ما لا يتوقف على استعانة من الحس وإن توقف على وسط حاضر، والأحسن أن يقال لم يذكروا هنا لأنها في الأصل كسبية لكنهم لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضا ضرورية فكلأها لا تحتاج إلى ذلك البرهان فصدها كثيرون في الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه الحقون وغيره ذكروا وعدت المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بحس الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات

(١٥٦)

أي مع عدد كبير إماها في الضروريات (قوله بسبب وسط حاضر) متعلق بقولنا (قوله والوسط ما يقرن الخ) سمي وسطا لأنه واسطة في العلم بالمطلوب كاسم (قوله بقولنا لأنه الخ) أي أوما في معناه (قوله وكان الخ) لم يحزم لعدم الدليل (قوله وعليه تكون) أي الأوليات ما لا يتوقف الخ أي تفسر بذلك (قوله لم يذكروا) أي القضايا التي قياساتها معها ضئيل لا حرف تنبيه داخل على هنا (قوله لأنها في الأصل كسبية) أي فلم يعبدها المنصف اعتبارا بأصلها (قوله لكنها الخ) توجيه لعدم كثرة إياها في الضروريات (قوله لا يغيب عن الخيال) تفسير لقوله ضروريا (قوله فعدها) تفريع على قوله صارت هي أيضا ضرورية (قوله وغيره ذكروا الخ) عطف على قوله ولم يذكروا المنصف أو استئناف (قوله وعد المحسوسات الخ) أي فعدد الأنواع على كل ستة (قوله في الربط) يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أي بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن بالنتيجة كسبائي (قوله وفي دلالة الخ) في كلام المنصف تجوز وحذف الأول التجوز بالدلالة إلى الارتباط وإليه أشار الشارح بقوله يعني وفي الارتباط الخ والثاني حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة واحتيج إلى ما ذكر ليوافق كلام المنصف الواقع فإن الخلاف إنما هو في الارتباط بين العديين أو الظنين إذ لا خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه في الكبير (قوله على العلم) راجع للعلم، وقوله أو الظن راجع للظن (قوله خلاف) أي مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم بالمقدمات المرتبة بالترتيب الخاص المستوفية للشرط العلم بالنتيجة أعم من أن يكون الاستلزام عقليا أو عاديا فالخلاف إنما هو في حال العلم بالنتيجة أفاده في الكبير وأقول: في حواشي الناصر الثاني على شرح جمع الجوامع أن هناك قوما نقوا حصول العلم عقب النظر فليحذر (قوله فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول) لعله يعني أن إطلاق الدلالة على الارتباط مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله ولذا) أي لكونه أطلق الدلالة على الارتباط اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال عتلى ولم يقل عقلية وقوله اعتبر ثانيا أي بعد اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أولا والأضافة في معنى الارتباط للبيان (قوله أي هذا الارتباط عقلي) أي فعتلى خبر مبتدأ محذوف والعلم أو الظن بالنتيجة على هذا القول والذي بعده بخلق الله تعالى وعلى الأخيرين لا كما ستعرفه (قوله بلا تعليل ولا تولد) قاله ليغايّر هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الآتين إذ الفلاسفة القائلون بأنه واجب لا ينكرون أنه عتلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عتلى وإن كانوا يبدعون أنه عادي وذلك لأن مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة في الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشرط واتقاء المانع قاله في الكبير (قوله فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذي ان شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجباً وأجيب بأن عدم انشكاك اللازم عن المزموم لا ينافي جواز به معنى أن الفاعل المختار إن شاء خلق المزموم وخلق اللازم وإن شاء تركه ما معالاً لأن يخلق المزموم ولا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كالجواهر والأعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات. وحاصله أن ترك اللازم مع خلق المزموم محال لاتعاقب به القدرة فلا يلزم في الاختيار قاله في الكبير (قوله عند عدم أصداد النظر العامة) أي لا ينظر غيره كافي الكبير بأن تكون أصدادا للنظر وغيره والظرف متعلق بلا يمكن. وأقول: كان الأنسب أن يقول عند عدم أصداد علم النتيجة أو ظنها العامة لأن القصد اشتراط اتقاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند

المؤلف أدرجها في الأوليات وعليه تكون ما لا يتوقف على استعانة من الحس وإن توقف على وسط حاضر، والأحسن أن يقال لم يذكروا هنا لأنها في الأصل كسبية لكنهم لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضا ضرورية فكلأها لا تحتاج إلى ذلك البرهان فصدها كثيرون في الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه الحقون وغيره ذكروا وعدت المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بحس الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات

أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط

ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عتلى) أي هذا الارتباط عقلي بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة من العلم أو الظن بالمقدمات عند عدم أصداد النظر العامة وهي ما لا يخطر معها المنظور فيه

عم

علم المقدمات أولظنها (قوله بالبال) أى فى النهن متعلق بخطر (قوله وفى معناها) كالجنون والاعما،
 (قوله وما يقابلها) معطوف على أضداد النظر العامة: أى وعند عدم ما يقابلها (قوله من الأضداد الخاصة)
 أى بالنظر كفى الكبير ومن يمانية وقوله كالعالم به أى بالمنظور فيه وقوله أى المركب أما الجهل البسيط فيجاء
 النظر بل هو شرط فيه فاقى بعض الحواشى من التوقف فى التقييد بالمركب لوجه له قال فى الكبير والظن
 والشك والوهم. فان قيل العلم يضاد غير النظر فانه يضاد الجهل فكيف يكون من الأضداد الخاصة بالنظر
 فالجواب أن الحكم على العلم والجهل المركب والظن والشك والوهم بأنها تضاد النظر لا غيره لا ينافى أنها
 متضادة فيما بينها وبين كون العلم يضاد النظر أن العالم لو نظر لكان نظره تحصيلًا للحاصل قالوا ونظر العالم
 فى الدليل إنما هو لا اختيار دلالة للاستدلال به وأنه يقدر زوال العلم الأول ووجه كون الجهل المركب يضاد
 النظر أن صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل أيضا لأنه يستدل على معتقده ومعتقده حاصل عنده. نعم إن كان
 النظر لأجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو يرجع عنه لم يكن مضادا للنظر بل يجامعه ووجه كون الظن
 والشك والوهم ضاده أن المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف
 الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للتكلمين، فبان بهذا أن الانسان حال النظر خالى النهن
 عما سوى المنظور فيه اه. أقول: الجواب للدافع لايراد أن يقال إن الحكم على الحجة بأنها تضاد النظر
 لا غيره باعتبار حملتها لاكل واحدها فلا ينافى أن كل واحد منها يضاد غير النظر فانهم (قوله أو عادى)
 أولتنوع الخلاف (قوله بلا تولد) قال ليغاي هذا القول قول المعتزلة فانهم يزعمون أنه عادى كما هو
 معلوم عندهم فى بحث التولدات وإن كان يلزمهم أنه عقلى كاسم ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بأن
 الارتباط عادى بالتعليل حتى يحترز عنه فما فى بعض الحواشى من التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير
 ظاهر (قوله فيمكن تخلفه) أى العلم أو الظن (قوله لأن من الشروط) أى شروط القياس المنتج
 التفعّل للاندراج أى وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس والكلام إنما
 هو فى القياس المستوفى للشروط. والجواب عنه بإمكان أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط
 التفعّل للاندراج لا يفتنى بعده فالأولى تصوّره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن
 بالنتيجة خرقا للعادة (قوله أو تولد عقلى) وصفه بالعقل باعتبار ما يلزمهم فى نفس الأمر وإلا فلهم يزعمون
 أنه عادى كما عرفت ومعنى كونه عقليا أن اللزوم فيه واجب عقلا (قوله أى ذوتولد) ويحتمل أن التولد
 بمعنى التولد فلا حذف ويؤيده قوله بعد أو واجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر) مفعول
 يوجد هو فعلا آخر والفعل الأول هو المتولد عنه كالعالم أو الظن بالمقدمتين إذ المراد بالعلم هنا الأمر فيدخل
 فيه العلم وإن قلنا إنه من مقولة وكيف والفعل الثانى هو المتولد كالعالم أو الظن بالنتيجة. وأقول: إسناد
 الاتحاد إلى الفعل مجاز عقلى من باب الاسناد إلى الوسطة فلا ينافى أن المؤثر عندهم فى الفعلين القدرة
 الحادثة كما ذكره أولا (قوله أى منسوب إلى الوجوب) فواجب من النسب الذى على فاعل كلابن
 وتامر كما فى الكبير لامن الوصف الموضوع لآلات ومعنى قائمها وإلا كان بمعنى معمل على صيغة اسم الفاعل
 وهو غير صحيح وقوله أى أو بطريق الوجوب تفسير لقول المصنف أو واجب بينه معنى النسبة وقوله
 أى التعليل زيادة إصاح وإن كفى قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لأنه اختاره الامام الرازى
 أيضا وشهره حجة الاسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه فى الكبير
 (قوله لامام الحرمين) خبرنا لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على أن لآثاره للقدرة
 الحادثة لامباشرة ولاتولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير وإضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة
 اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقا) أى فى هذه المسئلة وفى غيرها (قوله فى الأسباب الطبيعية)

الكبرى وهذا المذهب أى القول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الأسباب الطبيعية

ويجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا ثلاثيا نظرا مأخذاً وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة انتهى باختصار وتقديم وتأخير واستثنوا القياس الذي تقدم عليه ونسي ثم استرجع فقالوا فيه يقول الامام أي أنه عطل من غير تولد ولا تحليل وهذه تفرقة من غير فارق لأنه لا بد فيما استثنوه من إعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله . والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في عملها فلم بما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين - والظن بنتيجتهما لم يتباطأ إذا كانت الصورة صحيحة عقلا أو عادة فيجوز فيه الخلاف السابق وقال الجلال الحلي بخلاف ذلك وبحث

متعلق بذهب أي الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها (قوله فهم) أي الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أي طبيعة السبب تؤثر في مطبوعها أي السبب عنها والفاء تعليلية . وأقول: لعل المراد أن ذا الطبيعة يؤثر بطبيعته في المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لأنها الواسطة في التأثير وإنما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبيعتها في الاحراق (قوله مالم يمنع مانع) كالبلبل في تأثير النار في الاحراق أي أوقف شرط كالمعصية في ذلك (قوله ولم يجعلوه) أي للمعتزلة معطوف على أخذه أي ولم يجعلوا التولد من باب العلل : أي ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلل (قوله لا تتوقف على مانع لها) أي على انتفاء مانع لها كما في عبارة الكسيري : أي لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقدته (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول: هذا يعكس عن عتبيل الشارح في كبره للتولد بحدود حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فأخذ المعتزلة ذلك) أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله) وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة أي قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فأضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه للمؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة الفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه فغيروا عبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة في إخفاء مأخذهم (قوله واستثنوا) أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أي تكلف رجوعه بطلب الذهن إياه وتفكره فيه بناء على ما سجد كره الشارح وسيأتي ما فيه (قوله لأنه لا بد فيما استثنوه الخ) اعترضه السعد بما حاصله أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبد وإعمال فكره وترتيبه مقدماته التي غفل عنها لاعتراضهم بأن فهذا أيضا تولدوا وإنما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ماسنح للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعالم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكسيري (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أي الرجوع (قوله على أن الخ) ترقى من فساد تفرقهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله . وأقول: لا حاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين) أي الدالة على بطلان القول بالظن وعلى أن لا تأثير إلا لله (قوله مما ذكرناه) أي في قولنا سابقا وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أي بين ظنهما وقوله الظنيتين أي المظنوتين وقوله وإن أمكن زواله أي زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أي بعد حصول ذلك أي ظن النتيجة وقوله لا يمنع حصوله أي ظن النتيجة عنهما أي عن المقدمتين الظنيتين وقوله عقلا أي كاهو مذهب الامام أو عادة أي كاهو مذهب الشيخ الأشعري وقوله فيجوز فيه الخلاف السابق تفرغ على قوله أن بين المقدمتين الظنيتين وظن نتيجتهما ارتباطا (قوله وقال الجلال الحلي بخلاف ذلك) غصص في شرحه جمع الجوامع الارتباط والخلاف بما إذا كان الدليل مجزوما به يقينا لأن الحاصل عن الدليل الظن يمكن زواله فلا ارتباط بينهما (قوله على عدم ثبات الظن) أقول: أي على جواز عدم ثبات الظن إذ تجوز الزوال إنما يدل على جواز عدم الثبات لا على عدمه بالفعل وإنما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لا على انتفاء حصوله الخ أي فيبينها ارتباطا وقوله عقب النظر قال في الكسيري أي أومعه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام الجلال الحلي فقال يجاب عنه بأنه لا منشأ له لإعدام التنبيه لوجه استدلال الشارح بذلك فإن وجهه أنه لما أمكن زوال الظن لظرو المعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنة المعارض لأن المعارض إذا كان منشأ لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو في غاية الظهور والعجب خفاء ذلك على الكمال ثم رأيت السيد الشريف السهمودي أجاب بذلك فله الحمد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان للقياس إذا كان صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجيب عنه بأن هذا مسلم

[خاتمة] في بيان خطأ

السبهران (وخطأ
البرهان) اقتصر عليه
لأن ماسيأتي لا يشترط
نفي جميعه إلا في البرهان
بخلاف الخطابة والشعر
والجدل والفسطة
إذ لو اشترط فيها نفي جميع
ماسيأتي لكانت برهانا
ولما تأتت الفسطة
(حيث وجدا) فهو إما
(في مادة) وهي كل من
مقدمتيه (أو صورة)
أى هيئة (فالمبتدا)
وهو خطأ المادة إما
(في اللفظ كاشتراك)
نحو هذا قرء وتر يد
الحبض وكل قرء لا يحرم
الوطء فيه ينتج هذا
لا يحرم الوطء فيه
(أو كجمل ذا) بالآلف
قال المؤلف على لغة
القصر في الأسماء الستة
أى صاحب (تباين) مع
شئ آخر في الحقيقة
(مثل الرديف مأخذا)
يميز مثل نحو هذا صارم
مشيرا إلى سيف غير
قاطع وكل صارم سيف
فالصارم حقيقة تباين
حقيقة السيف والسيف
ما كان على الهيئة
الخاصة قاطعا كان
أولا والصارم اسم له بيا
القطع (و) أما (في)
المعاني لا لتباس القضية

عند اتقاء المعارض وكلامنا مع المعارض اه . وقال أيضا وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى إلى العلم
قطعى التأدية إليه والقطعى لا يعارضه شئ من قطعى أو ظنى فلا يتخلف عنه العلم أبدا بخلاف الدليل الظنى
المؤدى إلى الظن فإنه ظنى التأدية إليه والظنى تمكن معارضته بقطعى أو ظنى فتنتفى التأدية اه .

خاتمة في بيان خطأ البرهان

وخاتمة الشئ أمة ما يتختم به ذلك الشئ واصطلاحا الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله
اقتصر عليه) جواب عن اعتراض سيدى سعيد بأن الخطأ لا يختص بالبرهان بل يكون في غيره ويحذر
من ذلك الخطأ في القياس كله فكان الأنسب أن يقول وخطأ القياس (قوله) بخلاف الخطابة (الح) قال
في الكبير ولو سلم أنه يشترط فيها اتقاء جميع ماسيأتي لقلنا إنه خص البرهان بالذكر لأنه المقصود الأهم
والسكتسب به اليقيني اه (قوله) ولما تأتت الفسطة) إذ هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله)
حيث وجدا) أى الخطأ والظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعد (قوله) فهو إما (الح) الفاء
زائدة في خبر الخطأ بحسب صنيع الشارح وإن كان خبره بحسب صنيع المصنف في مادة (قوله) وهي
كل من مقدمتيه) أى باعتبار لفظيهما أو باعتبار معنييهما ليتأتى التقسيم الآتى (قوله) في اللفظ) أى
من جهة اللفظ وقوله كاشتراك قال في الكبير كخطأ اشتراك وإضافة الخطأ إلى الاشتراك لأدنى ملازمة
أى الخطأ الحاصل بسبب الاشتراك والمراد بالاشتراك هنا أن يكون للفظ إطلاقا فأكثر ولو بسبب
اعلال تصريف كالختار للفاعل والمفعول أو بسبب التجوز إلى أحدهما كالفرس للحيوان الصاهل
والصورة المنقوشة على هيئة (قوله) وكل قرء لا يحرم الوطء فيه) أى وتر يد الطهر فالمقدمتان على
هذا صادقتان إلا أن الحد الوسط لم يتكرر معنى فإن أردت الحبض فهما كانت الكبرى كاذبة
أو الطهر فهما كانت الصغرى كاذبة إذ الفرض أن المشار إليه حبض أما لو كان المشار إليه الطهر
وكان هو المراد في المقدمتين فالقياس صحيح مادة وصورة . فان قلت: الفساد على الأول من جهة الصورة
فكيف جعلتموه من فساد المادة . قلت : لما كان عدم تكرار الوسط معنى ناشئا من المشترك
الذى هو جزء من أجزاء المادة جعلوه من فساد المادة بهذا الاعتبار وإن كان يصح جعله من
فساد الصورة باعتبار عدم التكرار معنى انظر الكبير (قوله) قال المؤلف (الح) أسنده إلى المؤلف
لا اعتراض سيدى سعيد عليه بأن لغة القصر إنما هي في أب وأخ وحم لافى ذى بمعنى صاحب وفم
بلاميم فانهما إنما يعربان بالأحرف كما نبه عليه المرادى فكان الأولى أن يبدل ذلك بمثلا قولنا :
في اللفظ كاشتراط أو جعل ذى تباين مرادفا في المأخذ

اه ونقله في الكبير وأقره (قوله) تباين) أى جزئى كأن يكون بين اللفظين العموم والخصوص المطلق كما
في المثال الآتى وقوله في الحقيقة متعلق بتباين (قوله) تميز مثل) أى من جهة المأخذ فيؤخذ الملبان كأخذ
المرادف في نحو قولنا زى دنانير وكل بشر حيوان (قوله) نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل
صارم سيف هكذا أيضا في الكبير ووقع في بعض نسخ هذا الشرح تبديل في هذا المثال فليطرح والفساد
في هذا المثال في صفراء حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توها أن الهارم مرادف للسيف وأنه
اسم للهيئة المخصوصة وإن لم يقطع (قوله) تباين حقيقة السيف) أى تباين جزئى لأن بينهما العموم والخصوص
المطلق (قوله) وأما في المعاني) أى من جهة المعانى قال في الكبير مقابل قوله في اللفظ أى الخطأ في المادة إما
في اللفظ وإما في المعنى فأل في المعانى للجنس فمبطل جميعها اه (قوله) لا لتباس الكاذبة) قال في الكبير
وعلى الخطأ في المعنى بقوله لأجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أى صادقة وقد يكون التباس
الصادقة بسبب المشترك أو الحقيقة أو المجاز كما لو قلت هذه عين مشيرا إلى الباصرة وكل عين جارية

(الكاذبة) بقضية (ذات صدق) لتبيل خطأ

قاصدا الباصرة أو الباصرة وغيرهما من باب استعمال المشترك في معنييه عند من يجوزوه وهو الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذا خطأ في اللفظ أي نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة شبهة بالصادقة وقد نص شيخ شيخنا على أن كون المقدمة الكاذبة شبهة بالصادقة إما من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة والجاز وإمام من جهة المعنى فيحتمل أن يقال إن تحليل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لا ينفى أن يكون الخطأ في اللفظ أيضا يعلل بذلك أو يقال إن قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق راجع للأمرين أعنى قوله في اللفظ وقوله في المعنى انتهى وقوله هنا تحليل خطأ أي في قول الصنف وخطأ البرهان جرى على الاحتمال الثاني . وأقول : لو قال تحليل لكيونة الخطأ أي أن سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أولى لأن التحليل لمضمون القضية للموضوعها ويمكن حمل عبارته عليه بتقدير المضاف (قوله فافهم المخاطبة) أي مخاطب به فالصدر بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ في المعنى وللفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف كما قاله في الكبير (قوله جعل العرض كالداني) أي مثله في حكمه والمراد هنا بالداني ثابت لكل فرد من أفراد ما حمل عليه من غير واسطة أمر مبان كالكتاب بالقوة والمتحرك بالذات والعرض ما ليس كذلك كالكتاب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده في الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض جعل في هذا المثال كالمتحرك بالذات في حكمه وهو عديم الثبات في موضع واحد إذا أريد بالمتحرك في الكبير المتحرك بالعرض وهي حيثما تلبسة بالصادقة (قوله فاحدا كاذبة) هي الصغرى إن أريد التحرك بالذات لأن الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى إن أريد بالتحرك بالعرض (قوله إن أريد بالمتحرك فهما معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أي في مبحث السككي (قوله وأجعل ناتج) أو بمعنى الواو والناتج بمعنى النتيجة كما أشار إليه الشارح بقوله أي وأن تجعل النتيجة وانما فسر المصدر بأن والفعل ليبين أن إضافة جعل إلى ناتج من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول وبين أن إحدى المقدمات مفعوله الثاني لانابع لناتج وجعل النتيجة إحدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كما في الكبير (قوله فالنتيجة عين الصغرى) ومثال ما للنتيجة عين الكبرى في المعنى الانسان بشر وكل بشر ضحاك (قوله وهذا) أي النوع الثاني مما مثل به الصنف للخطأ في المعنى وهو جعل النتيجة إحدى المقدمات وقوله وان كان الخ الواو للحال وان وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف يبين سيق لبيان البحث المتقدم . و أيضا حكا في شرح سيدي سعيد أن الغلط فيما جعلت فيه النتيجة عين إحدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فانها صادقة ولا من جهة صورتها فانها صحيحة وانما عجا فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر بل إحدى المقدمتين والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حد القياس واذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة اه قال في الكبير: واذا دقت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة لأن فيها حمل الشيء على نفسه والحمل يقتضي الغايرة بين الطرفين في المفهوم فحمل الشيء على نفسه يقتضي الغايرة بين الشيء ونفسه ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع فالدال على مغايرة الشيء لنفسه بحمله عليها كاذب فصح جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح في الاقتران أي اما الاستثنائي فاذا جعلت فيه الاستثنائية عين النتيجة لم يلزم أن يكون في إحدى المقدمتين ثبوت الشيء لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشيء بنفسه نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج لكنه زوج ينتج أنه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن في إحدى المقدمتين حمل الشيء على نفسه ثم انا نقول: لا تكون النتيجة فهامر عين إحدى المقدمتين ولا يلزم حمل الشيء على نفسه في إحداها إلا إذا لم يرد الإخبار بأن النقلة تسمى حركة وأن الانسان يسمى بشرا وإلا حصل التغاير باعتبار ملاحظة التسمية إذ

فافهم الخطأ . كمثل جعل العرض كالداني) نحو الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحدا كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد فان أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرار وهذا غير العرض والداني بالمعنى المتقدم (أو) جعل (ناتج) أي أو أن تجعل النتيجة (إحدى المقدمات) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه مجال لكن البحث في المثل ليس من شأن الفصول وقد بحث سيدي سعيد بأنه إذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة

نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة إيهام العكس أن قلب الغاطط والغاطط إحدى جزأى القضية مكان الآخر (و) (ك) جعل كالقضى غير القضى بجزء غير بالإضافة أى جعل غير القضى كالقضى فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل الثانى وهو جائز لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جاد (والثانى) بحذف الياء تخفيفاً أو للوزن وهو خطأ الصورة (ك) الخروج عن أشكال أى أشكال القياس نحو كل إنسان حيوان وكل فرس جسم إذ لم يوجد تكرار والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أى الاتاج (من إكالة) أى إكالة خطأ الصورة كأن يترك ليحباب

المسمى بالبشر مغاير مفهومه للادلل الانسان والمسمى بالانسان مغاير مفهومه للادلل البشر فالمسمى بأحد الاسمين مغاير مفهومه للمسمى بالآخر اه ملخصاً (قوله) والحكم للجنس (اللام بمعنى على كفى الكبير وقوله) حكم النوع أى بالحكم به للنوع وقوله الخاص به صفة لحكم والضمير يرجع إلى النوع وفى كلامه المنف بحث لأن المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست ملتزمة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع التباس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بالصادقة ليس على جميع أنواع الخطأ فى المعنى بل لبعضها فانهم (قوله) والسيال الأصفر مرة) أن استغراقية بدليل أن المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والمره ما فى المرامرة من المانع الأصفر (قوله) ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله بالحكم على الصنف بحكم النوع نحو الزنخى إنسان وكل إنسان أسود (قوله) إيهام العكس) أى إيقاع صفة العكس فى الوهم أى وهم نفسه إن كان غلطاً وهم غيره إن كان مغالطاً (قوله) أن قلب الغاطط من الغلط وقوله أو الغاطط من الغاطط (قوله) وجعل كالقضى غير القضى) قال فى الكبير: أى وجعل غير القضى من اللقطات الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القضى ويظهر أن هذا من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أيضاً فيه جعل غير القضى كالقضى (قوله) بالمفعول الثانى) أى للمضاف وكون كالقضى مفعولاً ثانياً ظاهر على اعتبار الظرف دون المتعلق وعلى أن الكاف اسم بمعنى مثل أم على اعتبار المتعلق دون الظرف فهو متعلق بالمفعول الثانى بكسر اللام وأما على اعتبارها فبعض المفعول الثانى (قوله وهو) أى الفصل للذكر جائز لأنه منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهى كون المضاف شبيهاً بالفعل فى العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً أفاده فى الكبير (قوله) نحو هذا ميت وكل ميت جاد) أقول: الكبرى وهمية لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجاد فى عدم الروح والاحساس والحركة فجعلت فى هذا القياس كالقضية ونزلت منزلتها فى أخذها جزءاً له ويرد هنا ما يرد على النوع الذى قبله من البحث والجواب وقد ذكر فى الكبير صوراً من جعل غير القضى كالقضى وذكر من أسباب الغلط جملة فارجع إليه (قوله) والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فاستغنى عنه وإن قال الشارح فيها مرة وفى كبيره هنا أن فيه التكرار بالقوة لأنه يرتد إلى الشكل الأول من الاقترانى (قوله) (وترك) بالجزء عطفاً على الخروج فيكون قوله من إكالة حالا من شرط والضمير يرجع إلى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالإكالة التحصيل أى حالة كون الشرط ما يتوقف عليه تحصيل النتج أو البرهان أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن إكالة خبر والضمير على هذا يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالإكالة التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله) نحو لاشئ الخ) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب (قوله) وهو أن يذكر أى المتكلم ناظماً كان أو ناثراً (قوله) هذا) إن كان التمام بمعنى التمام فأنتم الإشارة يرجع إلى الخاتمة أو إلى بيان خطأ الصورة وإن كان بمعنى الجميع فهو راجع إلى جملة ما ذكره فى هذا المتن من المسائل المنطقية. قال فى الكبير: الإشارة للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو الألفاظ والمعانى أو الألفاظ والنقوش أو المعانى والنقوش أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات أولها أن الإشارة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعانى اه: أى على سبيل الاستعارة التصريحية لتشبيهاً بالحسوس وهل هى أصلية أو تبعية خلاف يبيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وإنما كان هذا الاشتغال أولى من احتمال الإشارة إلى النقوش لعدم تبسرها كتبسيرو الألفاظ ومن احتمال الإشارة إلى المعانى لتوقفها إفادة واستفادة غالباً على الألفاظ وما توقف غيره عليه أولى بالاعتبار ومن بيان وجه الأولية على هذين بفهم وجه الأولوية على المركب

الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الأول نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالإكالة واقتضاء المقصود (هـ)

منهما فقط أومع غيرهما أو من أحدهما مع غيره. وأقول: هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالا لأن الألفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الأول إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على المعاني أومع اعتبار نقشها بالنقوش أومع اعتبارها، والمعاني التي هي المسمى على الاحتمال الثاني إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار انفهامها من الألفاظ أومع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أومع اعتبارها، والنقوش التي هي المسمى على الاحتمال الثالث إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على الألفاظ أومع اعتبار انفهام المعاني منها بواسطة الألفاظ أومع اعتبارها فهذه اثنا عشر احتمالا في الاحتمالات الثلاثة الأولى في كل احتمال أربعة، ومجموع الألفاظ والمعاني الذي هو المسمى على الاحتمال الرابع إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنقوش أومع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أومع اعتبارها، ومجموع الألفاظ والنقوش التي هو المسمى على الاحتمال الخامس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعاني أومع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أومع اعتبارها، ومجموع المعاني والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال السادس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط المعاني بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط النقوش بالألفاظ أومع اعتبارها فهذه خمسة عشر احتمالا أخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الأخير في كل احتمال خمسة تضم للثاني عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين، والثامن والعشرون سابع الاحتمالات وهو كون المسمى بمجموع الألفاظ والمعاني والنقوش فاحفظه (قوله تمام الغرض) أي ذى الغرض لأن المؤلف ليس غرضه الشيء آخر بل هو ذو غرض أي حامل عليه وهو حصول القبول كافي شرح المصنف أي أن يحصل له الرضا من الله تعالى وهذه الرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا كالقصور والولدان والحرور أو دفع عذاب أو أنه لا حذف ويكون أطلق السبب وأراد السبب قاله في الكبير (قوله صفة كاشفة) قال في الكبير لأن كلام الغرض وما يفعل للغرض لا يكون إلا مقصودا (قوله بيانية أو تبعية) قال في الكبير ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس جميع أتمات المنطق أي أصوله إلا أن يقال إنه جميعا ادعاء ومبالغه باعتبار أن من حصل له ملكة يحصل بهما باقي من أتماته (قوله من أتمات) أي دوال أتمات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ فإن كانت إلى المعاني فلاحاجة إلى التقدير فأفاده في الكبير (قوله على أنه أيضا محمود) أي والتحقيق كائن على أنه أيضا محمود في نفسه واختلاطه بضلالاتهم لا يقبله مذموما لأن ذلك عارض لحاجة وهي التمكن من الرد عليهم والعارض لا يعتد به (قوله من الاشتغال) أي اشتغال القاصر (قوله لا اختلاطه بذلك) أي بما ذكر من ضلالاتهم فيخاف على القاصر من تمكن بعضها في قلبه (قوله من إضافة المسمى إلى الاسم) أو العام إلى الخاص ولم يتكلم على إضافة فن في علم وفي حاشية شيخنا العدوي أنها أيضا من إضافة المسمى إلى الاسم أو العام إلى الخاص (قوله وهذا البيت الخ) أي فلا اعتراض بحصول التكرار على أنه قديقال أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله بمحمد رب الفلق (قوله أبلغ من الفقير). أقول: المفتقر اسم فاعل فهو يدل على الحدث والفقير صفة مشبهة فهي تدل على الدوام فليس المفتقر أبلغ من الفقير إلا أن يقال اسم الفاعل قديدل بمعونة المقام على تجديد الحدث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المفتقر دالا بمعونة المقام على تجديد حدوث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فإنها تصدق بافتقار واحد دائم فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار. ولا يقال الأبلغة باعتبار زيادة بناء الفقير على بناء الفقير. لأننا نقول: محل دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كأن تكون الكلمتان اسمي فاعل أو صفتين مشبهتين. نعم يمكن أن يجعل المفتقر صفة مشبهة

تمام الغرض المقصود)
صفة كاشفة (من)
بيانية أو تبعية
(أتمات) أي أصول
(المنطق المحمود) لأنه
يصون الفكر عن
الخطأ وخرج غير
المحمود وهو المشوب
بضلالات الفلاسفة
على أنه أيضا محمود وانما
منع من الاشتغال به
لاختلاطه بذلك (قد
انتهى) متلبسا (بمحمد
رب الفلق) أي الصبح
(مارمته) أي قصده
(من فرق علم المنطق)
إضافة العلم للمنطق من
إضافة المسمى إلى
الاسم وهذا البيت
لولد المؤلف أمره
بإدخاله فأدخله رجاء
بركته (نظمه العبد
الدليل المنتقر) أبلغ
من الفقير (لرحمة
المولى العظيم

(بهر الأخرى) نعت العبد. قال المؤلف: وهو ترفع لنفسنا على ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتوارى من أعلى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عابد الرحمن) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (الرتحي) أي القوم مع الأخذ في الأسباب (من ربه الختان) أي المنتم أو العدد التتم. وأما انتهى عن المنة فلخالق (١٦٣) وأما الخلق بفضل ما يشاء

بتجربته عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المقتدر) قال في الكبير: أبلغ من المقادير ووجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المني في متعدي النوع كلها (قوله الأخرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكره بعض الطلبة من المناربة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أي حالة كونه جاريا على ما اشتهر. وقوله وليس كذلك أي وليس نسبنا في الواقع كذلك وهذا الذي إنما يتبعه إذا لم تكن بلد الشيخ بقرب ذلك الجبل المسمى بالأخضر وإلا كان نسبنا إلى المكان صحيحا (قوله وأسلافهم) الضمير يرجع إلى أسلافنا أو إلى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابي مشهور (قوله وأما انتهى الخ) جواب عما يرد على الاحتمال الثاني ودليل النهي عن المنة بمعنى تعدد النعم قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى - ووجه الدلالة أن النهي عن السبب نهى عن السبب. لا يقال يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المن والاذى فلا تكون فيه دلالة على النهي عن المن وحده. لأننا نقول: السنة والإجماع نفي ذلك على أن المنة تتضمن الاذى وقد أوضحنا ذلك في حواشينا على شرح آداب البحث لنسلا حتى (قوله والمراد عدم المؤاخذه) لما كان السر لا يقتضي عدم المؤاخذه قال والمراد الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال في الكبير: أي تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) قال في القاموس الرين الطبع والدينس، ران ذنبه على قلبه رينا ورينا غلب وكل ما غلبك رانك وبك وعليك والنفس خبت وغشت انتهى وإضافة رين إلى الذنوب على معنى اللام (قوله المدة) أي المحيطة وهو والحاملة يصح جرهما صفتين للذنوب ونصهما صفتين لحجب وهذا هو الأحسن (قوله وبين علام النيوب) أي وبين مشاهدة علام النيوب الثابتة لأهل الله (قوله والعطاء تخيل) أي وتكشف ترشيح ويصح أن تكون الاستعارة تصريحية في العطاء بأن شبه انطراس القلوب بالذنوب بالعطاء بجامع المنع في كل وتكشف ترشيح (قوله بجنة العلا) أي بجنة العرف العلا وهذا أولى من جعل شيخنا العدوى الإضافية من إضافة الموصوف إلى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليها خلاف الدنيا (قوله بل الفضل في الحقيقة الخ) يشير إلى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هناك متفضلا غيره تعالى إنما هو بحسب الظاهر (قوله وكن أخى) أي في الاسلام (قوله بمعنى الباء) أي السببية أو التي لتصوير المنسح (قوله الفساد) هو خروج الشيء عن الاستقامة والصالح ضده كما في البيضاء (قوله بأن نكتب الخ) تصوير للإصلاح على أن اللام بمعنى الباء وللنصح في الإصلاح على أنها بمعنى في وعمل الإصلاح قوله تكتب وعمل النصح قوله بعد إمعان النظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتبجيل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ) دفعه ما يقال حيث كان المصنف مبتدئا فما الحمل له على التأليف. وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من باب التواضع مع أنه إنما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أي وبكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء للابسة قاله في الكبير (قوله أن يصلح) أي في صلب المتن ويحمل هذا على الأذن بالإصلاح في صلب المتن وقوله * وكن للإصلاح الفساد ناسحا * على الأذن في الإصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار في كلامه (قوله وإن كان الإصلاح بدية) فيه

الباء أوفى (الفساد) الذي يظهر لك (ناسحا) بأن تكتب بعد إمعان النظر على الهامش له كذا إذا ربما يكون ما جعلته موابا هو الخطأ فلا تهجم بيادي الرأي على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل اثبت التعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا إذن من المؤلفين يكون أهلا أن يصلح إن رأى خلا (وإن كان الإصلاح بدية) أي ذا بدية بأن كان بيدي الرأي (فلا تبدل)

عنه

في الصواب خلاف

ما ذكر (إذ قيل كم

مزيف) قولاً (صحيحاً)

أي جاعل الصحيح

رديفاً قاسداً وكم مبتدأ

خبره محذوف أي

موجود والأولى تقديره

بعد قوله (لأجل كون

فهو قبيحاً) الجار

والجور متعلقان

بمزيف وهذا إشارة

إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً

وأقبحه من الفهم السقيم

(وقيل لمن لم يتصف

للقصدي) بل لامي

(المنزح واجب

للبتدي، ولبنى إحدى

وشرين سنة *

معنرة) أي عنذر

(مقبولة مستحسنة)

لكون هذا السن يقل

فيه من يحصل فيه العلم

وهذا أيضاً تواضع من

المؤلف رحمه الله تعالى

(لاسيا) أي لأمثل

الشخص الذي (في

عشر القرون) من

الهجرة موجود . قال

المؤلف ، وفي القرن أحد

عشر فولا قيل لكل

عقد من العشرة إلى

ثمانين فتلك ثمانية

أقوال وقيل مائة وإياه

أعني وقيل مائة وعشرون

إشارة إلى أن المصنف حذف كان مع اسمها . وأقول: جعله الاسم الإصلاح يقع في الركابة لأن المولد
بالاصلاح هنا تبديل الخطأ بغيره في صلب المتن فيصبر المعنى وإن كان ذلك التبديل بديهة فلا تبديل
ويمكن دفعه بأن يراد الإصلاح الواقع اسمها لكان التبديل الذهني لا الخارج أي وإن كان التبديل الحاصل
في ذهنك المعزوم عليه بديهة فلا تبديل في الخارج أي فلا توقع ذلك التبديل الذهني في الخارج وأسهل من
ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أي وإن كان ظهور الفساد الخ (قوله) ولا تأت ببايدل الخ) فيه
إشارة إلى أن كلام المصنف فيه اكتفاء وأن قوله * وإن بديهة فلا تبديل * راجع لكل من قوله :
* وكن لاصلاح الفساد ناعماً * وقوله * وأصلح الفساد بالتأمل * (قوله) إذ قيل) إذ تعليلية
(قوله كم) هي لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير وتسمى خبرية لأن
إنشاء التكثير يستلزم الإخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية (قوله مزيف) بالجر تمييز لكم وجره
بإضافة كم إليه على الصحيح وقيل بمعنى الباء المقترنة أو بالرفع على أنه خبركم ويميزها محذوف أي كم شخص
مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييزكم الخبرية وإلى جوارزه ذهب سيبويه والمبرد والقاسري والسيارفي
والشلوبين لكن الرسم لا يناسب النصب والخبر على الأول والثالث محذوف أي موجود وقدرى بالثلاثة
قول الفرزدق : كم حمة البيت لكن الخبر فيه على الأول والثالث ليس محذوفاً بل هو قد حلت (قوله)
والأولى تقديره بعد قوله (لأجل الخ) أي لتكون العلة متصلة بالمعامل أي غير مفصول بينهما بالخبر (قوله)
لمن لم يتصف لمقصدي) أي يعدل فيها قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض على فيه فاللام بمعنى في
ومقصده مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان أي مكان قصدي يجعل السائل طرفاً للقصد (قوله)
المنذر) مصدر عنذر يعذره كضربه يضربه كما أفاده صاحب القاموس ويطلق كثيراً بمعنى ما يعذره
والعنى الصدري هو المراد هنا ولهذا قال في الكبير بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أي متأكد أو بمعنى
ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فإن من سمع اعتراضاً على أحد في فعل وعلم أنه عنذرنا وجب عليه
رد الاعتراض والاعتذار عنه إن لم يتحس ضرراً قاله في الكبير (قوله للبتدي) ليس للتخصيص لأن
الاعتذار مطلوب للغير للبتدي أيضاً لكن اقتصر على البتدي لأن طلبه له أشد (قوله ولبنى) جمع ابن
كافى الكبير . واعلم أن قوله ولبنى الخ مغاير لما مر من طلب العذر للبتدي الاستفادة من قوله :
* العذر حق واجب للبتدي * لأنه ليس كل مبتدي صغير في السن وليس كل صغير في السن مبتدئاً وأغرب
مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فإنه نظم جملاً نحوجي وهو ابن نحوست سنين كالصريح بذلك
في نظمه (قوله معنرة) أي عنذر قال في الكبير: مصدر ميمي بمعنى اعتذار والتأنيب أي مقبولة مستحسنة
باعتبار لفظ معنرة اهـ والمعنرة إذا كانت مصدراً كانت بكسر الهمزة وتحتها وإذا كانت اسماً كانت مثناة
الهمزة أفاده في القاموس (قوله لاسيا) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكرناها فيه لأن ما بعدها
خرج مما قبلها من حيث أولو يتبع الحكم مما قبلها ولا نافية للجنس وسى بمعنى مثل اسمها وما بمعنى الذي فما بعدها
خبر محذوف وجوباً لمباشرة لاسيا ألا وهي لا تقع بعدها الجملة ولهذا المشابهة جاز حذف صدر جملة ما هنا ولولم
تطلى أو نكرة موصوفة وخبر لا محذوف فإذا قلت: جاءني القوم ولاسيا زيد فالعنى ولا مثل الذي أورج هو
زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي بل هو أخصني وأشد إخلاصاً في المحبة إلى ويحذف جعل ما زائدة
وجراً بعدها بإضافة سى إليه وجعلها نكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزاً لها إن كان نكرة وكذا إن كان
معرفة على مذهبه من يجوز تعريف التمييز أو مفعولاً للفعل محذوف وجوباً بتقديره أعني قال في الكبير: والواو
الدخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية إذ لاسيا مع ما بعدها جملة مستقلة وتصرف في هذه اللفظة تصرفات
كثيرة لكثرة استعمالها فقليل مما يحذف ولاسيا تخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد

الاسيا على جعلها بمعنى خصوصاً فتكون منصوبة اهل على أنها مفعول مطلق مع بقائه من هنا نسبة اسيا
 فاذا قلت: أحجز يدا ولاسيا راكبا أو ولاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصاً راكبا أو خصوصاً على
 الفرس حال من مفعول الفعل المقدر: أي وأخذه بزيادة المحبة خصوصاً راكبا أو على الفرس وكذا نحو
 أحبه ولاسيا وهو راكب أو ولاسيا إن ركب وجواب الشرط مدلول لاسيا أي إن ركب أخذه بزيادة المحبة
 ويجوز تحكي الواو وعدم مجيئها في هذه الحالة أيضا أعني إذا جعلت بمعنى المصدر إلا أن مجيئها أكثر وهي
 اعتراضية أيضا ويجوز أن تكون للعطف والأول أولى هذا ملخص ما ذكره الرضي وعلى الحالة الثانية
 تنزل عبارة المصنف فإنه لم يذكر عقب لاسيا اسيا بل ما بعدها جار ومجزوز وهو قوله في عاشر القرون فهو
 نظير أحجز يدا لاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصاً في عاشر القرون ففي عاشر القرون حال من مفعول
 الفعل المقدر أي أخص بني إحدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصاً في عاشر القرون ويصح أن
 تنزل على الحالة الأولى على معنى لا مثل الذي هو أولا مثل شخص في عاشر القرون موجود بينهم أي هو
 أولي منهم بالاعتذار وإذا كان هذا في عاشر القرون فما بالك بهذا القرن الثاني عشر الذي ذهب فيه
 العلماء الأعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام:

هذا الزمان الذي كنا نحافره في قول كعب وفي قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم يتحدث له غير لم يبك ميت ولم يرح بمولود

اه ببعض اختصار (قوله) وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين) صاحب هذا القول يعمي كلام من
 العشرة والثلاثة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله) أكثر من كان قبله مفعول مطلق أي عذرا أكثر من
 كان قبله أي من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ عما كان قبله فواقعة على القرن والماء
 راجعة إليه أي عذرا أكثر من عذر القرن الذي كان قبله أي من العذر في القرن الذي كان قبله ويجوز
 غير ذلك (قوله ذي الجهل) قال في الكبير وهو اتقاء العلم بالمقصود فيشغل الجمل البسيط والجهل
 المركب لأنه إن لم يكن مع اعتقاد أنه عالم ببسيط وإلا فركب اه ملخصا ومقتضاه أن المركب عديم
 والشهور أنه وجودي وأنه اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه (قوله إحدى وأربعين) بدل من سنة
 أو عطف بيان لكن لابد من أن يراد أول سن إحدى وأربعين إذ ليس مجموع إحدى وأربعين نفس السنة
 التي وقع فيها التأليف. نعم على القول بآبائ بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى تقدير ويجوز أن يكون أربعين
 والمئين الفتح والكسر قاله في الكبير (قوله) حال من أوائل أومن المهرم) أي قول المصنف من سنة حال الخ
 فكان المناسب ذكره قبل قوله إحدى وأربعين كإفصل في الكبير لما في صنيعه هنا من الإيهام (قوله)
 الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به (قوله) جمع سبيل وهو الطريق) كل من السبيل والطريق يذكر
 ويؤنث كما في القاموس (قوله) وسبيلها امتثال الخ) ففيه امتثال للأمورات واجتناب للتهيات بالسبل
 الحسية واستيعابها لفظ السبل استعارة نصر محبة أو شبهة النجاة بمسبيل حسي على طريق الاستعارة
 بالكناية والسبل تخييل والسلوك على كل حال ترشيع (قوله) ما قطعت شمس النهار) أي سيرها الثاني
 لها الذي هو إلى جهة المشرق أما مظهر لنا من سيرها إلى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة
 الفلك الأعظم إلى جهة المغرب لأنه يتحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من
 الكواكب ولا يخفى أن التبدل غير مراد وأن قصد التعميم في جميع الأوقات على طريق الكناية (قوله)
 وهي اثنا عشر) اعلم أن الحكماء قسموا منقطة الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب اثني عشر قسما وسماوا
 كل قسم منها برجاً وقسموا كل برج ثلاثين قسماً وسماوا كل قسم منها درجة وقسموا كل درجة ستين قسماً
 وسماوا كل قسم دقيقة وقسموا كل دقيقة ستين قسماً وسماوا كل قسم ثانية وقسموا كل ثانية ستين قسماً

وهو اتقاء العلم بالمقصود (والفساد والقرون) جمع قننة (وكان في أوائل المهرم) تأليف هذا (الرجز) القدي وزنه يستعملت مرث (النظم من سنة) بالتسوين للوزن (إحدى وأربعين) حالة من أوائل أومن المهرم (من) بصيغة مفعول (من) من الهجرة (التي) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقديم معناها (والسلام) أي زيادة طيب التحيمة والإعظام (مرمداً) على رسول الله خبر من هدى و) على (آله ومحبة الثقات) جمع (السالكين سبل) جمع سبيل وهو الطريق أي طرق (النجاة) وسبيلها امتثال للأمورات واجتناب للتهيات (ما قطعت شمس النهار) ما ظفرت به مصدرية أي مدة قطع شمس النهار (أبرجاً) جمع قلة والمراد هنا الكثرة وهي اثنا عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة

ويحوال كل قسم ثلاثة وهكذا ولا تفارق الشمس مسامنة هذه المنطقة أصلا فبعد مسامنة الشمس وهي في فلسها قسما من تلك الأقسام الاثنى عشر قيل : حلت في البرج الغلاني وإذا فارت مسامتته وابتدأت في مسامنة ما يليه قيل قطعته وحلت في ما يليه ومنطقة كل فلك دائرة عظيمة بعدها عن قطبيه على حد سواء **(قوله والدلو)** وفي بعض النسخ أو الدالي وكلاهما صحيح لأنه يسمى بالاسمين لأن كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو يملأه فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو واللكلام على هذه البروج مقام آخر **(قوله في سنة)** شمسية وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل إلى انتقالها إليه ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم **(قوله وتقطع كل يوم)** أي وليلة وقوله درجة أي تقريبا وإلا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلاث دقائق وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط لجانب النقص أكثر وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريبا أيضا وإلا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوما بخمسة أيام وربع فأحفظه **(قوله)** وتقيم في كل برج ثلاثين يوما أي مقدار ثلاثين يوما لأنها كثيرا ما تنتقل لأول البرج في أثناء اليوم أو اللييلة وتنتقل عن آخره كذلك **(قوله البدر)** هو القمر ليله تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلته للشمس بأن يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليله أربعة عشر كما يعرفه من له أدنى إلمام بالحكمة فقولهم هو القمر ليله أربعة عشر تقريبي والنيير صفة لازمة إذ البدر لا يكون إلا منيرا والمخسوف لا يسمى بدرا **(قوله في الدجى)** جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس **(قوله وتقطع الفلك في شهر)** اعلم أن الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعه بها فهو يقطع الفلك في أقل من شهر لأنه إنما يجتمع بها نانيا بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما قطعت الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقربيا من نصف درجة من درجاته الثلاثين ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشيء يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين فكانت ثلثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة أبي الفتح الصوفي في التواريخ **(قوله ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثا)** هذا أيضا تقريبي لأنه مبنى على أن مسيره في اليوم واللييلة ثلاث عشرة درجة إلا شيئا يسيرا وهو تقريبي فإنه قد ينقص مسيره في اليوم واللييلة عن ذلك وقد يزيد وينتهي النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فأحفظه ولا تنظر إلى ما يخالفه مما يقع في حاشية شيخنا العبدى على شرح الناطم خلل من لا يخطئ **(قوله فسيحان مكوّن الأكوان)** أي موجد الموجودات فلا أكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى السكّون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم.

قال المؤلف : تم تبويض هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير إلى رحمة مولاه محمد بن علي الصبان عامه الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام تبويضها يوم الأربعاء الأربع ليل بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧ سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وكان تمام تسويدها يوم الخميس ثلاث عشرين ليلة خلت من رمضان سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف .

والدلو والحوت وتقطع الشمس الفلك في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أي مدة طلوع (البدر النير في الدجى) ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثا فسيحان مكوّن الأكوان . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

صفحة	صفحة
٦٢	٢ خطبة الكتاب
٦٨	٧ مطلب أما بعد
٦٩	١٢ حل المجل الجورور أول الجار والمجورور
٧٠	١٣ دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا أشبه
٧١	اسم للشرط
٧٢	١٤ تعريف الحمد
٧٣	٢٠ تعريف العقلي
٧٨	٢٤ الفرق بين الأيمان والاسلام
٨٠	٢٧ حل الصلاة من المشترك المقتضى أو
	الضئوى
	٢٨ الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
	الجنس وبين جمع الكلمة والكلمة
	٣٠ مهما يكن من شيء
	٣٢ في تعريف النفس
	٣٥ مبادئ علم المنطق
	٣٦ الفرق بين الفائدة والغاية والقرض
	والعلم الثانية
	٣٧ أسماء الكتب من علم الشخص
	٣٩ فصل في جوائز الاشتغال به
	٤٢ أنواع العلم الحادث
	٤٣ مطلب العلم من أى المقولات
	٤٤ تعريف التصور والتصديق
	٤٩ أنواع الدلالة اللفظية الوضعية
	٥٢ مطلب انتقاض كل من الدلالات بالأخرين
	في لفظ الشمس
	٥٣ دلالة العام على بعض أفراده
	٥٥ في إعراب فضلا عن كذا
	٥٨ فصل في مباحث الألفاظ
٦٢	مطلب في السكى المنطق والطبيس والعقل
٦٨	تعريف الجنس
٦٩	تعريف الفصل
٧٠	تعريف العرض
٧١	تعريف النوع
٧٢	تعريف المقتضى
٧٣	بحث القول المقترنة
٧٨	فصل في نسبة المقتضى إلى معناه
٨٠	في السكى والسكية والجزء والجزئية
	مطلب في إعراب لا إله إلا الله وأنهم
	محموم السلب وأنهم من العام الذى أريد
	به الخصوص
	قاعدة النسبة بين السكى والجزئى
	فصل في العرفات
٨٤	التعريف المقتضى
٨٨	باب في التضايا
٩٠	تقسيم السور
٩٢	الفرق بين ليس وبعض وبعض ليس
٩٤	بيان للرابطة
٩٥	التضية المدولة والمصلحة
٩٦	لوحجات وتقسيمها وتعاريضا
٩٩	تقسيم الشرطية إلى متعطفة ومتفصلة
١٠٤	تقسيم الشرطية إلى شخصية وكامية
	وجزئية ومهمة
١٠٦	تركيب الشرطية من حملتين أو شرطيتين
	أو مختلفتين
١٠٧	فصل في أحكام التناقض وتعارفه
١١٠	اشتراط الوحدات الثانية في التناقض

١١٢	فصل في تعريف وأحكام العكس المستوي
	عكس التقيض للموافق والمخالف
١١٦	باب في القياس
١١٩	قياس المسبوقة
١٢١	القياس الاقتراني
١٢٦	فصل في الأشكال وشروطها الخ
١٢٩	شرط الشكل الأول
١٣٠	شرط الشكل الثاني
١٣٢	شرط الشكل الثالث
١٣٣	شرط الشكل الرابع
١٣٧	الرمز إلى الضرب المنتجة
١٣٨	حكم المنتجة

١٤١	فصل في القياس الاستثنائي
١٤٤	فصل في لواحق القياس
١٤٦	قياس الاستقراء
١٤٧	القياس المنطقي
	قياس التمثيل
١٤٨	أقسام الحجة
١٥٢	القياس إلى والآخر
١٥٩	خاتمة في بيان خطأ البرهان
١٦١	مبحث مرجع اسم الإشارة للتأليف
	يحتمل احتمالات سبعة إجمالاً وثمانية
	وعشرين تفصيلاً
١٦٤	إعراب لاسيا

قدم محمد الله طبع مكتبة الشيخ « محمد بن علي الشبان » على شرح [العلم]
 الشيخ « محمد القوي » مصححاً بمعرفة

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

[الناصرة في يوم الاثنين ١٠ رجب ١٣٥٧ هـ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ م]

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمران

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي